محضر الجلسة رقم 193

التاريخ: الأربعاء 04 ربيع الآخر 1440هـ (12 ديسمبر 2018م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وثلاث وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

1- التصويت على مواد الجزء الثاني؛
2- التصويت على مشروع قانون مالية 2019 برمته؛
3- تفسير التصويت.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيدين الوزيرين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 80.18 للسنة المالية 2019، وفق البرنامج الآتي:

1- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية وجواب الحكومة عليها.
2- التصويت على مواد الجزء الثاني.
3- التصويت على مشروع القانون المالي برمته، وأخيرا تفسير التصويت.

ونبدأ بمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، وأعتقد حسب الاتصالات التي جرت بين الرئاسة ومعظم رؤساء الفرق أن المداخلات ستسلم للرئاسة لضمها إلى المحضر، واش كاين شي واحد يرغب أن يتدخل في الميزانيات الفرعية أو أن يسلم مداخلته لضمها إلى المحضر، كيف قلت.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

من الأعراف اللي تتداولوها فهاذ المجلس الموقر، أن ملي تتافقو في ندوة الرؤساء لتسليم العروض فتنظن حسم الأمر، ما تنظنش شي فريق أو شي مجموعة اللي غادي تقول لك لا، حيث احنا كلنا الحمد الله متفقين نقدمو، أنا في نظري هذا مسلم.

السيد رئيس الجلسة:

بالفعل بأن ندوة الرؤساء اتفقوا على ما يلي:

اللي بغى يسلم يسلم، اللي ما بغاش يسلم له ذلك، هذا هو الاتفاق الذي جرى في ندوة الرؤساء.

ولكن الآن الإخوان الله يرضي عليكم كل الميزانيات الفرعية، كلها الميزانيات الفرعية، اللي ما عطاش دبا يعطينا بعدين.

إذن بما أن حتى فريق ولا مجموعة ما دخلش حتى الحكومة ما غاديش تدخل.

إذن على بركة الله، نستمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية، وقبل ذلك بغيت نذكر المجلس الموقر والمحترم، بأن القانون التنظيمي للمالية، خاصة المادة 53 كما سلف الذكر في الصباح، بأن هناك التصويت الإجمالي على بعض المواد ولا على بعض الوزارات.

الجزء الثاني: وسائل المصالح:

النفقات من الميزانية العامة وميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

أولا، الميزانية العامة:

المادة 54:

الجدول "باء" المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للدولة حسب القطاعات الوزارية والمؤسسات.

أولا، غادي نبداو بالتصويت دفعة واحدة على الجزء الثاني وعلى الفصول المتعلقة بمشروع ميزانية جلالة الملك والبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا، ننتقل كذلك للتصويت دفعة واحدة على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لكل من مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للسلطة القضائية من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019.

الفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان، والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

ثالثا، ننتقل للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة للقطاعات الحكومية المختلفة، بالنسبة للفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة، ويتعلق الأمر بالوزارات التالية:

رئيس الحكومة، وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه

والغابات، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

غادي نعرض هذه الوزارات كلها دفعة واحدة للتصويت عليها:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

إذن وافق المجلس بالأغلبية 41، معارض 21 مع امتناع 4 على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة للقطاعات الحكومية.

رابعا، الآن غادي ننتقل إلى الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة، والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

خامسا، غادي نعرضو للتصويت دفعة واحدة الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019:

الفصول متعلقة بالموظفين والأعوان والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

سادسا، غادي نعرض للتصويت الفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019:

إذن الموافقون= 42؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

دابا الآن غادي نعرض الجدول "باء" برمته:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

الآن غادي نعرض **المادة 54 برمتها للتصويت**: نفس العدد.

الموافقون= 41؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

غادي ننتقلو **للمادة 55 الجدول "جيم"** غادي ننتقلو للتصويت عن الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

أولا، غادي نبداو بالتصويت للفصول المتعلقة بالبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني من الجدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار خاصة بالميزانية العامة لسنة 2019:

الموافقون: بالإجماع.

ثانيا، غادي نعرض للتصويت الفصل المتعلق بمشاريع ميزانية مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، من الجدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019:

الموافقون: بالإجماع.

ثالثا، غادي نعرضو الآن للتصويت الفصول المتعلقة بالقطاعات الوزارية من الجدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019، وهي:

رئيس الحكومة، وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، أعرضها دفعة واحدة:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

إذن صادق المجلس على هاذ الفصل "جيم".

رابعا، ننتقلو الآن للتصويت على الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة من جدول "جيم" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

خامسا، غادي نعرض الآن للتصويت الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: الإجماع.

الآن غادي نعرض جدول "جيم" برمته:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

الآن غادي نعرض **المادة 55:**

الموافقون= 42؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 4.

غادي ننتقلو إلى **المادة 56 الجدول "دال":**

الآن غادي نعرضو للتصويت الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي من الميزانية العامة للسنة المالية 2019، وهذه المادة 56 تضم فيه الفصل المتعلق بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي وفيه الفصل المتعلق باستهلاك الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل، غادي نعرض هاذ المادة للتصويت:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

غادي نعرض **المادة 56 برمتها:** نفس العدد يعني:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

الآن غادي ننتقلو، ثانيا لميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (SEGMA) كما جدول "هاء" كما عدلته اللجنة للملائمة مع المادتين 16 و50 من الجزء الأول، بعد إحداث مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة اللي هو المركز الاستشفائي الإقليمي بمديونة التابع لوزارة الصحة.

إذن غادي نعرض على المجلس هاذ التعديل الذي أجرته اللجنة للموافقة والمصادقة عليه من طرف المجلس:

الموافقون: بالإجماع.

الآن، **غادي ننتقلو للتصويت الإجمالي على ميزانيات نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:**

أولا غادي نعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وغادي نبداو بالمرافق التابعة لإدارة الدفاع الوطني لسنة 2019:

الموافقون: بالإجماع.

وغادي نمشيو، ثانيا غادي نعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2019 التابعة للقطاعات الوزارية التالية وهي:

رئيس الحكومة، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية التعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، اللي دخلنا فيها بعد إدماج مرفق ديال المركز الاستشفائي الاقليمي بمديونة، وزارة الاقتصاد المالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف الشؤون الإسلامية، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

طبعا، غادي نعرض هذه الوزارات جملة واحدة:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

ثالثا، غادي نعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2019 التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون= الإجماع.

الآن غادي نعرض الجدول "هاء" برمته للتصويت:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

الآن غادي نعرض **المادة 57 للتصويت برمتها:** الموافقون: نفس العدد:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

الآن غادي ننتقل **للمادة 58، الجدول "واو"** كما عدلته اللجنة للملاءمة مع المادتين 16 و50 من الجزء الأول بعد إحداث مرفق للدولة مسير

بصورة مستقلة المركز الاستشفائي لإقليم مديونة التابع لوزارة الصحة، لذلك غادي نعرض أولا هذا التعديل:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي ننتقلو للتصويت الإجمالي على ميزانية نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

أولا، غادي نعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وأبدأ بميزانية إدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: الإجماع.

نفس الشيء غادي نمشي لباقي القطاعات الوزارية، غادي نضطر نقراهم مرة أخرى: رئيس الحكومة، وزارة العدل، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة كذلك اللي دخلنا فيه المستشفى الاستشفائي ديال مديونة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، الأمانة العامة للحكومة، وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزارة الثقافة والاتصال، وزارة الشغل والإدماج المهني، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، غادي نصوتو عليها دفعة واحدة.

الموافقون، نفس العدد.

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

ثالثا، الآن غادي نعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: الإجماع.

الآن غادي نعرض **الجدول"واو" للتصويت برمته:**

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

الآن غادي نعرض **المادة برمتها 58**: نفس العدد:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

ثالثا، الحسابات الخصوص للخزينة.

المادة 59.

الجدول "زاي".

غادي نعرض للتصويت نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2019، والتي تضم الحسابات المرصودة لأمور خصوصية:

ثانيا، حسابات الانخراط في الهيئات الدولية؛

ثالثا، حسابات عمليات النقدية؛

رابعا، حسابات التمويل؛

خامسا، حسابات من المخصصات.

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

غادي نعرض هاذ الجدول "زاي" برمته: نفس العدد:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

الآن غادي نعرض المادة برمتها: نفس العدد:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

الآن غادي نعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019: نفس العدد:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

إذن، غادي يكون المجلس قد صادق على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية ديال سنة 2019 بموافقة 42 ضد 22 وامتناع 4.

الآن غادي نعرض مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 برمته: نفس العدد.

الموافقون= 42؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 4.

إذن وافق المجلس على مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

والآن غادي نفتحو باب تفسير التصويت لمن أراد، اللي بغا.

غادي نبداو الكلمة لأول متدخل لفريق الأصالة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية أود تهنئة الجميع على هذه اللحظة الديمقراطية ونهنيو بلادنا على هاذ اللحظة الهامة جدا في حياتنا السياسية.

الأمر الثاني هو أود أن أشيد بالفرز الواضح داخل مجلس المستشارين بين الأغلبية الحكومية وبين المعارضة، وهذا مكسب لمجلس المستشارين بهاذ الوضوح في الخريطة السياسية داخل المجلس.

السيد الرئيس، من طبيعة الحال لا نريد أن نكرر ما قيل أثناء المناقشة العامة في الجلسة أو أثناء المناقشة في اللجنة ديال المالية، ولكن لابد من أن نتوقف عند بعض الأمور اللي كتبان لنا تطرح أسئلة على الحكومة وعلى التفاعل ديال الحكومة مع البرلمان ومع فريقنا كفريق من موقع المعارضة، فصعيب علينا أننا نفهمو رفض الحكومة للعديد من الاقتراحات والتعديلات اللي تقدمنا بها.

فهنا أريد أن أصحح واحد الأمر، فحين تقدم أمامنا السيد الوزير المحترم أعطى واحد الرقم، ربما قد يبدو للرأي العام على أنه الحكومة استجابت للعديد من التعديلات لفرق المعارضة، وأنا أود أن أقف على هذا الأمر باش نقول الرقم الحقيقي.

الرقم الحقيقي هو 3 بالنسبة لنا احنا كفريق الأصالة والمعاصرة من أصل 48 تعديل اللي تقدمنا به، تقبلو 3، جوج في الجوهر وواحد ربما شكلي، فالتعديلين الجوهريين يتعلق بالإعفاء ديال النقل المزدوج من الضريبة الخصوصية على السيارات اللي غنقدرو نعتبروه شكلي، ولكن عندو الأهمية ديالو، هو المحضر نهار اللي تيكون في حالة السيزي كيخص ضروري توقيع المحضر.

فمع الأسف الحكومة لم تتجاوب مع تعديلات شفناها جوهرية، وبصراحة بعض التعديلات أو الكثير منها تتوافق كلية أو جزئيا مع الالتزامات ديال الحكومة اللي تقدمت بها أمام البرلمان وأمام المغاربة في التصريح الحكومي وفي البرامج الانتخابية ديال الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي.

وهاذ الإجراءات والتدابير كانت غتدعم البعد الاجتماعي في الميزانية، منها الإعفاء ديال الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10000 درهم المدفوع للأجير من ذوي الاحتجاجات الخاصة، المسألة عندها بعد اجتماعي وإنساني، ولكن الحكومة لا رحمة لديها.

تحقيق العدالة الجبائية التعديل والتضامن بين الأغنياء والفقراء، قلنا الرفع من الضريبة ل 30% على القيمة المضافة بالنسبة للكماليات جدا، سميناها جدا وبنص تنظيمي غادي تعدل الأمور.

كما تقدمنا بتعديل يروم تدعيم القطاع ديال الصحة اللي أصبح واحد البؤرة ديال مشاكل حقيقية وديال معاناة حقيقية للمواطنات والمواطنين، ولكن الحكومة رفضت كل هذا.

لذلك تبلورت القناعة لدى فريق الأصالة والمعاصرة بأن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لا يعدو أن يكون كسابقه، بحالو بحال الآخرين، وقلناها هي نسخة طبق الأصل بنية ومضمونا وأرقاما وجداول وكل شيء، وبالتالي الحكومة لم تأت بأي جديد للدفع بالاقتصاد الوطني وبتحسين الأوضاع والخدمات الاجتماعية للمواطنين والمواطنات.

إذن في ظل الرفض ديال الحكومة لكل التعديلات الجوهرية التي تقدم بها الفريق، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه في لجنة المالية، ومن موقع المعارضة البناءة والمسؤولة، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت على مشروع قانون المالية لسنة 2019 بالرفض.

وشكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على احترام الوقت.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة، والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

الأخوات والإخوة،

باسم الفريق الاستقلالي، أود أن أفسر ولو قليلا موقف الفريق من التصويت.

صوتنا بالرفض لأننا كنا نأمل - ومعنا الشعب المغربي - أن يكون مشروع قانون المالية الذي أصبح الآن قانونا أن يكون متجاوبا مع احتجاجات الحسيمة، احتجاجات جرادة، احتجاجات زاكورة، احتجاجات مختلف شرائح المجتمع المغربي.

كنا نود أن نسمع أن الحكومة تتجاوب فعلا مع حاجيات المجتمع: تقوية القدرة الشرائية، التخفيف من الضرائب، تدعيم الشركات والمقاولات، أين نحن من كل هذا؟ التعليم يعاني، الصحة تعاني، البطالة ضاربة أطنابها، وحتى مناصب الشغل الحالية توشك أن تندثر.

أين نحن من هذا المشروع الذي أريد أن يوصف بالاجتماعي؟ أين هو الاجتماعي في هذا المشروع؟

بالله عليكم، هل الحوار الاجتماعي اليوم حوار مجدي؟ ماذا كسبت الطبقة الشغيلة؟ كيف سنصل إلى سلم اجتماعي؟ كيف سنصل إلى استقرار وطني؟ أبهذا سنخدم مغرب الغد، والعالم يتطور باستمرار؟ هكذا تريدون أن نصوت على مشروع أجوف لا يتجاوب مع حاجيات المجتمع؟

بالله عليكم، السيد الوزير والسيدين الوزيرين، اعطيوني شي حاجة اللي رخيصة، كلشي الغلاء، إذن كيفاش بغيتيو أن حزب الاستقلال غادي

يصوت على هاذ القانون؟ كيفاش بغيتونا نمشيو واحنا تنشوفو القدرة الشرائية في تدهور؟ هاذيك الطبقة الوسطى تعاني حتى اندثرت وانمحت، لأن الخدمات الاجتماعية أصبحت مفقودة، إذن كيفاش بغيتونا صوتنا بالرفض، وسنظل كذلك نقول الله يلطف بهاذ البلاد، الخيرات ها هي وشي عدالة اجتماعية، خاصنا ميثاق اجتماعي، خاصنا توحيد الرؤى، خاصنا تقوية الطبقات الهشة والضعيفة التي مازالت تئن تحت وطأة الحاجة.

إذن صوتنا بالرفض لأننا لم نقتنع ولم نلمس أية نقطة تشير إلى تقوية الاستثمار. فين المقاولين؟ ماتو. الصفقات العمومية كلها مشاكل، نأمل اليوم في اللقاء لمعالجة النظام الضريبي المزمع عقده يوم 3 و4 ماي المقبل بحول الله، ونعتمد على الله سبحانه وتعالى وعلى الغيرة الوطنية ديال وزارة المالية باش تعاود تهيكل هاذ الضرائب.

باركة علينا من كل حاجة احتاجينها الضرائب، اعطونا واحد الاستقرار ضريبي، أعطيونا أن الشركات تستثمر 10 سنين ما تهضرش معايا على الضريبة، ونوسعو الوعاء الضريبي، كلشي يخلص باش نكونو تنبرزو الغيرة الوطنية، خاصنا وحدة الصف المغربي لمواجهة التحديات، تقوية الجبهة الداخلية، نحن في حاجة لالتحام جميع المغاربة لخدمة الوطن والوقت، سدا منيعا أمام جميع التحديات المحاطة بنا، خصوصا ونحن في محيط كله بؤر، بؤر التوتر (à gauche et à droite)، ولكن خاصنا نكونو في مستوى المغرب القح، المغرب الحر الذي يجعل الغيرة الوطنية أسمى شيء في هذا المشروع.

إذن مشروع غير اجتماعي، مشروع يسوق له أنه اجتماعي ولكن هو عكس ذلك، الشيء الذي دفع الفريق الاستقلالي أن يصوت بالرفض.

شكرا السيد الرئيس وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة لكم السيد المستشار من فريق العدالة.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نحن في فريق العدالة والتنمية ومعه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نؤكد تصويتنا إيجابا على مشروع قانون المالية لسنة 2019، تأكيدنا على هذا التصويت يأتي:

- أولا، بوجود مجهود مبذول من طرف الحكومة في مجال التحصيل لتغطية النفقات والتحكم في العجز؛

- التزام الحكومة بإجراء مناظرة وطنية شاملة للانخراط في مراجعة مدونة الضرائب ومدونة الجمارك؛

- الاستمرار في الأوراش الكبرى والبنيات التحتية، اعترافا وتراكما للتجارب أو الأوراش التي انطلقت في الحكومات السابقة؛

- التوجه الاجتماعي في هذا القانون من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات التحفيزية وإجراءات دعم العالم القروي وقطاعات التعليم والصحة والتشغيل؛

- التوجه الاجتماعي من خلال الرفع من ميزانية صندوق التماسك الاجتماعي، التوجع الاجتماعي من خلال دعم المقاولة لخلق فرص الشغل وكذا الإجراءات المعتمدة لدعم وتحفيز ذوي الاحتياجات الخاصة.

لكننا نؤكد على ضرورة تقييم التحفيزات المقدمة لدعم الاستثمار وتقييم التحفيزات المرتبطة بالعقار المقدم لدعم الاستثمار، وتأكيدنا أيضا أن الاستقرار الاجتماعي ورفع القلق الاجتماعي يحتاج إلى مجهودات إضافية واستهداف مباشر أكثر، ينبني على الإحساس بنبض الفئات الأكثر ضرار وتهميشا في بلادنا.

والاستقرار الاجتماعي أيضا يأتي والهدف من رفع القلق الحاصل في أوساط عديدة من الأجراء والعمال والمستخدمين والموظفين يأتي من خلال إعطاء دور حقيقي للحوار الاجتماعي ومأسسته، وفي ذلك فقد تقدمنا بمقترح يمكن أن يعتمد في المناظرة الوطنية مستقبلا لفصل الضريبة على الدخل للأجراء عن باقي الفئات والملزمين الآخرين بهذه الضريبة، حتى يكون أي تغيير في أشطرها أو إعفاء ينعكس بشكل مباشر على هذه الفئات.

إن المجهودات المبذولة على مستوى تعزيز المؤسسات أيضا من طرف الحكومة لا يعفينا من القول أن المؤسسات ومسؤوليها خاضعين لرقابة البرلمان وعدم تجاوب بعضهم مع طلب المجلس للحضور إليه وعرض أنشطتهم لا يعد أمرا مقبولا.

ثم إن المجهودات من طرف الحكومة لتعزيز دور السلط وفصلها وعقلنة العلاقة فيما بينها مجهودات مقدرة، لكن هذا لا يثنينا أيضا عن القول أن فصل السلط لا ينبغي أن يكون فصلا مطلقا، بل لا بد من احترام كل سلطة لأخرى وأن يكون هذا الفصل كما هو في النظام الدستوري للمملكة يستند على مبدأ التعاون والتكامل.

هذه مناسبة أيضا لنؤكد لكم السيد الوزير ومن خلالكم للحكومة ولكافة المؤسسات أن القانون أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وأن الجميع أشخاصا ذاتيين واعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه وملزمون بالامتثال له، وأن التنظيم الترابي للمملكة كما أشارت الأحكام الدستورية تنظيم لا مركزي يقوم على الجهوية المتقدمة وأن الاختيار الديمقراطي الذي لا رجعة فيه في بلادنا مبني على الانتخابات الحرة والنزيهة

والشفافة، التي تعد أساسية مشروع التمثيل الديمقراطي، وأن كل رغبة أو طموح إلى النكوص والتراجع عن هذا الأمر هو مخالف للإجماع الوطني ومخالف للتوافق الوطني الذي تم تجسيده من خلال جميع المواطنين والمواطنات في التوافق الذي حصل في الأحكام الدستورية والذي جاء به دستور 2011.

نؤكد لكم السيد الوزير ومن خلالكم للحكومة أن موقفنا هذا بالتصويت إيجابا على هذا المشروع جاء كموقف مسؤول جاد وواع بأن الظرفية وما يمر به وطننا يحتاج إلى هذا الدعم المبني على الشروط التي تفضلنا بها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على احترام الوقت.

الكلمة لرئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخوتي أخواتي المستشارين المحترمين،

احنا بدورنا في الفريق الحركي صوتنا بالإيجاب على هذا المشروع، لأن تيتبين لنا فيه بأنه جا بواحد عدة امتيازات فيما يخص لا الإنجازات الكبرى والمشاريع الكبرى اللي جابها هاذ المشروع، عندنا عدة مشاريع كبرى اللي مفتوحة في المغرب، وجا باش يكملها لا في المخططات اللي هي في الفلاحة ولا كذلك في المشاريع الكبرى اللي هي أعطى انطلاقتها سيدنا الله ينصرو، وهذا كله لأنه هاذ المشروع جاب واحد العدد ديال الامتيازات في القطاعات الاجتماعية، خاصة فيما يخص "تيسير" و"راميد" وهذا كله وواحد العدد ديال الامتيازات اللي جا بها هاذ المشروع. وهذا علاش صوتنا بالإيجاب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على احترام الوقت.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية لا بد أن نشكر كافة مكونات مجلسنا الموقر من أحزاب جادة ونقابات واتحاد عام لمقاولات المغرب على تفاعلهم الإيجابي مع مشروع قانون المالية 2019 كما وافق عليه مجلس النواب.

لقد أبانت هذه المحطة السنوية عن نضج كبير لكبار الناخبين المكونين لهذا المجلس ومستوى رفيع في النقاش من كافة الفعاليات السياسية والنقابية والباطرونا، التي تعاطت مع هذا المشروع بشكل احترافي، حيث أبانوا عن إلمام كبير بمضامينه، وحيث تفاعلت الحكومة في شخص السيد وزير الاقتصاد والمالية بالإيجاب مع كل التعديلات المقدمة، بعدما قبلت 32 تعديلا، وهذه نقطة إيجابية جدا تجسد لمقاربة تشاركية حقيقة دعمتها الحكومة في التعاطي مع مثل هاته المشاريع.

السيد الرئيس،

لماذا صوت فريقنا على هذا المشروع؟

لقد صوتنا على مشروع قانون المالية لسنة 2019 لأنه مشروع مالي إرادي ومحفز. إرادي طموح لأنه يواجه الأزمة، في مقابل ذلك خصص غلافا ماليا ضخما للتقليص من الاختلالات الاجتماعية، عبر اعتماد ترسانة من الإجراءات ذات البعد الاجتماعي وذات نفس اقتصادي أيضا، لأنه يشجع المقاولة ويدعمها كذلك ويتوجه نحو محاربة التهرب الضريبي ويقلص من حجم البطالة عبر تخصيص 45000 منصب شغل أو منصب مالي.

بالإضافة إلى ذلك يقلص من الاختلالات التدبيرية، ويعمل على تنزيل مقتضيات الحكامة التي جاء بها القانون التنظيمي للمالية.

بكل بساطة جاء موقفنا كذلك للانسجام مع قناعتنا الواضحة والصريحة التي ما فتئنا نعبر عنها داخل هذه الأغلبية التي ندعمها بدون شروط.

وفي الأخير، لا بد أن يتقدم فريق التجمع الوطني للأحرار بالشكر الجزيل للسيد وزير الاقتصاد والمالية على مجهوده الجبار في تمرير هذا المشروع داخل مجلسنا الموقر، والذي أبان عن حنكة تدبيرية كبيرة، واستطاع من خلالها إقناع الأغلبية والمعارضة بفلسفته الجديدة في التعاطي مع قوانين المالية، دون أن لا ننسى في هذا الإطار تقديم الشكر لكافة أطر وزارة الاقتصاد والمالية واطر مجلسنا الموقر، اللذين واكبوا وراهنو على إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.

وشكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على احترام الوقت.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

في إطار النقطة المدرجة بجدول الأعمال والمتعلقة بتفسير التصويت، أقول باسم الفريق الاشتراكي داخل مجلس المستشارين على أننا انسجاما مع قناعتنا كفريق برلماني داخل البرلمان لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وانسجاما مع قناعتنا مع هاذ الحزب الذي يعتبر مكونا من

مكونات الأغلبية الحكومية، وانسجاما أيضا مع التوجهات الاجتماعية التي أتى بها مشروع قانون المالية لسنة 2019، وأخص بالذكر ارتفاع الموارد المالية المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم، وانسجاما أيضا مع تفاعل السيد وزير الاقتصاد والمالية مع التعديلات التي طرحتها في إطار النقاش مجموع الفرق البرلمانية، وخاصة الفرق التي تقدمت بتعديلاتها أمام لجنة المالية الموقرة.

وأقول أيضا بأن السيد الوزير نجح في التعاطي الإيجابي مع هذه التعديلات، وأنه لم يشهر في وجه مجلس المستشارين مقتضيات المادة 77، وأن الفرق عمدت إلى سحب بعض تعديلاتها مع تسجيل التزام السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم بأن مضامين تلك التعديلات ستكون محط نقاش في إطار المناظرة التي ستعرفها بلادنا بالنقطة المتعلقة بالإصلاح الجبائي.

إذن لهاذ الأسباب مكتملة، الفريق الاشتراكي داخل مجلس المستشارين، قرر أن يصوت بالإيجاب لصالح مشروع المالية لسنة 2019.

لكن السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم، لا ينبغي أن تعتبروا أن تصويتنا الإيجابي هو بمثابة شيك على بياض لهاته الحكومة.

عليكم السيد وزير الاقتصاد والمالية باعتبارنا كبرلمانيين أن تضاعفوا الجهود في بحر هذه السنة المقبلة، إن شاء الله، من أجل أن تتوصل المقاولات والشركات بمستحقاتها، لأن هناك مجهود، ولكن عليكم أن تضاعفوا المجهود وأن تعطوا تعليماتكم إلى الخزنة الإقليميين من أجل تسديد مستحقات الشركات، وأخص بالذكر المقاولة المتوسطة والصغيرة، لأنه تعيش واحد مرحلة اختناق، وبالتالي يقع لها اصطدام مع الإدارة الضريبية، كيف يعقل باش المقاولة الصغيرة والمتوسطة لا تتوصل بمستحقاتها من طرف الجماعات الترابية أو من طرف الدولة أحيانا، والإدارة الضريبية تقوم بمجموعة من الحجوزات ضدها؟ هذا المناشدة الأولى.

المناشدة الثانية السيد وزير الاقتصاد والمالية، عليكم أيضا أن تساهموا في إنجاح الحوار الاجتماعي. أنتم صاحب المحفظة المالية، فبالتالي المسؤولية ديال إنجاح الحوار الاجتماعي، باش يكون عندنا سلم اجتماعي حقيقي في بلادنا، لابد وزارة الاقتصاد والمالية أن تساهم بكيفية فعالة وإيجابية من أجل إنجاح هذه المحطة.

وشكرا على حسن إصغائكم.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد رئيس الفريق لاحترام الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

<u>المستشار السيد عبد الحميد الصويري:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل تفسير التصويت على مشروع قانون المالية 80.18 برسم السنة المالية 2019.

السيد الرئيس المحترم،

من خلال الانخراط الفعلي والجدي والمسؤول في مناقشة مضامين هذا المشروع، منذ إحالته على مجلس المستشارين، نسجل في الإتحاد العام لمقاولات المغرب، وبكل اعتزاز مجموعة من التوجهات والمضامين التي يحتويها هذا المشروع، والتي تهدف إلى تقوية المناعة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وذلك رغم الظروف الدقيقة التي يمر منها اقتصادنا الوطني والسياق الجيو الاقتصادي الصعب.

كما نسجل التزام الدولة باحترام القانون والالتزامات والتشريعات ووضع آليات متقدمة من أجل تحسين آجال الأداءات في ما يتعلق بالمتأخرات التي بذمة الدولة لفائدة المقاولات والالتزام بتفادي مستقبلا إعادة إنتاج هذه التراكمات، من أجل أن تكون الإدارة هي المثل والقدوة بالنسبة للقطاع الخاص، وذلك انسجاما مع التعليمات الملكية السامية التي أكدها جلالة الملك نصره الله.

وفي هذا الإطار فنحن ننوه بتسوية الديون الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والتزام الحكومة بالحد من التراكمات المستقبلية لهذه الديون.

كما نؤكد على أن المنصة التفاعلية بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب تشكل تجسيدا عمليا وفعليا للشراكة الحقيقية بين رجال الأعمال والحكومة، كان من بين تجلياتها التنسيق المحكم حول معالم قانون مشروع المالية كالمساهمة التضامنية لمقاولات والمحددة في 2.5% التي تشكل صورة حضارية للالتزام المواطن للمقاولة المغربية.

وطموحنا يتجسد في السعي لاستثمار هذا التنسيق والعمل سويا على تحسين مناخ الأعمال لما يتطلبه ذلك من حكامة مبتكرة والتزام دائم في إطار اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، برئاسة مشتركة بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب ورئاسة الحكومة، هذا بالإضافة إلى تعميم وتفعيل الهيئات الجهوية والاستثمار كذلك في أوراش إصلاح وتنزيل ميثاق الاستثمار وإصلاح مراكز الجهوية وتشجيع برامج التحفيز، ريادة الأعمال والعمل على التوجه نحو النموذج تنموي جديد يتسم بالابتكار والنجاعة ويؤسس لمرحلة جديدة في الدينامية الاقتصادية.

السيد الوزير المحترم،

إننا نعتبر أن المناظرة الوطنية حول الجبايات المزمع انعقادها في ماي المقبل والتي اتفقنا أن ترجئ كافة النقاط ذات الطابع الضريبي إليها من أجل مناقشتها آلية من آليات الإصلاح الجبائي ببلادنا، تحقيقا للعدالة الجبائية،

وذلك في سياق السعي نحو أمن جبائي متقدم مستدام تكون فيه الجباية رافدة من روافد الإقلاع الاقتصادي، نشيد بالتزام الحكومة بتشريع توصيات ومخرجات هذه المناظرة في إطار قانون برمجة، كما نثمن المقاربة التشاركية التي اعتمدتها الدولة في مسار إعادة النظر في مدونة الضرائب.

هذا وقد تم الإنصات بإمعان لعرض ودفوعات الحكومة في شخص السيد وزير الاقتصاد والمالية، واستشرفنا من خلالها إرادة صادقة للرقي بالنسيج المقاولاتي الوطني وإرادة السيد الوزير في وضع الميكانيزمات والموارد اللازمة من أجل إنجاح كافة الأوراش الإصلاحية ببلادنا..

وفي هذا السياق نستحضر التفاعل الإيجابي والبناء مع المقترحات التي تقدمنا بها على شكل تعديلات بقبولها، مع الالتزام على إرجاء مجموعة من المقترحات إلى المناظرة الوطنية حول الجبايات كما سبق ذكر ذلك.

لكل هذه الأسباب، فإننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب قد ارتأينا بأن نصوت بإيجاب على مشروع قانون المالية 80.18 برسم السنة المالية 2019، دعما لمسارات الإصلاح التي تعتزم الحكومة المضي قدما فيها وكذلك لكل الالتزامات التي تعهدت بها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمتدخل عن فريق الإتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة امال العمري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بالرغم من الإرادة المعلنة لهذا المشروع، مشروع القانون المالي، واللي كانت كتبغي تعطي صبغة اجتماعية، وتم التسويق له على أنه مشروع قانون مالي ذو صبغة اجتماعية، إلا أنه في الواقع لا يعالج لإشكالية الاجتماعية، باستثناء بعض الإجراءات اللي كانت متفرقة وتفتقد إلى الالتقائية على أهميتها، مثلا في مجال ميزانية الصحة أو لا في بعض المسائل اللي كانت عندنا فرصة وتطرقنا لها ونوهنا بها، بعض الإجراءات اللي نوهنا بها وقتها، في مناقشة سابقة.

إلا أنه كيبقى مشروع مالي اللي غادي يكرس الاستمرارية، يحابي الرأسمال على حسب العمل، لم يأخذ بعين الاعتبار التخفيض من الضغط الضريبي على الأجراء، وكذلك أثقل كاهل الطبقات الشعبية فيما يخص الزيادة في بعض الضرائب ك (la TIC) (la taxe intérieure de consommation) اللي جاو ضرائب جديدة أثقلت كاهل المستهلكين، على اعتبار أن المستهلك في نهاية المطاف هو اللي كيتحملها.

وبالتالي احنا كنتساءلو على هذا الطابع الاجتماعي، نحن بالنسبة لنا يكرس الاستمرارية ولا يعالج الإشكالية الاجتماعية، هاد الشي كله، كاين كذلك بالنسبة للاتحاد المغربي للشغل التصويت كيكون سياسي واحنا في ظرفية اللي كنعتبرو بأن الحكومة لم تستجب للمطالب الاجتماعية اللي قدمتها الحركة النقابية طبعا وعلى رأسها الاتحاد المغربي للشغل.

الحكومة لم تبذل مجهود اللي كيستحقو هذا الظرف الاستثنائي اللي تيعيشو المغرب ديال الاحتقان وديال الاحتجاجات ثم أحيانا الاعتقالات، المشاكل على مستوى الحريات النقابية، لم يكن هنالك مجهود من طرف هذه الحكومة.

صحيح أنتم السيد الوزير يالاه جيتو ولكن هذا هو المطلوب منكم، المطلوب منكم أنكم تبذلو مجهود استثنائي باش تلبيو المطالب ديال الحركة النقابية اللي راه هي معروفة ووقعو عليها عدد ديال جولات الحوار الاجتماعي بدون أي جدوى، هاذ الشي هو اللي جعلنا احنا ما كنصوتوش الاتحاد المغربي للشغل لا يصوت بالإيجاب على مشروع القانون المالي، لأننا نعتبره فرصة تشريعية سياسية بامتياز، وبالتالي لم نصوت بالإيجاب.

ولكن اللي مطلوب منكم السيد الوزير وعندكم فرصة، ما دام أنكم واعدتيو بأنه المشاكل خاصة فيما يتعلق بالضغط الضريبي والعدالة الجبائية إلى آخره كمدخل للعدالة الاجتماعية غادي تكون محور من المحاور ديال المناظرة اللي اعتزمتو أنكم تعقدوها في شهر ماي أظن كنتمناو أن تكون عندكم إرادة باش يكون هنالك حلول للإشكالية الاجتماعية، ثم جبنا كذلك مقترح في المداخلة ديالنا اللي هو المالية الاجتماعية، كمالية اجتماعية موحدة عندها كمالية اجتماعية اللي غادي يكون عندها اللي كيسيرها إلى آخره.

كنتمناو باش تاخذو بعين الاعتبار هاد الشي كلو اللي قلنا وتبينو على حسن النية في المحطات الجاية إن شاء الله اللي كتبقى المحطة الأولى اللي غادي تدشنها هي الحوار الاجتماعي، اللي لحد الآن باقي لم يثمر، وكنتمناو بأن يكون عندكم موقف إيجابي تجاه مطالب الطبقة العاملة.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على احترامك للوقت.

الكلمة لمتدخل من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل.

المستشار السيد محمد عدال:

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نصوت إيجابيا على مشروع قانون المالية 2019، نصوت إيجابيا نظرا للالتزامات اللي جا بها السيد الوزير المالية في مجالات متعددة في المجالات الاجتماعية، كذلك هناك أوراش مهمة، أوراش كبرى كالطاقة الشمسية والريحية ومشروع المغرب الأخضر والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي الإشعاع ديالها على المستوى الوطني والدولي هم مشاريع إيجابية.

نطالبكم السيد الوزير المحترم بإعطائكم اهتمام وبذل مجهودات إضافية

حول مشاكل البطالة، كذلك الدعم للعالم القروي والتركيز على قضايا الشباب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على احترامكم للوقت.

الكلمة للكونفدرالية، تفضل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

طبعا في البداية لابد أن نسجل بإيجاب التعامل الإيجابي في الكثير من الأحيان مع السيد وزير المالية في لجنة المالية، لكن هذا التفاعل دائما كان في إطار النظرة ديال الحكومة لقانون المالية.

احنا صوتنا ضد لأنه تنعتقدو أن قانون المالية بل متأكدين بأن قانون المالية 2019 الحكومة تفتقر إلى البحث عن الموارد ديال الخزينة ديال الدولة، هذا مشكل كبير عند الحكومة، تنتمناو أنها تجتهد في البحث عن الموارد المالية لخزينة الدولة وما تبقاش تتعتمد على الضرائب، ومع كامل الأسف على الخوصصة مرة أخرى.

احنا موقفنا من الخوصصة تتعرفوه وعندنا العبرة اليوم بخوصصة لاسامير والاحتياجات ديال المجتمع والاحتياجات ديالنا كدولة لهاذ المنشأة، وبالتالي تنطلبو دائما أنه الحكومة تجتهد في هاذ الاتجاه.

كذلك نحن كممثلين ديال الأجراء مع كامل الأسف، اللي تيأدي اليوم الضريبة أكثر هم الأجراء، اللي ما مستفدين حتى من شي حاجة من الإعفاءات الضريبية ديال الحكومة، وتقدمنا بعدة تعديلات في هذا الاتجاه، لكن مع كامل الأسف، الحكومة لم تتفاعل معها بشكل إيجابي، تنتمناو أنه في إطار الحوار الاجتماعي تفاعلو مع هاذ المطالب ديال هاذ الطبقة اللي تؤدي أكثر ولا تستفيد.

كذلك تقدمنا ببعض المقترحات أولا باش ندعمو الخزينة ديال الدولة، والسيد وزير المالية لم يتفاعل معها. كذلك اقترحنا بعض التعديلات باش نرفعو من القدرة الشرائية ديال بعض الشرائح الاجتماعية، وهنا تنذكركم بالتعديل ديال الغاء الضريبة على المعاشات ديال المتقاعدين.

كذلك نسجل، وهاذي من منذ سنوات أنه تنعطيو إعفاءات ضريبية للمقاولات وخاصة المقاولات الكبرى، تنتمناو أنكم تهتمو بالمقاولات الصغرى والمقاولات الصغرى جدا التي لا تستفيد من هاته الإعفاءات إلا في القانون المالية على الورق.

وتنقولو حان الوقت اليوم باش نقيمو أشنو هي الالتزامات ديال المقاولات الكبرى اللي تنعطيوها كل سنة في قانون المالية إعفاءات، ولكن على المستوى ديال المساهمة المقاولات الكبرى في معدل النمو دائما كاين مشكل، ثانيا كاين دائما مشكل في التشغيل ديال اليد العاملة لهاذ المقاولات اللي تستفيد من الدعم ديال الدولة.

لذلك احنا، وكثيرة هي حججنا، وهاذ القانون المالية برمته هو قانون ماشي اجتماعي، والدليل أنه طلبنا أنه غير المناصب المالية ديال قطاع التعليم والصحة أنكم تحتفظو بها كباقي القطاعات بحال القطاع ديال الداخلية، رفضتم ذلك بتعليل لم يقنعنا.

لذلك نصوت ضد قانون المالية لهاته الأسباب ولأسباب كثيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر متدخل في هاته الجلسة، الأستاذ أعمو في دقيقتين.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

صوتنا على الميزانية أولا من موقعنا كطرف في الحكومة وكطرف في الأغلبية.

منطقيا لا بد أن نصوت على الميزانية، خصوصا لما لا نجد ما يمكن أن يكون استثناءا بالنسبة إلينا أو خلافا كيفما كان.

المسالة الثانية صوتنا كذلك لأننا نؤمن بقيمة الوفاء في أداء الواجب، وبالتالي لا يمكن مسألة الالتزام، والالتزام لابد أن نكون ملتزمين ومتضامنين مع الحكومة فيما يتعلق بالميزانية.

والذي يجعلنا نفتخر بالتصويت على هذه الميزانية أكثر، أننا نشم نعاين من خلالها توفر 5 عناصر أساسية:

العنصر الإنساني، أول مرة ميزانية تتحدث عن الإنسان الفقير بفئات مختلفة وخصوصا الفئات الفقيرة.

العنصر الثاني يتعلق بتحديد الأولويات والاتجاه نحو وضع منظومة اجتماعية متأصلة باستمرار وليست ظرفية، وهذا يدخل في باب البحث عن أساس النموذج التنموي الجديد.

مسألة العنصر الثالث الاعتماد أو الانتباه إلى ضرورة وضع إطار سليم لإنهاء مع الحكامة بجميع تفاصيلها، انطلاقا من الإصلاح الجبائي ومرورا إلى الجانب الترابي.

العنصر الخامس، يتعلق بتفعيل الجهوية المتقدمة من خلال تسريع ميثاق اللاتمركز ومن خلال تفعيل المراكز الجهوية للاستثمار ومن خلال دعم المنتخبين وتمكين المواطنين من أن تكون لهم تمثيليات محلية حقيقية يلتجئون إليها في كل حاجاتهم.

انطلاقا من هذا الشعور ومن هذه الفلسفة الجديدة والتي كان مصدرها طبعا خطابات جلالة الملك الأخيرة، لا نرى حرجا، بل كنا نتمنى أن نعطي إشارة قوية للشعب المغربي لما نصوت كبرلمان بالإجماع، ونعطيو الفرصة للحكومة باش نمكنوها باش تكون الحكومة تمارس اختصاصاتها كاملة وتكون في موقعها الدستوري الكامل وأن نرفع هذا اللبس أو هذا الذي يقال هنا وهناك فيما يتعلق بهشاشة هذه الحكومة.

لن نترك ولن نحل مشاكل المغرب بالتردد، بل بالإقدام وبالإيجابية وبالشجاعة المطلوبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا للجميع.

رفـــعت الجلسـة.

الملحـــق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن مشروع القانون المالي رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

أولا: مداخـلات فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجن الدائمة.

بداية وجب التذكير أن الميزانيات المرصودة لهذه القطاعات لا تعكس توجهات برنامج الحكومة والالتزامات المعبر عنها، ولا تستجيب لانتظارات مختلف الشرائح الاجتماعية، بل تبقى للأسف كل المقتضيات المتضمنة في مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا اليوم عاجزة عن إيجاد السبل والآليات الضرورية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة للانتظارات الملحة خاصة في مجال التشغيل والصحة والتعليم والتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية والمجالية، بل إن تبشير الحكومة بكون مشروع القانون المالي هو مشروع اجتماعي يبقى مجرد إعلان نوايا وشعار مستهلك تكذبه ثنايا هذا المشروع الذي لا يحمل من الطابع الاجتماعي سوى الاسم في ظل تخبط الحكومة والعجز البين عن مواجهة المشاكل والصعوبات التي يعرفها الاقتصاد الوطني والتي تنعكس للأسف سلبا على كل ما هو اجتماعي.

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بقطاع الصناعة، فإن الصناعة الوطنية لا زالت تعاني من عدة صعوبات وتحديات، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن مشروع القانون المالي لا يجيب عنها بشكل ملموس ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- صعوبة إدماج الفاعلين الصغار في المجال الصناعي، وضعف انخراط الفاعلين المحليين وغياب التكامل والتعاون بينهم؛

- غياب الاندماج والتكامل في بنية المنظومة الصناعية الوطنية؛

- التوزيع غير المتكافئ للمشاريع الاستثمارية: الذي يبقى توزيعا غير معقلن؛

- منافسة القطاع غير المهيكل: الذي يبقى أبرز مشكل يعاني منه الاقتصاد الوطني ككل باعتباره يشكل مجالا معقدا ومتشابكا ويعتبر العائق الأساسي لقوة وفعالية القطاع المنظم؛

- عجز الحكومة عن تعزيز العرض المغربي لجلب رؤوس الأموال بالقدر الكافي والذي يوازي الانتظارات، على الرغم من الظروف التي تعيشها الدول المنافسة؛

- إشكالية التأخر في أداء مستحقات المقاولات الصغرى والمتوسطة خاصة من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والذي ساهم في إفلاس العديد من المقاولات.

فيما يتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، فرغم أهميتها وثقلها الاستراتيجي في عملية التنمية وفي التلاحم الاجتماعي وخلق فرص الشغل، فإن المركز المغربي للظرفية أكد في تقريره الأخير إن المقاولة في المغرب لا تزال تعيش العديد من الإكراهات التي تحد من انتاجيتها وتكبح تطورها وتحد من قدرتها على الصمود.

وأوضح المركز في أخر تقرير أصدره حول حصيلة السنة المالية 2017 وأفاق 2018 و2019 أنه بالرغم من المجهودات التي قامت بها الدولة في السنوات الأخيرة، للرفع من قيمة المقاولة المغربية وزيادة تقوية فضاء الأعمال المتواجدة فيه، إلا أنها ما فتئت تواجه عدة إكراهات تتمثل في صعوبة الولوج الى القروض التمويلية والشح في القدرة الإبداعية والابتكارية، وكذا عدم توفر الدعم المالي للأبحاث، والمنافسة القادمة وبقوة من القطاع غير المهيكل، وارتفاع التكاليف المتعلقة بالإنتاج لاسيما أجور اليد العاملة، بالإضافة طبعا إلى الظواهر التي تدخل في دائرة الفساد الإداري والمالي.

ولعل ما يؤرق بال المقاول المغربي بالدرجة الأولى، هو مشكل الولوج إلى التمويل، إذ يؤثر سلبا على المقاولات الناشئة والصغيرة.

فقد أكد التقرير أن حجم القروض الذي تقدمه الأبناك لخلق المقاولات، تراجع خلال الفترة مابين 2002 و2017، من 53% ليقف عند عتبة 39%، أي ما يعادل انخفاضا بنسبة 14 نقطة.

ونبه التقرير إلى أن مدة سداد القروض من طرف المقاولات، قد تضاعفت ب 4.6 مرات ما بين 2007 و2017، كما تمثلت نسبة المقاولات

التي أعلنت إفلاسها 40%.

كما أن العبء الضريبي يبقى مرتفعا جدا، مقارنة بالدول المجاورة، رغم المحاولات الجدية للخفض منه، فبحسب مكتب «Ecofin» فإن هذا المعدل يوازي 49.3% بالنسبة للمقاولات المغربية، ما يضعها في المرتبة 38 من أصل 53 إفريقيا، وبالنسبة للقطاع غير المهيكل، فهو يحظى بنسبة 11.5% من الناتج الداخلي الخام، الذي يعيق نمو المقاولات المغربية كما يضغط على البيئة الاستثمارية.

إن تزايد حدة هذه المشاكل أدت الى إغلاق العديد من الشركات والمشروعات الصغيرة التي لم تستطع مجاراة ما يحدث في السوق، كما أنها أدت إلى افلاس البعض الآخر في ظل فشل كل البرامج الحكومية مثل برنامج « مساندة « وبرنامج « امتياز « ومقاولاتي، من أجل مساعدة أصحاب المشاريع على إنشاء مقاولاتهم الصغرى أو المتوسطة ومواكبتهم في بناء مشاريعهم.لكن العكس هو ما يقع اليوم.فعدد كبير من المقاولين الشباب متابعون أمام المحاكم

وبالنسبة للقطاع الفلاحي، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة الملاحظات التالية:

- العجز الواضح للحكومة عن جعل ارتفاع الإنتاج الفلاحي ينعكس بشكل مباشر على مردودية الفلاحين خاصة في ظل عدم تنظيم السوق الداخلي وطغيان الوسطاء وتعدد مسالك التوزيع، فضلا عن صعوبات التصدير؛

- الحكومة لم تتمكن من توفير الشروط الملائمة لتحسين مداخيل المزارعين الصغار وعجزت عن الرفع من مداخيل ساكنة العالم القروي وتحسين مستوى عيشها، والكل يعرف اليوم الواقع المزري الذي تعيش فيه ساكنة العالم القروي المعتمدة بشكل شبه كلي على الفلاحة، والتي تعاني من تبعات الفقر والعزلة والتهميش وضعف الخدمات الاجتماعية؛

- الحكومة لا تتوفر على سياسة عمومية مندمجة أثبتت نجاعتها في مجال التنمية القروية، في ظل غياب التنسيق والتكامل والانسجام في البرامج الموجهة للعالم القروي، فواقع البادية المغربية يغني عن التأكيد بأن الهشاشة والتهميش وصعوبة الولوج إلى الخدمات السمة الأبرز التي تطغى على هذه المناطق وأن البرامج والمشاريع العمومية التي بشرت الحكومة في وقت من الأوقات إنها ستحقق التنمية القروية، اتضح أن تأثيراتها كانت جد محدودة ولم تستجب إلى الحدود الدنيا من حاجيات سكان العالم القروي.

وهذا ما أكده تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق " والذي أشار إلى أن نسبة الفقر في العالم القروي تصل إلى 79%، وأن 64% منهم يوجدون في وضعية هشاشة، وأن 24% منهم يجدون صعوبات في الولوج إلى الخدمات الصحية، بل وأن 75% من وفيات الأمهات المغربيات أثناء الولادة هي من نصيب النساء القرويات لأسباب كثيرة ترتبط بالشبكة الطرقية وسوء توزيع الخريطة الصحية، وأن 97% من هؤلاء المواطنين المغاربة لا يرتبطون بشبكات الصرف الصحي، وأن 60% منهم لا يرتبطون مباشرة بشبكات الماء الشروب، وأن 1.3 مليون قروي وقروية لا يستفيدون من شبكات الربط بالكهرباء.

في هذا الإطار، ولتجاوز هذه الإشكالات، جاءت دعوة جلالة الملك خلال افتتاح الدورة التشريعية الحالية إلى تعبئة مليون هكتار من أراضي الجموع من أجل الاستثمار الفلاحي خاصة الشباب ذوي الحقوق في أفق خلق طبقة وسطى فلاحية قادرة على حمل مشعل التنمية بالعالم القروي.

هنا يمكن التساؤل عن تصور الحكومة لتنزيل التعليمات الملكية السامية في هذا المجال، وخاصة في مجال حصر الأراضي الممكن تعبئتها وتحديد إمكانياتها، وتحديد نوعية الزراعات التي يمكن ان تشملها، ومدى ملاءمتها للمناطق المتواجد بها، مع دراسة طرق وكيفية تمويل ومصاحبة المشاريع التي يمكن أن تقام عليها.

وهذا يمر بالضرورة عبر:

- تقوية إمكانيات الفلاحين، من خلال تحفيزهم على الانخراط في تنظيمات مهنية وتعاونيات؛

- وتمكين هذه الفئة من التكوين والتفكير في نماذج للمشاريع والمقاولات؛

- تشجيع المقاولات الناشئة؛

- صياغة حلول فعالة للتحديات المرتبطة بتنظيم الأسواق والشفافية في عملية التسويق.

السيد الرئيس،

إن ضعف وهشاشة القطاعات الإنتاجية ينعكس بشكل مباشر على القطاعات الاجتماعية في ظل عجز الحكومة عن ابتداع حلول مبتكرة للمشاكل التي يعاني منها المواطنون، في هذا الإطار نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أن قطاع التربية الوطنية أصبح يعيش أزمة بنيوية، كما أن التطبيق الفعلي للرؤية الإستراتيجية (2015/ 2030) لا يزال يعرف بعض التردد حسب التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين الذي تحدث عن أزمة التربية واعتبرها أزمة بنيوية وأخلاقية، من أهم مظاهرها انعدام المساواة وعمق الفوارق الاجتماعية وترسيخها على كافة المستويات، وكذا التأثير السلبي للفوارق الترابية بين النمطين الحضري والقروي والتي تظهر بوضوح في نسبة متابعة التلاميذ للدراسة بكل من التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي بالمجال القروي، إذ تعتبر نسبة 40.22% بالنسبة للجنسين وكذا نسبة 33% بالنسبة للإناث مقلقة، وما يقلق أكثر هو نسبة المنقطعين بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي خاصة بالنسبة للذكور إذ تصل إلى 12%. ولا يمكن هنا الحديث عن توجه التلاميذ نحو مسالك التكوين

المهني لأنها شبه منعدمة بالنسبة للتعليم القروي.

فما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها للحد من هذه الفوارق؟

فيما يخص التعليم الأولي، تبقى نسبة 12.8% التي تمثل عدد التلاميذ بالتعليم الأولي العمومي نسبة هزيلة جدا مقابل 62.7%

وبالرغم من تراجع نسبة الاكتظاظ خلال الموسم الدراسي 2018/2017 بفضل التوظيف بالتعاقد، فإننا نسجل قلق المواطنين في ظل ضعف التكوين، كما أن الإحساس بعدم الطمأنينة لدى المتعاقدين سيؤثر لا محالة على جودة التدريس.

نلاحظ أيضا تخصيص نسبة مهمة من الميزانية العامة للحكومة، تصل إلى 21.46% لقطاع التربية غير أن الملاحظ هو هيمنة ميزانية التسيير بنسبة 88.96% على ميزانية الاستثمار والتي لا تتجاوز 11.04%.

هنا نتساءل هل تعتبر الحكومة أنها انتهت من جميع أوراش الإصلاح والتشييد وأن جميع المؤسسات المرتبطة بقطاع التربية والتكوين جاهزة ولا ينقصها سوى التسيير.

فيما يخص التعليم العالي.

لا تزال النسب الإجمالية للانقطاع عن الدراسة دون الحصول على أي شهادة نسبا مرتفعة إذ تصل إلى 47.2%، كما أن تطور عدد الأساتذة خلال 5 سنوات الأخيرة بنسبة 17%، لا يواكب التطور الملحوظ في عدد الطلبة والذي يصل إلى 42%، وهذا ما يبرر تراجع كلفة التسيير لكل طالب من 14 ألف درهم سنة 2013، إلى 11 ألف درهم سنة 2017.

فكيف تعتزمون مواجهة جيوش الطلبة والاكتظاظ داخل المدرجات؟

بالنسبة للتكوين المهني.

نسجل استقرار ميزانية التسيير والاستثمار رغم الزيادة الملحوظة في عدد المتدربين، ما يمكن أن ينعكس سلبا على جودة التكوين وبالتالي صعوبة الاندماج في سوق الشغل، كما نسجل تواضع نسبة المتدربين اللذين يحصلون على دبلوم نهاية التكوين، حيث أن من بين 100 مسجلة ومسجل بمؤسسة التكوين نجد أن فقط 59 ينهون تكوينهم، أي أن 41% من المتدربين يغادرون هذه المؤسسات دون دبلوم، أما بخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة فالملاحظ غياب إرادة حقيقة لإدماجهم في برامج التكوين المهني.

قطاع الشغل والإدماج المهني.

يعتبر التشغيل من بين أهم المقاييس التي تقاس بها مدى نجاعة سياسات الحكومات ومدى قدرتها على توفير مناصب الشغل، عبر إتاحة كافة الوسائل التي من شأنها تخفيض نسبة البطالة، إذ تعتبر هذه الأخيرة قنبلة موقوتة يجب أن تؤخذ على محمل الجد باعتبارها سببا رئيسيا للقلق الاجتماعي الذي ينمي مشاعر الإحباط والاستياء خاصة لدى فئة الشباب.

إن ظاهرة البطالة في صفوف الشباب ليست ظاهرة جديدة أو خاصة بالمغرب فقط، لكنها في بلادنا أصبحت بنيوية مع تراجع نظامي التعليم والتكوين وتراجع النسيج الإنتاجي الوطني، وذلك راجع إلى عدم ملائمة التكوين لسوق الشغل وكذا قلة العرض مقابل تزايد خريجي التعليم العالي وفي صفوف حاملي دبلومات التكوين المهني.

يعتبر الانخفاض الملحوظ في نسبة البطالة مابين2018/2017 من 10.7% إلى 10.5% مؤشرا إيجابيا، إلا أنه يظل غير كاف بالنظر إلى أفواج الخريجين من الجامعات ومؤسسات التكوين المهني وبالنظر إلى المعدل العالمي للبطالة الذي يتوقع أن يصل إلى نسبة 5.5% حسب تقرير "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية اتجاهات 2018"، كما يعرف القطاع الخاص بدوره اختلالات حقيقية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية العامة وتقلبات النمو الاقتصادي، والتي تؤثر في خلق مناصب شغل جديدة، حيث ارتفع معدل البطالة إلى نحو 10% خصوصا في الوسط الحضري، 14.7% منهم في صفوف النساء مقابل 8.8 في صفوف الرجال.

نسجل الاستمرار في التمييز بالنسبة للنساء في عدة نواحي كالأجور، التي تظل منخفضة رغم ما تقدمه المرأة من تضحيات، كما أن نسبة تولي المناصب العليا التي لا تتعدى 15.8% ونسبة النساء في مناصب المسؤولية ب 22.5% تعتبر نسبا مخجلة.

فهل لدى حكومتكم تصور واضح لتغيير هذه الأوضاع؟

نسجل أيضا التأخير في المصادقة على مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة حق الإضراب خصوصا مع الجدل الذي لازالت تثيره الاقتطاعات من أجور المضربين وما يسببه ذلك من إحباط لدى الشغيلة، مما يؤثر سلبا على المردودية.

بالنسبة لتشغيل الأطفال، نود أن نشير إلى عدم كفاية الإجراءات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة، إذ يعتبر إنجاز 263 زيارة تفتيش من طرف نقط الارتكاز إلى غاية 2018 غير كاف ولن يساهم بتاتا في حماية الأطفال من سوء المعاملة.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع الصحة، فإن هذا القطاع يتخبط في أزمة بنيوية حادة عصفت بآمال المغاربة في تملك منظومة صحية قوية ومتكاملة تعمل على تحسين المستوى الصحي للمواطنين، وهي أزمة تمتد وتطال مختلف مستويات الحكامة، والتدبير والتسيير، سواء على المستوى المركزي وفي أغلب المستشفيات العمومية آو على المستوى الجهوي والمحلي في حالة توفرها مما يؤدى إلى توسيع وتعميق الفجوة والتباينات المجالية والاجتماعية في ولوج الخدمات الصحية.

نؤكد في فريقنا أن الحكومة عاجزة عن نهج سياسات عمومية صحية تضع في صلب اهتماماتها متطلبات وانشغالات المواطنين في الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية، في ظل استمرار الضبابية والعشوائية والارتجالية واللامبالاة في التدبير الإداري والمالي للشأن الصحي، والتي

تضرب في العمق أسس الإستراتيجية الوطنية للصحة، خصوصا حق الولوج للعلاجات والعناية الصحية، كما نص على ذلك دستور المملكة في فصله 31 الذي يقر بشكل واضح حق الولوج للعلاجات الصحية والتغطية الصحية.

فبالنظر لحجم هده الميزانية وعدم قدرتها على تغطية الخصاص المادي والبشري نتساءل هل المشكل الذي يعاني منه قطاع الصحة هو مشكل مادي أم أن الأمر يتعلق باختلالات ونقائص أخرى مرتبطة بالسياسات العمومية الصحية في جوهرها ومضمونها ومدى تناسبها وفعاليتها بالإضافة إلى أعطاب هده السياسات ومتابعتها وتقييمها والجرأة في الوقوف عند اختلالات التدبير وضعف الحكامة في التسيير.

نسجل أيضا المشاكل والاختلالات التي يعرفها نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أو نظام المساعدة الطبية (راميد)، والمرتبطة بشكل خاص بتمويل المنظومة وبحكامة القطاع. وعدم مواكبة تعميم نظام المساعدة الطبية بزيادة تمكن من الاستجابة للحاجة المتزايدة إلى خدمات الرعاية الصحية.

كما نذكر بالملاحظات التي أثارها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره برسم 2017/2016 والتي أكد خلالها أن المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية التابعة لوزارة الصحة والمسيرة بطريقة مستقلة، تتسم بضعف واضح في أداء الخدمة الصحية ببلادنا، وتبرر سخط المواطنين على المراكز الاستشفائية، وتفسر سوء ترتيب بلادنا على سلم التنمية البشرية. ولا تتوفر هده المراكز على "مشروع المؤسسة الاستشفائية " مصادق عليه وذلك في خرق للمادة 8 من المرسوم المتعلق بالتنظيم الاستشفائي، كما أنها لا تتوفر على عدة تخصصات ومصالح طبية ضرورية.

كما يعاني المواطنون بها من المشاكل التالية:

- طول آجال مواعيد الكشف والاستشفاء؛
- إشكاليات الفوترة وتحصيل المستحقات عن الخدمات الطبية المقدمة؛
- صعوبات في عملية توريد الأدوية والمواد الصيدلية؛
- غياب أي تتبع أو مراقبة للاستهلاك النهائي من الأدوية والمواد الصيدلية المسلمة لمختلف المصالح. مشاكل مرتبطة بالبناية المخصصة للصيدلة وتجهيزها.

كما أن هذه مناسبة للتوقف عند وضعية مصحات القطاع الخاص التي يغلب عليها منطق التسيب والفوضى والمتاجرة بصحة الناس، بدل أن يكون القطاع الخاص شريك استراتيجي في الصحة العمومية نجده يكرس اللاعدالة الاجتماعية وتغليب المنطق التجاري وهو ما يدعو إلى مراجعة نظام المراقبة والتتبع واحترام دفاتر التحملات. لكن هذا لا يمنع من مراقبته وتتبعه.

ولن يسعنا الوقت لرصد مختلف نقط ضعف المنظومة الصحية ببلادنا سواء تعلق الأمر بضعف الموارد البشرية وضعف الميزانية العامة المخصصة للقطاع، وعدم رضى المواطنين على مستوى الخدمات المقدمة، وعلاقة المواطن بالإدارة الصحية وبالممارسين فيها بانتظارات المرضى.

السيد الرئيس،

تعتري قطاع السكن عدة إشكالات، فرغم الوعود المسجلة على مستوى تقديم عروض سكنية ملائمة وذات جودة في مجال السكن الاجتماعي يراعي القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية المستهدفة، وكذا تحسين مناخ الاستثمار في القطاع، من خلال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، واعتماد تدابير لتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة للإنعاش العقاري، فضلا عن أشكال السكن التشاركي والتعاوني، وتحسين ظروف عيش وسكن سكان الوسط القروي، وتكريس التقائية تدخلات البرامج العمومية في هذا الشأن. لازالت كل هذه الالتزامات مؤجلة في انتظار إجراءات وتدابير عملية وواقعية وهو ما لا نلمسه في مشروع قانون المالي المعروض على أنظارنا اليوم.

فعلاوة على العجز الحاد المسجل على مستوى العرض، هناك أيضا معضلة السكن العشوائي ودور الصفيح التي تفشت بشكل كبير عبر ربوع التراب الوطني.

فجل البرامج لم تتجاوز آثارها مع الأسف نطاق عمليات التصحيح والإصلاح بدل تبني سياسات تنموية وهو ما يعكس غياب فعل حكومي قادرا على تسجيل إصلاحات ملموسة، تتجه بالأساس نحو القطع مع كل التفاوتات بين الجهات، وتعزيز التوازن والتضامن والتعاون حيث لازالت عدة نقائص تعتري هذا القطاع منها التفاوتات المسجلة ما بين العالم الحضري والقروي والإخفاقات المسجلة على مستوى برنامج بدون صفيح وهو ما يجعل كل حديث حول المدن الذكية مجرد طموح بعيد المنال، أيضا ما يسجل على مستوي غياب عرض سكني للطبقات المتوسطة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

السيد الرئيس،

علاقة بورش الجهوية المتقدمة نتساءل أية إجراءات اعتمدت لإنجاح هذا الورش المجتمعي الواعد وتحقيق الأهداف والغايات المتوخاة منه في أفق تحقيق إقلاع تنموي من صنع المواطن وجهات في خدمته.

وهل استثمرت الحكومة كل الإمكانيات المتاحة لها لبناء سياق وأرضية قادرين على تقديم إجابات حقيقية تماشيا وحجم التحديات التي يطرحها ورش الجهوية الموسعة؟

ما هي التدابير التي حملها مشروع القانون المالي قيد الدراسة والتصويت لتقوية قدرات مختلف الجماعات الترابية للعمل والمبادرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والنقص من حجم الفوارق المجالية في أفق القضاء على هذه الفوارق خصوصا في مجال البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

وأي وقع لمسار التنظيم الجهوي على ترسيخ الحكامة المحلية وتعزيز سياسة القرب وتحقيق التنمية خاصة للجهات الأكثر اتساعا لمساحات الفقر والهشاشة؟

ثانيا: نتساءل في خضم انكباب الحكومة على إعداد ميثاق اللاتركيز الذي يعول عليه ليشكل دعامة أساسية لمسار اللامركزية في تحقيق التنمية وتحقيق خدمات القرب للمرتفقين، هل تم استثمار تجربة التدبير اللاممتركز للاستثمار كأرضية للاستئناس بها واستخلاص الدروس والعبر منها بمناسبة إعداد هذا الميثاق.

وأية وسائل وضعت رهن إشارة مختلف الجهات لتمكنها من خلق دينامية تنموية مستدامة قادرة على مجابهة مختلف التحديات؟

وماهي التدابير المتخذة لتمكين استفادة الجهات الفقيرة من الفرص التنموية بشكل منصف وعادل؟

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة، فقد ركزت الخطابات الملكية السامية في السنوات الأخيرة (خطاب العرش لسنتي 2017و 2018، بالإضافة لخطاب افتتاح الدورة التشريعية الأولى والثانية من الولاية التشريعية العاشرة، لسنتي 2017 و2018 بشكل دقيق على أعطاب الإدارة العمومية بكل مستوياتها.

وقد اعتبر جلالة الملك في خطاب العرش يوم 29 يوليوز 2017 على أن " **من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين. وعلى سبيل المثال، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد، باستثناء مركز أو اثنين، مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية.**" انتهى كلام جلالة الملك.

نتساءل هنا، حول البرامج والخطط المعتمدة لتنفيذ مضامين الخطاب المرجعية، التي أكد من خلالها جلالته على أن الوضع اليوم، أصبح يفرض المزيد من الصرامة، للقطع مع التهاون والتلاعب بمصالح المواطنين، من أجل الارتقاء بالإدارة إلى طموحات جلالة الملك والمواطنين.

ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ مضامين هذا الخطاب فيما يتعلق:

- بالنجاعة الإدارية التي اعتبرها جلالته معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن؛

- بعلاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو بالمجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية؟

- تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف والآجال، وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه؟

- مآل ميثاق اللامركزية والجهوية، واللاتمركز الإداري، لأن المواطنين لازالوا مطالبين بالتنقل للإدارات المركزية بالرباط لقضاء أغراضهم؟ بكلفة مادية ونفسية لا تطاق؟

وعلاقة بالحوار الاجتماعي كمؤسسة للحوار والتفاوض بين الفرقاء الاجتماعيين، يبدو أن الحكومة لم تستوعب بعد مضامين ودلالات الخطاب الملكي السامي لعيد العرش 29 يوليوز 2018، والذي أكد فيه جلالته بشكل واضح وصريح إلى الإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي واستحضار المصلحة العليا، والتحلي بروح المسؤولية والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، بما يضمن تنافسية المقاولة، ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، بالقطاعين العام والخاص."

فعن أي حوار اجتماعي يمكننا الحديث في ظل سياسة الاستعلاء والتعنت وشروط الإذعان ومعاكسة مصالح الطبقة الشغيلة بدل الجلوس إلى طاولة الحوار وتقديم عروض مقبولة في مستوى الانتظارات تخفف من حدة الاحتقان الاجتماعي.

مع الأسف، نعيد كل سنة استنساخ نفس القوانين المالية التي تبقى رهينة نفس المنطق والنفس الموغل في الحرص على التوازنات الماكرو اقتصادية، بدل تقديم إجابات عن واقع اجتماعي مرير، لتبقى معه كل أمال وطموحات المغاربة معلقة حتى إشعار آخر.

ثانيا: مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2019.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2019، لا بد أن نسجل أن هذا القطاع قد فتح عدة أوراش لإصلاح قطاع العدل ولا يسعنا إلا ننوه بهذه المبادرة والتي تروم بالأساس تحديث الإدارة القضائية على جميع المستويات، مع الحرص أيضا على تجويد عدة قوانين، ولعل مشروع قانون التنظيم القضائي الذي تم السهر إعادة تنقيحه من طرف الوزارة بمجموعة من التعديلات لكي يخرج في صيغة أفضل وأدق، كما نود الإشادة بمشروع نجاعة الأداء لقانون مالية 2019المتضمن في عرضكم السيد الوزير على اعتبار أنه جاء دقيقا ومفصلا، بيد أن ذلك لا يمنع من إثارة بعض الإشكاليات التي ما فتئنا نثيرها في عدة مناسبات

كما أثرناها السنة الماضية ونحن نناقش ميزانية الوزارة والمرتبطة أساسا بالتأخير والارتباك الذي نلمسه في تنفيذ أغلب برامج إصلاح منظومة العدالة، مع استمرار وجود بعض الاختلالات التي تعيق تحقيقها من قبيل:

- غياب الحكامة في تدبير الموارد البشرية للقطاع، الذي يستلزم إعادة انتشار الموارد البشرية؛

- التأخر في تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة والجماعات المحلية، كما نلاحظ أن تنفيذ الإحكام المتعلقة بالنزاعات العقارية هي أيضا تعرف تعثرا.

وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي، ومن منطلق إيماننا بحاجة بلادنا إلى سلطة قضائية مستقلة، سلطة تحمي الحقوق وتصون الحريات الفردية والجماعية. سلطة تقيم العدل في المجتمع في ظل المساواة وسيادة القانون، ولكي يسير على نهج التعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطبه، فإننا ندعو الحكومة إلى:

- العمل على تسريع تنفيذ بعض الأوراش المفتوحة والإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بالتنزيل الحقيقي لمضامين الدستور من قبيل القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية، قانون المسطرة المدنية.

- ترجمة توصيات الحوار الوطني لهيئة إصلاح منظومة العدالة على مستوى المنظومة القانونية.

- إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛ كالقانون المنظم لمهنة المحاماة، والقانون المنظم للموثقين.

- الاهتمام بالأعوان القضائيين وذلك بالعمل على تحسين أوضاعهم المادية وظروف اشتغالهم، مع التأكيد على ضرورة إيلاء الاهتمام بالأعوان العرضيين وذلك بالرفع من عددهم عن طريق التعاقد، وكذلك الشأن بالنسبة للنساخ.

- الاهتمام بالتكوين من خلال مراجعة المناهج والمواد المعتمدة في برامج التكوين بالمعهد العالي للقضاء، مع الاهتمام بالتطور الذي يعرفه الحقل المعلوماتي، الذي يستلزم المواكبة المستمرة نظرا لوتيرة التطور السريعة في هذا المجال.

- العمل على تأهيل وتطوير الإدارة القضائية، وذلك عن طريق إحداث محاكم رقمية، الأمر الذي سيسهم في توحيد العمل بين مختلف المحاكم وسيساعد كل العاملين والمعنيين بهذا القطاع، كما سيساعد على تكريس الشفافية والحكامة الجيدة.

- مراجعة الأوضاع المادية للعاملين في كتابة الضبط، والعمل على تحسين ظروف عملهم ومنحهم تعويضات إضافية نظرا لكثرة الملفات التي يشتغلون عليها، وكذا النهوض بقطاع الأعمال الاجتماعية للموظفين والمستخدمين بما يخدم هذه الفئة ويوفر لها مختلف حوافز العمل من اصطياف وسكن ونقل...في المستوى المطلوب.

- تفعيل اللاتمركز الإداري والمالي لضمان فعالية الإدارة القضائية على الصعيد الجهوي؛

- اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والعملية والإدارية للتعجيل بتنفيذ الأحكام القضائية حتى لا تبقى مجرد قرارات وتضيع بالتالي حقوق المتقاضين.

- العمل على معالجة الاكتظاظ في السجون من خلال التخفيف من الاعتقال الاحتياطي (الذي يقارب 42% من ساكنة السجون) الذي يعرف اختلالات متعددة الجوانب في غياب تفعيل مقتضيات المراقبة القضائية، وإقرار عقوبات بديلة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، مادام يثقل كاهل الدولة بالمصاريف الزائدة، ويسهم في الرفع من مستوى تكدس السجناء وما يترتب عنه من مشاكل.

- إيلاء المزيد من العناية بالمحاكم التي توجد بنايتها في وضعية مزرية عن طريق تجديدها وتوسعة فضاءاتها واقتناء العقارات اللازمة لها.

- الاهتمام بمجال إجراءات التبليغ في القضايا المعروضة أما المحاكم، نظرا لما تعرفه من بطء مما يؤثر على أجال البت في القضايا.علما أن المتقاضي عندما يلجئ للمحكمة يكون يرغب في الحصول على حقه في أجل معقول.

- مواصلة تعديل القانون المنظم لصندوق التكافل العائلي، عن طريق توسيع نطاق الاستفادة منه ليشمل فئات أخرى تعيش في نفس الظروف وتحتاج للحماية القانونية.

- ضرورة الانفتاح على البرلمان وعلى كل الفاعلين وإشراكهم في إعداد القوانين خاصة القانون الجنائي وقانون المسطرتين الجنائية والمدنية.

- ضرورة جمع النصوص المتفرقة على شكل مدونات لتسهيل عملية البحث والدراسة على المختصين.

- الإسراع بتنزيل النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة التي لم تصدر لحد الآن.

- الإسراع بإخراج قانون التفتيش القضائي، على اعتبار أن استقلال السلطة القضائية يرتبط بشكل وثيق بالتفتيش القضائي، علما أن المفتش العام قد تم تعيينه منذ سنتين بدون سند قانون ولا اختصاصات محددة.

بالرغم من أن بلادنا قد عرفت تحولات هامة على مستوى إصلاح القضاء تنزيلا لمضامين الوثيقة الدستورية الجديدة عن طريق إعادة النظر في الترسانة القانونية المتعلقة بمنظومة العدالة فان هذا الإصلاح لم تكتمل اركانه في غياب سياسة جنائية واضحة المعالم، خاصة بعد إقرار استقلالية النيابة العامة دون اتخاذ الإجراءات المواكبة لتحصين مبدأ المحاكمة العدالة، بما في

ذلك إعادة النظر في عمل الشرطة القضائية باعتبارها النواة الصلبة في اصلاح منظومة العدالة.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان تحيلنا على الحديث عن موضوع حقوق الإنسان على اعتبار أنه مجموعة قيم كونية تعمل المجتمعات والدول بكل مكوناتها على تكريسها وحمايتها والدفاع عنها، ولا يمكن أن يكون سياسة عمومية.

ومن هذا المنطلق فإننا في الفريق الاستقلالي نعبر عن اعتزازنا بالأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثمنين التطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كمادة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا.

كما نستشف عبر استقراء مراحل التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوساطة، أنها تجربة متميزة وتستخلص منها التجارب لممارسات ناجعة ومؤثرة في السياسات العمومية، إن توفرت إرادة سياسية قوية وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع.

بيد أننا نود إثارة بعض الملاحظات في الشأن الحقوقي ببلادنا، والتي تتجسد في التأكيد على ضرورة مواصلة بذل الجهود للعمل على تحقيق المساواة للجميع وضمان حقوقهم وكرامتهم مع إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي، طبقا للمواثيق الدولية.

إن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدون شك، هي تجربة متميزة، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية شريطة توفر إرادة سياسة وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، وفي هذا الاتجاه نود الاشتغال على توفير الآليات اللازمة لمد الجسور للمزيد من التعاون البناء بين السلطة التشريعية والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان. وفي نفس السياق ندعو إلى تمكين البرلمان من التقارير التي تعدها وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفاعل مع التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا.

لا شك أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان يتطلب عامة انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكلاته، القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

وبالمناسبة ونحن بصدد مناقشة ميزانية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان فإننا في الفريق الاستقلالي وفي نفس السياق، نود الاستمرار في سياسة التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان مع التأكيد مرة أخرى على ضرورة إشراك المؤسسة البرلمانية في هذه المبادرات الدبلوماسية الفاعلة لدعم مكتسبات المغرب، والانخراط في منظومة حقوق الإنسان على مستوى القارة الإفريقية، خاصة بعد عودة بلادنا إلى المنظمة الإفريقية تأكيدا لروابطه وجذوره الإفريقية.

إننا في الفريق الاستقلالي وانطلاقا من إيماننا العميق بضرورة ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان نود من الحكومة العمل على أجرأة وتفعيل القوانين المتعلقة بهذا المجال عن طريق تطوير أدائها فيما يرتبط بالحقوق الثقافية والاقتصادية والبيئية، التزاما بمضامين الفصل 31 من الدستور التي تنص على الحق في التربية والتشغيل، في نسق يستلزم احترام العدالة المجالية من خلال المساواة وتكافؤ الفرص.

وفي هذا الإطار لابد أن ننوه بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي جاءت بمقاربة شمولية ومنسجمة، والتي تعتبر خارطة طريق لوضع السياسات العمومية والبرامج والخطط الوطنية المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان.

كما ننوه بالعناية الملكية السامية بنشر وأجرأة مضامين هذه الخطة على اعتبار أن هذه المبادرة هو التزام رسمي للدولة المغربية ومن أعلى مستوى باحترام تعهداتها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. لذا نتساءل عن توفير الاعتمادات المالية الضرورية لتنزيل وتنفيذ مضامين الخطة، كما نتساءل عن السقف الزمني المحدد في أربع سنوات هل هو كافيا لتفعيل 435 تدبيرا المتضمن في الخطة؟

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم قانون مالية 2019 تعد مناسبة سنوية هامة للتنويه باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بالمجهودات التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية للحسابات، كما نتوجه بالشكر والتقدير للسيد الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في الفحص والتدقيق والدراسة.

كما أود بهذه المناسبة الإشادة بالدور الهام الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات كمؤسسة دستورية يأتي في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة على اعتبار أن الدستور الجديد قد أفرد حيزا هاما لهذه المؤسسة التي تعتبر هيأة عليا للرقابة على المال العام، وخصها بمقتضيات تمنحها اختصاصات ذات طبيعة رقابية وقضائية حقيقية (الفصول من 147 إلى 150 من دستور 2011) وضمن

استقلاليته وخوله مهام جسيمة تتعلق أساسا بمراقبة تنفيذ الميزانية وبكيفية تدبير المالية العمومية في مجالاتها المتعددة، خاصة المتعلقة بإعداد وتنفيذ السياسات العمومية ذات الأثر المالي والميزانياتي.

ولا بد أن نسجل أن الارتقاء بهذه المؤسسة الى المستوى الدستوري يعد نقلة نوعية واتجاها واضحا لتقويتها ومنحها الآليات القانونية لحماية المال العام وضبط آليات التدبير المالي العمومي والمحلي، وهذا يعد مكسبا هاما لبلادنا.

وعلى هذا الأساس أصبحت هده المحاكم تكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنها هيآت عليا للرقابة على المال العام تناط بها مهام مراقبة تنفيذ الميزانية العامة وميزانيات الجماعات المحلية بمراحلها المختلفة وأجهزتها المتعددة، على الرغم من الإشكالات التي تطبع عملها ومهامها، من غموض الوضعية القانونية ومحدودية الإمكانات المادية والبشرية.

وبناء عليه فإننا في الفريق الاستقلالي نورد بعض التوصيات التي أكدنا ولازلنا نؤكد عيها ونطرح بعض الاستفسارات التي تتمحور حول:

- العمل على توسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية من موارد مالية وبشرية كفئة نظرا لكونه يعد أهم آليات الرصد والمساءلة في ما يتعلق بصرف المال العام ومحاربة الفساد، وبالأخص على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

- التأكيد على نشر المجلس البرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتزم القيام بها، وكذا كل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها طبقا للفصل 248 من الدستور.

- ضرورة تفاعل المؤسسات العمومية، البرلمان والمؤسسات الحكومية، بالشكل المطلوب، مع التقارير التي يصدرها المجلس مع التأكيد على فتح نقاش قانوني وطني حول إمكانية تحويل المجلس الأعلى للحسابات إلى قضاء متخصص في الجرائم المالية مع منحه جميع صلاحيات السلطة القضائية.

- التأكيد على ضرورة دراسة التوصيات التي يسهر المجلس على تضمينها في تقاريرها عن طريق عمليات المراقبة التي تقوم بها لمجموعة من المرافق الإدارية والمؤسسات العمومية من طرف رئاسة الحكومة، وذلك قصد متابعة تطبيقها من طرف الهيئات المعنية، باعتبار أن تلك التوصيات تهم في جانب مهم منها ترشيد النفقات وعقلنة البرامج والصفقات، وتوزيع الموارد البشرية والاختصاصات، وحسن تدبير الأملاك العمومية والجماعية، فكل هذا العمل الجبار لا يمكن أن يبقى رهين الإدارات المعنية، بل يجب مراقبة تتبع تنفيذه من رئاسة الحكومة وإنشاء خلية خاصة بها.

- ضرورة الاهتمام بقطاع التعليم والصحة ضمن عمليات الافتحاص نظرا لما يعرفه هذان القطاعان من إشكالات واختلالات كبيرة.

- وفي نفس السياق نتساءل عن خلاصات عملية الافتحاص المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي نظرا لارتباطه بأهم قطاع الذي هو التعليم، مع التأكيد على ضرورة وضع تقارير بشأنه لدى البرلمان للاطلاع عليه والاستفادة منه في مراقبة الحكومة.

- العمل على توسيع دائرة تدقيق الميزانيات وفتح تحقيقات حول ملفات الفساد التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

- نلاحظ أنه رغم التقارير الصادرة عن المجلس الاعلى للحسابات قد أثارت نقاشا واسعا حول تدبير المالية العمومية على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، فإنها اعتُبرت بحق من أهم آليات الرقابة السياسية على المال العام، على اعتبار أن ملاحظات وخلاصات المحاكم المالية فضحت خروقات هائلة كانت طي الكتمان فيما مضى، وأطلعت الرأي العام على تفاصيل دقيقة تهم اختلالات التسيير وسلطت الضوء على فضائح بالجملة على المستوى المالي والتدبيري.

- إن حماية المال العام تعتبر اليوم رهانا أساسيا في إطار الإصلاحات السياسية والدستورية المنشودة، لذلك يجب تعزيز الرقابة القضائية على المالية العمومية والمالية المحلية، حتى يتسنى لنا الاعتماد الفعلي لمبادئ الحكامة المالية، ونتمكن من ترسيخ رقابة القضاء المالي على التدبير العمومي، عن طريق تفعيل الجانب القضائي والتأديبي وجعل تقارير المجلس إلزامية وعرضها على القضاء بدل الاكتفاء بالجانب التوجيهي فقط.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أنه في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 2019 نسجل في الفريق الاستقلالي أن قطاع السجون عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهو ورش إصلاحي أعطت انطلاقته الحكومات السابقة، عملا بالتوجيهات الملكية السامية المضمنة في خطابه بمناسبة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 29 يناير 2003: "إن ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة، لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية".

ومن هذا المنطلق فإننا ننوه بالمجهودات التي بذلت خلال السنوات الأخيرة في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، وبغرض الاستجابة للمعايير الدولية في جعلها فضاء لإصلاح وتهذيب السجناء وتقويم سلوكهم، والسهر على تأهيلهم مهنيا واجتماعيا، مساهمة منها في إعادة إدماجهم داخل المجتمع، عبر التربية والتكوين واكتساب مهارات في المهن ذات الصلة بسوق الشغل، عوض الاستمرار في اعتماد المقاربة الأمنية، القائمة على العقوبات الزجرية وسلب حرية الأشخاص وإيداعهم الحبس. فإلى أي حد استطاعت هذه المؤسسة الاضطلاع بدورها وتحقيق الأهداف المرجوة؟

إلا أن هذا المخطط لا زال يعرف بعض التعثرات، حيث نستشف ذلك

من خلال التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد زيارته لسجون المملكة، والذي تضمن في طياته عدة اختلالات، مؤكدا أن أهم المعيقات التي تعرفها المؤسسة السجنية هو الاكتظاظ، حيث يتعدى في بعض السجون طاقاتها الاستيعابية بكثير وتختلف نسبة الاكتظاظ من سجن إلى آخر.

تشكل ظاهرة الاكتظاظ، داخل السجون المغربية، معضلة حقيقية تطرح أكثر من إشكال قانوني وحقوقي؛ نظرا لتداعياته الخطيرة على المعتقلين، وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام؛ فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء؛ سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية، والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه.

وغير خاف على الجميع أن هذا الاكتظاظ هو نتاج طبيعي للمقاربة الأمنية التي تعمل بها المؤسسة القضائية ومختلف المؤسسات المعنية مع الظاهرة الإجرامية. حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن السجناء، في إطار الاعتقال الاحتياطي، يشكِّلون نسبة مابين 40 و60% من مجموع المعتقلين.

رغم المبررات التي تُطرح بصدد الاعتقال الاحتياطي، من حيث حفظ أمن المجتمع، وضمان سير التحقيقات، وتنفيذ الأحكام، ومنع المتهم من العودة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، فإن الحكومة مدعوة إلى التسريع بتنزيل النصوص القانونية المرتبطة بالمسطرة الجنائية، بما يسمح باللجوء إلى التدابير والعقوبات البديلة للحد نسبيا من ظاهرة الاكتظاظ في تدارك إعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي خاصة في الحالات العادية.

ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد وهروب جماعي، واعتداء على الموظفين، ومختلف مظاهر العنف واليأس والإحباط والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تفرخ المنحرفين وتسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها، وتكشف عن فشل السياسة العقابية التي أفقدتها دورها الإصلاحي. إذ يعاني السجين من ظروف اعتقال مهينة ولا إنسانية على مستويات متعددة كالحرمان من المرافق الأساسية وسوء التغذية وانتفاء شروط النظافة والتطبيب، مما يؤثر سلبا على سلوكه وطباعه، ويحوله إلى شخص عدواني... مع العلم أن المؤسسة أخذت تستفيد بكل ما يلزم من وسائل بشرية ولوجستيكية وبرامج ومشاريع واعتمادات مالية، تصرفها مؤسسة محمد السادس في محاولة إعادة إدماج السجناء وتأهيلهم أخلاقيا ومعرفيا ومهنيا، وتيسير سبل التكيف مع المجتمع بعد إطلاق سراحهم، وفي هذا الصدد نتساءل عن مدى تعاون هذه المؤسسة مع المندوبية العامة لإدارة السجون باعتبارها تجربة نموذجية في مجال الرعاية اللاحقة ومواكبة السجناء السابقين.

كل هذه المشاكل يتوقف حلها على توفير ميزانية كافية لتدبير وتفعيل البرامج والتدابير والآليات الكفيلة لتحسين أوضاع النزلاء وكذا المؤسسات السجنية، إذ نسجل في هذا الصدد أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع برسم هذه السنة غير كافية.

وفي نفس السياق نود الاستفسار عن جدوى البرامج والمشاريع التي ترصد لإعادة إدماج وتأهيل السجناء في ظل الارتفاع المضطرد لحالات العود، ولعل هذه الظاهرة توضح بعض القصور في الإصلاح وإعادة الإدماج فهي تخلق مع المدة مخلوقا سجنيا لا يعرف إلا العيش بين الجدران، غير قادر على العيش والتواصل مع الآخرين داخل مجتمع واحد، ناهيك عن مهانة بالسجن ومهانة تنتظره خارج السجن...

من هذا المنطلق لا بد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين وحتى المجتمع المدني من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة، وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهذيب والإدماج في حقهم. فالكل مدعو إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية في إطار:

- تعزيز الرقابة القضائية على المؤسسات السجنية.
- الحد من العقوبات القصيرة واستبدالها بالموقوفة أو الغرامة.
- ترشيد الاعتقال الاحتياطي.
- تنفيذ وتتبع العقوبات.
- تفعيل الرقابة التي تقوم بها اللجان الإقليمية لتحسين أوضاع النزلاء.
- توسيع المجالات التي يمكن أن تشتغل عليها منظمات المجتمع المدني وتقوية أدائه من داخل أسوار السجون وتسهيل المأمورية له لأجل ولوج المؤسسة وتوسيع الشراكة معهم.
- تنظيم دورات تكوينية لأطر وموظفي المؤسسة في الميادين التي هي حساسة وقريبة من السجين.
- توفير التطبيب والأدوية والتغذية الصحية والنظافة اللازمة.

كل هذا يبقى من أهم الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل، إلا أننا في هذا الإطار لا بد أن نثير أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تبقى دون مستوى المهام التي تضطلع بها.

السيد الرئيس المحترم.

إننا في الفريق الاستقلالي نود في هذه المناسبة تسجيل الدور الذي تضطلع به الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني المتمثل في فتح جسور التواصل مع البرلمان بمجلسيه من أجل تطوير العمل البرلماني على مستوى التشريع والمراقبة في أفق إقامة علاقة تعاون مثمر وبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلا أن السؤال هو إلى أي حد تلتزم الوزارة

بهذه الاختصاصات مع السلطة التشريعية؟ وما هو مستوى تعاون هذه الوزارة مع البرلمان وتنسيقها مع الحكومة، في إطار المساءلة الرقابية سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية أم الكتابية أو بالسياسات العمومية؟

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن هذا التعاون يجب أن يتأسس على:

- ضرورة تبني الحكومة لمقاربة ايجابية في تعاطيها مع مقترحات القوانين المقدمة لإغناء العمل التشريعي؛

- احترام القطاعات الوزارية للآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنيتها وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية؛

- تعزيز دور المستشار البرلماني من خلال الاستجابة لطلبات اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتدارس القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

أما بخصوص المجتمع المدني، الذي يعد ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، فأنه بالرغم من التغيير الذي حصل على المستوى المؤسساتي من خلال الوثيقة الدستورية التي مفادها جعل من المجتمع المدني كشريك مساهم في التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية، إلا أن سياسة الحكومة في هذا الإطار جد محدودة ويغلب عليه طابع الانتماء الحزبي.

إن المجتمع المدني بحاجة ماسة للحكامة والتأهيل، كما أن الدعم يجب أن يمنح على أساس تعاقدي مع توضيح كيفية تلقيه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.لذلك فالحكومة مدعوة إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة.

السيد الرئيس المحترم،

إن إصلاح قطاع الوظيفة العمومية، يعد ورشا سمته الاستمرارية، مواكبة لتطور المرفق العمومي، وبالموازاة مع تزايد واختلاف الحاجيات المواطن بشكل عام، التي تفرض التجديد والإبداع في أساليب تدبيره وتسييره، وهو ورش كان مطروحا دائما وبقوة منذ الاستقلال، حيث ساهمت جل الحكومات المتعاقبة في تطوير أداء ونجاعة الإدارة المغربية، لكن بالرغم من كل المجهودات التي بذلت في إطار إصلاح منظومة الوظيفة العمومية بالمغرب، فهي لم ترق إلى مستوى الرؤيا الشمولية المندمجة، وظلت حبيسة الإجراءات ذات الطبيعة القطاعية، الفئوية، والتقنية.

وفي هذا الإطار لا بد أن ننوه بالاستراتيجية الجديدة للوزارة الهادفة إلى إصلاح الإدارة وتحديثها ومواصلة العمل على تكريس مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العمومي، حتى تكون في خدمة المواطنين وانتظاراتهم وفي خدمة المقاولة المغربية وتقوية تنافسيتها.

الأمر الذي يفرض ضرورة تحسين العلاقة بين المرفق والمواطن باعتبارها جوهر عمل المؤسسات، ولعل الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية 14 أكتوبر 2016 قد حدد مختلف المرافق المعنية بهذه العلاقة كما يلي: "وأقصد هنا علاقة المواطن بالإدارة، سواء أتعلق الأمر بالمصالح المركزية والإدارة الترابية، أم المجالس المنتخبة والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية، كما أقصد أيضا مختلف المرافق المعنية بالاستثمار وتشجيع المقاولات، وحتى قضاء الحاجيات البسيطة للمواطن كيفما كان نوعها، فالغاية منها واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف والآجال، وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه" انتهى منطوق جلالة الملك.

إن من شأن كل ذلك أن يؤسس بالفعل لصرح دولة الثقة التي تعطي لكل مواطن الحق في الاستفادة المنصفة والعادلة من خدماتها.

إن الإصلاح الشامل للشأن الإداري، يستوجب تعزيز قيم الشفافية، وترسيخ الحكامة الإدارية وتخليق المرفق العمومي، وعلى هذا الأساس فإننا في الفريق الاستقلالي نورد بعض التوصيات التي أكدنا ولازلنا نؤكد عليها ونطرح بعض الاستفسارات التي تتمحور حول:

- ندعو الحكومة إلى الرجوع لطاولة الحوار والنقاش المسؤول، وتفعيل مأسسة الحوار الاجتماعي، من خلال الانكباب على دراسة الملفات المطلبية لمختلف هيئات الموظفين والأجراء، بما يضمن اعتماد الأجر المتساوي من أجل العمل ذي القيمة المتساوية، وإقرار المساواة بين تعويضات أطر الدولة من نفس التكوين ونفس المؤهلات، وإحداث نظام ترقي منصف للموظفين ورد الاعتبار إليهم.

- أهم محرك للإنتاج والعامل الأساسي في تطوير وتحديث الإدارة المغربية، هو الموارد البشرية، لذلك فإن إشكالية تدبير هاته الموارد من الأمور التي تشكل حاجزا أمام تحقيق حكامة جيدة، فحسن التدبير لا يمكن أن يتم إلا إذا وكلت إدارة أقسام ومصالح الموارد البشرية لمن لهم رصيد مهم من التجارب ولهم دراية وتكوين في هذا التخصص. ولعل هذا ما شدد عليه جلالة الملك ضمن رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا، الذي نظم يوم 27فبراير 2018 بالصخيرات، أن إصلاح الإدارة، وتأهيل مواردها البشرية، "...باعتباره خيارا استراتيجيا لبلادنا، سيساهم لا محالة في إرساء الركائز الأساسية للنموذج التنموي الذي نطمح إليه، وفي جعل الإدارة أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات". انتهى المنطوق الملكي.

- الإدارة ملزمة بإشراك موظفيها في أي تحديث تريد القيام به، وذلك عن طريق التواصل، التعبئة والتكوين والتكوين المستمر.... وأيضا ملزمة بتأهيل هذا العنصر البشري على مستوى تكنولوجيا المعلوميات لاستخدامها في علاقته بالمواطنين.

- ضرورة مراجعة القانون الأساسي للوظيفة العمومية لكي يتماشى مع المستجدات الدستورية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، وهنا نتساءل عن متى سيتم إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود؟

- الالتزام بشرط " التخصص " في ما يتعلق بالتوظيف في الإدارات العمومية، نظرا لسوء توزيع الموظفات والموظفين واشتغال الكثير منهم في مناصب لا تتناسب وشواهدهم العلمية والتكوينية، مما يطرح عدة إشكالات على مستوى العمل والإنتاج.

- نتساءل عن ملف التوظيف عن طريق التعاقد (مرة أخرى وقد سبق وطرحناه لأنه موضوع لازال غامضا ويتطلب المزيد من التوضيح) وعن مدى تلبيته لحاجيات بعض القطاعات التي تعاني من خصاص كبير في الموارد البشرية كما نتساءل عن مدى نجاعة هذه المنظومة الجديدة ومدى تمكين المتعاقدين من تكوين أساسي وتكوين مستمر من أجل الولوج إلى الوظائف؟

- ما هي وضعية الموظفين في إطار مرسوم إعادة الانتشار وما يترتب عنه من تداعيات وأثار على مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، فالمرجو مراعاة هذه الاعتبارات عند تنفيذه دون إغفال متطلبات الجهوية المتقدمة.

- التأكيد على أن إصلاح الإدارة يجب أن يتماشى بشكل متناسق مع اللاتمركز الإداري على اعتبار أنه أحد الرهانات الكبرى وأحد الخيارات الاستراتيجية لتأهيل بلادنا لمواجهة التحديات التي تفرضها إكراهات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات وتطلعات المواطنات والمواطنين، لذا نتساءل متى سيتم إخراج ميثاق اللاتمركز الإداري إلى حيز الوجود؟ لكي يعطي دفعة قوية للجهوية الموسعة التي يسعى المغرب لتفعيلها. لذلك سيكون على الأطراف الوزارية المعنية على المستوى الجهوي العمل على تجميع عدد من المصالح الوزارية في إطار مديرية جهوية تماشيا مع مبادئ الحكامة الجيدة والتدبير المعقلن وتبسيط وتسهيل المساطر الإدارية أمام المرتفقين والمستثمرين بهدف تطوير التنمية الشاملة، والارتقاء الاقتصادي، عبر جلب الاستثمارات الأجنبية، تحسين مناخ الأعمال، وإرساء علاقة ثقة بين الجهاز الإداري والمواطنين وتخليق الحياة العامة.

- نتساءل عن ميثاق المرافق العمومية الذي نص عليه دستور 2011 باعتباره آلية فعالة لتحديد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية، متى سيرى النور هذا المشروع؟

- نطالب بضرورة تفعيل الدستور فيما يخص الولوج إلى المرافق العمومية والاستفادة من خدماتها على أساس المساواة والشفافية والنزاهة واحترام القانون بعيدا عن ممارسات الماضي المتمثلة في تفشي الزبونية والمحسوبية وتجاوز المعيقات التي تعرقل السير العادي والمنتظم للإدارة العمومية، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة عمل الوزارة على تبسيط المساطر الإدارية للمواطنين.

- التأكيد على ضرورة التطبيق السليم للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وكذا الالتزام بمعايير الكفاءة لأن تلك التعيينات اتسمت في بعض الأحيان بالانتقائية ولا ترقى إلى مستوى طموحات دستور 2011. فبعد مرور ست سنوات على تطبيق القانون المنظم للتعيين في المناصب العليا يلاحظ أنه بالرغم من مختلف التعديلات التي أدخلت عليه والتي هي أساسا طفيفة، وجود عدة إشكالات ترتبط بطريقة الإعلان عن هذه المناصب والشروط الواجب توفرها في المرشحين لهذه المناصب والتي غير متاحة للجميع، مما يستوجب التفكير في توحيد الشروط المطلوبة بين مختلف القطاعات، لتكريس الثقة بين الحكومة ومختلف مصالحها. كما يلاحظ أن الكفاءات النسائية لازالت لم تحض بنصيبها من المناصب العليا بالرغم من تأكيد مضامين الدستور على ذلك.

- لقد تضمن المخطط التشريعي عدة مشاريع قوانين ضمن جدولة زمنية محددة، ونتساءل اليوم وكما وسبق وان أثرناه في عدة مناسبات، عن تعثر صدور مشروع القانون التنظيمي بتحديد شروط كيفية ممارسة حق الإضراب، بالإضافة إلى القانون المتعلق بالنقابات.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية لا بد أن نستحضر أن الأمانة العامة للحكومة توجد عند ملتقى جميع مؤسسات الدولة على اعتبار أن مهمتها الأساسية تكمن في تأمين حسن سير العمل الحكومي، وهي مهمة ثمنها عاليا، بالإضافة إلى كونها تضطلع بدور تنسيقي فيما يتعلق بعملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، وفي هذا الإطار ننوه بتميزها بالخبرة والدقة في مجال التشريع من خلال صياغة القوانين وتجويدها ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية.

كما أن دور الأمانة العامة يتميز بالدينامية أساسا العمل في على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد.

فبالإضافة إلى هذه المهام الكبيرة التي تقوم بها الأمانة العام للحكومة، فإننا نؤكد مرة أخرى على الإشادة بانخراطها في مشروع التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية لبلادنا والتي أضحت متجاوزة لا تتلاءم مع الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، في إطار اللجنة العليا لتدوين وتحيين التشريع، التي تمت الإشارة في عرضكم إلى قرب إصدار المرسوم المتعلق بها.

كما ننوه بإعداد الأمانة العامة للحكومة لمشروع مرسوم يتعلق بدراسة أثر بعض النصوص التشريعية، والذي كان من بين ما أوصينا به في عدة مناسبات، على اعتبار أن ضمان التنفيذ السليم للقوانين يفرض تفعيل آلية

الدراسة القبلية للأثر والجدوى، حيث إن بعض النصوص القانونية تعرف بعض الصعوبات عند تنفيذها على مستوى جودة التشريع وهو أمر يمكن التغلب عليه عبر تتبع الأثر الفعلي لهذه النصوص ومدى استيفائها للغاية التي شرعت من أجلها.غير أننا نلاحظ انه لم يتم تفعيل هذا المعطى المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بأشغال الحكومة لحد الآن.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشيد بالإنجازات التي حققتها الأمانة العامة خلال هذه السنوات والتي تتجلى أساسا في رقمنة الجريدة الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونية على اعتبار أن هذه المبادرة تشكل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، غير أنها لازالت مطالبة اليوم ببذل مزيدا من الجهود لتحسين آليات التواصل مع المواطنين من خلال وضع جميع مشاريع القوانين في موقعها الإلكتروني بشكل مبسط وسهل الولوج حتى تصبح في متناول جميع المواطنين.

وبالمناسبة نود تثمين انعقاد اليوم التواصلي الذي تم بمقر الأمانة العامة، الأمر الذي يجعلنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة الإكثار من مثل هذه اللقاءات، حيث يجب العمل على مد الجسور بينها وبين البرلمان بالتواصل والتعاون وتكريس أحقيته في المبادرة التشريعية.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة انفتاح الأمانة العامة على محيطها السياسي وعلى الجامعات حتى تتمكن من تشكيل نخب كفيلة بالصناعة التشريعية، وفي هذا الاتجاه نوصي بوضع نظام معلوماتي يجمع ما بينها وبين مختلف القطاعات الوزارية المعنية، وباقي المؤسسات الدستورية مع توسيع المشاركة العمومية بطريقة إلكترونية في إطار الانفتاح على المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

كما نود الوقوف عند التباين الحاصل في إطار المدة الزمنية التي تتطلبها دراسة المشاريع قوانين التي تأخذ وقتا طويلا قبل وصولها إلى المؤسسة التشريعية في حين أن دراستها ومناقشتها لدى البرلمان لا تأخذ وقتا كافيا، للتأمل والمراجعة من أجل تجويد النص، ولعل القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خير مثال والذي اتسم بالسرعة الفائقة في التصويت عليه مع العلم أنه لم يتم تنزيله لحد الآن.

كما نستفسر عن كيفية تدبير إشكال ملاءمة القوانين مع الاتفاقيات الدولية، لأن عمل الأمانة العامة يجب أن يكون استباقيا فيما يخص دستورية القوانين قبل أن تعرض على المحكمة الدستورية، نود توضيحا في هذا الإطار.

وفي مجال النشر دأبنا على التنويه بعمل الأمانة العامة الهام جدا في إصدار سلسلة من الوثائق القانونية تستهدف الحفاظ على القاعدة القانونية من التحريفات التي تتعرض لها النصوص القانونية.

وفي نفس السياق نود تذكير الأمانة العامة للحكومة ب:

- مواصلة العمل على إصدار الدلائل المرجعية والتاطير القانوني للإدارات العمومية وذلك لنشر الثقافة القانونية وتطوير وتأهيل العمل التشريعي عامة.

- العمل على تجميع النصوص المتفرقة وذات وحدة الموضوع على شكل مدونات.

- وضع دليل للمراسيم الصادرة في كل ولاية تشريعية.

- التسريع بإصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الضرورية لتنفيذها حتى لا تفرغ هذه النصوص من محتواها وتبقى المبادرة التشريعية بدون جدوى والتي أثرناها غير ما مرة.

في مجال الإحسان العمومي فإننا نتساءل السيد الأمين العام عن القانون المنظم للجمعيات الخيرية متى سيرى النور، على اعتبار أنه أصبح متجاوزا ويتطلب إعادة النظر في منظومة الإحسان العمومي إجمالا، مما يفرض إصدار قانونا جديدا عملا بالأوامر الملكية السامية في هذا المجال، مع العمل على مراعاة تحولات المجتمع المغربي بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.كما أن هذا المجال أصبح مصدر استرزاق لبعض الناس مما يفرض وضع إطار قانوني ينظم مجال الترخيص بالتماس الإحسان العمومي، مع العلم أن هذا المجال تتقاطع فيه اختصاصات عدة قطاعات حكومية من أمانة عامة للحكومة ووزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وأيضا وزارة الداخلية والسلطات الترابية.

2- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في إطار لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمناسبة مناقشة القانون المالي لسنة 2019، هذا القانون الذي يعتبر محددا أساسيا يعبر عن مدى تجاوب الحكومة مع انتظارات المواطنات والمواطنين، وحجم التزامها بالتصريح الحكومي الذي قدم العديد من التعهدات بإعمال مقتضيات الدستور واستكمال البناء المؤسساتي مع ربط المسؤولية بالمحاسبة، ناهيك عن كونه أعطى آمالا في الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية في الصحة والتعليم والسكن ومحاربة الهشاشة والفقر ودعم القطاعات الإنتاجية والخدماتية وغيرها.

السيد الوزير المحترم،

إن السياق الدولي الذي يتزامن مع مناقشة هذا القانون يبعث على التفاؤل حيث انتعش الاقتصاد في العديد من دول العالم، مما أدى إلى تحسن المعدل العالمي للنمو الاقتصادي. غير أن تقديم الحكومة لهذا المشروع

غلب عليه طابع يذهب عكس ذلك، وهو بالتالي لا يختلف عن سابقيه من القوانين المالية لهذه الحكومة في منطقه وبناءه، في الوقت الذي كنا ننتظر أن يؤسس هذا القانون لمرحلة تنموية جديدة تعبر عن بوادر نموذج تنموي جديد. طبقا لتوجهات صاحب الجلالة أعزه الله ونصره، إضافة إلى أن هذا المشروع كسابقيه محكوم بهاجس الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية عبر التقشف في النفقات العمومية مما ينعكس سلبا على مجموعة من القطاعات الاجتماعية أبرزها قطاع التشغيل، في ظل توقع الحكومة بتحقيق نسبة نمو تناهز 2، 3% واستمرار عجز الميزانية العامة وتضاعف معدل المديونية.

السيد الوزير،

إن المشروع الذي بين أيدينا لم يستحضر تطلعات المواطنات والمواطنين في تجسيد التوجه الاجتماعي في كل البرامج التنموية، خاصة الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي ومراعاة السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه السنة. إضافة إلى أن التكامل بين الميزانيات القطاعية يظل بعيد المنال في هذا المشروع حيث إن كل ميزانية قطاعية مستقلة عن الأخرى.

السيد الوزير المحترم،

في قطاع الفلاحة. تعتبر الفلاحة ببلادنا من القطاعات المهمة والاستراتيجية التي يراهن عليها المغرب لتشكيل قاطرة للنمو في مستقبل السنوات إلى جانب قطاعات أخرى كالصناعة وغيرها.

لكن رغم كل الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدتها بلادنا لضمان الأمن الغذائي والمساهمة في النمو التي توجت ببرنامج المخطط الأخضر الذي ننوه ببعض منجزاته، لكن رغم ذلك مازالت فلاحتنا تعاني من بعض المشاكل:

وموازاة مع مناقشة ميزانية قطاع الفلاحة بثمن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية توجهات صاحب الجلالة خلال تكليف السيد وزير الفلاحة ببلورة تصور استراتيجي شامل وطموح من أجل تنمية القطاع الفلاحي ورفعه إلى النظر المولوي السامي وذلك ب:

- خلق عالم قروي يتميز بأنشطة جديدة مذرة لفرص الشغل والدخل لاسيما لفائدة الشباب.وتوسيع مجال الاستثمار الفلاحي في وجه جميع الفئات.

- تشجيع انبثاق طبقة وسطى فلاحية.

- زيادة تسهيل الولوج للعقار الفلاحي لفائدة الاستثمار المنتج عبر الوضع التدريجي لمليون هكتار إضافي من الأراضي الجماعية رهن إشارة ذوي الحقوق.

- جعل قضايا الشغل وتقليص الفوارق ومحاربة الفقر والهجرة القروية في صلب أولويات استراتيجية التنمية الفلاحية.

السيد الوزير المحترم،

إن قطاع الفلاحة الذي تعمل بلادنا منذ مدة طويلة على جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترصد له مبالغ مهمة بما في ذلك الصيد البحري والتنمية القروية وهذا يستلزم إعمال الحكامة الجيدة والتقائية مع عدد من السياسات العمومية، هذا وإن الرفع من حجم دعم الفلاحين على صعيد المراكز والضيعات الفلاحية المتوسطة والصغرى والكبرى على حد سواء، أصبح أمرا ضروريا إضافة إلى التعويض عن الأضرار الناتجة عن موجات الصقيع والبرد والعواصف الرعدية.

وبخصوص **الإنتاج الحيواني** فإن دعم الفلاحين مربي المواشي والدواجن وتشييد الحظائر والأسواق النموذجية القادرة على إفساح المجال أمام الفلاحين والترويج لمنتاجتهم في ظروف جيدة والتخفيف من المشاكل التي تعرفها بعض الأسواق التقليدية التي أضحت من الأمور التي لا تتحمل التأجيل، ناهيك عن مواكبة المربيين بالإرشاد البيطري وتقنيات التسمين لإنتاج اللحوم، وتقنيات العلف ودعم إنتاج الحليب ومشتقاته، والعناية بمراكز واصطبلات التربية الحيوانية مع تعزيز السلامة الصحية (بالمراقبة والتلقيح والترقيم وحاربة الحشرات الضارة...).

وبخصوص **قطاع الخضروات**، لابد من الإسراع بدعمها في جل جهات المملكة بالتنزيل العملي لمخطط المغرب الأخضر جهويا وإقليميا ومحليا، مع الإشراك الفعلي للمهنيين والفلاحين والحد من المضاربات التي تتسبب في رفع الأسعار.

أما في ما يخص **الماء**، فإننا نعتبر أنه من الضروري البحث عن موارد مائية جديدة بإنجاز دراسات وبناء السدود الثلية والمتوسطة والكبرى، خاصة بالمناطق التي تعرف كثرة التساقطات للحد من ضياع الثروة المائية ومعالجة المياه العادمة وتحلية ماء البحر عند الاقتضاء، أما فيما يتصل:

بالموارد البشرية فإن مخطط المغرب الأخضر سيظل متعثرا ولن يحقق أهدافه مالم يتم العمل بالموازات مع ذلك على تغطية العجز الحاد المسجل بخصوص الموارد البشرية حيث جل مراكز الإرشاد والإصلاح والتأطير تعاني من قلة الموارد مع تعميم التأمين الصحي وتعزيز دور التعاضدية الفلاحية، إضافة إلى العمل على تجويد وتحسين قنوات تسويق المنتجات الفلاحية ودعم قطاعات الصناعات الغذائية الذي عرف تراجعا في السنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق **بالسلامة الصحية:** فمن واجب الحكومة اعتماد سياسة وقائية اتجاه حالات الترامي على قطاع تربية المواشي وتشديد المراقبة وإخضاع العديد من المنتجات لمعايير الجودة والسلامة الصحية.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص تنمية **المجال القروي والمناطق الجبلية** فبالرغم من الميزانية المخصصة لصندوق التنمية القروية ومساهمة القطاعات الوزارية لازالت المناطق النائية والجبلية تعاني من النقص الحاد في البنيات التحتية، أما عن:

قطاع المياه والغابات فإننا نسجل الضعف الكبير في الموارد البشرية في

القطاع، الشيء الذي ينعكس سلبا على الحفاظ على الثروة الغابوية والغطاء النباتي إضافة إلى ضعف التنسيق مع الجماعات الترابية والساكنة المجاورة للملك الغابوي، ولذلك نوصي بالعمل على تحفيظ الملك الغابوي وحمايته من السطو والترامي وتعميم التأمين على الغابات، وفتح وصيانة المسالك الغابوية وتأهيل البنيات الإدارية والسكنية وتعزيز المجهودات بخصوص الحد من التصحر.

أما فيما يخص **الصيد البحري**، فلابد من محاربة الصيد غير القانوني بدعم وتوسيع مجال المراقبة وتجهيز قوارب الصيد البحري ودعم جامعة الصيد البحري وغرفها. والعمل على بناء نقط تفريغ وتجهيزها في العديد من المناطق الساحلية وتسريع بناء جيل جديد من أسواق الجملة، ودعم تنمية الأحياء المائية.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت نسبة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام تتراوح بين 15% و20% أي أن القطاعات الأخرى تساهم بحوالي 85% فإننا نعتبر أنه رغم كل المجهودات المبذولة والميزانيات المرصودة يلزم الكثير من أجل ضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي. عرف المغرب عددا من الأوراش الطموحة والاستراتيجيات المهمة التي فتحت على عهد حكومات سابقة يتم تقييمها ومتابعتها لتحقيق المنجزات، وهنا لابد من الإشادة بالديناميكية التي يقودها صاحب الجلالة نصره الله بإيلائه عناية خاصة بصناعة السيارات وأجزاء الطائرات إلى غير ذلك، من أجل هذا يجب على الحكومة أن تواكب التطورات والتغيرات التي يعرفها السوق الدولي والتفاعل مع التحولات بما ينهض بالمغرب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

لابد أن نهنئ أنفسنا حكومة وبرلمان بخصوص ربح المغرب تسع نقط في مناخ الأعمال حيث صنف في المركز 60 عوض 69 في السنة الفارطة، والدرجة الأولى في شمال إفريقيا، والدرجة الثالثة إفريقيا، والدرجة 60 عالميا، دون أن ننسى دور الوزارة في الرفع من القيمة المضافة في مجال الصناعة وتشغيل اليد العاملة وبالتالي المساهمة في نسبة النمو الاقتصادي. وهنا لابد من إبراز أن الأرقام المهمة في مجال الاستثمار لا توازيها سرعة معدل النمو الاقتصادي، وندعو في هذا الصدد إلى اعتماد الصناعة المرتبطة بالطاقات المتجددة وصناعة الألواح الحرارية وآليات ومعدات فلاحية ودعم الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بالثروة السمكية وتحسين الولوج للعقار المعد للاستثمار الصناعي خاصة بخلق مناطق صناعية موجهة للكراء، مع اعتماد تنويع الصناعات الوطنية والابتكار في صناعات أخرى إلكترونية وكهربائية... مع إقرار عدالة مجالية في المجال الصناعي بين جهات المملكة ومراعاة خصوصيتها، إضافة لضرورة تعزيز التوجه الإفريقي والحرص على إنجاح الاتفاقيات التي يوقعها المغرب في هذا المجال.

وفيما يخص مجال **التجارة الخارجية**: فإننا نهيب بالحكومة أن تواكب المقاولات الصغيرة والمتوسطة وأن توسع مجال التكوين العمومي والخاص بما يتلائم مع ما يتطلبه القطاع الصناعي، وتجويد شبكة الأنترنيت وتعميم التغطية بشكل أكبر لأن ضعفه يعتبر أحد أكبر المعوقات أمام تطوير الاقتصاد الرقمي، كما نعتبر أن مراجعة النظم القانونية والضريبية الخاصة بالمقاولات التجارية أصبح أمرا مستعجلا.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة. إن أبرز المداخل تمر عبر ضرورة تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكامة في تسيير القطاع ونهج العدالة المجالية في إعداد وإنجاز المشاريع بما يتلاءم مع الرفع من مستوى عيش المواطنين مع التسريع بإنجاز برامج النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة وإنجاز دراسة الأثر الطاقي وإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بذلك، والعمل على استقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا لدعم مشاريع في هذا القطاع مع إبرام اتفاقيات مع جهات المملكة في مجال الطاقة والتنمية المستدامة.

في مجال التنمية المستدامة. نرى أن مواكبة الجماعات الترابية في مجال الكهربة بالطاقة الشمسية وإعداد المطارح العمومية الحديثة وتأهيل الموارد البشرية مع وضع تشخيص بيئي على مستوى كل جهة (دراسة وضعية التربة، الماء، الهواء...) والعمل على معالجة مخلفات معامل الزيتون والمدابغ لما تشكله من خطورة على التربة والأحياء المائية، وجعل الاقتصاد الأخضر في مقدمة أولويات الحكومة أصبحت أمورا لا تقبل التأجيل.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص قطاع السياحة. لقد استحسن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إبان تعيين الحكومة جمع قطاعات السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حيث اعتبرناه قطبا اقتصاديا واجتماعيا أساسيا من شأنه الرفع من تنافسية وتنوع الاقتصاد المغربي. عبر تثمين الثروات الثقافية والطبيعية والسياحية ودعم مهارات الصناع التقليديين وتعزيز الربط الجوي لبلادنا داخليا وخارجيا.

إن نجاح هذا القطب الاقتصادي والاجتماعي الهام يمر حتما عبر تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكامة في تسيير القطاع، بما في ذلك كل المكاتب التابعة له كالمكتب الوطني للسياحة، والشركة المغربية الهندسية للسياحة، والخطوط الملكية المغربية، والمكتب الوطني للمطارات، إضافة إلى دار الصانع، ومكتب تنمية التعاون، وأن السياحة في منظورنا تعد قطاعا أفقيا يتطلب إلتقائية السياسات العمومية وهو مرتبط بالتكنولوجيات الجديدة ورقمنة الاقتصاد. ولذلك فإنه من الضروري تحسين الخدمات السياحية وتنويعها بشكل أفضل يستجيب للطلب السياحي الدولي

والوطني، ودعم المشاريع الهيكلية ذات الأهمية إقليميا ووطنيا وخلق أقطاب سياحية كبرى على غرار قطب مراكش وقطب أكادير، مع مراعاة البعد الاجتماعي والبيئي في الجهود المبذولة من أجل تحقيق سياحة مستدامة ومسؤولة، تحترم المحيط البيئي وتضمن استمراريته، إضافة إلى ضرورة الاعتناء بالموارد البشرية، وذلك بتوفير التكوين وإعادة التكوين بشكل يتوافق وتطلعات سوق الشغل، وتبسيط التمويل البنكي عن طريق ضمان القروض لتمويل الاستثمار السياحي، ودعم وتأطير النشاط السياحي، وتحديث وتجويد القوانين المنظمة للقطاع.

وبالنسبة **للنقل الجوي** فإن توقيع المغرب على اتفاقية الأجواء المفتوحة انتقل بنا من 5 ملايين مسافر سنة 2005 إلى أزيد من 20 مليون هذه السنة، وبذلك فقد أصبح النقل الجوي أول نمط لنقل السياح وهذا يستلزم توفير نقل جوي فعال يستجيب للمعايير الدولية المتعلقة بالأمن والسلامة مع الحفاظ على البيئة وحماية حقوق المسافرين، وتقوية المنظومة القانونية للطيران المدني بشكل يتوافق والتشريع الدولي، مع أولوية تكريس المغرب كوجهة متميزة للاستثمار في الصناعات المرتبطة بالطيران المدني، وتكوين الكفاءات البشرية في هذا المجال، ومضاعفة الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي، وذلك عبر استكمال برنامج إعادة تهيئة المجال الجوي المغربي مع إعطاء العناية لتعزيز المبادرات المحلية والمالية للتعاونيات ودعم الشراكات الجهوية والمحلية في هذا المجال وتبسيط شروط التمويل البنكي، وتثمين المنتوجات ودعم المبادرات المحلية إضافة إلى تطوير البحث العلمي لدى مكونات هذا القطاع.

أما فيما يخص **قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي** هذا القطاع الاقتصادي والاجتماعي بامتياز والذي وضعه المغرب في صلب سياسته للنهوض بأوضاع المواطنين، وهنا لابد من تأهيل هذا القطاع الحيوي عبر تعزيز البنيات التحتية كالقرى وفضاءات العرض، ودور الصانعة، إضافة إلى إيلاء عناية خاصة لتنفيذ مشاريع الصناعة التقليدية المندرجة في إطار تأهيل المدن العتيقة، ودعم غرف الصناعة التقليدية وجامعتها بخصوص انجاز مشاريع تنموية وترويج المنتجات الحرفية والتكوين بالتدرج المهني، مع العمل على انقاذ الحرف المهددة بالانقراض، ودعم الصناع الفرادى، إضافة للتجمعات الحرفية، ودعم الانتاج والجودة وتطوير الترويج والتسويق والمشاركة في معارض عالمية، وتنظيم أسابيع مغربية للصناعة التقليدية بالعديد من الدول الشقيقة والصديقة، وإيلاء العناية الكافية للتكوين المستمر، وتعميم التغطية الصحية والوقاية من المخاطر والأمراض بالنسبة للحرفيين.

وفيما يتعلق **بالاقتصاد الاجتماعي** فلا مناص من توفير المناخ الملائم لأن هذا القطاع يشكل في بعض الدول نسبة تناهز 10% وذلك بوضع التشريعات الملائمة ووضع برامج لمرافقة ومواكبة التعاونيات وتسهيل ولوج المنتجات إلى الأسواق، إضافة إلى التكوين وإعادة التكوين لفائدة الفاعلين والعاملين بالقطاع، مع ضرورة وضع برامج تعاقدية واتفاقيات شراكة مع الفاعلين بالقطاع لإنجاح الإستراتيجية الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مشروع القانون المالي لسنة 2019 فيما يتعلق بالميزانيات القطاعية التي تدخل في إطار لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لم ترق لتحقيق مطامح المواطنات والمواطنين بتحقيق العيش الكريم، ولم يترجم مجموعة من الإجراءات التي قدمتها الحكومة كوعود في إطار البرنامج الحكومي بتحقيق معدلات مهمة للنمو، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، لذلك نصوت ب **لا** لهذا المشروع.

3- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة الميزانية الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

بعد مناقشتنا المستفيضة والمسؤولة لكل الميزانيات القطاعية، وبعد دراستنا العميقة للأرقام ومساهمتنا الإيجابية والجدية داخل اللجنة لدراسة كل الميزانيات الاجتماعية، يؤسفنا السيد الرئيس أن نعبر عن تجديد خيبة أملنا، في برامج هذه الحكومة، ففي الدروس النظرية والمثاليات المتعلقة بالسياسة، التي تعلمناها من مدرسة حزب الاستقلال، فالحكومات وجدت لتخدم شعوبها، وأن الحكومات المنتخبة هي الأكثر خدمة لشعوبها، ومعنية دومًا بالنتائج لتواصل تطوير قدراتها ومسيرة من سبقوها، لكن يبدو أن الأمر يختلف كثيرًا لدى حكومتنا ويبدو انها تؤدي واجبًا أكثر مما تنجز عملاً تبتغيه، ويبقى حلم المواطن المغربي أن لا تكون الحكومة سلطة عليه ولكنها سلطة لخدمته، لذلك فإن مقياس نجاحها هو رضاه.

السيد الرئيس،

لا يمكننا أن ندعو إلى عدالة اجتماعية أو إنصاف وطني دون الاهتمام بموضوع التربية والتعليم، لأنه هو المحدد الأساس لتطور الكفاءات المغربية وارتقاءها في السلم الاجتماعي، وبهذا، نطمح لتكون المدرسة على الخصوص قادرة على إبراز قدرات الجيل المغربي بتَميّز ودون تَمييز لتمكينهم من تحقيق طموحاتهم الشخصية....

إن قضية التعليم في بلادنا تمس بنية الدولة والمجتمع بشكل عميق، ما يجعلها مشكلة بنيوية تستدعي جرأة قوية وكفاءات عالية لمباشرة إصلاح جذري، وبدون شك فالمشكلة أكبر من أن تحصى أسبابها في هذه

المداخلة، لكن هناك عوامل أساسية لفشل المنظومة التعليمية المغربية، يبقى أهمها انعدام الإرادة السياسية لدى الحكومة، حيث حرصت العديد من النخب الحكومية والنافذين على توفير تعليم جيد لأبنائهم من خلال تدريسهم في المدارس الخاصة أو إرسالهم إلى الخارج، موقعين بأنفسهم على تواضع تعليمنا إن لم نقل فشله، ولا يمكن أن نغفل السبب الرئيس في هذا الفشل، وهو الفساد، فميزانية وزارة التعليم التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي تشكل حوالي25% من إجمالي الميزانية العامة، حيث يضاهي غلافها المالي نظيراتها في بلدان متقدمة، غير أن الفساد المستشري داخل المنظومة التعليمية يؤدي إلى ضياع الأموال الوفيرة دون أن تنعكس في الواقع، وقد عمل الاعلام المغربي مشكورا على نشر الفضائح المالية لمسؤولي الوزارة والعمادات والمدارس، حيث بدا الفساد بشكل جلي كجزء من المشكلة يعرقل الإصلاح حينما تبخر المال العام المعتمد لتنزيل المخطط الاستعجالي، دون أن تظهر مخرجات المخطط على أرض الواقع.

إننا في الفريق الاستقلالي، نعي جيدا أن التخطيط للتعليم ليس مسألة سهلة، إذ يتطلب كفاءات متكاملة من الخبراء والمتخصصين، ومعظم البلدان التي حققت قفزة متقدمة في نظامها التعليمي لم تفعل ذلك إلا بعد أن أرسلت بعثات علمية عديدة قصد جلب الخبرة من دول عريقة في المجال التعليمي، ومن أجل تسطير تكوين يهم الأطر التعليمية لتأهيلها للقيام بمهمة التدريس على أفضل وجه.فاستيراد المناهج لا يعتبر حلا للمشكلة، فلكل مجتمع ظروفه التاريخية والمجتمعية والثقافية التي يعيشها، فمعضلة تخبط البرامج والمناهج وتغييرها تتفاقم حتى أفقدت العملية التعليمية هويتها، وهنا لابد أن نشير الى أن التخطيط للتعليم، يتطلب بلورة رؤية فكرية واضحة تتناسب مع متطلبات العصر من جهة وطبيعة المجتمع من جهة ثانية، وإقرار ضوابط دقيقة لتقييم المخططات المراد تنزيلها، وتقويمها مع وضع آليات محددة للمساءلة والمحاسبة.

إن واقع الإصلاحات المتعددة المطبقة لم تنتج غير البطالة في معادلة عصية على الفهم، في ظل قرارات تفصل التكوين عن سوق الشغل، فمن المؤسف أن نكرر كل سنة طرح نفس الأعطاب البنيوية التي تعرقل مسيرة تقدم تعليمنا، ونتلقى من الحكومة أحلام وردية لا تعكسها مشاريع قوانين المالية التي تعدها، فيبدو أنها، أي الحكومة، قد تراجعت عن وعودها باعتماد 20 ألف منصب جديد سنويا، حيث عملت على تخفيض هذا العدد إلى 15 ألف فقط برسم 2019 وهو ما يعني خصاصا متوقعا في الأطر التربوية يقارب 9 آلاف منصب بالنظر أن حوالي 13 ألف إطار تربوي سيحال على التقاعد هو ما سيؤثر على خطط القطاع في القضاء على الاكتظاظ، وهذا ما يحيلنا الى التوظيف بالعقدة وما شابه من نقائص، فهذه التوظيفات بهذه الطريقة في اعتقادنا، تحايل على القانون والعقود المبرمة هي عقود إذعان لا جدال عليها.

السيد الرئيس،

يشكل التعليم الأولي لبنة أساسية في منظومة التربية والتكوين، وهذا ما يفسر العناية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله لهذا المجال، حيث أكد جلالته أكثر من مرة، وفي رسالة سامية موجهة إلى المشاركين في "اليوم الوطني حول التعليم الأولي" الذي انعقد في 18 يوليوز2018 بالصخيرات، إنه رغم الخطوات الهامة التي قطعها المغرب في مجال التعليم الأساسي، والرفع من نسبة التمدرس، إلا أن التعليم الأولي لم يستفد من مجهود الدولة في هذا المجال، حيث إنه يعاني من ضعف ملحوظ لنسب المستفيدين ومن فوارق كبيرة بين المدن والقرى، ومن تفاوت مستوى النماذج البيداغوجية المعتمدة، وعدد المربين والمعلمين، وكثرة المتدخلين." كما نبه جلالته على ضرورة أن يتميز التعليم الأولي بطابع الإلزامية بقوة القانون بالنسبة للدولة والأسرة، مبرزا أهمية هذا التعليم في إصلاح المنظومة التربوية، باعتباره القاعدة الصلبة التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح، بالنظر لما يخوله للأطفال من اكتساب مهارات وملكات نفسية ومعرفية، تمكنهم من الولوج السلس للدراسة، والنجاح في مسارهم التعليمي، وبالتالي التقليص من التكرار والهدر المدرسي.

وأضاف جلالته، أنه يتعين إخراج النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتأطير هذا التعليم، وفق رؤية حديثة، وفي انسجام تام مع الإصلاح الشامل الذي نسعى إليه، واعتماد نموذج بيداغوجي متجدد وخلاق، يأخذ بعين الاعتبار المكاسب الرائدة في مجال علوم التربية، والتجارب الناجحة في هذا المجال.

وتكريسا للمقتضيات الدستورية المتعلقة بالتعليم الأساسي، يضيف جلالة الملك، فإنه يتعين تركيز الجهود على الحد من التفاوتات بين الفئات والجهات، وخاصة بالمناطق القروية والنائية، وشبه الحضرية، وتلك التي تعاني خصاصا ملحوظا في مجال البنيات التحتية التعليمية، وذلك بموازاة مع ضرورة تشجيع ولوج الفتيات الصغيرات للتعليم الأولي والاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، عملا بمبدأ التميز الإيجابي.

تشخيص جلالة الملك الدقيق لوضعية التعليم الأولى، يعد بمثابة خارطة طريق على الحكومة العمل على تتبعها وتتبع مخرجاتها، والعمل لبلورتها على أرض الواقع بعيدا عن المزايدات السياسية، تغليبا للمصلحة العليا الوطن.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين لخص الواقع الحالي للتعليم الأولي في عدم التزام الدولة بتطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولاسيما تعميم التعليم؛ وفي انعدام منظور تربوي شامل ومَجّدد خاص بالتعليم الأولي؛ كما أكد على غياب إطار قانوني موحد وشامل؛ يتعدد بغيابه مجموعة من المتدخلين، وأن هناك نقص كبير في المؤسسات القادرة على احتضان الأطفال في السنوات الأولى من عمرهم؛ مع تباين البرامج والطرائق المتبعة، تربويا وإداريا، في غياب تكوين ومراقبة وضبط للتربويين مع ما يرافقه من ضعف جودة الخدمات المقدمة في أكثر

المؤسسات العاملة بالتعليم الأولي.

لكل ما سبق فإننا نعي جيدا أن جلالة الملك حفظه الله يوجه، والمؤسسات الدستورية المعنية تقترح، لكن الحكومة لا تتفاعل.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن برنامج "تيسير" مبادرة اجتماعية وجب تشجيعها والتنويه بها، هدفها النبيل يندرج ضمن تدابير الدعم الاجتماعي الرامية الى الحد من الهذر المدرسي لتجاوز المعيقات السوسيو اقتصادية التي تحول دون الاحتفاظ بالأطفال المنحدرين من الأسر الفقيرة والمعوزة داخل المنظومة التعليمية، إلا أن النبل لا يكفي أحيانا أمام المعايير المعتمدة في انتظار سجل اجتماعي للسكان، قد يكون له الفصل في رفع الغبن عن المقصيين من هذا البرنامج، ولابد أن نشير أن الأمر اختلط على المواطن المغربي المغلوب على أمره فقد تعددت البطائق وانعدمت الاستفادة، فما المانع من اعتماد بطاقة راميد كوثيقة رسمية واحدة وموحدة ؟

السيد الرئيس،

لقد سبق للأساتذة المتعاقدين أن استبقوا دخول العام الدراسي الحالي بتنظيم مسيرة غاضبة ردّدوا خلالها شعارات تطالب الحكومة بالتراجع عن نظام التعاقد، وبإدماجهم في الوظيفة العمومية، ومن هنا نعلن تضامننا مع مطالبهم، في مواجهة حكومة أصبح الأستاذ المتعاقد ضحية لارتجاليتها تعاقدت بمبرر سد الخصاص القائم في العنصر البشري التربوي دون مراعاة الشروط الضرورية والأساسية في الشهادات والتكوين والتشغيل ورفع الغبن عن أساتذة كانوا ولازالو ضحية عقود الإذعان، فالحكومة لم تترك أي هامش للمتعاقدين من أجل مناقشة مضمون العقد، الذي يمتد لثلاث سنوات في ضرب صارخ لمدونة الشغل، والاستقرار النفسي والمهني للأستاذ، فالعقد يمكن فسخه من طرف مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين دون إخطار المعني بالأمر أو إشعاره أو تعويضه، ليتضح المنطق غير العادل الذي تتعامل به الحكومة مع باقي المتدخلين في العملية التربوية، ورغم ذلك، فإنها لم تتدارك النقص الحاد في الموارد البشرية بالقطاع وما يسببه من اكتظاظ يتعدى في المتوسط 45 تلميذا وأكثر، الأمر الذي يعتبر تراجعا خطيرا في ظل محدودية المناصب المالية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والذي يبقى غير كاف بل لا يغطي حتى عدد المحالين على التقاعد.

على مستوى البحث العلمي فإننا ننوه بتجاوب الوزارة مع اقتراحات الفريق الاستقلالي خلال مناقشة ميزانية القطاع خلال السنة الماضية وذلك بتمويل مشاريع البحث في مجال العلوم الإنسانية، وبدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية رغم أن مبلغ الدعم يبقى قليلا بالنظر إلى انتظارات البحث العلمي ببلادنا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي وككل سنة، لن نكل أو نمل بالمطالبة وبشدة، بضرورة مراجعة الشروط غير المنصفة التي تحدد استفادة الطلبة من المنحة الدراسية، وفق معايير تكاد تكون مجحفة تغفل الوضعية الاجتماعية للطلبة الذين هم في حالة هشاشة، في حين تعتمد البعد والقرب من الجامعة، وكأن الحياة الجامعية تعتمد على البعد الجغرافي لا على التحصيل المعرفي والطموح العلمي، فلا يعقل أن يستفيد الطالب من المنحة ويحرم من الإقامة في الحي الجامعي والعكس صحيح، في معادلة لا تعرفها سوى الجهات المتدخلة في عملية وضع معايير المنح، وهذا يجرنا إلى الحديث عن الأحياء الجامعية ودور الطالب التي ينبغي للحكومة أن تدعمها وتدعم جميع المبادرات الرامية لمحاربة الهدر المدرسي والجامعي، لتأهيل الرأسمال اللامادي، وأن تحرص على جعل المسافة متساوية بين جميع المتدخلين.

وفيما يخص التكوين المهني، فإننا نعتبره قطبا الرحى بالنسبة لكل القطاعات التنموية، فهو يشكل اليوم، في غياب رؤية واضحة للحكومة، رهاناً لاكتساب الخبرة العملية والكفاءات الضرورية لممارسة النشاط المهني أو التكيّف معه، غايته الأولى تحسين القابلية للتشغيل لدى طالبه وتحسين كفاءات المؤسسات، ووفق هذا التصوّر يجد التكوين المهني سبيل تطبيقه ضمن علاقاته بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسياسات العمومية سواء كانت مرتبطة بالسياسات الاقتصادية، بمنظومات التشغيل والمنظومات التربوية.

لكن استراتيجية التكوين المهني تساءل الحكومة، عن إمكانية تلبية الطلب الاجتماعي على التكوين من جهة، والتأسيس ليصبح وسيلة تحكّم بإمكان السياسة العمومية أن ترتكز عليها لمرافقة مختلف السياسات الاقتصادية المقررة؟

إن مقاربة العلاقة بين التكوين والتشغيل تقتضي القيام بتحليل كمي وكيفي على حد سواء لبنيات التشغيل والحاجيات في مجال التأهيل للقطاعات المستخدَمة، ومادمنا بعيدين عن هذا الاتجاه فان الحركات الاحتجاجية ضد تقليص التشغيل ستتزايد بتزايد البطالة وسط جميع الفئات الاجتماعية وخصوصاً الحاصلين منهم على الشهادات، مما يعكس ضعف الرؤية الاستشرافية لدى الحكومة في مجال برامج التكوين والسياسات العمومية الموجهة لتشغيل الشباب.

وفي ختام نقاش هذا القطاع، نؤكد أن الارتجالية التي طبعت القرار الحكومي في الإبقاء على التوقيت الصيفي ستكون له مخاطر كثيرة على المستوى الدراسي والأسري والاجتماعي. ولعل أهم هذه المخاطر الإرهاق البدني والذهني للتلاميذ والجهاز التربوي والإداري الذي سينعكس سلبا على التركيز والأداء المعرفي، ولعل المسيرات التي قادها التلاميذ خير دليل، على ضرورة وضع مستقبل الجيل الجديد في الحسبان، فلم يعد بعد اليوم جيلا صامتا متلقيا، بل أصبح جيلا قادر على التأثر بالقرارات، والتأثير فيها.

السيد الرئيس،

رغم نجاح المغرب طيلة عقود في استثمار ميزانيات مهمة لبناء منظومة صحية متطورة، كانت كفيلة بتقديم رعاية صحية مقبولة للمواطن المغربي، إلا أن الواقع الحالي يؤكد أن تلك الصورة التي طالما تباهت بها الدولة تعاني من أمراض متراكمة، فهناك إجماع اليوم على أن القطاع الصحي مريض وهو في انتظار العلاج حتى يتعافى ويبدأ في الخروج من دوامة الأزمات المتلاحقة التي تتسبب في خسائر كبيرة للدولة وتكبل مساعي تطوير القطاع الصحي، فغياب الحكامة في هذا القطاع الحيوي بات يمثل خللا كبيرا في نظام الرعاية الصحية وهو يختزل ارتباك الحكومة الغارقة في صراعاتها لهذا القطاع، ويؤكد بما لا يدع مجالا للشك فشل السياسات المتبعة في تطوير قطاع يعاني من فساد ينخر معظم مرافقه.

ولم تتمكن حالة التذمر بين المواطنين وانتقادات وسائل الإعلام من تحقيق أي نتيجة تذكر منذ سنوات، ولا تزال الحكومة تؤكد أن تطوير الرعاية الصحية من أبرز محاور خططها التنموية التي تحاول تنفيذها، لكننا لم نلمس أي تقدم يذكر.

ولا تكفي المهدءات والميزانيات المرصودة لتطوير القطاع دون اعتماد أسس مدروسة ومحكمة لوضع حد للمشكلة، فالحكومة، مسؤولة عما يحدث لأنها تمتلك الأدوات الكفيلة بمعالجة الأزمة من جذورها، وهذا ما يترجم دعوة جلالة الملك الحكومة الى تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بقطاع الصحة، المتضمنة في الخطابين الأخيرين للعرش وافتتاح البرلمان، خاصة في الشق المتعلق بتقويم الاختلالات التي تعوق تنفيذ برنامج نظام المساعدة الطبية «راميد»، الذي تحول الى بطاقة بدون رصيد، حاملوها يتحملون مصاريف العلاج والتحاليل والأدوية، هذا النظام الذي يعاني من صعوبات واختلالات تحد من جدواه وقدرته على الاستجابة لحاجيات الفئات المستهدفة.

فالتوجيهات الملكية السامية مؤخرا، لكل من رئيس الحكومة ووزير الصحة، تمثل تأكيدا واضحا على العناية والرعاية الخاصة التي يوليها جلالة الملك إلى قطاع الصحة باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق النموذج التنموي، والسبيل لضمان التوافق المجتمعي والعدالة الاجتماعية، فهي توجهات في عمقها رصد لمعاناة الأطر الصحية والمواطنين على حد سواء، من تردي الخدمات الصحية وعجز الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، وإشراك جميع المتدخلين في العملية الصحية.

السيد الرئيس،

لقد قادت هذه الوضعية الصحية المختلة في المغرب الطبقة المسورة وجزءًا كبير من الطبقة المتوسطة، إلى الاستغناء عن الخدمات الصحية العمومية، والاتجاه نحو التطبيب في المصحات الخاصة، والمستشفيات خارج البلاد مع العلم أن حالة القطاع الخاص لدينا ليست أحسن حالا من القطاع العام، ففي غياب الرقابة والمراقبة لهذا القطاع الذي أصبح يدر على أصحابه أموال طائلة مصدرها مواطنون مغلوبون على أمرهم، ضحايا بعض منعدمي الضمير من موظفي القطاع العام الذين يعمدون إلى تعطيل أجهزة الكشف من أجل توفير زبناء لبعض أصحاب المصحات الخاصة الذين سلبت إرادتهم الحقيقة التي ولجوا بها هذا القطاع الإنساني النبيل. فإشكالية قضية الصحة في المغرب، هي إشكالية منظومة بأكملها، تحتاج إلى تشخيص أماكن العطب على مختلف المستويات، من التكوين الطبي والبنية الصحية المؤسساتية، إلى السياسات والقوانين المتبعة في القطاع الصحي، فضلا عن توفير البيئة السليمة، للوصول إلى مستوى تقديم خدمات صحية تليق بالمواطن المغربي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الأزمة الاجتماعية هي في العمق أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية، وعدم وعي الحكومة بأهمية الحوار الاجتماعي، وافتقارها للجدية المطلوبة في مثل هذه الملفات الحساسة، خلف ردود فعل متباينة كان أبرزها انسحاب الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مباشرة بعد العرض، الذي قدمه رئيس الحكومة أمام الأمناء العامين للمركزيات النقابية لعدم جدوى العرض المقدم، والذي هو بالمناسبة نفسه الذي سبق وأن قدمه للمركزيات النقابية في حوارات سابقة، والمتمثل في زيادة 400 درهم في أجور الموظفين المرتبين في السلالم من 6 إلى 10 الدرجة الخامسة، بزيادة 200 درهم سنة 2019، و100 درهم سنتي 2020 و2021.

فالاتحاد العام للشغالين بالمغرب سبق له أن عبّر عن افتقار عرض الحكومة لرؤية واضحة تهم مطالب المركزيات النقابية، خاصة تحسين الدخل، وضمان الحريات النقابية، وحل المشاكل التي تتخبط فيها الطبقة الشغيلة بالمغرب، فبعد سبع سنوات عجاف نتفاجأ بالعرض الحكومي نفسه الذي قُدّم مرارا، وبالتالي فان المسألة مضيعة للوقت، سواء بالنسبة إلى النقابات أو الحكومة، فالاتحاد العام للشغالين بالمغرب "لا يُمكنه أن يستمرّ في الكذب على الطبقة الشغيلة المغربية، وأن ننتظر الوهم من الحكومة، التي اتّضح أنّ الحوار الاجتماعي وتحسين دخل الطبقة الشغيلة ليسا من أولوياتها فحين يكون هناك عرض حكومي جادّ وحقيقي، ويكون الحوار الاجتماعي مضمّنا في مشروع قانون الميزانية، آنذاك يمكن التحاور مع الحكومة، التي عليها تحمل مسؤوليتها السياسية، من أجل اصلاح عميق لكل المجالات الاجتماعية في التعليم والتشغيل والتقاعد، وفق مقاربة تشاركية تروم تجاوز حالة الانحباس وانعدام الجدية في قنوات الحوار الاجتماعي.

السيد الرئيس،

لقد كانت ولازالت البطالة في المغرب مثار حديث التقارير الرسمية وغير الرسمية التي خلصت إلى أن شريحة كبيرة من الشباب المغربي بقيت على هامش النمو الاقتصادي، فهناك نقص في منسوب الثقة، وزيادة في مشاعر الاستياء إزاء السياسات والخدمات العمومية لدى جزء كبير من العاطلين عن العمل، فحسب معطيات متداولة فان ثلث خريجي الجامعات

المغربية يعانون من البطالة في بلادنا بسبب ضعف النمو الاقتصادي وعدم تأهيل النظام التعليمي لهم على النحو الملائم، فالمغرب في حاجة ماسة إلى إصلاحات جوهرية في ميادين التعليم والتكوين، وتدبير الاقتصاد وإشراك الناس في الحياة العامة فعلى مدى الخمس سنوات الأخيرة فشل نحو 20 ألفاً من مجموع 60 ألف خريج جديد سنوياً من خريجي الجامعات المغربية في الحصول على وظيفة مع العلم أن أغلب الشباب المشتغلين يعملون بالقطاع غير المنظم وفي مهن تتسم بالهشاشة وبأجور زهيدة، وهنا لابد أن نستحضر أن جلالة الملك دعا في خطاب العرش في نهاية يوليوز الماضي الحكومة إلى «إعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية»، وأكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إطلاق مبادرة وطنية لصالح هذه الفئة، ليبقى غياب التصور الواضح لدى الحكومة لحل إشكالية التشغيل في ارتباطه بالتكوين، لنتساءل جميعا ودون الحاجة إلى الجواب، كيف للحكومة أن تتمكن من تقليص معدل البطالة الى حدود 8.5%في افق 2021 وفق تصريحها الحكومي باستراتيجيتها الحالية؟

السيد الرئيس،

لقد نالت الرياضة المغربية حظها من الاهتمام والعناية داخل دستور 2011، مسجلة سبقا في تاريخ الدساتير عربيا وافريقيا، الا أن هذا السبق الدستوري لم تواكبه اغلب الهيئات والمنظمات الرياضية، بالحكامة التدبيرية، وننوه في هذا الإطار الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من افتحاص شامل لمالية أغلب الجامعات الرياضية، في ظل تحيين للقوانين الرياضية، وهذا يحسب للقيمين على هذا القطاع، فلا مجال للتراجع أمام لوبيات بعض الجامعات التي تطالب بالديمقراطية شعار وترفضها واقعا، ومن هنا نؤكد انه لا تطبيع مع الفساد، فالمغرب يجب ألا يعرقل مساره التنموي بسبب قلة منحرفة من هذا القطاع أو ذاك.

إننا نأمل صراحة أن تنتعش رياضتنا المغربية داخل المحافل الدولية، وقد استبشرنا خيرا بعطاء منتخبنا الوطني لكرة القدم خلال بطولة كأس العالم الأخيرة، وتقدم ترتيبه الدولي، ونأمل أن يستمر هذا التطور الذي تطبعه غيرة وطنية صادقة لجميع المساهمين في هذه النتائج الطيبة، ولا يمكن ان ننسى أبطالنا الواعدين، الذين نتمنى لهم التوفيق في مستقبلهم الرياضي، مع أننا نتوجس على مستقبلهم هذا من سارقي الأحلام، من سماسرة ووسطاء غلّبوا الربح وهان عليهم الوطن.

السيد الرئيس،

لازالت العملية التخييمية بعيدة كل البعد عن طموحنا كمغاربة، كان ولازال المخيم بالنسبة إليهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، يهدف الى تربية الطفل وصقل مواهبه وزرع حب الوطنية لديه كأي مؤسسة عمومية تعنى بذلك، فرغم المجهودات المبذولة كتوسعة قاعدة المستفيدين من الجمعيات والهيئات، رغم تحفظنا على البعض منهم وأهليتهم التربوية وخلفيتهم السياسية والإيديولوجية في تأطير أطفال المغاربة، فإننا نسجل بأن مجال التخييم لازال لم يستطع التخلص من تجار فرحة الطفولة ومستفيدي الريع، وهذه مبررات تجعلنا على يقين عدم وفاء الحكومة كما جاء في برنامجها الحكومي إلى تمكين مليون طفل من الاستفادة من البرنامج الوطني للتخييم وتحسين ظروف الاستقبال بفضاءات التخييم، بسبب ضعف التأطير المركزي وعدم تأهيل جل الجمعيات للقيام بالعملية التربوية.

وإذا كنا قد لاحظنا التفاوت الواضح بين الجهات فيما يخص القطاعات الاجتماعية بصفة عامة فقد سجلنا كذلك تفاوتا جهويا مهولا يخص المؤسسات والمركبات والمراكز التابعة للوزارة الأمر الذي يسائل الحكومة عن العدالة المجالية وتفعيل الجهوية ويحتم عليها ضرورة تعزيز الالتقائية بين القطاعات الحكومية ترشيدا للوسائل وتحقيقا للنجاعة وربحا للزمن السياسي.

السيد الرئيس،

الأكيد أن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، قامت بمجهودات مهمة من أجل تحقيق التوازن بين مختلف المجالات التي تتحمل مسؤوليتها، وهذا المجهود يجب تتويجه بإعادة النظر في هيكلة القطاع حتى لا يبقى الاهتمام مقتصرا على قضايا فئة دون أخرى، بل وجب الانفتاح على باقي مكونات الأسرة وفق الحاجيات والانتظارات.

إننا في الفريق الاستقلالي إذ نثمن مجهودات الحكومة للاهتمام بالفئات المعوزة والأشخاص في وضعية إعاقة، نؤكد على وجود تقصير واضح في مجال التنسيق مع باقي الوزارات نظرا لكون قضية الأشخاص في وضعية اعاقة هي قضية تهم كل القطاعات خصوصا وزارات التربية الوطنية والصحة والتشغيل والداخلية وغيرها، ونثمن في هذا الإطار قرار الحكومة بتخصيص نسبة 7% من مناصب الشغل، وتنظيم مباراة خاصة بهم، وهو ما يشكل انسجاما مع القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي وقعتها بلادنا.

وفي مجال الأشخاص المسنين، فان الدستور المغربي يدرجهم، ضمن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، داعيا إلى "ضرورة وضع وتفعيل سياسات عمومية خاصة بهم وتنفيذها لحمايتهم من الهشاشة وتكريس حقوقهم الأساسية" ونسجل في الفريق الاستقلالي بإيجابية الاهتمام الذي أصبحت الحكومة الحالية توليه لهذه الشريحة العمرية من المجتمع، إلا أننا ننبه إلى ضرورة العناية بهم من باب الحق وليس من باب الشفقة. فالمسنون لديهم حق على الدولة كباقي فئات المجتمع الأخرى وعلينا أن نعمل بكل الوسائل من أجل الحفاظ على كرامتهم واستفادتهم من كافة حقوقهم الدستورية التي يضمنها القانون، ولما لا دعم أسرهم أسوة بالأرامل والمطلقات، فضيق ذات اليد هي من ترمى بهم إلى الشارع وفي أحسن الأحوال إلى مؤسسات للرعاية الاجتماعية التي تفتقد في أغلبها إلى الإنسانية قبل الإمكانيات.

السيد الرئيس،

إن قطاع الإعلام والاتصال ببلادنا، هو الآخر يشكل أحد أهم

القطاعات الإستراتيجية ومدخلا جوهريا للإصلاح في شتى المجالات، بل هو قاطرة المجتمع باعتباره ملتقى كل التوجهات المجتمعية والحكومية على حد سواء، نظرا لدوره الفعال في التنشئة الاجتماعية والسياسية وصناعة الرأي العام.

وبالرغم من المجهودات المبذولة بالقطاع، فإننا ننبه الحكومة إلى:

- تراجع نسب المقروئية، حيث ننبه وبألم إلى بداية أفول الصحافة المكتوبة فالدراسات الميدانية تؤكد تراجع نسب توزيع الشركات الأربع العاملة بالقطاع ب 20%سنويا مع العلم أن مجموع ما يوزع في المملكة من صحف ورقية لا يتجاوز عند أحسن تقدير 500.000 نسخة يوميا وهو ما يعادل نصف ما توزعه جريدة واحدة في اليوم الواحد في بعض الدول المجاورة.

- العمل على تمكين المقاولات الصحافية من مستحقاتها من الإشهار العمومي والتي تقدر بملايير السنتيمات في الوقت الذي تتراكم فيها ديونها، كما نعلن رفضنا القاطع تحويل الإشهار العمومي إلى سيف لتصفية الحسابات مع المقاولات الصحافية في أفق تطويع الخط التحريري.

- هشاشة وضعية العاملين في قطاع الإعلام والاتصال ببلادنا، رغم حيويته ودوره المركزي في تعزيز دمقرطة الدولة والمجتمع. وهي مناسبة ندعو فيها الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة لولوج القطاع وتطويره عبر نهج سياسية ضريبية تحفيزية كما هو الشأن في عدة قطاعات.

- العمل على اتخاذ إجراءات مستعجلة لوقف الاعتداءات المتكررة على الصحافيين التي امتدت من العنف الجسدي واللفظي إلى التسريح التعسفي.

- ضرورة قيام المؤسسات المشرفة على القطاع السمعي البصري بواجبها كاملا من أجل انضباط الفاعلين الإعلاميين لروح القوانين المنظمة للقطاع حماية للأعراف والهوية المغربية، لذا نؤكد أنه لن يكون كافيا أن تكون لنا دفاتر تحملات هامة، بل لابد من ضمان تنفيذ أمثل لمقتضياتها.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نؤمن إيمانا راسخا، أن الشأن الثقافي هو أحد أهم مداخل عمليات التنمية الشاملة لان موضوعها هو الإنسان وهدفها هو تطوير ملكاته وقدراته وصيانة قيمه، مؤكدين أن الثقافة لا ينبغي حصرها في تعبيرات موسمية ولا ينبغي اختزالها في مقاربة فولكلورية بل ينبغي التعاطي معها كمجال لإعادة بناء عدد من القيم التي نحتاجها في نهضتنا الشاملة، كما يجب علينا ان لا نستكين للحلول السهلة والبسيطة، فمن غير المعقول أن تكون مآثرنا الخالدة، عرضة لمصير مشابه لما يمكن أن تدبر به نفايات المنازل، عن طريق تدبيرها من قبل شركات أجنبية، ممتنين لشجاعة الوزارة الوصية إذا ما قررت إلغاء الصفقة إياها.

السيد الرئيس،

إن معاناة الفنان المغربي لا يمكن بتاتا فصلها عن مشاكلنا الاجتماعية والإنسانية والثقافية التي نتخبط فيها ولا يمكنها أن تُشكل استثناء علينا تخطيه، فالفن جزء لا يتجزأ من النسيج الإنساني والثقافي والإبداعي والتراثي لمجتمعنا، والاهتمام به اهتمام بحضارتنا، والعناية بالفن يجب أن يصاحبه العناية بأصحابه، وتهميشهم هو تهميش للفن ذاته.

إن الميزانية القطاعية المخصصة لقطاع الثقافة رغم الزيادة المحتشمة في ميزانيتها لهذه السنة، تبقى هزيلة ومقلقة وتبين بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة لم ولن تراهن على البعد الثقافي لتحقيق التقدم بالرغم من الدعوات المتكررة لاستثمار التراث اللامادي وتثمينه باعتباره منتجا للثروة وعنصرا مركزيا في تعزيز الانتماء ومواجهة الاستيلاب الثقافي، وهو ما يدفعنا اليوم لتنبيه الحكومة إلى خطورة الأمر وتردي الوضع الثقافي ببلادنا.

وفي ختام تدخلنا هذا، نكاد نجزم أن قاصمة الظهر في هذه الاستراتيجيات التي تنهجها الحكومة، هي غياب المطابقة بين ما تم تشخيصه وما تم استخراجه، بحيث لا يمكن لمس أي ترابط صلب بين مرحلة التشخيص ومرحلة البرمجة. مما أدى إلى وجود تباين بين مدخلات التشخيص ومخرجاته، فعلى الحكومة أن تعي أن السلم الاجتماعي رهين بضمان العيش الكريم للمواطن المغربي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لأن أتدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في نطاق لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

بداية لايسعنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن نعبر عن كبير عرفاننا للمجهودات السامية التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتبوء بلدنا المكانة التي يستحقها في مصاف الدول السائرة في طريق النمو، والتي عززت بسعي جلالته لجعل المغرب منطلقا للتنمية بإفريقيا.

- الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

بداية لا بد أن نسجل أن تقديم هذه الميزانية لم يخرج عن المعتاد، بحيث أن السيد رئيس الحكومة وكما هي عادة سابقيه لم يحضر لمناقشة هذه الميزانية، رغم أن مناقشتها كانت تحمل لنا أملا في أن نناقش رئيس الحكومة في تدبيرها وفي تدبير القطاعات الكثيرة التي تحت سلطته، فهذه الميزانية رغم حجمها ورغم أبوابها وما تتضمنه، فهي مدخل مهم للعديد من الميزانيات

وهي الأساس للكثير من القطاعات التي توجد مباشرة تحت سلطة رئيس الحكومة، الذي ينبغي ألا ننسى أن الإدارة توجد تحت سلطته بقوة الدستور.

كما أن السيد رئيس الحكومة هو الرئيس المباشر للمجالس الإدارية لمجموعة مهمة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي فإن له ولاية عامة على مجملها، وإن كان يفوضها للوزراء كل حسب اختصاصه نظرا لصعوبة مواكبتها بطريقة مباشرة.

وهنا نلاحظ وجود مجموعة من المؤسسات وتابعة لمصالح رئاسة الحكومة مثل: أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، جامعة الأخوين، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري، المجلس الأعلى للتعليم ووكالة الأمن والسلامة النووية والإشعاعية، بالإضافة إلى مجلس الجالية بالخارج والمرصد الوطني للتنمية البشرية ومجلس المنافسة، وهو عدد مهم من المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تتميز بطابعها السياسي والاقتصادي والعلمي والحقوقي مما يعطي لرئاسة الحكومة ذلك الطابع الجامع والمحوري في كافة المجالات.

وهذا ما كنا نرغب في أن نناقشه مع السيد رئيس الحكومة، لأن هذه المنظمات والمؤسسات؛ وإن كان بعضها مستقلا بقوة الدستور والقوانين المؤطرة لها؛ فإنها تنفذ تصورات وتوجهات الحكومة، وبالتالي تعتبر أدوات مهمة لتنزيل الرؤى والاستراتيجيات.

وهنا نذكر أننا نأمل أن تتفرغ رئاسة الحكومة للأدوار الدستورية التي أناطها بها دستور 2011 وتنأى بنفسها عن مجموعة من القطاعات الحكومية (الوزارات المنتدبة لدى رئيس الحكومة) ورئاسة مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية التي حان الوقت لتكون رئاسة مجالسها الإدارية للوزراء المشرفين على القطاع المعني.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يستوقفنا في مناقشة ميزانية مصالح رئاسة الحكومة أمر هام؛ يتمثل في غياب وثائق مرافقة لمشروع الميزانية الفرعية، وفق ما ينص عليه القانون التنظيمي للمالية، من قبيل دليل نجاعة الأداء الخاص برئاسة الحكومة والمؤسسات التابعة لها كالمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج ومجلس المنافسة، وغيرها من الهيئات التابعة والمؤسسات والهيئات الأخرى، مما يعرقل العمل الرقابي للمؤسسة التشريعية على المؤسسة التنفيذية بمختلف مرافقها، فهل من المقبول أن لا يعلم البرلمان شيئا عن كيفية صرف ما مجموعه 000 716 510 درهما، دون أن تتوفر على أية وثيقة أو تقرير يبين المجالات التي صرفت فيها فكيف يمكننا تطبيق مبدأ ربط المسؤولية والمحاسبة ؟

ويعتبر غياب مسؤولي هذه المؤسسات عن تقديم مشروع الميزانية سلوكا غير مفهوم وغير مقبول، فلا أحد فوق سلطة المراقبة وإذا لم تكون المراقبة داخل البرلمان فأين ستكون؟

كما أن بعض الأرقام الواردة في هذه الميزانية، تثير الاستغراب والاستفزاز في نفس الان، مثل ميزانية مجلس الجالية المغربية بالخارج، والذي خصص له 49 مليون درهم، وهو مبلغ لا تظهر له مردودية على أرض الواقع، ولا يعرف على وجه الدقة أين تصرف هذه المبالغ؟

ولا يختلف اثنان أن هذا المجلس لا يساهم لا من قريب ولا من بعيد في تأطير المغاربة المقيمين بالخارج، ولا يقدم لهم أي خدمات ولا يساعدهم في مشاكلهم وأزماتهم واستفسروا هؤلاء عند حلولهم بأرض الوطن، في حين نسجل بكل اعتزاز ما تقوم به الجالية المغربية بالخارج من أدوار في الدفاع عن المغرب وقضاياه العادلة وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية، وهو ما يتجلى في تحمل أفرادها للسفر مسافات طويلة للمشاركة في وقفات تضامنية دعما للوطن وقضاياه، وأيضا حضورهم المكثف في الندوات والمحاضرات والملتقيات من أجل إعطاء بلادنا إشعاعها المعهود فيها والذي تغذيه هذه الجالية بشكل يومي، رغم الغربة والعمل والعديد من العوائق التي لا يتحرك هذا المجلس من أجل أن يجد لها حلا، وأعمى من لا يرى من دورلهذه الجالية كمصدر مهم في تعزيز القدرة الاقتصادية للمغرب حيث تعتبر مصدرا أساسيا لموارد الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي يجب الاستمرار في التواصل معها ومأسسة هذا الحوار، وعلينا أن نسعى بكل قوانا إلى ربط الأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين بوطنهم الأم والمساهمة في تعليمهم ثقافتهم المغربية الأصيلة السمحة والمعتدلة. ومن هذا المنبر لا يسعنا إلا ان نوجه لهم كل التقدير والاحترام.

وعلى النقيض من ذلك نسجل بكل استغراب واستهجان الدعم الهزيل المخصص للنقابات، فدورها الكبير الذي منحها إياه دستور المملكة والمتمثل في تأطير وتمثيل الطبقة العاملة يستوجب على الحكومة أن توفر لها الدعم الكافي للنجاح في هذا الدور الهام خصوصا مع تنامي الاحتقان الاجتماعي على ضوء الفشل الذريع لمؤسسة رئاسة الحكومة في تقديم عرض اجتماعي يرقى لمنتظرات المواطنين والمواطنات، مما أفشل هذا الحوار رغم الدعوة الملكية إلى إنجاحه عند افتتاح الدورة التشريعية الحالية، فمن المثير أنها لا تحصل مجتمعة سوى على 15 مليون درهم كدعم عمومي؟؟ أ فبمثل هذا التعامل سيتم تقوية العمل النقابي والحزبي، مما يدفعنا بكل جرأة أن نتساءل لمصلحة من يتم هذا التضييق؟ وهل بمثل هذه الممارسات تطمح البلاد إلى دعم أكثر هيئات الوساطة قربا من الطبقة الشغيلة؟ ونرى من واجبنا إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الدعم إذا أردنا تقوية وتعزيز العمل السياسي ببلادنا.

- **الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مناقشتنا لهذه الميزانية الفرعية تستوقفنا عدة ملاحظات:

ملاحظة تهم الاستهداف: نحن نعلم أن هناك دراسات وتقارير دولية ووطنية منذ بداية هذه الألفية، وهي تشخص الوضع وتضم مجموعة كبيرة من المعطيات، ويجب علينا استغلالها لنحدد بدقة مجالات الاستهداف والمعنيين به، هذا الاستهداف الذي كلف بلادنا ملايير الدراهم، حيث كان الامر يتعلق ب 54 مليار درهم في صندوق المقاصة قبل أن تنخفض إلى 15 مليار، ولمزيد من الحكامة ندعو إلى الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي في أقرب الآجال، بما يضمن استفادة دقيقة للمستهدفين من برامج الدعم.

ملاحظة تهم الالتقائية: عرف المغرب في السابق وفي ظل حكومات سابقة وزارة التخطيط، وهو ما غاب عن حكوماتنا الأخيرة، وكانت تقوم بالتنسيق وبين القطاعات الحكومية وبرامجها وسياساتها، وقد كلفنا غيابها حاليا مبالغا ووقتا كبيرين.

ملاحظة بخصوص الحكومة الالكترونية: هذا إجراء صادق عليه البرلمان من خلال قانون إحداث الوكالة الرقمية، ولكننا نسجل غياب اعتمادات مالية مناسبة لتنزيل هذا الخيار الاستراتيجي خلال مناقشة القانون المالي ومناقشة الميزانية الرقمية لوزارة الصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، فمبلغ 45 مليون درهم لا يمكن ان تنشئ حكومة رقمية.

ملاحظة تهم تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة: مما يدعو للاستغراب هو ان المقاولات الصغرى قادرة على الحصول على قروض كبيرة وبفوائد قليلة وشروط ميسرة وعدة مرات، بعكس المقاولات الصغيرة التي لا تتوفر على هذه الامتيازات ويتم عرقلة ملفاتها اثقال كاهلها بالفوائد.

ملاحظة تهم المنافسة: هنا أركز على المقاولات العمومية التي يجب إعادة النظر في قوانينها ومجالات تدخلها، وان لا يتداخل عملها مع القطاع الخاص الذي يجب ان يتم تشجيعه ودعمه.

وفي الختام نأمل أن يتم إحداث هيئة لتتبع أهداف التنمية المستدامة مثلما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول النامية والمتقدمة.

السيد الرئيس،

من خلال إلقاء نظرة على عرض السيد الوزير المنتدب يظهر جليا أن هذه الوزارة متعددة الاختصاصات وأنها أصبحت وزارة "كل ما من شأنه"، وهنا نتساءل معكم هل هنالك اختصاصات محددة بدقة لهذه الوزارة؟ وما هي مجالات تدخلها؟ وما هي علاقاتها بباقي الوزارات والإدارات ومختلف الفاعلين؟

كما نسجل مواصلة إصلاح صندوق المقاصة، رغم اقتصار الدعم على غاز البوتان والسكر والدقيق، فإننا ندعو الحكومة أن تستمر في هذا الإصلاح، وأن تسعوا أن يصل هذا الدعم بشكل مباشر للمواطنين المستحقين له وللمنتمين إلى الفئات الهشة والفقيرة وبشكل حصري فقط.

ولا يفوتنا هنا التذكير أن غاز البوتان يستفيد منه عدد كبير من غير مستحقيه مما يؤثر على نسبة الدعم وعلاقتها بالأثر الاجتماعي،

وبخصوص السكر فإن المستفيد الأكبر منه هو الشركات الكبرى خاصة المشروبات الغازية والكحولية وشركات التغذية، في حين أن المواطن الفقير والبسيط لا يحس بأي فرق في الدعم المقدم للسكر عندما يقتنيه من السوق هو ومن يجعله مصدر دخل جديد على حد سواء.

وعندما نتحدث عن الدقيق المدعم، فإننا نسجل أنه ينقل إلى مخازن تفتقر لأدنى ظروف السلامة، ويبقى القمح مرتعا للحيوانات والقوارض والحشرات، بشكل قد يؤثر بدرجة كبيرة على المعايير الصحية المطلوبة. وهنا نطرح سؤال المراقبة الصحية وظروف التخزين، فنهاك من لا يهمه سوى الربح بدون مراعاة هذا الأمر.

وفيما يتعلق بمراقبة الأسعار وبالأخص المحروقات فإن خطوة التحرير كانت شجاعة، وتقبلها المواطن رغم انه تحمل تكلفتها، ولكن يجب ان تتم مراقبة هذه الأسعار وحماية المواطن من التلاعبات بالأسعار والتي نشهدها في اختلاف الأثمان، وهنا نتساءل كما جميع المواطنين ما مآل توصيات لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس النواب، والتي خلصت إلى عدة اختلالات.

السيد الرئيس،

بخصوص الحكامة، فنحن نرى أن هذا الورش كان ينبغي أن ينطلق من هيكلة الحكومة بنفسها، فحين يجد المواطن بأن هناك ثلاث وزارات للماء فقط، فعن أية حكامة يمكننا أن نتحدث؟

ولا يسعنا ونحن في هذه اللحظة الفارقة في مسار بلادنا إلا أن نسائلكم كيف كان تجاوبكم مع الدعوة إلى إعداد التصور عن النموذج الاقتصادي الجديد لبلادنا في الوقت الذي بلغ فيه النموذج الحالي مداه، وبطبيعة الحالي فإن وزارتكم التي تعنى بالعديد من مجالات التدخل لا بد أن يكون لديها تصور معين لذلك لم يتم التطرق له خلال مناقشة هذه الميزانية.

- **ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي هو مؤسسة دستورية حيوية تقوم بمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا التي تعرفها بلادنا، والتي نهدف منها جميعا سواء

كنا في المعارضة أو الأغلبية أو مهما كان تعدد مواقعنا ومواقفنا، نهدف منها لرؤية بلادنا تتقدم وتنمو وتحتل المكانة السامقة التي يطمح إليها كل مغربي.

ونحن جميعا شهود على الدينامية الكبيرة التي يسير بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي دينامية جعلته فعلا شريكا حقيقيا للبرلمان والحكومة في عملهما، وقد ساهم هذا المجلس مساهمة فعالة في العديد من محطات العمل التشريعي الحكومي والبرلماني من خلال التقارير القيمة التي أنارت الرؤية حول عدد مهم من القضايا التي عرضت على المؤسسة التشريعية، سواء كان ذلك من خلال الإحالة البرلمانية (والتي نعتز أنه يغلب عليها الإحالات من طرف مجلس المستشارين) أو من خلال الإحالات الذاتية، وبالتالي فهذه المؤسسة هي شريك بمعنى الكلمة للمؤسسة البرلمانية وتقوم بدور كبير في مواكبة مؤسستنا ومدها بالأرقام والرؤى التي تسير في اتجاه تنمية مستدامة.

ولذا فيحق لنا ان نفخر بهذا المجلس الذي يضم بين أعضائه خيرة السياسيين والاقتصاديين والنقابيين والفاعلين الجمعويين بما يضمن ان تخضع التقارير قبل صدورها لنقاش مستفيض بين هذه المكونات التي تمثل تركيبة الشعب ونخبه وأطره، وهو ما من شأنه أن يعطيها مصداقية أكبر ويجعلها أكثر واقعية وقابلية للتطبيق.

مما يدفعنا هنا إلى التنويه بالدور المهم الذي يلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في بلورة الرؤية الجديدة التي أعلن عنها جلالة الملك خلال افتتاح الدورة التشريعية الحالية والمتمثلة في صياغة نموذج تنموي جديد

وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لنا قناعة مطلقة أنه لو تم تطبيق وتنزيل هذه التوصيات القيمة التي قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإصدارها لكان وضعنا ومؤشراتنا وترتيبنا تغير إلى الأحسن بصورة كبيرة، خصوصا مواضيع الاستهداف، إصلاح الإدارة، البيئة... وغيرها من المواضيع التي كان سباقا لإثارتها ولكن الحكومة لم تطبقها وبالتالي ضاع علينا فرص مهمة لاختصار الوقت وسرعة التنزيل.

- <u>الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:</u>

تضطلع المندوبية السامية للتخطيط بدور محوري وأساسي في توفير المعطيات الإحصائية التي تساعد على تخطيط السياسات العمومية التي تستجيب لمنتظرات المواطنات والمواطنين، ولا يسعنا ونحن نناقش الميزانية الفرعية لهذا القطاع إلا ان نشيد بأطرها وكفاءاتها، منوهين بروح عملهم العالية خدمة للصالح العام، ولا يفوتنا هنا دعوة الحكومة إلى التعامل الإيجابي مع المعطيات الرقمية لهذه المؤسسة الوطنية واعتبارها شريكا لا خصما.

وبهذه المناسبة ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به المندوبية السامية ندعو إلى تنظيم لقاءات خلال السنة لتمكين السيدات والسادة المستشارين من التعاطي الموضوعي مع الإحصائيات العددية.

وندعو الحكومة الى تمكين هذه المؤسسة من الموارد البشرية والمادية التي تمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها بنفس الروح وبنفس الجدية.

- <u>ميزانية مجلس المستشارين:</u>

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش ميزانية مجلس المستشارين نقف على الحيف الذي يطال عمل المجلس مما يستوجب العمل وفق منظور تواصلي محكم لتبليغ الرأي العام بالجهد المضني والكبير الذي يقوم به مجلس المستشارين بمختلف مكوناته، وأنه عمل وطني ينبني على حمل هموم المواطنين وانشغالاتهم إلى المجلس من أجل عرضها على الوزراء ومناقشتها وإيجاد حلول منطقية لها، وأن هذه المؤسسة هي تجسيد للديمقراطية، ومؤسسة دستورية مهمة في البناء الديمقراطي لبلادنا. فلا أحد يشكك في الدور الكبير الذي يلعبه البرلمان في الحياة السياسية المغربية، فهو أحد أعمدة الصرح الديمقراطي المغربي، وهو واجهة العمل السياسي ببلادنا، إذ أن كل الفرق والمجموعات النيابية بالإضافة إلى غير المنتسبين كلها تمثل واجهة نضالية للأحزاب التي تنتمي إليها.

ونحن نناقش هذه الميزانية إلا أن ندعو رئيس ومكتب المجلس إلى ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية عبر تحفيزات تتناسب واشتغالهم الذي يستحق التنويه والإشادة.

كما ندعو إلى الاهتمام بمنظومة التكوين التي يستفيد منها أطر وموظفو المجلس بكافة أصنافهم (رسميون، ملحقون، رهن الإشارة والمتعاقدون).

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالأطر والكفاءات التي يزخر بها مجلس النواب، موضحا أنه على الرغم من قلتهم، إلا أنهم يقومون بأعمال جبارة من خلال المواكبة والمساعدة والتواجد المستمر، وأنهم يقومون بأعمالهم على أحسن وجه.

- <u>الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:</u>

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، نستغرب غياب عدم مباشرة الحوار الاجتماعي القطاعي، مما يخلق احتقنا يؤثر على مردودية الموظفات والموظفين.

وفي ما يتعلق بالعلاوات داخل الوزارة خاصة بعد مصادقة البرلمان على إصلاح هذه المنظومة خلال قانون المالية لسنة 2014، نسجل استمرار التفاوتات بين المديريات نفسها، مما يخلق تناقضا بين موظفين ينتمون لنفس

القطاع، فالوزارة مطالبة بتوفير عناصر الاستقرار وتحفيز وتأطير العنصر البشري لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية واقتصاد المعرفة، مما يدفعنا إلى مطالبتكم بالإسراع في إخراج النظام الأساسي لموظفي القطاع إلى حيز الوجود، ودعم مؤسسة الأعمال الاجتماعية كمؤسسة فتية والأخذ بيدها لتحقيق أهدافها خصوصا أنها حديثة النشأة ويعقد عليها الموظفات والموظفون آمالا عريضة، وجمعية نساء وزارة المالية كجمعية هادفة وجدية.

5- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

- مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من:

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛

- الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انطلاقا من المنظور الملكي السامي المتبصر والهادف إلى تأهيل جهازنا الدبلوماسي وذلك ضمن الامتداد الإستراتيجي للتأهيل الوطني الشامل، وانطلاقا من اختياراتنا والتزاماتنا الدولية، ومن مبادئ وثوابت وقيم الدبلوماسية المغربية والمتمثلة بالأساس في الدفاع عن الشرعية، واحترام سيادة الدول واستقلالها، وتكريس قواعد حسن الجوار، وخدمة التضامن الدولي، كما أن بلادنا منذ عقود تبنت نهج التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وحرية المبادرة، وقد برهنت النتائج المحصلة عليها في هذا الشأن على صواب النهج وحسن الاختيار، وهي اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى من أجل تعبئة كل طاقات نساءها ورجالها للقيام بأعمال جبارة للانفتاح على كل الواجهات والمستويات من أجل رفع التحديات على المستوى الداخلي بتأهيل الاقتصاد الوطني واستقطاب رؤوس الأموال لإنعاش الاستثمار، وعلى المستوى الدولي، لإفشال كل المناورات التآمرية وصيانة وحدتنا الترابية والتصدي للخصوم في المحافل الدولية، وتكريس دور بلادنا الريادي حول القضايا الأمنية وخاصة قضايا نزع السلاح ومنع انتشاره، ومكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة وغيرها.

السيد الرئيس،

إن هذا القطاع يعتبر من الأهمية بمكان، نظرا للدور الهام الموكول إليه، الشيء الذي يقتضي الحرص على التسويق الجيد لصورة بلادنا بالخارج، ورعاية مصالحها الحيوية وخاصة القضايا الكبرى الهامة الموكولة إليها في محيط دولي تسوده العولمة والمنافسة القوية.

وإننا في الفريق الاستقلالي سنواصل بروح عالية تتسم باليقظة والحزم، والتعبئة مع كل القوى الحية الفاعلة في بلادنا، والعمل على تعزيز روابط التعاون داخل الدائرة العربية والإسلامية بما يدعم حضور بلادنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا بما يخدم المصالح الوطنية، وذلك بتفعيل كل آليات التعاون القائمة مع الدول العربية والبحث عن أساليب جديدة والانفتاح على فاعلين جدد لمواكبة التطورات واستشراف آفاق أخرى لتطوير منظومة العمل العربي والإسلامي المشترك، وبهذه المناسبة يحي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مبادرات صاحب الجلالة كرئيس للجنة القدس وكل مساعيه الحميدة تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق، كما يثمن دعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الجزائر الشقيقة إلى تشكيل آلية للحوار والتشاور حول القضايا المشتركة بما يخدم مصالح شعبينا الشقيقين والمنطقة بصفة عامة، وتقوية الشراكة المتعددة الأبعاد مع الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة، وفتح المزيد من المكاتب الديبلوماسية في كل العواصم الإفريقية ومساعدة ومواكبة هذه الأخيرة لفتح سفارات لها مقيمة بالعاصمة المغربية الرباط، والسهر على العلاقات الثنائية مع دول الإتحاد الأوروبي وتعزيز موقع بلادنا في محيطه الأورو متوسطي، وتعميق كل آلية التعاون الجهوي المتعدد الأطراف مع دول الجوار في كل القطاعات ذات الاهتمام المشترك، والعمل كذلك على تقوية العلاقات الثنائية مع شركائنا التقليديين بدول أوربا والانفتاح على بلدان أوربية أخرى ولاسيما دول البلقان والبلطيق ودول أوربا الشمالية والشرقية، وتطوير العلاقات مع الدول الأوروبية الوازنة والواعدة بالنسبة للمغرب كألمانيا، بولونيا وروسيا وايطاليا وتركيا، وتقوية العلاقات مع شركائنا التقليديين وكذا شركائنا بدول أمريكا اللاتينة.

السيد الرئيس،

واعتبارا لخصوصية وطبيعة العمل بهذه الوزارة، فإن المجهودات لا تقاس بمستوى ميزانية التجهيز المرصودة لبرنامج العمل، لأن تحقيق الأهداف المنشودة متوقفة على مدى دينامية الجهاز الديبلوماسي والقنصلي، الشيء الذي يقتضي تظافر مختلف جهود القوى الحية للأمة والمؤسسات الوطنية للمساهمة في تقوية حضور بلادنا على الصعيدين الجهوي والدولي وهنا لابد من التنوير بدور الوفد المغربي الذي شارك في اجتماع جنيف السويسرية يومي 5و6 دجنبر 2018 بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيوغوتريس حول قضية الصحراء المغربية، كما أن تطوير العمل الديبلوماسي لمسايرة تحولات المناخ الدولي وأساليب التعامل بين الدول في إطار العولمة والتكتلات الجهوية، يفرض اعتماد مقاربة جديدة للقضايا السياسية والاقتصادية والتجارية، ومواجهة التحديات التي تعترض سير بلادنا نحو تحقيق طموحاته، ووضع برنامج زيارات اقتصادية منتظمة لمواكبة الدينامية الاقتصادية والأوراش المفتوحة بالدول الأسيوية، مع تقوية العلاقات مع شركائنا التقليديين وكذا شركائنا بدول أمريكا اللاتينة وإفريقيا،

علما أن دستور المملكة المغربية يهدف إلى تأسيس ثقافة الحكامة الجيدة ودمقرطة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بشكل خاص، والسياسات العمومية بشكل عام، كما وسع من نطاق الاتفاقيات والمعاهدات، الشيء الذي يستدعي مشاركة المؤسسة التشريعية لتشمل كل معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تلك التي تمس بحقوق وحريات المواطنين العامة والخاصة.

إن هذه التجربة المغربية الديمقراطية لابد من إبرازها، وضمان انفتاحها على التجارب الدولية، ودعمها كنموذج ريادي في المنطقة، ودعم التنسيق بين الوزارة ومجلسي البرلمان ونظيريهما ببرلمانات العالم، للتمكن من المشاركة في المحافل الدولية واستقطاب قوى ضغط حية في بلدان العالم لنصرة قضيتنا وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية وإجهاض كل أشكال التآمر والخيانة.

السيد الرئيس،

إن بلادنا تعتبر بلدا متميزا نظرا لتوفره على جالية هامة بالخارج تقدر بحوالي 5 ملايين مواطنة ومواطن يحتفظون ولله الحمد بعلاقات وطيدة مع البلد الأم وبشعور قوي بالانتماء إلى الوطن، ويتميزون ببنية متعددة الخصائص والمكونات، كما أنه مجتمع ينمو ويتطور باستمرار، الشيء الذي يستدعي تنزيل سياسة عمومية خاصة به، تأخذ بعين الاعتبار حفاظ أفراده على علاقات ثقافية وطيدة مع البلد الأم، تلبي حاجياتهم ومتطلباتهم المتغيرة باستمرار وتعبئتهم لدعم بلدهم الأصلي المغرب، وتعزيز مساهمتهم في النمو السوسيو اقتصادي، لأن الإستراتيجية الوطنية الواردة في خطب جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ودستور 2011 وخاصة الفصول 16-17-18 و163 منه، وخطاب 6 نونبر 2005، و30 يونيو 2012 و30 يوليوز 2015 و20 غشت 2016 تعتبر كلها محطات هامة تترجم وتؤكد المكانة التي يحتلها مغاربة العالم داخل المجتمع المغربي قاطبة.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يطالب بوضع سياسة خاصة لتحقيق أهداف أساسية يجب الحرص عليها وتتمثل بالأساس في:

- الحفاظ على هوية وتعبئة الكفاءات المغربية المقيمين بالخارج – حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم ودعم استثماراتهم بوطنهم الأم بدءا من مرحلة التفكير في المشروع إلى مرحلة الإنشاء، وتعبئتهم في إطار الدبلوماسية الاقتصادية - إشراكهم في الإسهام في مبادرات التنمية الاجتماعية والدفاع على مصالح المغرب ببلدان الإقامة وتنمية بلدهم الأصلي، والحفاظ على حسهم التضامني والتطوعي وتبنيهم لهموم الوطن وقضاياه، وهذا بدوره يتطلب التواصل المستمر مع جمعيات الجالية وإخبارهم في كل مناسبة أو لقاء تواصلي بجميع أشكال المبادرات في مجال التنمية وكل المجالات ذات الصلة – تيسير الإندماج في دول الاقامة – إعداد سياسة حكومية واضحة في مجال الهجرة، والسهر على اندماج المهاجرين اللاجئين وتتبع تنفيذها لتيسير الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين واللاجئين المقيمين في المملكة المغربية- تقديم كل المساعدات الاجتماعية والإنسانية وتسهيل الاندماج في حالة العودة.

السيد الرئيس،

إن التأطير الديني لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج يعتبر مسؤولية كبيرة لصيانة أبناء الجالية من الخطابات المنحرفة وتحصينها من الغلو والتطرف وربطها بالأصول والثوابت المغربية المتجلية في مذهبنا المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني، وترسيخ قيم المواطنة الحقة الشيء الذي يقتضي تنظيم بعثات علمية بشكل منتظم طيلة السنة بشكل عام وخلال شهر رمضان بشكل خاص، لإمداد جاليتنا بكل ما تحتاجه في حياتها الدينية، من مقومات روحية مؤسسة على قيم التسامح الحقة التي نادى بها الإسلام.

السيد الرئيس،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يثمن عاليا كل الاتفاقيات المبرمة في الشأن الديني سواء الثنائية من أجل التعاون الإسلامي أو المتعددة الأطراف، ونطالب بتتبعها ومواكبتها لتفي بالغرض الذي أبرمت من أجله.

بالنسبة للحجاج فبالإضافة إلى الكتيبات التي تطبعها الوزارة مشكورة لتنويرهم بكل ما يتعلق بمناسك الحج، لكن التأطير والتوعية فقها وسلوكا وأخلاقا وخاصة المغاربة المقيمين بالخارج يحتاجون للمزيد من الشرح والتوعية، حتى لاتختلط عليهم الأمور وخاصة الشباب منهم، ونطالب بتقديم الدعم الكافي للجمعيات والمؤسسات وخاصة النشيطة في المجال الإحساني والاجتماعي من أجل إحياء التراث الإسلامي والارتقاء بالمساجد، كما نطالب بتحسين وضعية الخطباء والمؤذنين والقيمين الدينيين والأئمة، وتخصيص اعتمادات كافية لبناء وإصلاح وترميم المساجد المغلقة وإعادة فتحها للقيام بدورها الديني، وبناء المساجد الضرورية بالعالم القروي، وبالأحياء الهامشية وبالأنسجة العتيقة للمدن للقطع وبشكل نهائي مع أداء الصلاة بالأماكن غير اللائقة بالعبادة والتي تمس بقدسية ديننا الحنيف، والاستجابة لما ينتظره الناس من الإمام من أدوار توجيهية وإصلاحية والعمل على تحفيزهم من أجل الاجتهاد والتنسيق مع المجلس العلمي الأعلى، ومجموع المجالس العلمية المحلية، في إطار برنامج خطة ميثاق العلماء للرقي بالشأن الديني، وتتبع الأنشطة المنظمة من طرفهم أوبمساهمة منهم، وتدبير ملفاتهم الصحية وكذا الخطباء والمؤذنين والقيمين على المساجد، لأن الدين الإسلامي يعتبر من القيم المقدسة التي تقوم عليها الأمة المغربية، وهو مكون قوي وثابت للهويتنا، كما يعتبر من مكونات الشخصية المغربية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، وهي المقومات التي لازالت وستظل مصدر إشعاع حضاري لأمتنا ومعبرا أكيدا لبلوغ مكانة متميزة بين شعوب وحضارات العالم.

إن استراتيجية الوزارة والمستلهمة من التوجيهات والخطابات الملكية السامية، والمرتكزة بالأساس على الحفاظ على سلامة العقيدة الإسلامية،

وتقوية القيم الدينية ووحدة المذهب المالكي، والعناية بأبناء الجالية المقيمين بالخارج، وتجديد الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب بإفريقيا، يجب أن تعكس التوجه الإفريقي للسياسة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والمستمدة من الأواصر الجغرافية والروابط التاريخية والإنسانية المشتركة في الثوابت الدينية والعقيدية والمذهبية مع عدد مهم من البلدان الإفريقية، وبالتالي يجب تأهيل هذا الحقل للحفاظ على الخطاب الديني من المغالطات التاريخية التي علقت به لأغراض لا تمت إلى سماحته بصلة، ودفعا للتفاوتات والتفككات ومحاربة السلوكات الاجتماعية والمواقف التي تتعارض ولا تنسجم مع الاختيارات الأساسية لبلادنا، لأنه وبالرغم من المجهودات التي تبذلها الوزارة في هذا المجال إلا أنها تبقى نسبية مقارنة مع سرعة التطورات والتحولات التي يعرفها العالم، لذا نطالب ببذل المزيد من الجهد لتوسيع مجال التوعية الدينية وإشاعة القيم الإسلامية المثلى في مختلف أنحاء البلاد، وتحصين أبناءنا وبلادنا من التيارات الفكرية والعقدية المتطرفة، والتنسيق باستمرار مع المجالس العلمية المحلية وتنمية مهارات الخطباء، والرفع من الخطبة المنبرية شكلا ومضمونا، مع الالتزام بمبادئ الوسطية والاعتدال، ومواكبة كل المناسبات الدينية الوطنية والدولية، وما مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة إلا رسالة واضحة لتقوية التدبير المغربي للشأن الديني ومسؤولية كبيرة من أجل التعريف بتجربتنا المتميزة وتقاسم الخبرات العلمية مع أشقاءنا الأفارقة، وهذه سنة محمودة وهادفة لتوحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين بكل من بلادنا وباقي البلدان الإفريقية، للتعريف بقيم الإسلام السمحة ونشرها وترسيخها وإحياء التراث الثقافي الإفريقي الإسلامي المشترك والتعريف به ونشره وحفظه.

أما بالنسبة للتعليم العتيق والعناية التي تولى للقرآن الكريم، فيجب ترجمة أهميتها على مستوى البحث التربوي والتوثيق السمعي البصري ليكون في خدمة العلوم القرآنية، وهذا يقتضي بدوره تكوين المربيات والمربيين وتمكينهم من خلال التوجيهات التربوية والأسس البيداغوجية، وتقويم ومراجعة البرامج الدراسية الخاصة بالطور الابتدائي والثانوي العتيق تماشيا مع المستجدات التي يعرفها قطاع التربية والتكوين، وإصلاح الوضعية الإدارية والمالية للعاملين بهذا القطاع.

كما نطالب بتدبير المنازعات الوقفية لأن الملفات والقضايا المتعلقة بها والرائجة أمام المحاكم على اختلاف درجاتها، تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد للتغلب عليها وفضها في أجل معقول بدل طول المساطر والوقت، وبذل المزيد من العناية لترميم التراث الإسلامي، وتنشيط الحركة الفكرية، والتعريف بالكتاب الإسلامي، وترميم المخطوطات ببعض الخزانات الحبسية، والاهتمام بكافة الموارد البشرية للارتقاء بمستوى التدبير الإداري، وهذا بدوره يحتاج بدوره إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي وأطر المنازعات الوقفية، لمواكبة جميع المستجدات القانونية والقضائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تعمدنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية عدم مناقشة الأرقام في الميزانيات المرصدة لهذه القطاعات الهامة لأنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع المسؤوليات والرهانات المعقودة عليها حتى تستجيب إلى تطلعات وانتظارات المواطنات والمواطنون.

في ختام تدخلي أتمنى باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن تعمل الحكومة على تجاوز الانتظارية التي تعرفها في بعض المجالات الهامة والتي تحتاج إلى تكثيف كافة الجهود لخدمة المصلحة العليا لبلادنا.

وفقنا الله جميعا لما فيه مصلحة البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- <u>مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع إدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة والمندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الشروع في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع إدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، والمندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، فلا تجدون من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا التأييد المطلق، لأن الرقم المخصص لها مهما يكن يبقى ضئيلا ولا يرقى إلى مستوى تطلعاتنا، وبهذه المناسبة أود باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أترحم على كافة أرواح شهدائنا من أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني، ودعواتنا من هذا المنبر إلى العلي القدير أن يتغمد أرواح شهدائنا الأبرار برحمته الواسعة الذين وهبوا حياتهم فداءا للوطن ودفاعا عن وحدته الترابية، وتحية إكبار وإجلال لكل أفراد هذه القوات الساهرة على أمننا وسلامتنا.

السيد الرئيس،

إن قضية وحدتنا الترابية تعتبر من الثوابت الأساسية والتي تحظى بإجماع وطني، وتستدعي تجنيد كل طاقاتنا وإمكانياتنا لتأكيد مغربية الصحراء في إطار الالتزام بالشرعية الدولية، وذلك سيرا على النهج الحكيم والمتبصر الذي خطط له المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه وسار عليه وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كما نستحضر ونتتبع بكل مسؤولية تطورات قضيتنا، لأن بلادنا عازمة على طي ملف أقاليمنا الجنوبية نهائيا في نطاق احترام السيادة الوطنية، وذلك بإقرار الحل السياسي المتمثل في الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية، الذي

لقي تجاوبا واسعا لدى المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للمندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، فهنا نستحضر الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء لما تضمنه من أفكار نيرة وإشارات قوية لهذه الفئة من مناضلين الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل الوطن، فعرفانا لتضحياتهم الكبيرة، وإننا في الفريق الاستقلالي لا يسعنا إلا أن نأكد افتخارنا بهذه المؤسسة الوطنية التي تستعيد أمجاد المغرب الذي حافظ دائما على استقلاله ووحدته طيلة فترات التاريخ وخدمة الأمن والسلام في بلادنا، ومنع كل من تسول له نفسه أن يتعدى على وحدتنا ويعكر صفو السلام في المنطقة.

وبهذه المناسبة نطالب بالرفع من التعويضات التي تمنح للمقاومين وأراملهم، وكذا التسريع بتحسين وضعيتهم المادية والصحية، سيما وأن جل المقاومين أصبحوا في حاجة ماسة إلى مساعدتهم من أجل ضمان العيش الكريم، كما ندعو المندوبية السامية بالعمل على كل ما من شأنه حفظ الذاكرة، وذلك عن طريق دعم الأفلام التاريخية والذاكرة والأرشيف، وتدوين تاريخ المقاومة وعقد لقاءات مع المقاومين وإعطاء الأهمية للفضاءات التربوية وتعميمها في جميع المؤسسات وكذا التفكير في الذاكرة المشتركة، وتدريسها للأجيال وفرضها في البرامج والمقررات المدرسية، كما نطالب الفنانة المغاربة التشكيليين والمثقفين والمؤلفين والسينمائيين والمسرحيين بالتفاعل مع هذه القضايا والتعريف بها لدى الأجيال الصاعدة.

وفقنا الله جميعا لما فيه مصلحة البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

- تدخل الفريق الاستقلالي في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية.

يشرفني أن أتدخل في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، خصوصا وأن الهياكل المؤسساتية وباقي الأوراش الإصلاحية المرتبطة به تستدعي انخراطا قويا وقدرة على الملائمة والانسجام مع جهود كل الفاعلين، وذلك وفق منظور استراتيجي يتماشى مع الأبعاد التي رسمها دستور المملكة، وذلك لتسريع مسلسل التحديث التي شاركت الحكومات المتعاقبة في إنجازه لتعزيز مجال الأمن العمومي، ومجال الحكامة الديمقراطية، صونا للحقوق الفردية والجماعة وذلك للمساهمة في التنمية البشرية والمجالية وبلورة خدمات القرب وانفتاح المرفق العمومي على الانتظارات الحقيقية والملحة للمواطنين لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتحقيق التنمية في كافة أبعادها، مع إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللاتمركز لتقوية وبناء الصرح الديمقراطي الذي يعتبر ورشا جديدا ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عرفت الإدارة الترابية توسعا متواصلا خلال العقود الماضية لمختلف التقسيمات الإدارية، مما نتج عنه تعدد كبير للوحدات الإدارية وحاجيات متزايدة للوسائل المادية والبشرية والتي لم يكن دوما من اليسير توفرها.

السيد الرئيس المحترم،

اعتبارا للمسؤولية المنوطة بوزارة الداخلية في توفير الظروف والوسائل لرعاية الحريات الفردية والجماعية وصيانة الحقوق وتدبير الشأن العام المحلي، فإن مسايرة التطور الذي عرفه المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد يقتضي التوجه نحو المفهوم الجديد للسلطة والذي يتجلى في فتح الإدارة في وجه المواطن والاحتكاك المباشر به، وإشراكه في إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يواجهها، وهذا ما يتطلب النهوض بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية من طرف الإدارة الترابية وتذليل الصعوبات وتحفيز المبادرات، وذلك عن طريق عصرنة الإدارة الترابية للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها، وحسن تدبير الموارد البشرية وتعزيز التكوين والمراقبة والتفتيش وتتبع كافة الأنشطة الاقتصادية وذلك بتفعيل دور مراكز الاستثمار للمساهمة في التنمية وتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل زيادة على ضرورة عصرنة الإدارة الترابية، وذلك باعتماد سياسة عدم التمركز كقاعدة أساسية لتدبير الشأن العام وتقريب الإدارة من المواطنين وتقديم الخدمات الضرورية بجودة عالية عبر تبسيط المساطر وتخفيض تكلفة الخدمات وتحسين جودتها.

السيد الرئيس المحترم،

إنه موازاة مع تدعيم مسلسل عدم التمركز، فإن دور الهيآت المنشودة يبقى رهينا بتعزيز دور الهيآت المنتخبة في إطار اللامركزية لان السعي وراء دعم عمل هذه الهيآت وتقوية دورها في مجال تدبير التنمية، ينطلق من ضرورة تحقيق التكامل والتآزر بينها وبين الدولة وخلق دينامية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعبئة كافة الموارد المحلية.

السيد الرئيس المحترم،

من هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ندعو الحكومة إلى تسخير وسائل العمل الضرورية وتوفير شروط استثمار أفضل للإمكانيات المحلية، وترشيد المجال والموارد الطبيعية وإدماج أراضي الجموع في التنمية الاقتصادية للجماعات وتشجيع نهج الشراكة بين الفرقاء الجهويين والمحليين، كما نثمن عاليا الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية كوزارة وصية على الجماعات المحلية إلى مساعدة هذه الأخيرة على تطوير مناهجها لتدبير الشأن المحلي وذلك بعصرنة وهيكلة طرق عمل المجلس المحلي عن طريق تحديد أفضل لمهام الرئيس، وتفويض سلطات أكثر للجان الدائمة وتقوية المراقبة، وذلك عن طريق المجلس الاعلى للحسابات والمفتشية العامة التابعة للوزارة، وتكوين المنتخبين عن طريق الدورات التكوينية للرفع من المستوى الكمي والكيفي للمنتخبين وفتح المجال أمامهم من أجل التعاون مع مؤسسات دولية تسهل للمنتخب المحلي والجهوي الاستفادة من التجارب الدولية في

ميدان اللامركزية وخلق شراكة في هذا الميدان مع فاعلين اقتصاديين واجتماعيين.

السيد الرئيس المحترم،

إن التغطية الأمنية ضرورة ملحة في تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين الشيء الذي يتطلب التنسيق المحكم لمجهود كافة المنظومة الأمنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الأمن والحد من الظواهر الإجرامية، وذلك وفق برنامج محكم مبني على دراسات دقيقة ومتكاملة تراعي فيها المواصفات والمعايير الأمنية المعتمدة دوليا وذلك باقتناء معدات للتجهيز والتدخل وكافة اللوازم الخاصة بالتشخيص القضائي وتزويد المصالح الأمنية مركزيا وجهويا بكافة وسائل النقل والأجهزة المعلوماتية وغيرها للرفع من نجاعة المصالح الأمنية.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر ملف الهجرة السرية من بين الأولويات التي عكفت الحكومات المغربية على تدبيرها مع الشركاء الأوربيين وذلك في إطار مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ونظرا لأهمية هذا الملف وانعكاساته الإنسانية فقد سطرت هذه الحكومات استراتيجية خاصة لتدبير ملف الهجرة غير الشرعية وذلك في إطار مقاربة شمولية تجمع بين الجوانب الوقائية والزجرية مرتكزة بالأساس على الجوانب السوسيو اقتصادية واجتماعية.

كما أن المغرب عمل على تجهيز النقط الحدودية وقطع الطريق على كل ما من شأنه أن يهدد أمن وسلامة واستقرار البلاد، وذلك في إطار الالتزام التام بالأعراف والضوابط القانونية المعمول بها دوليا في مجال حقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أصبح موضوع الجهوية المتقدمة في المغرب وخاصة في الظروف الحالية ضرورة يقتضيها التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وقد أجمع الكل حول هذا المبدأ العام للجهوية المتقدمة، حيث ظلت بعض الأسئلة عالقة حول مفهوم الجهوية وعلاقتها باللامركزية وحول أشكال تفاعلها مع التنظيم الجماعي، وحدود ارتباطها باللاتمركز الإداري وتموقعها من الإدارة الترابية والجغرافية الإدارية.

<u>المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.</u>

تعتبر المبادرة معركة حقيقية ضد الفقر، وذلك بعد إعلان جلالة الملك نصره الله انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تشكل مشروعا مجتمعيا حقيقيا، حيث إنها تهدف إلى التأهيل الاجتماعي للبلاد وذلك من خلال تعزيز إعادة إدماج الساكنة الأكثر فقرا في النسيج الإنتاجي، حيث حرص جلالته منذ اعتلائه العرش إعطاء الأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف عيش المواطنين لترسيخ المواطنة الكاملة.

السيد الرئيس المحترم،

إن حجم الميزانية المرصودة للقطاع تظل محدودة بالنظر للمهام الموكولة إليه، وبالتالي فإنها لا تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

إن المهام والمسؤوليات المنوطة بوزارة الداخلية تجعلها تسمو وتفوق مستوى مناقشة أو دراسة الأرقام أو الاعتمادات المرصدة لأن حجمها يبقى قليلا بالمقارنة مع حجم المهام والتطلعات المطلوبة، لكننا نسجل بارتياح الأجوبة المسؤولة والمتفائلة للسيد الوزير باللجنة أثناء تقديمه لمشروع الميزانية بالمجلس والتي أبانت من جديد على الاهتمام والجهود المبذولة من طرف الوزارة للاستجابة لمطالب الفرقاء السياسيين وطموحات الشعب المغربي.

- **<u>تدخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك.</u>**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يسرني أن أساهم في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك، وذلك بالنظر إلى الأدوار الأساسية التي يضطلع بها في الاقتصاد الوطني، إذ أنه ما أن يذكر اسم التجهيز والنقل، ينصرف بالنا إلى السدود، الطرق، المطارات، المقالع... وغيرها، لذا فإننا سنركز في تدخلنا على أهم القطاعات التي تدخل في نطاق اختصاصات الوزارة، بداية نطالب ووفقا للدستور اعتماد الحكامة المجالية والتوزيع العادل لبرامج الطرق بين جميع أنحاء المغرب.

السيد الرئيس،

إن تحقيق اللاتمركز بالنسبة لقطاع التجهيز من شأنه دعم الجهوية المتقدمة وخلق مخاطب رسمي محلي قوي، وذلك نظرا لقلة الموارد البشرية المؤهلة لبلورة إستراتيجية الإدارة المركزية محليا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسجل السيد الوزير ضعف الانفتاح والتواصل مع الساكنة محليا، الأمر الذي يخلق احتقانات اجتماعية يشكل قطاع التجهيز فيها حجر الزاوية خاصة في ظل غياب وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات بالعالم القروي مما يؤدي إلى تكريس العزلة وارتفاع نسبة الهجرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إنه على الرغم من المجهودات المبذولة بالعالم القروي خاصة ما يتعلق بشبكة الماء والكهرباء، فإنه على مستوى البنيات التحتية، خاصة ما يتعلق بالطرق، فإنه يلاحظ أن هناك خصاصا كبيرا في هذا المجال، مما يجعل نقل وإسعاف المرضى أمرا صعبا في المناطق الجبلية والنائية، إن العالم القروي لا زال يعاني من العزلة نظرا لما آلت إليه حالة الطرق الثلاثية والثانوية من

تدهور، حيث إن سكان البادية والمناطق الجبلية لا يزالون محرومين من الربط بينهم وبين المدن والمراكز الحضرية لتنشيط الحركة التجارية والصناعية والسياحية والاجتماعية، هذا العالم القروي الذي يعاني من قلة إن لم نقل انعدام الشبكة الطرقية مما يجعل البادية المغربية والمناطق الجبلية تئن تحت وطأة التهميش واللامبالاة والعزلة في غياب شبكة طرقية معبدة، حيث إن أغلبية هذه الطرق يتوقف السير بها بمجرد تهاطل الأمطار الأولى. فتصبح القرى معزولة لعدة أسابيع بل لعدة شهور بها فيتوقف النقل والتموين، وتحركات المواطنين، مما يجعل العديد منهم يفكر في الهجرة إلى المدن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إنه انطلاقا من ربط المسؤولية بالمحاسبة وتكافؤ الفرص بين الجميع، نتساءل عن الإجراءات المزمع اتخاذها للقطع مع اعتماد الريع من خلال منح رخص المقالع وغيرها من المنافع التي تدخل تحت يافطة الوزارة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نود أن نثير انتباه الحكومة، ومن خلالها الوزارة إلى ضرورة تسريع وثيرة إنجاز مجموعة من المشاريع المبرمجة التي أعطيت انطلاقتها منذ سنين، ومنها التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله، مما يضرب في الصميم مصداقية الجهات المسؤولة على تنفيذها.

قطاع النقل:

المكتب الوطني للسكك الحديدية.

إنه على الرغم من التنبيهات والملاحظات التي ما فتئ الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ينبه إليها في شأن الخدمات المقدمة من طرق المكتب الوطني للسكك الحديدية، التي تتسم باختلالات في نظام القطارات والتكدس، ومما يؤكد ما سبق أن نبهنا إليه، كارثة حادثة القطار المتوجه إلى القنيطرة، التي خلفت ضحايا، ومصابين إصابات بليغة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الموانئ:

لا أحد ينكر ما لهذه المنشآت من أهمية قصوى سواء تعلق الأمر بنقل البضائع أو المسافرين، ونخص بالذكر ميناء طنجة المتوسط، الذي يعد مفخرة يمكن أن نعتز بها، غير أن هذا لا يمنع السيد الوزير من إبداء بعض الملاحظات التي تتجلى في التسيير البيروقراطي للبعض منها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن الموانئ والمطارات تعد بوابة المغرب على العالم، لذا يتعين ويتوجب العناية بها، عبر تجويد الخدمات، وفي هذا الصدد ندعو إلى خلق توازن مجالي لمثل هذه الخدمات.

حوادث السير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ما زالت حرب الطرقات تحصد أرواحا عديدة مما يكلف ميزانية الدولة خسائر جمة وجسيمة على الرغم من المجهودات المبذولة في هذا المضمار، إن المسؤولية مشتركة منها ما يتعلق بالعنصر البشري، ومنها يتعلق بالبنية الطرقية وغياب المراقبة الصارمة.

- **تدخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة.**

باسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يسعدني أن آخذ الكلمة للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

إنه لا يخفى على إي أحد كون القطاع الذي تدبرونه قطاع مهم وحيوي، بالنظر إلى كونه سيساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية، وأحيطكم علما السيد الوزير أن تدخلي سينصب على القطاعات التي تنطوي تحت الوزارة التي تشرفون على تسييرها.

إلا أن أول ملاحظة يمكن تسجيلها على الميزانية المرصودة هو وجود تفاوتات فيما يخص الاعتمادات الممنوحة لفائدة الجهات، كما نسجل كذلك أن الميزانية المخصصة للاستثمار عرفت نقصا في الاعتمادات الأمر الذي سيؤثر لا شك على البرامج الاستثمارية.

والآن أمر إلى قطاع إعداد التراب الوطني.

السيد الوزير المحترم،

غير خاف عنكم أن صندوق التنمية القروية يساهم مساهمة فعالة في التنمية، سؤالنا عن مدى مساهمته في تنزيل إعداد التراب الوطني إلى جانب إعداد التراب هناك مسألة التعمير إذ أن أول ملاحظة يمكن تسجيلها هي غياب رؤية واضحة في المجال حيث يعود السبب في ذلك حسب رأينا هو كثرة المتدخلين لذا ندعو إلى التفكير في صيغة قمينة تمكن من إعداد رؤية منسجمة ومتناغمة وهذا الأمر لن يتأتى إلا إذا عملت الوزارة على التسريع بإخراج بعض تصاميم التهيئة العالقة.

السيد الوزير المحترم،

إن الوكالات الحضرية هي مؤسسة مهمة في مجال التعمير، إلا أن اختصاصاتها تبقى في بعض الأحيان مبهمة، وغير مفهومة، لذا نطلب منكم السيد الوزير تنويرنا من أين تبتدئ مسؤوليتها وأين تنتهي.

السيد الوزير المحترم،

إلى جانب العالم الحضري هناك عالم إسمه العالم القروي وهنا نتساءل ماذا أعدت الوزارة من قوانين تراعي خصوصياته وماهي التسهيلات المتاحة أمام هذه الساكنة.

السيد الوزير المحترم،

كما سبق أن أسلفت في البداية أن القطاع الذي تدبرونه قطاع مهم يطال عددا كبيرا من المجالات على رأسها قطاع الإسكان، هذا القطاع الذي قيل ويقال عنه الشيء الكثير، ولكي نكون عمليين ندلي ببعض الملاحظات والاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على تخطي مجموعة من العقبات منها:

- تنويع المنتوج السكني وتجويده.
- مراقبة المواد المستعملة في البناء.
- إعادة النظر في ضريبة الجوار.
- العناية بالدور الآيلة للسقوط والعتيقة لتفادي الخسائر المادية والبشرية.
- المطالبة بإعادة النظر في مسألة الطلب والعرض في السكن.
- القيام بإحصاء شامل للأحياء الصفيحية لمحاربة السكن غير اللائق.

أما فيما يتعلق بسياسة المدينة، فإن أول ملاحظة يمكن تسجيلها، هي غياب نسق معماري متجانس، وفي هذا الإطار ندعو السيد الوزير إلى إيجاد بديل لهذا الواقع.

ملاحظات عامة:

- بخصوص الهندسة المعمارية ندعو إلى بناء مدارس جديدة وبخاصة بمدينة العيون حاضرة الأقاليم الجنوبية الصحراوية.
- المطالبة بإعادة النظر في مسطرة الاستثناءات وإيجاد صيغ قانونية لضبطها.
- تفعيل خدمات الشباك الوحيد.

ثالثا: مداخلات فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني تناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الميزانيات القطاعية لمشروع قانون المالية 80.18 للسنة المالية 2019، ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص لفريقنا، والتزاما بالاختصاص الدستوري الموكول لمجلس المستشارين حيث أولوية الشأن الاجتماعي، وسيرا على العرف الذي أسسناه في كلمات فريقنا في مناقشة مشاريع قوانين المالية بإفراد الشق الاجتماعي بمحور خاص في الكلمة، فإننا هذه السنة نثمن عاليا توجه الحكومة إلى جعل الأولوية الاجتماعية أولى الأولويات بعد قضيتنا الوطنية، تنزيلا لمضامين الخطب الأخيرة لصاحب الجلالة، ولمضامين البرنامج الحكومي الذي نلتم على إثره التنصيب البرلماني. ونستمحكم عذرا بتناول السياق الاجتماعي الذي جاء فيه هذا المشروع قانون، والذي يمكن تلخيصه في عنوان كبير هو القلق الجماعي الذي يشعر به المواطنون، ويؤشر على هذا القلق تنامي الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت من الهامش مثل حراك الحسيمة وأحداث جرادة وزاكورة وتنغير، ولم تقتصر مظاهر التعبير على الأشكال التقليدية بل أبدع الشباب المغربي شكل المقاطعة لمنتوجات بعينها من أجل إبلاغ رسالته إلى من يهمه الأمر، إضافة إلى تنامي ظاهرة الهجرة السرية التي شهدتها بلادنا مؤخرا ناهيك عن ظاهرة هجرة الأطر من أطباء ومهندسين، أضف إلى كل هذا إقدام مجموعة كبيرة من أطباء القطاع العمومي بجهة الدار البيضاء على تقديم استقالاتهم، وقد كان آخر هذه المظاهر الاحتجاجية المسيرات التلاميذية الأخيرة ضد مرسوم تغيير توقيت المملكة. ولئن كان تنامي عدد وأشكال الاحتجاج في المجتمع يؤشر على حيوية فئاته وشرائحه، فإنه بالمقابل كشف عن غياب التأطير والفراغ الموجود في الساحة بتجاوزه لأشكال الوساطة من أحزاب ونقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وهو تجاوز كان نتيجة حملة الاستهداف والتبخيس الذي تعرضت له هذه الأشكال، وهو ما حذا بصاحب الجلالة في خطبه الأخيرة إلى الدعوة إلى إعادة الاعتبار للأحزاب السياسية.

وفي هذا السياق فإننا، في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نعبر عن تقديرنا العالي للحكومة بتبنيها للأولوية الاجتماعية في مشروع قانون المالية الذي نحن بصدده، ونعتبر أن الخطب الملكية الأخيرة دعم حقيقي للحكومة للمضي في تنزيل برنامجها الحكومي، البرنامج الذي تضمن من بين أولوياته تعزيز التنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والمجالي، هذه الأولوية التي ترجمت إلى إجراءات غير مسبوقة في مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا، وهو ما نعتبره تنزيلا للحكومة لالتزاماتها المتعاقد معها بشأنها في البرنامج الحكومي، على مستوى القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وحماية اجتماعية وتشغيل...

قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

لا أحد يجادل اليوم بأن قطاع التربية والتكوين يعتبر رافعة أساسية للتنمية، ويحظى بالأولوية، فقد ظل في السنوات الأخيرة موضوع خطابات ملكية سامية، تقييما وتوجيها، كما انشغل الرأي العام الوطني بقضاياه في نقاش عمومي مفتوح تقييما وتقويما، بل كان أيضا موضوع انشغال المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي بلور رؤية إستراتيجية لإصلاح المنظومة (2015 – 2030)، ثم البرنامج الحكومي الذي جند له إمكانيات هامة واجتهد في معالجة اختلالاته من خلال تدابير وإجراءات مختلفة وواضحة.

وهكذا نجد بأن مشروع قانون المالية لسنة 2019 الذي قدمته الحكومة تضمن مجموعة من التدابير والإجراءات نذكر منها ما يلي:

- العمل على تقليص الخصاص في الموارد البشرية بتشغيل 15000 أستاذا في إطار التعاقد مع استفادتهم من التكوين؛

- التعميم التدريجي للتعليم الأولي وذلك باستهداف حوالي 100.000 طفل جديد؛

- تعزيز العرض المدرسي ب 137 مؤسسة تعليمية جديدة سنة 2019، هذا فضلا عن برامج موازية لتأهيل مؤسسات أخرى وصيانتها؛

- تقوية برنامج "تيسير" لدعم التمدرس ومحاربة الهذر المدرسي، الذي لازال يهدد منظومتنا التربوية، وذلك بتعميمه على تلاميذ السلك الابتدائي بالمجال القروي وتلاميذ السلك الإعدادي بالمجالين القروي والحضري.وسيمكن هذا الإجراء من رفع عدد المستفيدين من البرنامج إلى 2,1 مليون تلميذ(ة) خلال الموسم الدراسي 2018-2019، مقابل 706.359 مستفيد(ة) خلال الموسم الدراسي الفارط بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 2,17 مليار درهم، مقابل 631 مليون درهم خلال الموسم الدراسي المنصرم؛

- تكثيف الجهود في مجال النقل المدرسي الذي يشكل عائقا للولوج للمدرسة وخصوصا في المجال القروي؛

- تواصل برنامج المبادرة الملكية مليون محفظة خلال الموسم الدراسي الحالي حيث بلغ عدد المستفيدين 4,36 مليون تلميذ بتكلفة مالية تقدر بمبلغ 425 مليون درهم خلال الموسم الدراسي 2017-2018.

- العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات الداخليات والمطاعم المدرسية ومراجعة منح المخصصة بهدف تحسين جودتها. حيث سيبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات خلال الموسم الدراسي الحالي ما يناهز 1,443 مليون تلميذ، مقابل 1,362 مليون تلميذ برسم الموسم الدراسي الفارط، أي بزيادة 80.500 تلميذ، بكلفة إجمالية تناهز 1,47 مليار درهم خلال سنة 2019، أي بزيادة تقدر ب 570 مليون درهم مقارنة مع السنة الماضية.

إن هذه الإجراءات وغيرها ستؤدي لا محالة إلى الرفع من نسبة التمدرس عموما، وتمدرس الفتاة في الوسط القروي على الخصوص، لكن الخصاص لازال قائما، والقطاع لا زال في حاجة لمجهود أكبر خصوصا على مستوى الموارد والمناهج والحكامة. ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نثير انتباه الحكومة للقضايا الآتية:

- ضرورة الخروج من حالة التخبط التي تعيشها سياستنا اللغوية التي تدفع في اتجاه التمكين للغة الفرنسية على حساب اللغتين العربية والأمازيغية؛

- العمل على تقييم ومراجعة البرامج والمناهج وفق نموذج تربوي يسهم في تكريس قيم الاجتهاد والإبداع والتفوق والتسامح واحترام الآخر؛

- تقييم برامج دعم التمدرس وتجميعها وتقويتها بما يجعلها أكثر فعالية سواء من حيث الفئات المستهدفة وكذا الآثار المتوخاة منها؛

- الانفتاح بشكل أكبر على هموم الشغيلة التعليمية والتفاعل معها بشكل إيجابي وبالسرعة اللازمة لتجنب هدر زمن الإصلاح مرة أخرى.

وفي قطاع التكوين المهني.

يلعب التكوين المهني دورا هاما في تمكين الشباب من الحصول على مؤهلات مهنية تسهل إدماجهم في الحياة العملية وبالتالي تلبية احتياجات المقاولات من الموارد البشرية، لذا فإن تطوير مجال التكوين المهني وتأهيله يعتبر ورشا ذو أهمية كبرى. وهنا لابد من استحضار التزامات البرنامج الحكومي بتوفير عرض موسع ومندمج للتكوين المهني في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 في انتظار المراجعة التي تم إطلاقها أخيرا.

وبالمناسبة نسجل بإيجابية ما تم إنجازه وكذا التدابير المزمع اتخاذها كالآتي:

- نسجل التطور الملموس في عدد مؤسسات التكوين المهني العمومية (677 مؤسسة) والخاصة (1271مؤسسة) مما زاد في عدد المستفيدين من التكوين ليبلغ 478000 أي بنسبة زيادة يقدر ب10%مقارنة مع الموسم الدراسي 2017-2018؛

- رفع عدد المستفيدين من منحة التكوين المهني ليصل إلى ما يناهز 100000 متدرب بمبلغ قدره 32 مليوندرهم؛

كما لا يفوتنا أن نسجل الملاحظات الآتية:

- التسريع بتنزيل مقتضيات القانون رقم 60.17المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- السعي إلى الرفع من الجودة في التكوين المهني لتسهيل عملية الاندماج المهني تفاعلا مع ملاحظات المندوبية السامية للتخطيط؛

- العمل على توفير أطر التكوين لسد الخصاص وتحقيق الحصص الضرورية للتدريس والتخفيف من الاكتظاظ داخل الأقسام التي لا تستوعب أكثر من 30 متدربا؛

- العمل على فتح المجال أمام متدربي التكوين المهني الخاص المعتمد لاجتياز امتحانات التخرج بمؤسسات التكوين المهني العمومي وكذا مباريات

التوظيف العمومي.

قطاع الصحة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تخصيص وزارة الصحة ب 4000 منصب في إطار مشروع قانون مالية 2019 للسنة الثانية على التوالي إيجابي، ويعد نقلة نوعية في هذا القطاع، خصوصا في ظل تزايد الطلب على الخدمات الصحية ببلادنا، غير أن على العدد على أهميته يبقى غير كاف لسد الخصاص الحاصل من التقاعد أو لأسباب أخرى، ومن هنا لابد من التأكيد على ما يلي:

- الرفع من ميزانية قطاع الصحة بنقطة كل سنة حتى تستجيب الخدمات التي يقدمها إلى المعايير المعتمدة؛

- أن مشكل الصحة ببلادنا ليس مشكل موارد فقط، بل هو مشكل حكامة أيضا؛

- ضرورة الاهتمام بالمناطق النائية خلال عملية توزيع الأطر الطبية؛

- تدارك النقص الذي تعرفه بعض المعدات والتجهيزات الطبية، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن هناك أجهزة طبية مهمة ببعض المستشفيات الإقليمية لكنها غير مشغلة، مما يشكل ضغطا على المستشفيات الجهوية ويتسبب في منح مواعيد طويلة الأمد للمرضى؛

- نقص بعض الأدوية في المستشفيات، مما يكون له انعكاس سلبي على صحة المواطنين، وندعو إلى إعادة النظر في طريقة توزيع الأدوية؛

- عدم صرف الميزانية المخصصة للصيدلية المركزية، في الوقت الذي تشكو فيه عدد من المصحات من نقص حاد في بعض الأدوية؛

- مراجعة الطريقة التي يتم بها تدبير نظام المساعدة الطبية "راميد"، خصوصا وأن الدراسة التي تم إعدادها لتحديد الفئة المستهدفة من هذا النظام حصرت عدد المستفيدين في 8 ملايين شخص، ثلثان منهم في حالة هشاشة وثلث في حالة فقر، في الوقت الذي وصل فيه عدد المستفيدين اليوم إلى 12 مليون شخص، منهم 9% فقط في حالة هشاشة، وهي الفئة التي كان معولا عليها لتمويل جزء من هذا النظام، في حين أن 91% من المستفيدين في حال فقر.

قطاع الشغل والإدماج المهني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي مجال التشغيل، نسجل للحكومة عزمها إحداث أكثر من 40000 منصب شغل، ضمن مشروع قانون مالية 2019، وهو رقم غير مسبوق، بل يعادل مجموع ما أحدثته إحدى الحكومات طيلة ولايتها، كما نسجل بالإيجاب اعتماد الحكومة للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل وعزمها تنظيم الملتقى الوطني حول التشغيل والتكوين (نهاية 2018).

كما نثمن الإجراءات الحكومية الواردة في مشروع قانون مالية 2019 وخصوصا:

- ربط التحفيزات الجبائية أو عن طريق الدعم الميزانياتي المباشر وغير المباشر بعدد المناصب الشغل المحدثة؛

- التقييم الدوري للأثر الفعلي لإحداث مناصب الشغل؛

- إبلاء أهمية لحكامة المخططات القطاعية ونجاعتها لإعداد البرمجة والتنفيذ والتقييم الدوري؛

- دعم التشغيل الذاتي والبرامج الموجهة للفئات الهشة؛

- جعل القطاع الجمعوي رافعة للتشغيل عبر تعزيز شراكات القطاع العام والمجالس الجهوية والمجتمع المدني؛

- مواصلة الحوار مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في أفق التوصل إلى ميثاق اجتماعي يمتد على ثلاث 3 سنوات، وبهذا الخصوص ندعو الحكومة وجميع الفرقاء الاجتماعيين إلى بذل مزيد من الجهد من أجل الوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف، ويحافظ على المكتسبات؛

- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي ببرنامج عمل 2019 وتعبئة الموارد المالية المرتبطة به. وفي هذا الإطار، فإننا نرفض تدبير هذا النوع من المشاريع بنوع من الانتقائية اتجاه المواطنين، تفعيلا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 35 من الدستور التي تنص على أن الدولة تسهر على ضمان تكافؤ الفرص للجميع، والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا؛

- ولابد من التأكيد على أن تعدد برامج تنشيط التشغيل التي تم إطلاقها على مر السنين كبرنامج إدماج وبرنامج تحفيز وبرنامج التشغيل الذاتي كان أثرها محدودا سواء من حيث عدد المستفيدين أو من حيث المدة الزمنية التي يغطيها البرنامج وللأسف الشديد لم يتم إجراء تقييم دقيق لمعرفة أوجه القصور التي أدت إلى فشل بعضها.

ونؤكد في فريق العدالة والتنمية على أن تنشيط التشغيل لابد أن يواكبه عمل دؤوب لتطوير ظروف العمل وتحسين شروط الشغل والاستقرار فيه وكذا دعم الوساطة.

كما ندعو مراجعة مدونة الشغل لتتماشى مع المستجدات التي يعرفها القطاع، وذلك من أجل تحقيق نوع من التوازن في العلاقة القائمة من الشغيلة ومشغليها وبما يمكن من مواجهة تنامي نزاعات الشغل وغياب آليات للوساطة.

كما ندعو في نفس الاتجاه إلى إخراج قانون الإضراب باعتباره يضمن

حقا من الحقوق الأساسية المكفولة للشغيلة والتي تحتاج إلى تأطير قانوني حتى لا تخرج ممارسته عن إطار المنطق والمعقول.

قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

إنه قطاع اجتماعي بامتياز، إذ يعنى بكل الفئات الاجتماعية الهشة، من أطفال ونساء ومواطنين في وضعية إعاقة، وتنمية اجتماعية، كما أنه قطاع يتولى الوصاية على مؤسستين عموميتين، وهما التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نسجل بإيجابية المنجزات التالية:

- إعداد الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" والتي تغطي مجالات متعددة وتهتم على الخصوص تمكين المرأةوحماية وتعزيز حقوقها؛

- متابعة تنزيلها على المستوى الترابي بتعاون مع باقي الشركاء المؤسساتيين والجمعويين؛

- دعم مقدر للشراكة مع الجمعيات التي تشتغل في المجال برسم سنة 2018 بحوالي 229 مليون درهم، كما تم رصد 405.7 مليون ردهم؛

- دعم حوالي 90 ألف أرملة بغلاف مالي يقدر بـ 1 مليار و400 مليون درهم؛

إطلاق تفعيل حصيص 7% المخصص للأشخاص في وضعية إعاقة لأول مرة منذ إقراره في نهاية القرن الماضي؛

- متابعة تنزيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة؛

- متابعة تنزيل مجموعة من البرامج بأغلفية مالية مهمة، مثل :

الإسعاف الاجتماعي بغلاف مالي ناهز 8.5 مليون درهم؛

مدن بدون أطفال شوارع بغلاف مالي ناهز 7.1 مليون درهم؛

حماية الأطفال بغلاف مالي وصل إلى 4.5 مليون درهم؛

برنامج حماية على الانترنيت "إ.سلامة" بـ 3 مليون درهم؛

تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمسنين البالغ عددها حوالي 64 مؤسسة؛

إطلاق حملات تحسيسية بقضايا مرتبطة بهذه الفئات؛

الاهتمام بموضوع الأسرة من خلال 3 برامج، وهي الوساطة الأسرية والإرشاد الأسري والتربية الوالدية بغلاف مالي يقدر بـ 12,6 مليون درهم.

في مجال التعمير والإسكان.

في مجال التعمير:

لا بد من التنويه بالإنجازات الكمية والكيفية التي تحققت خلال سنة 2018 حيث تم تتبع إنجاز540 تصميم تهيئة و375 مخطط تنمية للتكتلات العمرانية القروية و31 مخططا لتوجيه التهيئة العمرانية.

وتعتزم الوزارة إعطاء انطلاقة إعداد 100وثيقة تعميرية جديدة والمصادقة على 140 وثيقة منجزة سنة 2019.والملاحظ في هذا المجال هو تعقد مسطرة إعداد هذه الوثائق والبطء في إنجازها بحيث قد يتطلب الأمر سنوات عديدة قبل أن تخرج لحيز الوجود.وهنا يفسح المجال للجن الاستثناء لملء الفراغ مما يؤثر على جمالية المدن وتناسق عمرانها. فالحاجة ملحة لإعادة النظر في مسطرة إعداد هذه الوثائق وطرق إنجازها لمواكبة التطور العمراني للمدن.كما أن تطبيق وثائق التعمير في المجال القروي تعتريه صعوبات ذات أبعاد قانونية واجتماعية وموضوعية، وعليه فإننا في فريق العدالة والتنمية ندعو الحكومة إلى تبني المرونة اللازمة أثناء تنزيل وثائق التعمير بالعالم القروي مع المواكبة المجانية في إنجاز مختلف التصاميم المطلوبة عادة في رخص البناء.

برنامج مدن بدون صفيح:

استطاع منذ انطلاقه سنة 2004 أن ينقذ 258 ألف أسرة بنقلهم من سكن غير لائق إلى سكن تتوفر فيه شروط العيش الكريم. كما أنه بفضل هذا البرنامج أصبحت 59 مدينة خالية من السكن الصفيحي من بين 85 مدينة مستهدفة بهذا البرنامج أي بنسبة تحقق بلغت 70% كما أن هذا البرنامج كان محل إشادة أممية لما حققه من نتائج، ولكن في نفس الوقت يعرف البرنامج بطئا في بعض المدن مما أخر إعلانها مدنا بدون صفيح وخاصة بعض المدن الكبرى وخاصة بعض المدن الكبرى كالدار البيضاء ومراكش والرباط وطنجة وتطوان وغيرها.فمثلا بعض المدن كطنجة والقصر الكبير منذ سنة 2013 وهي تدرج في البرنامج السنوي للوزارة على أنها ستعلن مدنا بدون صفيح ويتأخر الإعلان عن ذلك إلى يومنا هذا. بالنسبة لمراكش مثلا انخرطت في البرنامج منذ بداياته سنة 2004 في إطار اتفاقية بين الوزارة الوصية وباقي الشركاء، وكان الهدف هو القضاء على كل الدواوير بالمدينة في أفق 2007. لكن للأسف لم يتحقق هذا الهدف، ثم أبرمت اتفاقية أخرى سنة 2011 وكان الهدف منها استكمال البرنامج السابق بمعالجة حالة 9600 أسرة في أفق 2015. مرة أخرى وقع تأخر في الإنجاز إلى يومنا هذا، مما يتطلب الإسراع بحل الإشكالات التي تتسبب في هذا التأخر، لأن هذا البرنامج لا يمكن أن يبقى مفتوحا إلى الأبد.

برنامج التدخل في السكن المهدد بالانهيار:

نسجل البطء الملحوظ في تنزيل القانون المتعلق بالوكالة الوطنية للتجديد الحضري ومعالجة الدور الآيلة للسقوط الذي صادق عليه البرلمان في ماي 2016 وتأخر المراسيم التنظيمية المرتبطة به، رغم أهميته لأنه جاء بمقاربة استباقية واستشرافية لصيانة جميع المباني الآيلة للسقوط على مستوى التراب الوطني، وتفادي الأخطار الناجمة عنها، بالإضافة إلى تحديده للمسؤوليات في مجال درء هذه الأخطار. لذلك نتساءل عن دور الوكالة الوطنية للتجديد الحضري في المرحلة المقبلة، وخصوصا التمثيليات الجهوية للوكالة

برنامج إنعاش السكن الاجتماعي:

ستتخذ الحكومة تدابير جديدة لإنعاش سكن الفئات المعوزة والفئات المتوسطة والسكن القروي مما سيساهم في امتصاص العجز السكني، ولكن لا بد من وضع أنظمة لتقنين وتنظيم آليات إنتاج السكن الاجتماعي على أساس المعلومات المتوفرة بخصوص سوق العقار على المستوى الجهوي والمحلي والمستنبطة من نتائج الدراسات المنجزة حول هذا القطاع تراعي حاجيات وخصوصيات كل جهة على حدة كما أوصى بذلك المجلس الأعلى للحسابات.

كما ننبه إلى أن إنجاز المرافق العمومية لهذه التجمعات السكنية ذات البعد الاجتماعي يعتبر أحد المحفزات للإقبال عليه من طرف المواطنين، وتجربة بعض المدن الجديدة شاهدة على أن تواجد المرافق العمومية مشجع لاستقرار الأسر بها.

وعلى سبيل الختم نود التأكيد على أن المجال الاجتماعي هو المرآة الحقيقية التي تعكس مدى نجاح البلاد على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مما يستوجب تقييم آثار كل سياسة عمومية على الإنسان ومعيشه ومحيطه لأنه – أي الإنسان - مبتدأ ومنتهى كل رقي وتنمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رابعا: مداخلات الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص جميع اللجن الدائمة، وهي مناسبة لنا في الفريق الحركي لإبراز مواقفنا وتصوراتنا حول السياسات العمومية المعتمدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من منظور حركي انتصر دائما لمصلحة الوطن والمواطنين، بعيدا عن الحسابات السياسوية الضيقة.

السيد الرئيس،

بداية نثمن المجهودات التي تضطلع بها الدبلوماسية المغربية بقيادة جلالة الملك نصره الله للدفاع عن قضية الوحدة الترابية، وفي هذا الإطار ندعو جميع القوى المجتمعية إلى مزيد من اليقظة والتعبئة لمواجهة خصوم وحدتنا الترابية، آملين أن تعمل كل القوى الدولية والتحركات التي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع مبعوثة الشخصي في الصحراء المغربية إلى إيجاد حل سلمي ونهائي في إطار المبادرة الجدية للمملكة والمتمثلة في إقامة الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية كحل وحيد وأوحد للنزاع المفتعل، منوهين بما تحقق في بلادنا من نجاحات دبلوماسية في مختلف المحافل القارية والدولية، وفي هذا السياق وبقدر ما ننوه بالدبلوماسية الرسمية، ندعو الحكومة إلى بناء رؤية متكاملة مع الدبلوماسية الموازية بمختلف أنواعها، خصوصا الدبلوماسية البرلمانية التي تقوم بمجهودات جبارة في مختلف المحافل القارية والدولية، دفاعا عن قضايا بلدنا العادلة.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا مرة أخرى إلا أن نقف تحية إجلال وإكبار لكل أفراد القوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، وكافة المسؤولين والعاملين بالإدارة الترابية الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي ننوه بكافة الجهود المبذولة على مستوى وزارة الداخلية بغية تعزيز الاستقرار والأمن ببلدنا والنهوض بالمجالات التنموية وفي صدارتها التنمية البشرية، حتى ينعم المغاربة بالعيش الكريم.

وارتباطا بهذا القطاع الهام، فبخصوص الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي لبلادنا، جاء ليعزز المسار الديمقراطي ويضمن التكامل بين مختلف المناطق والمجالات، فإننا نعتبر في الفريق الحركي، أن النموذج الجهوي الناجع الذي نحن بصدد بناءه، يجب أن يستثمر كل التراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا في مجال الديمقراطية المحلية وأن يتجاوز الاختلالات التي أفرزتها التجربة السابقة، بغية توزيع عادل ومنصف للثروات الوطنية، متطلعين في هذا الإطار إلى تسريع وثيرة إنجاز النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية للمملكة.

وفيما يتعلق بالجماعات الترابية وتدعيم اللامركزية، واستحضارا منا في الفريق الحركي للإكراهات المعيقة للتنمية المحلية، ندعو الحكومة إلى إصلاح النظام الجبائي المحلي، تعزيزا للإستقلالية المالية للجماعات الترابية وتقوية لمواردها الذاتية، كما نجدد تأكيدنا على ضرورة التعجيل بإصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية، انصافا لهذه الفئة وعرفانا لها بما تبذله من مجهودات خدمة لساكنة الجماعات.

السيد الرئيس،

فيما يخص المالية العمومية، ننوه في الفريق الحركي بمخطط العمل الاستراتيجي لوزارة الاقتصاد والمالية، والذي يهدف إلى بلورة رؤية شاملة متوسطة الأمد، تروم تعزيز وتدعيم الحكامة، وتحسين تمويل الاقتصاد الوطني، ومواصلة الإصلاح الضريبي، وما دمنا نتحدث عن الإصلاح الجبائي، فإننا في الفريق الحركي نعتبره مطلبا آنيا، فهو يتواجد في قلب معادلة التوازنات الماكرو اقتصادية، حيث أن العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة للدولة ليس بمنأى عن النظام الجبائي الحالي، فنحن نجدد تأكيدنا على ضرورة مواصلة مراجعة المنظومة الضريبية ولاسيما نظام النفقات الجبائية والجبايات المحلية، كما نتطلع إلى إدخال القطاع غير المهيكل في دائرة التنظيم، مع مراعاة البعد الاجتماعي في هذا التدبير، في أفق تنزيل توصيات المناظرة الوطنية الثانية حول الجبايات.

وفي مجال المقاولة والاستثمار واستحضارا لما تعرفه من إشكالات

وإكراهات، وضمانا لتنافسيتها، نتطلع في الفريق الحركي إلى تبسيط المساطر الإدارية المعمول بها وإصلاح مؤسسات المراكز الجهوية للاستثمار، وإعادة النظر في نسبة الفائدة على القروض الممنوحة للمقاولات، وأداء متأخراتها المستحقة، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الرئيس،

بالنسبة للقطاع الفلاحي، الذي نعتبره في الفريق الحركي قاطرة التنمية وضامن الأمن الغذائي، نثمن كل الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار استراتيجية المغرب الأخضر التي بدأنا نجني ثمارها، في انتظار تسريع وثيرة انجاز الدعامة الثانية الموجهة للفلاح الصغير القروي، مع ضرورة تأكيدنا على بلورة رؤية استراتيجية للسياسة الفلاحية لما بعد مخطط المغرب الأخضر، إلى جانب مواصلة الجهود للرقي بقطاع الصيد البحري بمختلف أنواعه.

وفي مجال التنمية القروية التي ظلت دائما في صلب برنامج واهتمامات الحركة الشعبية، نقترح وضع مخطط لتنمية هذا الوسط المهم، وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى إخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود، وإدماج الأراضي السلالية وأراضي الجموع في الدورة الاستثمارية مع ضمان مصالح ذوي الحقوق.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع العدل، وإذ ننوه بالجهود المبذولة لإصلاح هذا القطاع الذي يعد محوريا واستراتيجيا، استحضارا لدوره الريادي في البناء الديمقراطي وبناء دولة الحق والقانون وتوطيد الاستقرار الاجتماعي ودعم التنمية الاقتصادية، فإننا نسجل البطء على مستوى تنفيذ الأحكام النهائية، وفي هذا الإطار ندعو القائمين على الشأن القضائي الإنكباب على إيجاد حل لهذا الاختلال.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، نجدد دعوتنا لأجرأة الإصلاح المبرمج بغية تجاوز بعض الاختلالات على مستوى الإدارة المغربية، والمتمثلة في التوزيع غير العادل للموارد البشرية وعدم كفاية التدابير المتخذة في مجال حركية وتقييم الموظفين وتكوينهم المستمر، في ظل منظومة أجور متجاوزة ومعقدة وغير منصفة، وإشكالية التجاوب المحدود للإدارة مع شكايات وتظلمات المواطنين.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع التربية والتكوين، وإذ نشيد في الفريق الحركي بالرؤية الإصلاحية المسطرة، فإننا نسجل أن المداخل الأساسية لإصلاح منظومة التربية والتكوين تتمثل في تعميم تجربة المدرسة الجماعاتية، والعناية بالعنصر البشري على مستويات التكوين والتكوين المستمر وعلى المستوى الاجتماعي، وتعميم النقل المدرسي، وملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل، وكذلك تجسيد خيار الجهوية الموسعة وسياسة القرب في السياسة التعليمية عبر نقل الإختصاصات من المركز الى الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية.

السيد الرئيس،

رغم المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الصحي، تبقى الخدمات الصحية المقدمة دون مستوى التطلعات والانتظارات، ونحن في الفريق الحركي نؤكد على ضرورة وضع القطاع على رأس أولويات الحكومة، من خلال إخراج خريطة صحية عادلة ومنصفة للجهات والأقاليم المهمشة صحيا الى حيز الوجود، ويبقى نجاح المخطط في نظرنا رهين بمدى قدرته على الإجابة على مختلف الاختلالات والإشكالات الكبرى التي يعرفها القطاع، خصوصا في جوانب الخصاص على مستوى الموارد البشرية، والوضعية المزرية لمصالح المستعجلات، وغياب العدالة المجالية والتوازن بين الجهات والأقاليم في توزيع المؤسسات الاستشفائية، والهشاشة الصحية بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

السيد الرئيس،

على المستويين الثقافي والإعلامي، نشيد بالمجهودات الجبارة التي تبذلها وزارة الثقافة والاتصال للنهوض بالشأن الثقافي والإعلامي، وفي هذا الإطار لابد من التنويه بالإستراتيجية الطموحة المتعلقة بتعميم دور الثقافة على العالم القروي، كما نسجل باعتزاز إخراج المجلس الوطني للصحافة الى حيز الوجود، كآلية لضبط وتنظيم مهنة الصحافة، ويبقى أملنا في الفريق الحركي هو التعجيل بإخراج القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية إلى حيز الوجود، في أفق إدماجها في مختلف مناحي الحياة العامة.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت إيجابا على مشاريع الميزانيات الفرعية لسنة 2019 التي تدخل في اختصاص جميع اللجان الدائمة.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

وفقنا الله لما فيه خير هذا الوطن، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم.

خامسا: مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار:

1- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

مداخلة المستشار السيد لحسن أدعي في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات العدل والأمانة العامة للحكومة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة

مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات العدل والأمانة العامة للحكومة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

بداية لابد أن نؤكد بأن مسار الجسم القضائي ببلادنا يشهد لحظة تاريخية هامة وتحولات مفصلية وإصلاحات عميقة، تجعل من القضاء سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث يعد ورش إصلاح القضاء في صدارة الأوراش الإصلاحية الكبرى الذي تراهن عليه بلادنا، وذلك انسجاما مع خطب جلالة الملك واهتمامات المواطن المغربي منذ ما يزيد على ثلاثة عقود. فكل هذه الأساليب تفيد أن التركيز كان دائما على إصلاح القضاء، ومن خلاله إصلاح منظومة العدالة، ذلك أن بلدنا استطاعت أن تضاهي الدول المتقدمة عند إقرار استقلال السلطة القضائية، مبرزين أن كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمرافق العمومية للدولة ومؤسساتها انضبطت للإصلاح، لأن القضاء يعتبر القاطرة التي تقود الإصلاح، وهي إحدى ركائز النموذج التنموي الذي نطمح له، إيمانا منا جميعا بأن العدل هو قوام دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون.

السيد الرئيس المحترم،

بعد سنة ونصف تقريبا من نقل سلطات وزير العدل المرتبطة بالإشراف على عمل النيابة العامة للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، لم يؤثر على الدور الحيوي الذي ما فتئت تقوم به وزارة العدل داخل مشهد العدالة، فالعدالة تبقى شأنا تتقاسمه السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، إلى جانب المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وفق هندسة تشاركية تنسيقية قائمة على التعاون والتفاهم البناء، كل في حدود اختصاصه، وبما لا يمس باستقلال السلطة القضائية ويضمن توازن السلط وتعاونها، وهنا لا بد أن نهنئ السيد وزير العدل على نجاحه في ضبط هذا الخيط الناظم بذكاء واقتدار، واستطاع التوفيق في تحقيق هذه المهمة الجسيمة في ظروف صعبة، مرتبطة بالتأسيس للمرحلة باعتبارها دقيقة. حيث نسجل استمرار الوزارة الإشراف على الإدارة القضائية بالمحاكم بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية؛ وكذا التدبير المالي والإداري للمحاكم؛ مع إعداد وتقييم مشاريع القوانين المرتبطة بقطاع العدالة؛ وتوظيف الموارد البشرية بالمحاكم مع القيام بعملها على أحسن وجه؛ مع الإشراف على المهن القضائية كالمحامين والمفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة والعدول والموثقين؛ وتشييد البنايات وتجهيزها بكل وسائل العمل اللوجيستيكية والتقنية والمعلوماتية، وهنا لابد أن نثمن قرار الوزارة بالإعلان عن فتح 6 محاكم جديدة، وفتح 46 ورشا لبناء محاكم جديدة، وبرمجة 14 محكمة مع إطلاق 14 دراسة لإنجاز محاكم أخرى بما مجموعه 84 مشروعا، وهو إنجاز تاريخي غير مسبوق يسجل للسيد محمد أوجار، الغرض منه توفير آليات إصلاح الولوج إلى المحاكم، بالإضافة إلى مراكز القاضي المقيم بعدد من مناطق المغرب العميق وفي مختلف أنحاء المملكة، والذي يجسد تقريب مرفق العدالة من المواطن من أجل القضاء على الاكتضاض، وهي كلها اختصاصات تتم في إطار التزام بتفعيل مبدأ فصل السلط وتوازنها وتعاونها.

السيد الرئيس المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يسجل بارتياح كبير مبادرة وزارة العدل، لاستكمال مجهوداتها في مجال تطوير العدالة، عبر اتخاذ حزمة من التدابير على مستوى تحديث المنظومة القانونية ووضع سياسة جنائية فعالة وناجعة، منوهين في هذا الإطار بإخراج قانون التنظيم القضائي، طالبين من زملائنا في مجلس النواب الإسراع في إخراج مدونة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، وذلك بهدف تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة، إن على مستوى تحديث المنظومة القانونية في مجال العدالة الجنائية، أو على مستوى السياسة الجنائية؛ وكذلك من خلال تجويد المنظومة التشريعية، بالعمل على تنزيل عدد مهم من مشاريع القوانين يفوق 9 مشاريع قوانين، بالإضافة إلى مشاريع القوانين المتعلقة بالمهن القانونية والقضائية، التي تنتظر من السيد وزير العدل تحديثها.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل بفخر كذلك ورش تحديث الإدارة القضائية الذي أطلقته وزارتكم، فبالإضافة إلى إعداد البنية التحتية وتوفير التجهيزات والبرامج المعلوماتية وتتبع نتائجها بالمحاكم، نجد أن هناك عمل جبار يتجه نحو إنجاز المشاريع المعلوماتية عبر تنفيذ المشاريع التي تكرس قيم النزاهة والشفافية وترسيخ قيم التخليق.

على مستوى تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي، فإننا نرى أن اعتماد التوظيف الذكي حسب الحاجيات المتطلبة لتنزيل التدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات، من شأنه عقلنة التوظيف وتنظيم الحركة الانتقالية بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لكل وحدة واستشراف حاجياتها المستقبلية، كما أن دعم التكوين المستمر من شأنه الرفع من مردودية وكفاءة الموظف وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن، دون إغفال النهوض بالعمل الاجتماعي لما له من بالغ الأثر على أطر وموظفي القطاع.

وفي هذا الصدد، ندعو السيد وزير العدل إلى دعم المحاكم بالعدد الكافي من الموارد البشرية الكفأة القادرة على تحقيق النجاعة، وتيسير ولوج المرتفقين إلى الخدمات القضائية بسلاسة ومرونة أكبر، نظرا لما تعرفه بعض المحاكم من اكتظاظ كبير في بعض مرافقها، وهو ما يقتضي بالموازاة مع ذلك العمل على توفير التجهيزات والآليات والوسائل الكفيلة بمساعدة هذه الموارد في القيام بمهامها.

السيد الرئيس المحترم،

تخليقا للحياة العامة وتعزيزا لمبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة، نطالب وزارة العدل بضرورة تطهير الجسم القضائي من بعض السلوكيات التي تأتي من عدة ممارسات اجتماعية كالزبونية والمحسوبية، فإن واجب محاربتها يبقى أمرا مطلوبا وملحا وضروريا وإلزاميا تكريسا للمبادئ الدستورية وبما يحفظ

الحقوق والحريات ويرسخ المكتسبات في هذا المجال.

نسجل بارتياح كبير المستويات الكبيرة التي وصلها تنفيذ الأحكام القضائية، وهو أمر يسجل للسيد وزير العدل الحالي كذلك ويحسب لنجاعته في التدبير، إلا أنه تبقى معضلة الاعتقال الاحتياطي إحدى الإشكاليات التي تشكل هاجسا كبيرا بالنسبة للأفراد والدولة معا، إذ يكاد يستغرق هذا الاعتقال 42% من ساكنة السجون، وهو ما يثقل كاهل الدولة، من ارتفاع مصاريف السجون بما تقتضيه من تغذية وموارد بشرية ولوجيستيك وغير ذلك، وهنا لا بد من التفكير في سياسة بديلة عبر تفعيل تطبيق مبدأ العقوبات البديلة، وهنا لا بد أن نذكر بأهمية مقترحنا الذي وضعناه لكم لإقرار عقوبات من جنس العمل، والذي ننتظر منكم فرصة مناقشة مدونة القانون الجنائي لإقراره.

السيد الرئيس المحترم،

أخيرا نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا مطمئنون، بل متفائلون بمستقبل قطاع العدل تحت إشراف السيد الوزير الحالي، وثقتنا كبيرة في شخصه، فخورون بعمله الذي استطاع في وقت وجيز إرجاع الثقة والطمأنينة لجسم العدالة، وكلنا يقين بأنه سيكون في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه وسيواصل بخبرته وتجربته ورزانته وحنكته السياسية مسيرة الإصلاح وفق الرؤية التي يرتضيها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لما فيه خير الصالح العام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد أن نهنئ عمل الأمانة العامة للحكومة على انخراطها الكبير في تحديث المنظومة القانونية الوطنية من خلال عمل اللجنة العليا لتدوين وتحيين التشريعات، والتي ستمكن من جرد النصوص القانونية التي أصبحت متجاوزة ولا تواكب المستجدات والتطورات التي تعرفها بلادنا على مختلف الأصعدة أو التي لا تتلاءم مع المقتضيات الدستورية، خصوصا وان الإشكال المطروح بحدة اليوم هو ضرورة ملاءمة الترسانة التشريعية الوطنية مع الوثيقة الدستورية وكذلك مع التزامات المغرب الدولية من خلال الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بالقارة الإفريقية.

كما أن اعتماد التكنولوجيا الالكترونية في عمل الأمانة العامة للحكومة هو من النقط الايجابية التي نباركها لما لها من أثر ايجابي على تيسير ولوج العموم إلى المعلومة في كل ما له صلة بالنصوص التشريعية والتنظيمية المصادق عليها ومشاريع القوانين والمراسم ومحاضر المجالس الوزارية. وفي هذا الإطار، فإننا ندعو الأمانة العامة إلى وضع نظام معلوماتي مشترك بينها وبين مختلف المؤسسات الدستورية وفتحها أمام المواطنين في إطار تعزيز الديمقراطية التشاركية وتعزيز التكامل.

وفي إطار ورش التأهيل التشريعي وتطويره، فإننا نرى بأن التأطير القانوني للإدارات العمومية أصبح حاجة ملحة في ظل الأوراش الكبرى التي جاء بها دستور 2011، وهو ما يحيلنا على أهمية الإشراف على تأطير أطر وموظفي الوزارات والبرلمان من خلال دورات تكوينية في مجال التشريع تمكنهم من أخذ الخبرة الكافية في مجال الصناعة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نعلم بالاكراهات التي تعترضكم فيما يتعلق بإصدار بعض النصوص التطبيقية لعدد من القوانين، منها ما هو متعلق بالجانب التقني ومنها ما له علاقة بإجراء مشاورات مع الشركاء والجهات المعنية، ولكن ذلك لا يمنع من دعوتكم لضرورة إيجاد حلول ناجعة تساهم في التعجيل بإصدار هذه النصوص لبلوغ الأهداف التشريعية المتوخاة ولتجويد عمل مجموعة من القطاعات.

واقتناعا بأهمية العنصر البشري في الرفع من فعالية أي قطاع، فلابد أن نحيي الطاقم الإداري للأمانة العامة للحكومة على مجهوداته المشكورة للنهوض بعملها ولتحقيق أهدافها، على الرغم من محدودية مواردها المالية والبشرية. وهذه مناسبة ندعو من خلالها الحكومة إلى ضرورة تعزيز الأمانة العامة للحكومة بالمزيد من الكفاءات القادرة على مواكبة الأوراش المتعددة لهذا القطاع، مع دعمها من خلال توفير وسائل العمل وتحديثها.

وارتباطا بتنوع المهام التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة، فإننا نغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في كثرة الوظائف التكميلية الموكولة إليها، والتي تشكل عبئا كبيرا عليها، وذلك حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كاملا فيما يتعلق بتجويد الترسانة القانونية الوطنية وتأهيل وتطوير العمل التشريعي.

وفي الأخير، وحتى أتيح الفرصة لزميلاتي وزملائي المستشارين لإبداء ملاحظاتهم، سأختم بوجهة نظر فريقنا في مشروع ميزانية هذا القطاع، حيث نؤكد أن الاعتمادات المرصودة برسم السنة المالية 2019 ستكون لها نتائج ايجابية على مستوى جودة الإنتاج التشريعي وتكثيفه وتحسين المنظومة القانونية، إلا أنها تبقى غير كافية لبلوغ جميع الأهداف المسطرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج فإن هذه المناسبة تصادف اليوم نهاية تنفيذ المخطط الإستراتيجي الذي أطلقته المندوبية سنة 2016 والذي كان مخططا عبر عن موقفنا منه وساندته كفريق برلماني يحترم التزاماته، وذلك أن هذا المخطط ارتكز على أنسنة ظروف الاعتقال وتأهيل المعتقلين وضمان أمنهم وسلامتهم وتحديث الإدارة السجنية وتعزيز

الحكامة فيها.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهم أشكال تعانيه اليوم إدارة السجون وإعادة هو تنامي ظاهرة الاكتظاظ وبالرغم من المجهود الاستثماري الكبير المبذول في هذا الإطار والذي أدى إلى بناء العديد من المؤسسات السجنية عبر كافة أنحاء تراب المملكة وتحديث وإصلاح جلها إلا أن الاكتظاظ يؤرق المندوبية العامة والراجعة أساسا لظاهرة الاعتقال الاحتياطي والتي تشكل 41% من نسبة السجناء وهو الورش الذي طالبنا في فريق التجمع الوطني للأحرار لمعالجته والتقليص عبر الإسراع في قانون المسطرة الجنائية، عبر إقرار العقوبات البديلة والتخفيف من ظاهرة الإعتقال الاحتياطي باعتماد العديد من الإجراءات الزجرية الأخرى وهنا نهيب بكافة القطاعات المعنية بالعملية السجنية الوفاء بالتزاماتها حتى تتمكن المندوبية باستكمال برامجها وانجاز مخططها الإستراتيجي وعلى رأسها استكمال بناء باقي المؤسسات السجنية منها إنجاز تصنيف ملائم للسجناء، تأطير ومواكبة الساكنة السجنية.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار اعتماد المقاربة الحقوقية في التعامل مع قضايا السجين واعتماد كل ما من شأنه يعمل على تصحيح وتقويم أوضاعه النفسية والصحية عبر مجموعة من البرامج المعتمدة في التكوين والتدريس والعناية الصحية، وكذلك اعتماد تغذية سليمة تم بموجبها تفويت هذا المرفق إلى القطاع الخاص مشيدين بالإجراءات المعتمدة من قبل إعداد مسودة نهائية لتأسيس أندية حقوق الإنسان وكذا خلق مراكز الاستقبال وإرشاد المرتفقين منتظرين في هذا الإطار إخراج الميثاق الوطني حول الإعلام ودور المؤسسة السجنية. وعلى مستوى التأهيل ورغم الإكراهات التي سبق لنا أن ذكرناها إلا أن النتائج المحققة تبقى لا بأس بها خصوصا في مجال تدوين إبداعات السجناء منها دفاتر السجين، من أبرزها كان مؤلف صناع مصير مغاير، كما أطلقت كذلك المندوبية العديد من البرامج كالمقاهي الأدبية والمحاضرات العلمية، المقاربة الأمنية حاضرة كذلك في عمل المندوبية الهدف منها دائما الحد من العنف، والتصدي لكل الاعتداءات ولكل مخاطر تسريب الممنوعات دون إغفال الجانب الإنساني في التعاطي مع الظاهرة السجنية حيث تعتمد بنجاح المندوبية العديد من التجارب الدولية في هذا الإطار.

السيد الرئيس المحترم،

بحكم انتمائنا إلى جهة درعة تافيلالت وإقليم تنغير على وجه الخصوص فإننا نطالب المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الاشتغال على بناء سجن بإقليم تنغير لتقريب الساكنة المعوزة من أبنائها المعتقلين خصوصا المعتقلين الاحتياطيين، وما يكلفهم من جهد كبير ومضني أمام الصعوبات المادية الصعبة التي يعيشونها في هذا الإقليم. وأخيرا لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب على مشاريع هذه الميزانيات المدرجة في إطار لجنة العدل والتشريع بالنظر إلى أهمية البرامج المنجزة أو تلك التي هي في طور الإنجاز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

مداخلة المستشار السيد محمد عبو في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن أناقش باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، هذا القطاع الإستراتيجي الحيوي، والمنتج بامتياز، والذي تراهن عليه بلادنا من أعلى هرم في السلطة إلى كافة أبناء الشعب المغربي، خصوصا المتواجدين بالعالم القروي والمناطق الجبلية، حيث يبقى هذا القطاع أحد أبرز القطاعات المدرة للدخل في هذه المناطق. فقبل الشروع في مناقشة هذه الميزانية لابد أن ننوه بعروض الفريق الحكومي الذي يدبر هذا المرفق المتعدد التدخلات وعلى رأسه السيد الوزير عزيز أخنوش، والتي كانت عروضا دقيقة وموجزة لامست الحاجيات الملحة، التي يعاني منها الفلاح على وجه الخصوص وساكنة العالم القروي بشكل عام، حيث ننتظر من هذا القطاع أن يكون قاطرة للتنمية، ويساهم بشكل كبير في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومحاصرة مختلف مظاهر الهشاشة في أفق القضاء على الفقر، وهو المشروع الذي يؤرقنا، وتشتغلون السيد الوزير ليل نهار من أجل تحقيقه بهدف الإرتقاء بمستوى بلدنا والقضاء نهائيا على هذه الفوارق الاجتماعية التي تسيء لنموذجنا التنموي.

في هذا الإطار، نستغرب في فريقنا عدم إشراك القطاع الفلاحي في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتأهيل منظومة التكوين المهني، باعتبار القطاع الفلاحي قطاعا حيويا ويشغل غالبية شباب العالم القروي، علما أن وزارة الفلاحة تتوفر على منظومة محترمة للتكوين في كافة أقاليم وعمالات المملكة، وهي تساهم بشكل واضح وكبير في تكوين الشباب، فضلا عن أن الورش الملكي المهم جدا، والمتعلق بتوزيع مليون هكتار يحتاج إلى شباب على درجة كبيرة من التأهيل والتكوين ويستغل بالتالي هذه الفرصة على الوجه الأكمل، السيد الرئيس هدف هذا المشروع هو انتشال هؤلاء الشباب من الفقر والهشاشة.

السيد الرئيس المحترم،

لا أحد يجادل في النتائج المتميزة التي حققتها استراتيجية المغرب الأخضر، والتي أدت وبالملموس إلى تحويل المشهد الفلاحي في بلدنا، بعد مرور أكثر من عشر سنوات، حيث ساهمت بشكل كبير في زيادة ثروة بلدنا، وهو ما أكدته الإحصائيات الرسمية التي شهدت بها كبرى المؤسسات الوطنية

والدولية، فبفضله ارتفع الناتج الداخلي الخام حيث وصل إلى 7.3%، منذ سنة 2008 إلى يومنا هذا، بزيادة قدرها 55% كما ضاعف في حجم الاعتمادات الفلاحية، التي وصلت إلى حدود 13.3 مليار. والتي كانت أحد آليات الدعم الناجعة التي حققت بفضلها بلادنا الاكتفاء الذاتي في العديد من سلاسل الإنتاج بنسبة دعم وصلت إلى 3 مليار درهم.

عناصر أخرى أدت إلى تحقيق هذه النتائج المرضية تتجلى أساسا في عصرنة وسائل الإنتاج والتأطير وكذا تثمين المنتوج، مما أدى بدوره إلى الزيادة في حجم الصادرات الفلاحية، بنسبة 65% دون احتساب الصيد البحري ليمثل ما مجموعه 12%، وهو تقدم ملحوظ يعزز دور قطاع الفلاحة في دعم الإقتصاد الوطني، إلا أن السيد الوزير يجب أن يشتغل أكثر على تعميم التكوين الفلاحي، والإرشاد الفلاحي، وتعميم التأمين كذلك دون أن ننسى الصناعة الفلاحية، طالبا منكم بذل المزيد من الجهود في البحث عن الأسواق الدولية والإشتغال على آليات التسويق.

بالنسبة للدعامة الثانية لهذا المخطط الإستراتيجي والمتعلق بالفلاحة التضامنية نسجل بارتياح كبير في فريق التجمع الوطني للأحرار النتائج المحققة وبالأرقام مجسدة على أرض الواقع، تضمنها عرض السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

فكما قلت الأرقام تشهد وتدحض ما تروجه بعض الأطراف والتي على ما يبدو منزعجة من البرامج التي استفاد منها الفلاح الصغير والمتوسط والنجاحات المحققة وهي:

- غرس الأشجار المثمرة 267 ألف هكتار؛
- بناء 241 وحدة لتثمين المنتوج؛
- تجهيز 327 وحدة إنتاجية؛
- سقي 30 ألف هكتار وتهيئة 33 ألف هكتار في المراعي؛
- إنجاز 355 ألف من المسالك القروية.

أليس هذا مجهود استثنائي ساهم في استقرار حوالي 13.3 مليون نسمة من الساكنة القروية، جلها من الفلاحين الصغار والمتوسطين؟ مما ساهم في التقليص من نسبة الفقر في حدود نقطتين، لكن الذي استغربنا له في فريق التجمع الوطني للأحرار هو انقلاب بعض شركائنا في الأغلبية عن أرائها ومواقفها السابقة، بخصوص النجاحات التي حققها هذا المشروع الاستراتيجي، حيث كانوا إلى حدود وقت وجيز من أشرس المدافعين عنه..

السؤال الذي يطرح نفسه لماذا هذا التحول اليوم وفي هذه اللحظة بالذات؟ ماذا تغير؟ ماهي دفوعات حلفائنا؟ هل هي حسابات سياسية؟

على كل حال ففريق التجمع الوطني للأحرار يرفض هذه الازدواجية في الخطاب ويؤكد أن الممارسة السياسية المتحضرة تقتضي الوضوح في المواقف ولا نريد أن نبحث في المجهول أو نحاسب النوايا، ولكن نؤكد أن فريقنا يضع مصلحة الوطن والمواطن أولا وأخيرا، وأن هدفنا الاشتغال ليل نهار من أجل المستضعفين في هذا الوطن، ونبدع في البرامج والمشاريع من أجل محاربة الهشاشة وكل مظاهر الفقر الجاثمة على شعبنا، لذا نهيب بشركائنا أن يتوجهوا إلى الرأي العام بخطاب الوضوح، ويقطعون مع خطاب الشك والمظلومية، لأن خطاب الشك يزرع اليأس ويقلص من الثقة وهو ما ينعكس سلبا على أداء إقتصادنا، حيث سيؤدي ذلك حتما إلى تراجع الاستثمار الخاص.

السيد الرئيس المحترم،

نثمن عاليا ما يقوم به السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رفقة فريقه الحكومي والطاقم الإداري المتميز الذي يشتغل معه فالمنجزات المحققة، خير جواب لكل الأصوات النشاز التي تحاول يائسة نشر المغالطات، والتي لا تعيش وسط الساكنة، وأعتقد نحن من لنا الحق في تقييم أداء هذا المخطط، لأننا أبناء العالم القروي، ونعرف جيدا ما نقول، لأننا نعيش هموم الساكنة ومعاناتها في القرى والمداشر والمناطق الجبلية النائية، ونتلمس ما تحقق من منجزات في هذا الإطار.

السيد الرئيس المحترم؛

قطاع المياه والغابات، نثمن عاليا قرار الأمانة العامة للحكومة التي أرجعت المندوب السامي إلى جادة الصواب، بعدما تجاوز صلاحياته القانونية والدستورية دون العودة إلى الوزير المسؤول عن القطاع، لذلك فقطاع المياه والغابات يعاني اليوم هناك مديرون جهويون وإقليميون أصبحوا اليوم فوق القانون ويتصرفون وكأنهم في ضيعاتهم الخاصة. يتعسفون على ساكنة الغابات، الذين يعيشون فيها منذ عقود، يتعسفون على المستثمرين في القطاع الغابوي، وعلى سبيل المثال في قطاع المقالع، هناك مشاريع متوقفة وأعتقد أن هذا الأمر يجب الحسم فيه، إذن يجب وضع حد لمثل هذه التجاوزات ووضع القطاع على سكته الصحيحة حتى يساير ركب التنمية ويساهم بدوره في تحريك عجلة الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار الخاص.

فالوقت لا يتسع لمناقشة كل القضايا التي تستأثر باهتمامنا. والأكيد أن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على وعي بها، مبرزين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا سنكون سندا ودعما لكم في سبيل إصلاح هذا القطاع الضخم وسنتصدى لكل من يحاول عرقلة برنامجكم الطموح في سبيل الارتقاء بالفلاحة المغربية وتنمية العالم القروي وساكنته الهشة، وجعله يستفيد من حقه في ثروة البلد، على غرار ما تحقق في المدن. وفي الأخير، لا يسعنا داخل الفريق إلا أن نصوت بالإيجاب على مشاريع ميزانية هذا القطاع الاستراتيجي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

أ- مداخلة المستشار السيد محمد الرزمة في مناقشة مشروع

الميزانيات الفرعية لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

بداية لا بد أن ننوه بعرض السيد الوزير الشامل والطويل والمفصل شاكرا له ولفريقه الحكومي هذا العمل، إذ لا شك أن قطاع التربية الوطنية هو قطاع استراتيجي حيث يعتبر أولوية وطنية، كما يعتبر قاطرة للتنمية بكل المقاييس، فمستقبل بلادنا رهين بالنهوض بوضعية هذا القطاع الذي مافتئ يراوح مكانه رغم ما رصد له من إمكانيات مادية ووسائل بشرية ولوجستيكية استجابة لضرورات التنمية، ولذلك فهو يحظى حسب مشروعنا هذا بأهمية بالغة، رغم ذلك تبقى النتائج المحصلة مقلقة في هذا الصدد لها تداعيات مؤثرة على نمو وتطور الاقتصاد الوطني، مقارنة مع بعض النظم التعليمية الناجحة والرائدة عالميا، والتي تعتبر من أفضل 10 نظم على المستوى الدولي؛ وهي سنغافورة، وهونغ كونغ، والصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، وتايوان، وفنلندا...

السيد الرئيس المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار ينوه بالتقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي خلال العشرية الأخيرة، ومنها على الخصوص، التقرير التقييمي لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، والذي شكل سندا أساسيا لبناء خارطة طريق الإصلاح التربوي، وبالرؤية الاستراتيجية 2015-2030، المضمنة في هذا التقرير والتي حظيت بشرف التزكية السامية لجلالة الملك، حيث تبنتها الحكومة، فضلا عن دعمها من لدن القوى السياسية والنقابية والمدنية وكل الفاعلين في الحقل التربوي.

كما نثمن ما تضمنه الرأيين اللذين أبداهما المجلس في مشروع القانون المنظم للتعليم العالي، والقانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فضلا عن إنجازه تقريرا على التربية والقيم والمواطنة، ومشروع تقرير عن التربية غير النظامية، بالإضافة إلى البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلميذ.

السيد الرئيس المحترم،

إن المتأمل لجميع التحولات والإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين في بلادنا منذ الاستقلال إلى حدود اليوم، سيقف على سلسلة من اللجن والاستراتيجيات وبناء التوافقات دون تفعيل، لأن تاريخ التعليم بالمغرب هو تاريخ إصلاحات. فهل استطاع بلدنا أن يجعل من نظام التربية والتكوين بنيانا يشد بعضه بعضا؟ وإذا لم يستطع، فهل لأن العولمة الجارفة فرضت عليه أن ينحو منحى الإصلاح؟ أم هناك أسبابا أعمق من ذلك؟ إن مسألة الإصلاح التعليمي بالمغرب مسألة سياسية وليست تقنية؛ أي مجرد إصلاح في الأدوات والبرامج وآليات التدبير الإداري؛ حيث يبقى مستوى التعليم صورة معبرة لما وصل إليه تدبير الشأن العام بالمغرب.

فالإصلاح يقتضي أولا فهم الواقع التعليمي وتشخيصه بناء على اتصال مباشر مع العاملين في الميدان، والتواصل والحوار معهم، بحيث يكون تشخيص مشكلات الواقع التعليمي مبنيا على مشاركة ديمقراطية للمجتمع المدرسي، مع تبني السياسة الجهوية، فالإصلاح ليس مجرد تعليمات بيروقراطية مفروضة، إنما هي انخراط واع وعقلاني ووجداني، يتطلب إشراك الناس في القرارات والاستراتيجيات والسياسات، بحيث يصبح الإصلاح جزءا من تاريخية الذات التي تقاوم من أجل إنجاحه.

إن المراجعة السريعة لهذا المسار تجعلنا نقف على مجموعة من المحطات، انطلاقا من اللجنة العليا للتعليم سنة 1957، وصولا إلى الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

السيد الرئيس المحترم،

أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رؤية استراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 لإعطاء نفس جديد لإصلاح التعليم ولإنقاذ المدرسة المغربية من المأزق الذي تعيشه، ولوضع نمط للتدبير يمكن الشركاء والفاعلين من المساهمة في تدبير الشأن التربوي وفق الحكامة الرشيدة مع وضع تحفيزات لفائدة الأطر التربوية باعتبارها من أهم الفاعلين لضمان جودة التعليم، زيادة على ضرورة وضع تصور واضح حول العلاقة بين قطاع التعليم والجماعات الترابية، دون إغفال تقويم تنفيذ هذه الاستراتيجية سواء تعلق الأمر بمعايير التقويم أو بالاستحقاقات الزمنية لعملية التقويم والتصحيح. إن القاسم المشترك بين الإصلاحات ومحاولة الإصلاح وإصلاح الإصلاح وإعادة الإصلاح، هو غياب نظرة استشرافية وتوقعية واضحة المعالم.

فبالرغم من التجارب السابقة واللاحقة، مازال تعليمنا بعيدا عما يجب، لأن الرتب المخجلة التي يحصل عليها المغرب سنويا بناء على عدة تقارير، منها تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تضع بلادنا في مكان يشعر معه المرء بالعار.

إن قراءة بعض التقارير توصي بأن وضع إصلاح التعليم في المغرب، يشبه قصة ذلك المعذب في الأرض المحكوم عليه بإيصال صخرة إلى قمة الجبل تسقط منه كلما حاول ذلك، ووجه الشبه بين المثالين، هو تكرار المحاولات والاقتراحات الإصلاحية دون جدوى، حيث نجد أن الوزارة الوصية عاجزة عن إيجاد السبيل إلى الطريق القويم وهو ما يكشف عن خلل عميق في مقاربة الإصلاح الذي أصبح كل مشروع يمتص ميزانيات ضخمة من ميزانية الدولة، دون تحقيق الحد الأدنى من النتائج المرجوة بل

يزداد الوضع تفاقما وسوءا على ما كان عليه في السابق، وهذا ما أكده جلالة الملك في خطابه، حيث قال: **"غير أن ما يحز في النفس أن الوضع الحالي للتعليم أصبح أكثر سوءا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أزيد من عشرين سنة"**.

إن التراجع يكشف بشكل سريع أن المنظومة التعليمية في المغرب ما تفتقده هو آلية للضبط على جميع المستويات، من المحلي إلى المركزي، تمكن من استباق حدوث المشاكل وتفاقمها للتمكن من تجاوز جميع الإكراهات التي تبرز من حين لآخر، ولكي أسوق مثالا بسيطا من المدرسة نفسها، فإننا في نظامنا التربوي والإداري نراكم تسجيل التغيبات للتلاميذ لنراسل الآباء، لتنتهي العملية في أسوء الأحوال بطرد التلميذ أو تغيير مؤسسته دون أن تتمكن المؤسسة من إدراك الصعوبات النفسية والتعليمية التي حالت دون وصول التلميذ إلى الوضع السيئ الذي جعله يتعثر في مساره الدراسي. إلى غير ذلك من وضعيات مشابهة تهم الهدر المدرسي، يقذف بالآلاف من التلاميذ خارج المدرسة كل سنة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نؤكد بأن موضوع الإصلاح ظل يخضع خلال عقود لمنظور تجزيئي سطحي بل ظرفي، حيث افتقدت الوزارة المعنية إلى نظرة استراتيجية لهذا الورش الهام، الذي يشكل أساس كل تنمية، ولم نعد في حاجة إلى برهان على ذلك.

فكل الدول التي راهنت على الرأسمال البشري والاجتماعي حققت أحسن النتائج على مستوى النمو الاقتصادي، فقد فشل البرنامج الاستعجالي، ولم يحقق التراكم المطلوب، وفشل مشروع التعبئة والتواصل حول المدرسة.

إن قلب أزمة التعليم هو إشكالية ربط المسؤولية بالمحاسبة، فعندما تغيب المحاسبة تتفاقم الفوضى واللامسؤولية، فقد أصبح المنطق السائد ومنذ سنين يختزل في مبدأ "تسلك" أي غض البصر عن التجاوزات، مما أوصل المؤسسة التعليمية إلى وضع مزري، فدخلت المدرسة في حالة غيبوبة تتنفس بجرعات أكسجين من النفاق الاجتماعي الذي ينكشف بسرعة على مستوى الدوائر الدولية والتقارير التي صنفت المغرب في خانة دول تمتلك قدرات أقل منه بكثير.

السيد الرئيس المحترم،

الفساد الإداري والتربوي والمالي، هذا الوضع الذي وصلت إليه المدرسة تتجلى أغراضه في تدني المستوى من جهة، وتفاقم البطالة من جهة أخرى. مرده إلى الفساد الإداري، حيث لم تعد الإدارة قادرة على الضبط، لا على مستوى تدبير تغيبات التلاميذ أو الأساتذة أو حتى محاسبة المسؤولين بمختلف مراتبهم، بسبب تدخل النقابي والسياسي في الإدارة، مما خلق جوا من عدم الثقة وفساد منظومة القيم، حيث تراجعت قيم الجدية والعمل إلى طغيان شبكة الزبونية في كثير من الحالات، مما أوصل الوضع إلى ما هو عليه. ناهيك عن الفساد المالي الذي تصرف فيه الملايير في صفقات قلت شروط ضبطها، وما تراكم المشاكل المادية على مستوى البنيات التحتية لخير دليل على ذلك، وعدد الإحالات على المجالس التأديبية كلها مؤشرات سلبية تنطق بوجود اختلالات متعددة تعالج بطرق ترقيعية تتفاقم سنة بعد أخرى.

إن إصلاح التعليم السيد الوزير يعتبر ورشا وطنيا استراتيجيا معقدا لا يمكن أن ينجح إلا في إطار مقاربة شمولية معقدة كذلك، بحيث أنه لا يمكن كجسم يعاني من أمراض خفية عميقة وبنيوية أن يعافى إذا اكتفينا بمعالجة الأعراض السطحية.

إن المقاربة النسقية تستدعي الربط بين الجوانب المتعددة للموضوع، فالمدخل التربوي يستدعي المدخل النفسي والاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، وبالتالي فأسباب الفشل كيفما كانت لا يمكن اختزالها في المدرسة وحدها بل لأسباب متعددة المشارب، وهي:

أولا: لابد من احتضان المدرسة من المجتمع بكامل أطيافه (المجتمع المدني والسياسي والأسري)، لتصبح المدرسة شأنا ذا أولوية لدى الدولة والأسرة؛

ثانيا: لابد من إعداد جيل جديد من المدرسين والإداريين بمواصفات جديدة تضاهي مواصفات خريجي أحسن المدارس، تكون قادرة على التربية والتعليم والتأثير والتعبئة؛

ثالثا: إعادة النظر في النموذج التربوي الذي أصبح متجاوزا؛

رابعا: ترجمة التوجهات الجديدة في إطار نص تشريعي متكامل ملزم للدولة والأسر والجماعات المحلية والجمعيات العاملة في الحقل التعليمي؛

خامسا: ترجمة توصيات الحكامة إلى إجراءات مسطرية تجعل من المسؤولية والمحاسبة، كل لا ينفصل عن بعضه طبقا لروح الدستور؛

سادسا: إحداث المركز الوطني للتقويم والجودة وتتبع مردودية المنظومة في شموليتها، وتمكين جهاز التفتيش العام من تتبع مردودية كل مؤسسة على حدة، وتمكينه كذلك من آليات التدخل واستباق تفاقم المشاكل؛

سابعا: إعادة النظر في استقلالية المؤسسة، وتمكين المديرين من الوسائل المادية والمالية والبشرية وتوسيع هامش المناورة بالتعاون مع الجماعات الترابية لحل كل مشاكل المؤسسة؛

ثامنا: ربط المؤسسة بالتعليم العالي من خلال مشروع تطوير التكوين المستمر لتمكين المدرسين من حصة سنوية لتطوير وتحيين معارفهم في مجال تخصصهم؛

تاسعا: تفعيل إلزامية التعليم بمعناه الحقيقي وإعطاء كل تلميذ فرصة للنجاح في مسار معين تساعده المؤسسة على ولوجه لتمكينه من الاندماج الاجتماعي، وجعل المدرسة "مؤسسة للنجاح في الحياة"، ورافعة من رافعات التنمية المحلية والوطنية؛

السيد الوزير،

إصلاح التعليم لابد أن ينطلق من الأسئلة الحقيقية التي يفرزها الواقع على جميع المستويات وطرح البدائل الشجاعة والضرورية لوضع مشروع

الإصلاح على السكة الصحيحة التي تساير العصر والحداثة، وتستجيب لحاجات المتعلمين والمجتمع وتؤسس لثورة ثقافية هادئة تمكن من التطور والتقدم، مع الحفاظ على الثوابت الثقافية لتاريخ المغرب.

ويبقى أبرز مشكل من مشاكل منظومتنا التعليمية هو إهمال المدرسة العمومية إلى درجة أن الأسر المغربية فقدت ثقتها فيها، وأصبحت تبحث عن البديل، مما كلفها الأمر، بسبب غياب خريطة مدرسية مدققة، يؤدي إلى إنجاح التلاميذ بمعدلات هزيلة من أجل معالجة آفة الهذر المدرسي التي ترتبت عنها عواقب وخيمة تتمثل في تكديس التلاميذ في الأقسام ما يفاقم من ظاهرة الاكتظاظ، وإرهاق المدرسين، مما يحول دون تحقيق المردودية والجودة المتوخاة.

السيد الرئيس المحترم،

لم تسفر محاولات الإصلاح المتكررة للنظام التعليمي المغربي عن تحقيق النتائج المنتظرة، وهذا الوضع أصبح يثير مخاوف كل المعنيين بميدان التعليم، لأن مشاريع الإصلاح تستنزف الجهد والموارد المالية، دون أن يحقق المراد، وفي ظل هذه الانتكاسة حيث تخيب الآمال يوما بعد آخر في بناء المدرسة الوطنية، أصبح من اللازم البحث عن حلول منطقية لهذا المشكل الاجتماعي.

لقد وصلنا القرن الواحد والعشرين، ولا زالت سفينة التعليم ببلادنا تتلاطمها الأمواج، أمواج الأمية والجهل، وأمواج تغيير البرامج والمناهج، ولاشيء لاح في الأفق سوى الخطابات الرنانة وكثرة المذكرات، وسفينة التعليم تغوص نحو أعماق الجهل والأمية، وذلك جراء الضعف الشديد في التعلمات الأساس، وهشاشة البنية التحتية لبعض المؤسسات التعليمية، زيادة على مشكل الخصاص في الموارد البشرية، وضعف التمدرس بالتعليم الأولي، دون نسيان الاختلالات العديدة التي تشهدها أسلاك التعليم الإبتدائي والإعدادي والثانوي.

السيد الرئيس المحترم،

إن المدرسة المغربية تعيش أزمة بنيوية وهيكلية مما يدعو الجميع إلى الانخراط الفعلي لإيجاد حلول مناسبة لهذا القطاع الحيوي الذي تدهورت أوضاعه بشكل كبير.

المدرسة العمومية يلزمها إصلاح في العمق، سواء على مستوى الجهة أم على مستويات أخرى؛ أخلاقية ومعرفية وسياسية... فعندما تبقى ملفات عالقة وأفواج مكونة ولا ترقى، ومدرسون يحملون دبلومات ولا تعطى لهم تلك القيمة التي يستحقونها، فهذا دليل واضح على فشل منظومتنا التعليمية.

وهنا لا بد أن نسجل بكل وضوح وبدون تمييق للكلام ولا لف أو دوران، تواجد فساد كبير ومستشري على مستوى تدبير الموارد البشرية، منسوب المحسوبية والزبونية مرتفع بشكل ملحوظ ومخيف، وهذا مما لا شك فيه سينزع الثقة من نفوس أطر وزارتكم، مما يؤثر سلبا على أدائهم ومردوديتهم، وبالتالي المطلوب من السيد الوزير المحترم المسؤول عن القطاع، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، ضرورة فتح تحقيق في ما يروج داخل أروقة هذه المديرية.

السيد الرئيس المحترم،

انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية التي حملها خطاب العرش لسنة 2015، أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقريرا آخرا حول "التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"، حيث وقف التقرير على جملة من الصعوبات والاختلالات على مستوى التربية على القيم، رغم المكتسبات التي حققتها المدرسة المغربية في هذا الجانب، وعلى رأسها العمل ببرامج متعددة ومختلفة تفتقر إلى التنسيق وإلى اعتماد مقاربات إدماجية قائمة على ترصيد المكتسبات، ومحدودية الملاءمة لأغلب المضامين والوثائق المرجعية المقدمة للمتعلمين مع المستجدات التشريعية والمؤسساتية والمعرفية الحاصلة اليوم على الصعيد العالمي، وفي هذا الإطار لا بد أن نؤكد أن حزب التجمع الوطني للأحرار كان قد نظم الجامعة الصيفية في نسختها الأولى، والتي اختير لها كشعار **"من أجل رد الاعتبار لمنظومة القيم"**، وخلصت توصيات هذا اللقاء إلى ضرورة أن تنهض المدرسة العمومية بأدوارها في تنشئة الطفل على هذه القيم، ليتم تأكيدها هذه السنة من خلال تنظيم النسخة الثانية من الجامعة الصيفية بشعار **"لنبني جميعا مسار الثقة"**، وهي الوثيقة التي تلخص رؤيتنا للنموذج التنموي الجديد، والذي يعتبر التعليم أحد أهم ركائزه.

كما أشار التقرير إلى أنه غالبا ما تتأخر المراجعات الضرورية للمقررات والمضامين الدراسية، التي تتم بشكل موسمي، حيث وقف على التفاوت بين أهداف البرنامج الدراسي وواقع الممارسة التربوية في المدرسة، والتي يتم اختزالها في مجرد مادة دراسية، ونادرا ما يتم توظيفها في الحياة المدرسية وسلوكات المتعلمين عموما.

التعارض وضعف الانسجام بين القيم والمبادئ التي تتمحور حولها المواد الدراسية ذات الصلة المباشرة بالقيم وبين المضامين الصريحة والمضمرة في مواد أخرى لا يختلف فيها اثنان لأنه بدونها يؤدي إلى تضارب في اتجاهات السلوك لدى المتعلم، فضلا عن محدودية نجاعة الطرق التربوية المعتمدة، بسبب هيمنة ممارسات تعليمية غير ملائمة لأهداف التربية على القيم وتنمية القدرات العلمية وأهداف بناء الذات، لا سيما التركيز على شحن المتعلمين، بالمعلومات، واتسام العلاقة البيداغوجية أحيانا بالسلطوية والعنف.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحكومة التي تتطلع إلى تسريع الرؤية الإستراتيجية (2015-2030) لإصلاح التعليم والهادفة أساسا إلى تعزيز نجاعة وحكامة المنظومة التربوية، مطالبة اليوم بتنفيذ مقتضيات هذا التقرير الذي سيمكن من وضع نموذج للتربية والتكوين قائم على التنوع والانفتاح وتحصين الفرد والمجتمع لمجابهة التحديات التي ترهن آفاق هذا القطاع والتغلب على الصعاب التي تحول دون ترقيته وتطوره.

كما أنها ستقوي آليات الترابط بين التعليم العمومي والتكوين المهني وإدماج المسالك المهنية في المنظومة التربوية من شأنها الحد من نسبة الهذر المدرسي وضمان الاندماج المبكر للشباب في سوق الشغل.

إن هذه المقاربة المبنية على مد الجسور بين التكوين المهني وكل من النظام التعليمي والاقتصادي الوطني قد تعكس نتائج إيجابية على مستوى أداء هذا القطاع الاستراتيجي، وهو ما يفرض بالضرورة مواكبة متطلبات الابتكار من أجل ملاءمة أفضل مع حاجيات الاقتصاد الوطني، ولأجل ذلك لابد من وضع التكوين والتربية والبحث والابتكار في صلب مجموع الاستراتيجيات القطاعية، كما ورد في إحدى توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمناسبة تقديم تقريره السنوي.

وهي مناسبة كذلك، نطرح من خلالها جملة من الإكراهات ذات الصبغة الاستعجالية التي تعوق عجلات الإصلاح في مجال التعليم، ونخص بالذكر هنا البنيات التحتية المتهالكة للحجرات الدراسية، التي طالبنا غير ما مرة بتعويض المفكك منها بالصلب، ناهيك عن التجهيزات التي تتطلب المزيد من الرعاية؛ والسعي لتأهيل المؤسسات التعليمية ومواصلة الجهود للرفع من العملة التعليمية شكلا ومضمونا مع استحضار الضمير المهني في تحمل المسؤولية؛ وضرورة تقوية القدرة على كسب رهان التنافسية العالمية؛ مع التأكيد على أهمية ومركزية الموارد البشرية ومكانتها في إنجاح المنظومة التربوية؛ وتعميم التعليم على كافة الأطفال البالغين سن التمدرس؛ وممارسة الحكامة الجيدة في تدبير الموارد البشرية وتأهيلها لمواكبة كل التطورات والإنجازات الآنية والمستقبلية؛ وكذا توسيع البنية التحتية وتقديم الدعم الاجتماعي للتلاميذ؛ مع الدعوة إلى مواصلة الاشتغال على ورش الإنقطاع المدرسي، ولاسيما في صفوف تلاميذ العالم القروي؛ وتكثيف الجهود من لأجل تخفيض معدلات الأمية إلى نسبة 20% في أفق 2021؛ مع اعتبار إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي على أساس الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة؛ ووضع قواعد لإطار تعاقدي وطني ملزمة للدولة ولباقي الشركاء والفاعلين المعنيين بهذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

وإذ نؤكد لكم أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنثمن وسندعم مختلف مبادراتكم الرامية إلى النهوض بهذا القطاع، نذكركم بضرورة التفكير العميق في تعميم النقل المدرسي، نقل يحفظ كرامة المتعلمين، وتحسين الولوج إلى المدرسة العمومية والاعتناء أكثر برجل التعليم، الذي يحمل مسؤولية وطنية كبرى اتجاه بلده وملكه لأنه يساهم بشكل كبير في تربية أجيال المستقبل.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بقطاع التكوين المهني، سأحاول التركيز من خلال هذه المداخلة على أربعة عناصر نعتبرها أساسية ومحورية، وهي:

أولا: إعادة الاعتبار لقطاع التكوين المهني حتى يكون قطاعا موازيا لقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي، من خلال تجاوز النظرة التي تجعل منه مجرد باب خلفي لاستقطاب من تعذر عليهم مواصلة تعليمهم، على اعتبار أن هذا القطاع يجب أن نتعامل معه كدعامة أساسية تعمل على تأطير وتكوين جيل من الكفاءات المهنية القادرة على مواكبة التطور التكنولوجي، إذ الرهان المطروح اليوم هو هل سيكون بمقدورنا استهلاك هذه المنظومة التكنولوجية المتطورة فبالأحرى إنتاجها...؟ وكيف سنساير متطلبات الاقتصاد العصري في غياب تكوين جاد وذو مصداقية حتى يكون بمقدورنا ولوج عالم التنافسية.

ثانيا: لابد من تجاوز المعيقات والاختلالات التي يعاني منها القطاع حتى نتمكن من إنجاز الرؤية الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 والتي تهدف إلى تكوين مليون شاب وشابة وعلى رأسها:

- معالجة محدودية بنيات الاستقبال والاكتضاض، عبر توسيع بناء مراكز التكوين مع مراعاة العدالة المجالية في توزيع مؤسسات التكوين المهني. (التوجه نحو العالم القروي)؛
- النقص الحاصل في المعدات والتجهيزات والمواد الأولية؛
- الحد من الخصاص في الموارد البشرية وتسوية أوضاعهم المالية وتوفير التكوين المستمر لتطوير قدرات هذه الأطر؛
- غياب مراكز الإيواء إلى جانب مراكز التكوين لتشجيع التكوين واستمراريته خاصة للفتيات.

ثالثا: لابد من وضع مرصد لتتبع المهن الجديدة التي نحتاجها والتي تكون مواكبة لمتطلبات سوق العمل وبالتالي وضع تصور استباقي لمختلف التكوينات الملائمة مع حاجيات المقاولة.

رابعا: تطوير مسالك الدراسة بمراكز التكوين المهني المؤهلة عبر نيل الشواهد العليا المتخصصة لإنتاج الكفاءات تكون عامل جذب للاستثمار الخارجي...

السيد الرئيس المحترم،

يكتسي قطاع التكوين المهني في بلادنا أهمية خاصة توازي الدور الذي تقوم به مؤسسات التربية والتعليم، لما يوفره من يد عاملة ذات كفاءة. بفضل التكوينات المختلفة التي تقدمها مراكز التكوين التابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، والذي يسهر على إعداد أطر تساهم في مواكبة تطور الاقتصاد المغربي.

وفي الأخير، لا بد أن أثمن باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بالإجراءات المهمة التي جاءت بها الحكومة لدعم هذا القطاع من خلال:

- تخصيص 68 مليار درهم لقطاع التعليم بزيادة 5.4 مليار درهم؛
- رفع عدد المستفيدين من نظام دعم التمدرس (تيسير) ليصل إلى 2.17 مليار درهم بزيادة 1.54 مليار درهم يستفيد منه2.1 مليون تلميذ عِوَض706 ألف حاليا؛

- تخصيص 1.35 مليار درهم لميزانية التعليم الأولي لفائدة 100 ألف تلميذ جديد؛

- تخصيص1.47 مليار درهم لميزانية الإطعام المدرسي والداخليين بزيادة 570 مليون درهم

- رفع ميزانية المنح الجامعية إلى 1.8 مليار درهم يستفيد منها 100 ألف طالب جديد، 50 ألف جامعي و50 ألف تكوين مهني.

كما نسجل بإيجابية الخطوط العريضة لبرنامج عمل الوزارة برسم السنة المالية 2019، خصوصا فيما يتعلق بتوسيع قاعدة متدربي التكوين المهني وبناء الداخليات والمطاعم وجهود تكوين السجناء وتكريس المقاولة، كفضاء للتكوين مع الحرص على الانسجام التام والتكامل مع جميع مكونات منظومة التربية والتكوين، وضرورة ربط التكوين بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وإجراءات تعزيز الحكامة السياسية العمومية والخدمة العمومية في المجال المعني.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن الصعوبات التي يواجهها الخريجون في مسعاهم للحصول على العمل إسوة بزملائهم في قطاع التعليم، تعتبر إشكالية كبيرة في تواجه هؤلاء الخريجين للاندماج في سوق الشغل، وهو ما سيساهم في تنامي ظاهرة البطالة، حيث يلاحظ شح عدد التوظيفات وتراجع في ميزانية نفقات الموظفين، ينضاف إلى ذلك هزالة الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الخصاص المهول للأطر والاكتظاظ ومحدودية طاقة الإستقبال، وعدم توفر القطاع على تمثيلية إدارية ترابية، مما يستدعي الإنتباه لهذه المعيقات، وبالإسراع بإخراج المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء مع تحديد بطاقة تستوعب الاحتياجات الحالية والمستقبلية. على اعتبار أن قطاع التكوين المهني قد تجاوز النظرة التخلفية لاستقطاب "الفاشلين في الدراسة" وأصبح أداة مهمة في تحقيق قفزة منشودة استجابة لمتطلبات سوق الشغل، خاصة على مستوى المهن الجديدة التي ظهرت بفضل الأوراش الكبرى الجديدة التي انخرط فيها المغرب.

استجابة لحاجات المقاولة، فإن القطاع مازالت أمامه عدد من التحديات ويعاني من إشكالات كثيرة على مستوى التأخير الحاصل في إخراج شواهد الطلبة المتخرجين؛ كما أن القطاع غير مرتبط بالواقع ولا يستجيب بكثرة لحاجيات المقاولة؛ وغياب منظور جهوي في توزيع مؤسسات ومراكز التكوين المهني؛ وكذا ارتفاع رسوم التسجيل؛ ووجود مراكز وبنيات في وضعية متهالكة؛ مع ضرورة إعادة النظر في ترقيات الأطر؛ والعمل على إدماج التكوين المهني في مرحلة الأقسام الإبتدائية. كما نسجل هيمنة القطاع الخاص على القطاع العمومي بما يتجاوز الضعف؛ وغياب العدالة المجالية في خريطة مؤسسات التكوين المهني ببلادنا فيما يخص توفير مؤسسات التكوين المهني لبعض المدن والأقاليم التي لا تتوفر على مؤسسات للمكتب؛ مع ضرورة تغليب معيار الكم على الكيف خلال دعم إنشاء المقاولة.

وفي هذا الإطار، ندعو لاتخاذ التدابير اللازمة والمتعلقة بتنفيذ التوجيهات الملكية السامية من خلال إعادة شعب التكوين وإحداث جيل جديد من مراكز تكوين وتأهيل الشباب، وكذا تطوير عرض التكوين المهني بشكل كبير وبلورة تأهيلات وتكوينات مؤهلة قصيرة للشباب الذين لهم تجربة في القطاع غير المهيكل لإدماجهم في القطاع المهيكل، مع ضرورة توحيد العطل المدرسية؛ والاستفادة من خدمات محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لرجال التعليم؛ واعتبار حق التكرار حق مشروع؛ وإعادة تأهيل مراكز التكوين؛ وإيجاد حلول ناجعة لمشكل الإيواء؛ وخلق داخليات جديدة؛ وحل مشكل المنح المطروح بالنسبة للطلبة غير المتوفرين على شهادة البكالوريا.

السيد الرئيس المحترم،

إن التطور الكبير الذي عرفه قطاع التعليم العالي خلال السنين الأخيرة والذي تؤكده عدة مؤشرات، دليل على أن القطاع يسير في السكة الصحيحة، سواء على مستوى عدد المؤسسات الجامعية التي تم إحداثها، أو عدد الطلبة الملتحقين بالجامعة الذين يستفيدون من خدمات اجتماعية مختلفة، أو على مستوى التطور الحاصل في خدمة البحث العلمي ومؤسساته التي أعدت وجهزت بأحدث الأجهزة، لكننا نسجل بالمقابل بعض الملاحظات على مستوى الخريطة الجامعية؛ غياب العدالة المجالية في توزيع مؤسسات التعليم العالي، حيث تغيب الجامعات والكليات عن عدد من جهات المملكة، مما يخلق مشاكل للطلبة المنتمين إليها ويؤثر على استمرار مسيرتهم الجامعية خاصة في صفوف الطالبات، كما تكون نتائجه سلبية على الجامعات المجاورة التي تكون مضطرة لاستقطاب ما يفوق طاقتها الاستيعابية، لذلك فمن الضروري تحقيق العدالة بين جميع الجهات في توزيع مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الأحياء الجامعية.

أما على مستوى التأطير الجامعي، فهناك أزمة نقص في التأطير البيداغوجي، فغياب التأطير الكافي للعدد المتزايد من الطلبة الجدد خلق إشكالية كبيرة في ما يتعلق بالتدريس خصوصا على مستوى المؤسسات الجامعية التي تضطر إلى الإستعانة بأطر مهنية من خارج قطاع التعليم العالي، في حين يبقى دكاترة الوظيفة العمومية الأولى بالإدماج داخل الجامعات من غيرهم. وعلى غرار الخصاص في التأطير البيداغوجي، هناك خصاص مماثل على مستوى التأطير الإداري، ناتج عن قلة الأطر الإدارية، والزيادة المسجلة في عدد الأساتذة لا توازيها زيادة في الأطر الإدارية، والتي لا تستفيد من أي تعويض عن مهامها الإدارية. وتضطر عدة مؤسسات جامعية إلى الاستعانة بالطلبة لتغطية العجز في التأطير الإداري.

السيد الرئيس المحترم،

لم تستطع الوزارة على مستوى الخدمات الاجتماعية أن تفي بوعودها

بإنجاز 62% من الطاقة الإيوائية للإناث، كما لم ترفع المطاعم الجامعية من الوجبات إلى 10.5 مليون وجبة كما تعهدت بذلك في برنامجها السنوي. إذ لابد من مراجعة مسطرة تخويل المنح الجامعية، والتي تركز على معيار الدخل، والذي يؤدي إلى حرمان فئات كثيرة مستحقة، في حين يستفيد آخرون، لا يمكن تحديد دخل أولياء أمورهم. ونفس الأمر ينطبق على الاستفادة من السكن الجامعي. ويبقى الدعم الاجتماعي المقدم للطلبة غير كاف، لأن الرصيد المالي المخصص له، لا يلبي الحاجيات أمام الهشاشة المسجلة في صفوف الطلبة. غير أن ذلك لا يمكن أن ينفي الجهود المبذولة على مستوى تجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، وزيادة عدد المستفيدين منها مع المطالبة بتعميم المنح الجامعية لفائدة طلبة الماستر والدكتوراه.

بالنسبة للعرض الجامعي نلاحظ هيمنة استمرار عرض مؤسسات الاستقطاب المفتوح، التي ارتبطت مخرجاتها بالبطالة والهذر المدرسي الذي وصلت نسبته إلى 47.2%، من الذين يغادرون الجامعة دون الحصول على أية شهادة، ولم يتم البحث عن تخصصات وشعب بديلة للعلوم الإنسانية أو متفرعة عنها تلائم احتياجات سوق الشغل. ومع الازدياد المضطرد في عدد الحاصلين على البكالوريا، فإن العرض الجامعي لم يوازي ذلك. لتبقى الطاقة الاستيعابية في الجامعات العمومية غير كافية رغم التعهدات وأوراش الإنجاز، وهو ما يطرح مشاكل الاكتظاظ الذي كانت ولا زالت تعاني منه بعض الجامعات المغربية، بسبب تزايد أعداد الحاصلين الجدد على البكالوريا، هذا بالإضافة إلى الطلبة القدامى.

السيد الرئيس المحترم،

إن ظاهرة العنف داخل الجامعة تؤثر بشكل كبير على السير العادي لمؤسسات التعليم العالي، وتؤدي في حالات عديدة إلى إرباك الدراسة وتأجيل الامتحانات بشكل سنوي في بعض الكليات، مما يضيع على الطلبة فرصا مهمة، إلا أنه يجب أن تتم مقاربة العنف داخل الجامعة، بعيدا عن المقاربة الأمنية.

على مستوى الرقمنة والدراسة عن بعد، لا يمكن الاختلاف في أهمية التواصل والعمل الإلكتروني سواء من حيث السرعة أو الضبط أو الشفافية أو حفظ المعطيات، لكن الجامعة مع ذلك لا زالت تعتمد الأساليب التقليدية في العمل الإداري أو التواصل بين مؤسساتها، وهذا يفقدها كثيرا من الشفافية والتتبع وجودة الإدارة. إذ لابد من الاستفادة من التقنيات الحديثة الموجودة في التعليم عن بعد، أمام التزايد الكبير في عدد الطلبة، مع مواكبة ذلك بتأطير جيد. فالوزارة، لا يمكن أن تستمر في أشغال البناء إلى ما لا نهاية. ومؤسسات التعليم المستقبلية هي مؤسسات رقمية، وسيساهم العمل بهذا النوع من المؤسسات في حل مشكل التأطير، وهناك اليوم أكثر من 22 ألف مؤسسة للتعليم الرقمي في العالم. كما أن اللجوء إلى الرقمنة من شأنه، تسريع عملية تسجيل الطلبة وتفادي الصفوف الطويلة أمام الشبابيك، ويسهل هذا الأمر الحصول على المعلومات والخدمات المطلوبة من مؤسسات التعليم العالي.

وهنا نتساءل عن انعكاس وجود مؤسسات خاصة للتعليم العالي على المؤسسات العمومية، مع استحضار ضرورة التعاون بين هذين الرافدين لرفع مستوى التنمية ببلادنا. مع التأكيد على تشجيع القطاع الخاص، فإن ذلك لا ينبغي أن يتم على حساب الجامعة العمومية عن طريق الإعانات الموجهة للتعليم الخاص من الميزانية العامة للدولة.

السيد الرئيس المحترم،

رغم الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تطوير منظومة البحث العلمي والتقني ببلادنا. تبقى الإشكالية المطروحة ليست في البرامج، ولا في الميزانيات وإنما في التدبير وجودة الأداء وشفافيته. كما أن المبالغ المرصودة للصندوق الخاص بالتنمية والإبتكار، لا يتم صرفها كاملة. هناك ضرورة ملحة لتجميع مراكز البحث العلمي حتى يتحقق الهدف المتوخى، كما أنه لابد من تشبيك مختبرات البحث، لتفادي وجود مختبرات مكررة، مما يضيع الجهد والموارد.

رغم كل ما سبق، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار لا يسعنا إلا أن نشكر مجهودات الحكومة في هذا الإطار مؤكدين أن إشراك وانفتاح مؤسسة التكوين على التطور التكنولوجي المتسارع أمر ضروري يفرض اليوم على مؤسسات التكوين المهني الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعنا من أجل استيعاب الطاقات المعطلة.

أؤكد لكم أن السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أبان عن حماس ملفت للقيام بتنفيذ فوري لبعض الإصلاحات الضرورية والآنية، ولكن الله يحسن عونه، لأن قطاع التعليم كما عبرت عنه طريق إصلاحه حبلى بالمفاجآت، ومرهقة، وتتطلب نضالا كبيرا.

لدينا كبير الثقة فيه، ونعقد آمالا كبيرة عليه للخروج على الأقل من المأزق، ووضع القطار على سكته الصحيحة، وإلى ذلك الحين أتمنى له حظا سعيدا، وبحكم المسؤولية الملقاة علينا كفريق ينتمي إلى الأغلبية الحكومية، فإننا سنصوت على مشاريع هذه الميزانيات بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ب- مداخلة المستشار السيد جمال الدين العكرود في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الشغل والإدماج المهني والأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة

مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الشغل والإدماج المهني والأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

في البداية لا بد أن نستحضر فيها التدابير الواردة في البرنامج الحكومي المرتبطة بمحور التشغيل، والمتمثلة في دعم خلق مناصب الشغل؛ والعمل على ملاءمة الكفاءات مع فرص الإدماج المهني؛ وتكييف برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور؛ ودعم التشغيل الذاتي؛ ودعم أنشطة الوساطة في سوق الشغل وتقريب خدماتها من المواطنين؛ ووضع برامج جهوية لإنعاش التشغيل؛ وكذا تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل. وهي التدابير التي تسائلنا عن مستوى تقييم الحكومة للسياسة الاجتماعية، خاصة في مجال التشغيل والحد من البطالة.

السيد الرئيس المحترم،

تلقينا بارتياح كبير تسجيل وزارة الشغل والإدماج المهني خلال نهاية شتنبر 2018، إدماج 77.942 باحث عن الشغل، من أصل 90 ألف مستفيد من برنامج "إدماج" الخاص بعقود العمل، في إطار دعم الوساطة في سوق الشغل وتطوير البرامج الإرادية للتشغيل، بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017، بزيادة مئوية تقدر بحوالي 19%، كما نسجل استفادة 3.932 من برنامج "تحفيز" الموجه للمقاولات الحديثة النشأة، مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017، بنسبة زيادة مئوية تقدر بحوالي 74%، وكذا استفادة 20.254 باحث عن الشغل من برنامج "تأهيل".

وعلاقة بدعم التشغيل الذاتي، سجلنا أنه إلى حدود نهاية شتنبر 2018 تمت مواكبة 1.739 حامل مشروع، وإحداث 728 مقاولة صغيرة جدا بزيادة 33%، مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017، كما تم تسجيل ارتفاع عدد العمال المغاربة المهاجرين نحو الخارج ليصل إلى 21589 عامل مغربي سنة 2018، بعدما بلغ العدد 10650 خلال سنة 2017.

من جهة أخرى لا بد من التنويه ببرنامج عمل الوزارة الطموح الرامي إلى تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل؛ ودعم الوساطة في سوق الشغل وتطوير البرامج النشيطة للتشغيل؛ وكذا دعم المنظومة الجهوية للنهوض بالتشغيل وتيسير الإدماج الاقتصادي للمهاجرين وتطوير التشغيل بالخارج وتحسين الجهاز الإحصائي لشغل الشغل وتقييم البرامج النشيطة للتشغيل وإغناء الإطار التحليلي لسوق الشغل؛ مسجلين في هذا الإطار تعزيز وتحسين ظروف العمل ودعم السلم الاجتماعي الذي أصبح ضرورة لحماية حقوق الفئات الخاصة في العمل والنهوض بالصحة والسلامة في العمل وتحسين فعالية تدخل مفتشية الشغل ومأسسة الحوار الاجتماعي والنهوض بالمفاوضة الجماعية وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيعها.

السيد الرئيس المحترم،

قطعت الحكومة على نفسها، من خلال برنامجها، عددا من الالتزامات، ها هي اليوم ماضية في تفعيلها، إذ نسجل بفخر إخراج نظام التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة إلى حيز الوجود وتحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل. وهي مناسبة نطالبكم من خلالها، السيد الوزير، الإسراع في تفعيل قانون الحماية الاجتماعية للمستقلين أو العمال غير الأجراء من تجار وفلاحين ومهنيين، الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا عبر إصدار القوانين التنظيمية، لتوفير الآليات اللازمة لإنجاح هذا المشروع الوطني، سواء على المستوى التنظيمي أو التقني، أو على مستوى توفير الموارد البشرية الكفيلة بتدبير هذا الورش.

إن تفعيل دور الحوار الاجتماعي ومأسسته وتعزيزه وطنيا وقطاعيا ومحليا والنهوض بالمفاوضات الجماعية بات أمرا ملحا وضروريا لتحسين مناخ الشغل، لكونه كما جاء في الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة للمشاركين في المنتدى البرلماني الثاني للعدالة الاجتماعية، يشكل اختيارا استراتيجيا للمغرب، وهو الأمر الذي يتطلب توفر الإرادة السياسية لدى الجميع من أجل بلورة ميثاق اجتماعي يحدد التزامات مختلف الأطراف للاستجابة للمطالب الملحة للمواطنات والمواطنين، وتحقيق السلم الاجتماعي. كما ندعوكم إلى تحيين بعض النصوص القانونية والإسراع في إخراج بعض القوانين التنظيمية كقانون النقابات، مطالبين زملاءنا في مجلس النواب الإفراج على قانون الإضراب والإسراع في مناقشته.

السيد الرئيس المحترم،

إن جهاز تفتيش الشغل باعتباره آلية أساسية لضبط اختلالات القطاع وخلق التوازن بين المتدخلين، وهو الآلية المخول لها دور استباقي ووقائي لتجنب الاحتقانات ونزاعات الشغل الفردية والجماعية، وكذا رصد مدى احترام تطبيق تشريع الشغل وعدم المس بالحقوق الأساسية، يعاني اليوم، من ضعف الموارد البشرية والخصاص في وسائل العمل والتجهيزات، وهو الأمر الذي يسائلنا جميعا عن تمكنه من أداء الأدوار المنوطة به في هذا القطاع وتحقيق العدالة المجالية فيه، مما يستدعي إيجاد حلول استعجالية لتقوية قدرات ووظائف هذه المؤسسة مع تشجيع وتطوير آليات الوساطة والتحكيم. كما ندعوكم إلى تفعيل المرصد الوطني للشغل لكونه الكفيل برصد اختلالات الشغل بالمغرب، والكشف عن مختلف ملابساته للتمكن من النهوض بقطاع الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

إن أرقام البطالة باتت مقلقة، بل ومخيفة خاصة في صفوف خريجي الجامعات المغربية، الشيء الذي يعيق تنفيذ البرنامج الحكومي، ناهيك عن نسبة البطالة في صفوف الأميين وبالعالم القروي، رغم مجهودات الوزارة المبذولة في برامج التشغيل الذاتي كبرنامج "مقاولتي" و"تحفيز" و"إدماج" وغيرها...

وفي هذا السياق، ندعو السيد الوزير الوصي على القطاع، في إطار مقاربة النوع، إلى التركيز على المقاولات النسائية وإدماجها في الاقتصاد الوطني، فحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 8 نساء من

10 من حاملي الشهادات يتواجدون بالجهات المهمشة والعالم القروي.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل بقلق كبير العجز الذي يعرفه الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن حصيلة الصناديق المعنية بتدبير منظومة الحماية الاجتماعية الإجبارية لوزارة الشغل والإدماج المهني، وعلى رأسها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) الذي يتعامل مع 210 ألف مقاولة مصرحة، و3.28 مليون أجير مصرح به، وفي هذا الإطار ندعو إلى الإسراع بإخراج النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

أما فيما يتعلق بالحكامة وجودة خدمات قطاع الشغل، فالجميع يتساءل عن مدى تفعيل ميثاق الحكامة الجيدة الذي أعلنته الحكومة سنة 2012، وعن استمرارية انعقاد المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية الخاضعة لوزارة الشغل والإدماج المهني، وعن إمكانية تنفيذ القرارات التي تتخذها هذه الأخيرة، وعن مخططات الوزارة للتأكد من تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات وتفعيل دور المفتشيات والأجهزة الأخرى المكلفة بالمراقبة الداخلية داخل الوزارة، وأيضا داخل المؤسسات الخاضعة لوصايتها تفعيلا لمبادئ الحكامة الجيدة، مشيدين في السياق ذاته، بالحرص والعناية التي حظي بهما مجال تجويد الخدمات المقدمة للمستفيدين من المرافق العمومية من طرف دستور المملكة، والقوانين الجاري بها العمل والخطب الملكية السامية، الأمر الذي يتطلب من وزارتكم تكثيف الجهود ووضع استراتيجية واضحة من خلال تجويد النصوص التشريعية والتنظيمية وتطوير الإدارة الإلكترونية لمواكبة السياسة التنموية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن ميزانية قطاع الشغل والإدماج المهني تظل دون المستوى المطلوب الذي يحتاجه قطاع حيوي يطمح للتوجه نحو المستقبل وتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والاستغلال الأمثل للثروة البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مناقشة ميزانية قطاع المرأة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية تتجاوز مناقشة الأرقام إلى تقييم السياسة العمومية، خاصة فيما يتعلق بمحاور النقاش كمحور التضامن، والذي يغطي لوحده جانبا واسعا من البعد الاجتماعي الذي يهدف الجميع لترسيخه، بالإضافة إلى موضوع المساواة والذي يتطلب وقفة تأمل لتقييم التوجه العام وتحديد المكاسب والصعوبات، وكذا محور الأسرة، باعتبارها عماد وأساس المجتمع، وأيضا التنمية الاجتماعية كعماد للعملية التنموية الشاملة.

السيد الرئيس المحترم،

إن اختلاف مجالات تدخل الوزارة والعبء الكبير الذي تتحمله يتطلب بالأساس إمكانيات مالية وبشرية مهمة، بالإضافة إلى ضرورة العمل بطريقة تشاركية مع جميع المتدخلين للتمكن من تنزيل مخططاتها وبرامجها، سواء على مستوى موضوع المرأة، وضرورة تمكينها السياسي والاقتصادي والتعليمي، وكذا ملف التنمية الاجتماعية، وملف الطفولة وأيضا ملف ذوي الاحتياجات الخاصة، وملف المسنين.

إن النموذج التنموي اليوم والذي تم اتباعه لسنوات قد استنفذ مداه وأغلقت آفاقه مما يتطلب إيجاد سبل جديدة لنموذج جديد يمكن الاعتماد على تجارب مقارنة ناجحة في هذا المجال، وأيضا تدارك الأخطاء السابقة، ولنا في حزب التجمع الوطني للأحرار مبادرة نعتبرها جد متميزة تتجلى في إطلاقنا منذ حوالي سنة لـ"مسار الثقة"، الذي يلخص رؤيتنا ومنظورنا لنموذج تنموي جديد لبلادنا.

إن مؤشرات التنمية الاجتماعية اليوم أصبحت من أهم المؤشرات العالمية لتصنيف تطور الدول ونمائها، علما أننا نحتل مراكز متأخرة في هذه التصنيفات، رغم أن المغرب بدل مجهودات كبيرة في هذا المجال، إلا أن هناك شيئا مازال ناقصا.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نعتبر مناقشة قطاع الأسرة والتضامن اليوم ورغم أخذه للصبغة التقنية، فإن ذلك لا يمنع من تقييم للسياسة العمومية للحكومة بصفة عامة، والوزارة المعنية بصفة خاصة، نظرا لأهمية المجالات المرتبطة به، على أساس أن كل ما يرتبط بالتضامن لوحده يغطي جانبا واحدا من البعد الاجتماعي والذي يعمل الجميع على ترسيخه، بالإضافة إلى موضوع المساواة، والذي يتطلب وقفة تأمل عميقة لتقييم الوجه العام الذي تسير فيه بلادنا، والمكاسب المحصل عليها والصعوبات التي تواجهه، وكذا الأسرة باعتبارها عماد وأساس المجتمع والذي لا يصلح إلا بإصلاحها باعتبارها خليته الأساسية، وأيضا التنمية الاجتماعية كأساس وعماد للعملية التنموية الشاملة التي تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى الاهتمام بالعنصر البشري؛ الرأسمال الحقيقي، لأن الأساس هو وجود تصور لمشروع مجتمعي قائم على نظام متكامل للرعاية الاجتماعية العادلة والمنصفة، وذلك من خلال الرؤية الواضحة والتخطيط الجيد والتنفيذ الأفقي الذي لا يعزل القضايا الاجتماعية عن السياسة العمومية ككل.

السيد الرئيس المحترم،

لابد من الإشادة بالمجهود الكبير الذي قامت به الوزارة في مجال مواجهة العنف ضد النساء، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية المؤسساتية، إلا أننا نتساءل عن مآل بعض الهيئات كهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وكذا المجلس الإستشاري للأسرة والطفولة، والتي تظل متأخرة لعدم

صدور نصوصها التنظيمية.

أما فيما يتعلق بموضوع الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع، فيجب تشجيع المجهودات المبذولة في إطار البرامج الخاصة بالوساطة الأسرية والتي تستفيد منها عدد من الجمعيات، مع ضرورة المتابعة الدقيقة لتنزيلها وضمان استمراريتها لدعم وحماية الأسرة من التفكك والصراع الأسري والاختلال في بنائها الوظيفي، وأثر ذلك على انحراف الضحية الأولى في الأسرة وهي الطفل، ظواهر ترتبط بالأساس بارتفاع الفقر والهشاشة وتفشي الجهل، مما يفتح معه المجال واسعا لظواهر أخرى عديدة كالدعارة، خاصة في صفوف القاصرين، والأمهات العازبات والأطفال المتخلى عنهم وغيرها، إضافة إلى ارتفاع نسب الطلاق، إذ نؤكد على أن النهوض بالأسرة ليس مسؤولية المجتمع المدني وحده، والذي يعتبر شريكا أساسيا، وإنما هي مسؤولية الدولة، حسب ما نص عليه الفصل 32 من الدستور، ونطالبكم في هذا الإطار باعتماد سياسة مندمجة بمقاربة وقائية استباقية.

إن حماية الطفل والاهتمام به، باعتباره مستقبل الوطن ومشتل المواطن الصالح، ملف كبير ومتشعب فقد أصبحنا اليوم أمام ظواهر جد مخيفة تتربص بأطفالنا، أهمها زواج القاصرات، وكذا تفشي ظاهرة الهجرة السرية وما تحمله بين أحضانها من مخاطر حقيقية تصل لحد تهديد حياته، بالإضافة إلى ظاهرة أطفال الشوارع، والتي تتنامى يوما بعد آخر، حتى أصبحت تخفي بين ثناياها سوق الاتجار والتسول بهم واستغلالهم بأبشع الطرق، مما يتطلب اليوم وضع استراتيجية مندمجة لحمايتهم ومواجهة كل ما من شأنه المساس بأمنهم وحقوقهم.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى التنمية الاجتماعية، فإن من بين أهم المؤشرات التي تعتمدها التصنيفات العالمية في المجال الاجتماعي، مؤشرات التنمية الاجتماعية، فبالرغم من المجهودات المبذولة تظل تلك المؤشرات سببا في تصنيفنا ضمن الدول المتأخرة في هذا المجال، مما يتطلب العمل بشكل مشترك لتحسين الوضع انطلاقا من الدستور والمنظور الحقوقي الشمولي الذي نص عليه بوضوح، واعتماد مقاربة تعتمد على الكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وفي نفس السياق، لابد من الاهتمام بمؤسسات العمل الاجتماعي، وخاصة العمل على تحيين عدد من النصوص القانونية المتعلقة بها كمؤسسة التعاون الوطني، مقترحين في هذا الإطار خلق مؤسسة واحدة قوية لها استقلال مالي وشخصية معنوية تجمع شتات كل المؤسسات الاجتماعية في هذا المجال كمؤسسة التعاون الوطني، والإنعاش الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية، لتصبح عملية تدخل الدولة واضحة وقوية وذات أثر مباشر على المواطن كما ستسهل عملية المراقبة والتتبع والتقييم.

السيد الرئيس المحترم،

مؤسسات الرعاية الإجتماعية... مراكز للتأطير أم لصناعة المجرمين، مع الأسف هناك بعض المؤسسات فيها تسيب كبير، الذي يحول دون تأطير وتأهيل هؤلاء النزلاء بالشكل المطلوب، حتى يتمكنوا من الاندماج داخل المجتمع بطريقة سلسة، بل إن بعض دور الرعاية صارت أشبه بالسجون، لاسيما أن النزلاء يلقبون بنعوت قدحية تؤذي مشاعرهم الإنسانية، ما يتسبب في عزلتهم الاجتماعية، وعادة ما يعامل المجتمع هذه الفئة بنوع من الإقصاء والاحتقار، لأنها لم تتلقى تربيتها داخل الأسرة، وبالتالي أصبحت تتعرض للتهميش والحيف في سوق الشغل والمؤسسات التعليمية وغيرها من المجالات، لدرجة أن هذه النظرة الدونية كانت موجودة حتى داخل مؤسسات الدولة في وقت سابق، بحيث كانت تسمى هذه المؤسسة ب "دار الخيرية"، وهو ما جعل مصطلح ولد الخيرية يحمل حمولة قدحية وتحقيرية.

وقد فطنتم السيدة الوزيرة، وأنتم مشكورين على، ذلك بعدما عمدتم إلى تعويض التسمية السابقة ب "نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية" سنة 2016، وهي تجمع كل المؤسسات التي يتمثل غرضها في التكفل بجميع الأشخاص الذين يوجدون في وضعية صعبة أو غير مستقرة أو في وضعية احتياج، وهو كما تعلمون يقصد بطبيعة التكفل؛ الاستقبال والإيواء والإطعام والعلاجات شبه الطبية والتتبع الاجتماعي والتربوي.

وهنا نطالب السيدة الوزيرة المسؤولة عن القطاع بإعمال رؤية شمولية توحد المقاربات والتصورات المختلفة بسبب تعدد المتدخلين، وغياب المتابعة الدورية للفاعل المحلي، وخاصة فيما يتعلق بموضوع نزلاء دور الرعاية.

وهنا لابد أن أطرح أمامكم وضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأيتام والأطفال المتخلى عنهم، فهي تعيش فوضى داخلية وتدهورا كبيرا.

وقد سبق لنا أن طالبنا بتدخل الجهات المسؤولة للحد من نزيفها، ولكن لم نلمس أي تقدم في هذا الشأن، والدليل على ذلك هو أن مئات الأطفال والشباب قد وقعوا ضحية الانحراف والإجرام، ودخل السجن عشرات الحالات من النزلاء، بينما يجب عدم محاسبتهم على الأخطاء التي يرتكبونها لأنها نتاج لسوء تسيير وتدبير هذه المراكز التي يغيب فيها الأمن والنظام الداخلي.

وفي هذا الإطار، نطالب من السيدة الوزيرة الإنكباب على إحداث مخطط للاندماج في المجتمع لهؤلاء النزلاء، لأن أصل المشكل هو صعوبة الاندماج في المجتمع بسبب النظرة الدونية للنزلاء الذين يلقبون بـ"أولاد الحرام"، مع الأسف كم يتيما أصبح مؤهلا ومؤطرا وحاصلا على شهادات عليا، لكنهم يلقون الحيف والتمييز داخل الشغل، بحيث يترجمون ضعفهم الداخلي إلى شخصية عنيفة تعكس العدوانية التي يتعرضون لها، في وقت كانوا مصدر افتخار واعتزاز من قبل المجتمع التي يسود فيه التكافل الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

إن تقوية دور الوزارة لا يمكن أن يتأتى إلا بضرورة العمل على إيجاد

طرق وآليات للتواجد عبر جل التراب الوطني، إذ أن الدور المنوط بها يؤهلها من جهة، للاضطلاع بعدد كبير من مشاكل فئات مختلفة ومتعددة تتدرج أعمارها من الطفولة إلى آخر العمر، كما يفرض عليها احترام العدالة المجالية في القيام بمهامها، إلا أن اعتمادها فقط على مؤسسة التعاون الوطني، وما تعانيه هذه الأخيرة من مشاكل وضعف الموارد البشرية لن يساعدها في تحقيق دورها وما تطمح له.

أما فيما يخص موضوع التماسك الاجتماعي، فإننا نطالبكم بتوضيح حول بعض الصناديق المكلفة ببعض الفئات في هذا المجال وطرق الاستفادة منها، لأن صندوق التماسك الاجتماعي يعرف إشكالا في موارده ومصاريفه، وهو الفاعل في عدد من الأوراش المفتوحة كدعم المعاق والأرامل، وندعوكم في هذا السياق إلى ضرورة تبسيط مسطرة الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، وتوسيع الفئات المستهدفة به كالمسنين بدون عائل.

السيد الرئيس المحترم،

إن ملف ذوي الاحتياجات الخاصة من بين أهم الملفات التي تشتغل عليها وزارتكم، وهي الفئة التي تحتاج إلى إيلاء اهتمام مضاعف بها، والتي تعرف تهميشا حقيقيا، حيث تنضاف إعاقتهم إلى جميع المشاكل الاجتماعية الأخرى، مما يؤزم حالتهم بشكل مضاعف، متسائلين عن سبب غياب سياسات عمومية مندمجة لهذه الفئة، والتي تتطلب استحضار النسب الحقيقية والاعتماد عليها في العمل، مستفسرين أيضا عن سبب عدم استجابة عدد من القطاعات لما ينص عليه القانون في إطار حقوق هذه الفئة، منها تمكينها من نسبة7% من المناصب مع مراعاة التمييز الإيجابي لهم في ذلك، والذي دافع عنه البرلمان بشراسة أثناء مناقشة مشروع قانون المالية الحالي، حيث خصص 200 منصب مالي لفائدة هذه الشريحة، ناهيك عن ضرورة دعمهم من ناحية التغطية الصحية ومنحهم عناية خاصة في هذا المجال. وضرورة الاهتمام بفئات عديدة منهم، تعاني من بعض الأمراض كمرض التوحد وغيرها، وما يتطلبه من مجهود إضافي، يفرض إحداث مراكز لاستقبالهم ومساعدة أسرهم، وكذا توفير أطر متخصصة، مع ضرورة التعامل مع الجمعيات التي تنشط في هذا المجال، والتي تحتاج في غالب الأحيان إلى دعم وتغطية لجميع جهات المملكة.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار لا يمكننا إلا أن نثمن ونشيد بالمبادرة البرلمانية لزملائنا بمجلس النواب الذين قاموا بزيارة لمقر وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، إثر وفاة المرحوم صابر الحلوي، وقاموا بثني وإقناع المعتصمين بفك الاعتصام، وهو ما استجابت له هذه الفئة مشكورة.

وأخيرا، ومن باب المسؤولية الملقاة علينا داخل الأغلبية الحكومية، وبالنظر إلى أهمية المجهود المبذول في هذه القطاعات، لا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نصوت على مشاريع هذه الميزانيات بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ج- مداخلة المستشار السيد عبد العزيز بوهدود في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الشباب والرياضة والصحة والثقافة والاتصال.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الشباب والرياضة والصحة والثقافة والاتصال.

في البداية لا بد أن أشكر السادة الوزراء على عروضهم القيمة، والتي تجسد الدينامية التي شهدتها القطاعات التي يدبرونها، مؤكدين على الالتزام بفضيلة الحوار الهادف والمسؤول في التعاطي مع قضايا المجتمع، وعلى رأسها موضوع الصحة والشباب والثقافة والتطور الملفت لوسائل الاتصال، مبرزين أن قوتنا كمغاربة هو حماية المشترك الذي يجمعنا، والذي يلزمنا جميعا الدفاع عنه في احترام تام للرأي والرأي الآخر، على اعتبار أننا ملزمون اليوم بحماية تميزنا عبر تدبير اختلافاتنا والتعاطي معها بكل احترام وتقدير، أن لا نحاول الإجهاز من أي موقع كنا فيه على رأي الآخرين واحترامه. كان لا بد من هذه التوطئة قبل مناقشة مشاريع هذه الميزانيات.

بداية لا بد أن نثمن البرنامج الذي تعتزم وزارة الشباب والرياضة إنجازه في سنة 2019 والسنوات المقبلة. وحتى لا أطيل في مناقشة تفاصيل الأرقام التي تبدو واضحة ومحددة، إلا أننا نرى أن المبالغ المرصودة للقطاع لا تلبي طموحاتنا ولا ترقى إلى مستوى التحديات المستقبلية التي تنتظر بلادنا. وأكيد أن السيد وزير الشباب والرياضة واع بهذا الإكراه وسيعمل جاهدا على توفير كل الإمكانيات لإنجاح هذه البرامج المستقبلية التي تعزز مكانة المغرب وسط المنتظم الدولي، مبرزين في فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذه المشاريع والتظاهرات الكبرى التي نحن مقبلين عليها تقتضي تعبئة كافة إمكانيات الحكومة لإنجاحها.

السيد الرئيس المحترم؛

تأتي مناقشة مشروع ميزانية الشباب والرياضة هذه السنة في سياقات هامة جدا، سياقات لا بد أن نقف عندها على اعتبار أنها ستؤسس لمرحلة جديدة في تدبير القطاع الذي يشرف عليه السيد راشيد الطالبي العلمي ويديره باحترافية عالية وبهدوء تام.

أولى هاته السياقات تتجلى في النتائج المحمودة والأداء الإيجابي الذي بات يبصمه منتخبنا الوطني، ومشاركته المشرفة خلال إقصائيات كأس العالم لكرة القدم بروسيا من بعد 20 سنة من الغياب، وفك عقدة الهزائم أمام الكامرون بعد انتصاره التاريخي هذا الشهر، وانتصاره وديا كذلك أمام منتخب تونس الشقيق في قلب ملعب رادس. انتصار كبير وصحوة كروية جديدة يجب السيد الوزير أن نستثمرها للمستقبل عبر مواصلة دعم التكوين وبناء المدارس الكروية والأندية بكل أصنافها. وكذلك دعم الجامعة الملكية

المغربية لكرة القدم التي تقوم اليوم بأدوار مهمة، وهي مناسبة نشكر فيها لاعبو المنتخب الوطني والطاقم التقني على المجهودات الجبارة التي يقومون بها في سبيل إبراز الإشعاع اللازم ورفع الراية المغربية.

السيد الرئيس المحترم؛

يقود اليوم السيد الوزير الشباب والرياضة ثورة هادئة لإرساء الحكامة في القطاع. ففي ظرف وجيز استطاع أن يفتح الملفات الكبرى بكل شجاعة وصرامة وإقدام، وعمل بكل اقتدار على معالجتها. وهنا لابد أن أركز على موضوع الحكامة في الجامعات الرياضية، إذ لا بد أن ننوه بمبادرته التاريخية في إعداد دليل تطبيقي لمنح الاعتماد للجمعيات الرياضية، حيث ساهم في دعم الشفافية وضخ دماء جديدة في التدبير.

كما تعلمون هناك 30 جامعة رياضية في مختلف الأنواع الرياضة ولله الحمد. واقعنا الرياضي غني جدا بالكفاءات، لكن للأسف غير مستثمرة بالشكل اللائق، فقط جامعتين هما اللتان تستفيدان من وضع الجمعيات ذات المنفعة العامة والتي تكون معفية من أداء الضرائب والرسوم. وهو وضع مهم يجب استثماره لكي يشمل كافة هاته الجامعات التي للأسف لازالت تتخبط ولازالت تعاني في غياب الحكامة والتدبير الديمقراطي الشفاف.

الجامعتين اللتين تستفيدان من هذا الوضع هما: الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم والجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى، التي رغم المجهودات التي تبذلها، إلا أن النتائج المحققة لا تليق بطموحاتنا وطموحات الشعب المغربي الذي لا زال ينتظر خليفة لنوال وعويطة والكروج.

السيد الرئيس المحترم؛

فريق التجمع الوطني للأحرار يعتقد أنه من حق المغاربة أن ينظم بلدهم نهائيات كأس العالم، ومفخورين بمستوى البنيات التحتية الرياضية التي تعزز مكانة المغرب بين الأمم والشعوب الراقية والتي تسير بخطى حثيثة نحو مصاف الدول الصاعدة. وأعتقد أنه أصبح من حقنا وحق إفريقيا اليوم تنظيم هذه التظاهرة عندنا. لا نريد فتح ملف 2010 وما تعرضنا له، ولكن نتوجه نحو المستقبل طالبين منكم السيد الوزير استحضار ملفات ترشيح المغرب في المحطات السابقة والاستفادة منها، مع الإسراع في انجاز الملاعب الكبرى المبرمجة، وجدة، الناظور، تطوان، حيث أصبحنا في حاجة ماسة إلى قرية رياضية ومدينة رياضية، طالبا منكم تنظيم لقاء مع رجال الأعمال المغاربة والأجانب لتشجيعهم على الاستثمار في القطاع الرياضي. فللأسف بلادنا تتوفر على كافة المؤهلات ليكون لها اقتصاد رياضي بناء ومنتج يعمل على استيعاب فئة عريضة من الشباب المغربي التواق اليوم إلى ممارسة مختلف أنواع الرياضات.

وفي هذا الإطار، لابد من التنويه باستراتيجية وزارتكم الرامية إلى جعل المغرب أرضا للرياضة ذات المستوى العالي وبوتقة للأبطال، من خلال تحسين الأداء والقدرة التنافسية؛ وتعزيز نفوذ المغرب في الحركة الرياضية الدولية؛ وجعله مركزا رياضيا على المستويين الإقليمي والدولي؛ والحفاظ على التراث الرياضي الوطني وتعزيزه؛ وكذا تطوير الاقتصاد الرياضي. وترسيخ الممارسة الرياضية وقيمها في حياة كل فرد، نجدها كذلك في استراتيجية وزارتكم من خلال تعزيز الحق الأساسي في الرياضة وجعل الممارسة الرياضية عملا في الاندماج الاجتماعي؛ وتكريس قيم الرياضة في التعليم وبرامج الشباب؛ وبتعزيز الحكامة داخل الهيئات المعنية بالحقل الرياضي؛ وكذلك تعزيز جودة وشبكة البنية التحتية الرياضية للقرب؛ وتنشيط الدورات التكوينية في المهن الرياضية. وهنا لا بد من الإشادة ببرنامج إحداث 800 ملعب للقرب بالمجال القروي وشبه الحضري، وافتتاح مجموعة من المنشآت الكبرى وتوسيع قاعدة الممارسين للرياضة، وتطوير الرياضة بالعالم القروي والأحياء الهامشية، وتطوير الرياضة النسوية، والاهتمام بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة التي لا زالت دون طموحاتنا، وبرنامج تكوين الأطر الرياضية.

السيد الرئيس المحترم؛

أعود بكم إلى الخطاب الملكي السامي لافتتاح الدورة الخريفية للسنة الماضية، والذي أعطى فيه جلالته تعليماته السامية للحكومة والبرلمان بضرورة الانكباب على حل مشاكل الشباب وإخراج الترسانة القانونية المرتبطة به، في هذا الإطار ننوه بتفاعلكم السريع ومعكم البرلمان في إخراج القانون التنظيمي للشباب والعمل الجمعوي إلى حيز الوجود. التفاعل السريع والإيجابي الذي يعزز الدينامية التي زرعتم مشكورين في القطاع تتجسد في مشروع الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب التي صادقت عليها الحكومة وعرضتموها السيد الوزير على البرلمان بغرفتيه حيث سعيتم إلى توسيع النقاش فيها لإغنائها وتنزيلها، مبادرة تعزز الحس التشاركي المؤسساتي للحكومة.

وهي مناسبة نرفع لك القبعة عاليا على ما قمتم به في مجال التخييم، وهو عمل لا يمكن أن يبخسه إلا جاحد أو عدمي، حيث حددتم أربع مبادئ أساسية لمراكز التخييم، منها التنوع والتجربة والراحة والإنصاف، وإرساء نظام حكامة جديد يعطي نفسا جديدا من خلال تحديد الأدوار وانخراط أقوى للجمعيات الشبابية في تدبير المؤسسات، من بينها مؤسسات دور الشباب، ناهيك عن إعادة هيكلة النسيج الجمعوي، وذلك بتعزيز مهنيته ومسؤولياته، بالإضافة إلى تنزيل استراتيجية تدبير الموارد البشرية من أجل دعم الحكامة داخل القطاع والرفع من نجاعته، مشيدين بحرص الوزارة على تتبع مراحل استصدار مشروع قانون يتعلق بتنظيم مراكز التخييم، وهنا لا بد من الإشادة بدور الجامعة الوطنية للتخييم التي تعد شريكا أساسيا في هذه العملية، والتي يجب توسيع تمثيليتها والانفتاح على باقي الجمعيات التربوية الجادة.

السيد الرئيس المحترم؛

نعتز في التجمع الوطني للأحرار بالحركية والدينامية التي تدبرون بها هذا

القطاع، ومتأكدون أنكم ستنجحون في أول مهامكم وستعملون عبر هذه السياسة المعتمدة في رفع كل أسباب الاختناقات الشبابية ومحاصرة كل التفاوتات المجالية. لذا، نطالبكم من موقعكم كوزير لهذا القطاع في الحكومة بضرورة الدفاع وباستماتة كما عهدناكم مناضلا من خارج الحكومة ومن داخلها للدفاع عن ضمان التقائية المشاريع ذات الوقع على أداء الشباب خصوصا، والقطاعات الاجتماعية بشكل عام ولم شتات مجهود الدولة في هذا الإطار.

أكيد أن موضوع الشباب وإدماجه في المجتمع هاجسنا اليوم جميعا. لكن نرفض تسييسه أو الركوب عليه أو توظيفه من أي جهة كانت على اعتبار أنه أصبح ورشا ملكيا بامتياز. وعلينا كفاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين، كل من موقعه، المساهمة في إنجاحه. لذلك فمسؤوليتنا كبيرة، حكومة وبرلمان، في إعادة بناء سياسات عمومية جديدة منصفة للشباب وتقطع مع اللامبالاة ولا تساير نفس الطموحات، ثائرة على الأوضاع التقليدية، تستطيع انتشال الشباب من وضع الانتظارية، تجعله شبابا مبادرا. سياسات عمومية تقوم على أساس التكوين والتشغيل مع الاستثمار في القطاع الرياضي والتوجه رأسا نحو المناطق الهامشية والقروية والجبلية.

السيد الرئيس المحترم؛

فريق التجمع الوطني للأحرار واضح في مواقفه، يرفض مطلقا الركوب على مآسي الشباب وتبني ازدواجية الخطاب في مثل هذه القضايا التي تبقى في نظرنا قضايا مرتبطة بالأمة وبالجالس على عرشها. لذلك فمن مسؤوليتنا في إطار الارتقاء بمستوى الخطاب السياسي أن نبقيها بعيدة كل البعد عن المزايدات السياسية الرخيصة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يعتبر قطاع الصحة قطاعا حيويا واستراتيجيا مرتبطا بشكل كبير بالمواطن المغربي وصحته، قطاع يعيش على وقع الخصاص الفادح وضعف الخدمة العمومية ونقص البنيات التحتية وتوزيعها بشكل غير عادل أحيانا، ما يتطلب القيام بمجهود مضاعف لتحسين أداء هذا المرفق العمومي الذي أصبح اليوم مطلبا شعبيا ملحا.

تأتي مناقشة هذه الميزانية في ظل الاهتمام الملكي بهذا القطاع، حيث أعطى جلالته إشارات قوية في خطابه الأخير قصد النهوض به وتجويد الخدمات الصحية وتطويرها وتيسير ولوجها للمواطنين، خصوصا المعوزين منهم، وإرساء عدالة مجالية على مستوى جميع جهات وأقاليم المملكة، ليكون قطاع الصحة ببلادنا في مستوى تطلعات المواطنين.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نشيد ببرامج الوزارة التي تسعى إلى تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، من خلال تنظيم العرض الصحي الوطني؛ وتطوير الشبكة الاستشفائية العمومية؛ وتعزيز شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولى وشبكة المؤسسات الطبية الاجتماعية وتطوير الصحة المتنقلة، خصوصا بالعالم القروي؛ وتحسين الولوج إلى الأدوية والمواد الطبية؛ ودعم المخطط الوطني للمستعجلات الطبية؛ وتحسين الولوج إلى منتجات الدم المأمونة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن تقوية البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض، لا يمكنها أن تتحقق دون تعزيز برامج صحة الأم والطفل كأولوية وطنية؛ وتعزيز صحة الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وتقوية برامج محاربة الأمراض غير السارية؛ وتحيين المخطط الوطني للصحة النفسية والعقلية؛ وإطلاق برامج وإستراتيجيات صحية جديدة؛ وتقوية برامج محاربة الأمراض السارية؛ وكذا تعزيز اليقظة الصحية والأمن الصحي؛ بالإضافة إلى تعزيز أنماط العيش السليم وتقوية التربية من أجل الصحة.

وكما أشرتم إلى ذلك، فإن تطوير حكامة القطاع وترشيد تخصيص الموارد واستعمالها، يقتضي توسيع التغطية الصحية الأساسية لبلوغ التغطية الصحية الشاملة؛ ومعالجة الخصاص في الموارد البشرية؛ وتحسين ظروف العمل وتحفيز المهنيين الصحيين؛ وتعزيز التأطير التشريعي والتنظيمي في القطاع الصحي؛ وتشجيع الشراكة والتشاور؛ وكذا الشروع في إحداث منظومة معلوماتية صحية وطنية مندمجة؛ ومأسسة الجودة والسلامة في عملية العلاجات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن نظام المساعدة الطبية، خصوصا بعد الخطاب الملكي السامي والاستقبال الملكي الذي خصكم به رفقة رئيس الحكومة، يتطلب منكم وضع تصور جديد يكفل تدبير هذا النظام ويوفر التمويلات الضرورية له، ويحدد بدقة التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية، ووزارة المالية، من أجل ضمان الخدمة الصحية والعلاجية لكل المستفيدين. وفي هذا الإطار ندعوكم إلى النظر في وضعية المستشفيات الجامعية، مع ضرورة تعميمها على مختلف جهات المملكة، وكذا تحسين الولوج، وتقديم الخدمة الصحية إلى المستشفيات الجهوية والإقليمية والمراكز الصحية، والإهتمام أكثر بالعالم القروي.

وفي هذا السياق لابد من رفع القبعة عاليا للأطر العاملة بوزارة الصحة، من أطر إدارية وطبية وممرضين وتقنيين... خصوصا العاملين منهم بالمناطق النائية الذين يعمل أغلبهم في أجواء غير مريحة، بسبب ضعف الإمكانيات وتردي وسائل العمل. مثمنين مجهوداتهم في ظل عدد من الإكراهات، وفي ظروف عمل استثنائية، أقل ما يمكن القول عنها أنها صعبة، لا من حيث الموارد البشرية ولا من حيث المعدات، الضعيفة مقابل التحول الديمغرافي الكبير والطلب المرتفع جدا على الخدمات الصحية. وندعوكم في هذا الإطار إلى ضرورة إبعاد 600 طبيبا من الإدارة، حتى يتفرغوا للمرضى ويساهموا في الحد من الخصاص الذي يعرفه القطاع الصحي، بالنظر لعدد الوفيات والمغادرين للقطاع برسم التقاعد والتقاعد

النسبي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مشكل الموارد البشرية الأكبر يكمن في توزيعها، حيث نسجل خصاصا كبيرا في المناطق البعيدة عن المركز، مؤكدين على أن تخصيص 4000 إطار طبي وتمريضي وإداري برسم هذه السنة غير كاف لمعالجة الخصاص المهول حتى وإن خصصت للمناطق القروية فقط. وفي هذا الإطار، ندعوكم إلى ضرورة اللجوء إلى التعاقد فيما يخص المناطق النائية، قصد معالجة حالات النقص والفراغ التي تعاني منها على مستوى الموارد البشرية. ومتسائلين عن مصير الاتفاقية التي أبرمتها وزارتكم مع مجلس جهة درعة تافيلالت، قصد توفير 300 إطار طبي لسد الخصاص بالمناطق الجبلية والصحراوية النائية، التي يرفض أغلب المعينين العمل فيها.

أما فيما يتعلق بالسياسة الدوائية، فإننا نطالبكم بضرورة إخراج الوكالة الوطنية للأدوية، لمواصلة ومواكبة الدينامية الإصلاحية المرتبطة بالدواء، وتمكين الصيدلي من حق استبدال الدواء الأصلي بالدواء الجنيس لتشجيع الصناعة الدوائية المحلية، كما هو الحال في الدول المتقدمة، لتمكين الوزارة باعتمادها أثناء المناقصات المتعلقة بشراء الأدوية للمستشفيات العمومية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن النتائج المهمة المحققة في مجال صحة الأم والطفل لا يمكننا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا تثمينها، وإن كان طموحنا أكبر في تقليص الوفيات في هذا المجال، مع ضرورة العناية بالطفل عن طريق تمكين الأمهات الفقيرات من حليب الرضاعة الاصطناعي، والذي أصبح يرهق كاهل الأسر المغربية ذات الدخل المحدود.

وفي هذا الإطار، ندعو السيد وزير الصحة المحترم الاطلاع على وثيقة "مسار الثقة" والذي يلخص تصورنا ومنظورنا لنموذج تنموي جديد لبلادنا، خاصة منه الشق المرتبط بقطاع الصحة، والذي يلح على ضرورة اعتماد طبيب الأسرة في الصحة العمومية، حتى نتمكن من تحقيق مجموعة من المؤشرات الإيجابية في هذا الصدد، وعلى رأسها تخفيض نسبة وفيات النساء، خاصة وأننا لا زلنا بعيدين عن الرقم الذي وضعته المنظمة العالمية للصحة، والذي يتمثل في 50 وفاة عن كل 100 ألف ولادة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

إن قطاع الثقافة والاتصال يلعب دورا مهما كدعامة أساسية للتنمية، والاهتمام بهذين المجالين يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية مع ضرورة حماية مكونات الهوية الوطنية، والانخراط الواعي في تنمية المشترك الثقافي. ولم يكن صدفة أن يجتمع هذين القطاعين في الهندسة الحكومية الحالية، بحكم التقائيتها ولعبها دورا رياديا لتسويق الهوية المغربية والتميز المغربي عبر العالم.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى ضرورة حماية نموذجنا الثقافي الذي يتعزز بحماية المآثر التاريخية التي تعاني من التآكل والضياع، والتدخل العاجل من أجل إعادة ترميمها وصيانتها وحمايتها من الاندثار؛ وإحداث المزيد من المراكز الثقافية وفق عدالة مجالية، مستحضرين البعد الجهوي والإقليمي في توزيع المنتوج الثقافي خاصة في برامج الوزارة والدعم المخصص لها؛ ونهج حكامة جيدة في تدبير الدعم الموجه للمشاريع الثقافية والفنية؛ وتتبع ومراقبة عمل دور الثقافة وتقييم فعاليتها ومردوديتها، وتوفير الظروف الملائمة لأداء الدور المنوط بها؛ وتنشيط المراكز الثقافية وتبسيط المساطر في المجال الثقافي وتجهيز مكتبات المؤسسات التعليمية؛ مع ضرورة إدماج مادة الثقافة في المناهج والمقررات الدراسية؛ واستهداف الأطفال والناشئة من خلال التحسيس بالقراءة ومصاحبة الكتاب؛ وكذا الاهتمام أكثر بالعالم القروي الذي يفتقر للمراكز الثقافية؛ وإشراك الجماعات الترابية في الشأن الثقافي عبر إبرام اتفاقيات؛ وإحياء الجامعات الشعبية داخل الفضاءات والمراكز الثقافية.

وفي هذا الإطار، نطالب السيد وزير الثقافة والاتصال بتحسين الولوج إلى الثقافة والنهوض بها، انسجاما مع الإلتزامات الحكومية التي نص عليها البرنامج الحكومي في الشق المتعلق بالثقافة، أخذا بعين الاعتبار أهم الركائز الأساسية في بناء مجتمع ثقافي عبر إرساء استراتيجية ثقافية وطنية؛ وإطلاق سياسة لغوية مندمجة ترتكز على تقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية في إطار يحفظ الوحدة ويضمن التنوع وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية، مع الانفتاح على اللغات الأجنبية والثقافات الأخرى، وعلى حضارة العصر؛ والرفع التدريجي للميزانية المخصصة لقطاع الثقافة وتعزيزها بالموارد البشرية الكافية؛ وتوسيع قاعدة المسارح الوطنية ودعم المبادرات المسرحية الوطنية، وتشجيع الولوج للمتاحف الوطنية؛ ودعم الإنتاجات الفكرية والأدبية.

السيد الرئيس المحترم؛

نسجل باستحسان كبير تبني الوزارة لرؤية ومخطط تنفيذي يمتد من 2017 إلى 2021، حيث مستقبلا سينصب النقاش على مدى تنزيل هذه الرؤية وهذا المخطط لتقييم عمل الوزارة في مختلف مجالات الثقافة المغربية، ومدى تحقيق النتائج المسطرة وتأثيرها على النهوض بالشأن الثقافي قياسا بالزمن السياسي الذي حدد لها، ووثيرة التنزيل وتنفيذ مضامين المخطط التنفيذي وما هي نسبة الإنجاز من سنة لأخرى؟ لأن المغاربة يطمحون إلى بناء مشروع مجتمعي من سماته الأساسية الانفتاح على قيم الحداثة والديمقراطية والقيم الكونية في احترام تام للخصوصيات الحضارية المغربية بما فيها من تعدد وتنوع في إطار الوحدة الوطيفية المبنية على التوابث الدستورية، هذا المشروع المجتمعي لا يمكن أن يبنى إلا بتضافر جهود جميع الفاعلين والمتدخلين في الحقل الثقافي.

لازالت مكانة المرأة ضمن المنظومة الثقافية خجولة، خاصة في الاعتراف بدورها في بناء مجتمع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وقانوني، لاسيما

وأنها أثبتت قدرتها وكفاءتها وجودتها وجديتها في الكتابة شعرا ونثرا ونقدا ومسرحا وسينمائيا وسياسيا وفي مختلف المجالات وعلى صعيد جميع المناحي، لكن الحقل الثقافي لازال مترددا في احتضان هذه المرأة المبدعة والخلاقة وتمكينها من لعب أدوار تنموية في محاربة الأمية والفقر والمرض والتوعية السياسية.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد صنفت الدراسات الأخيرة المغرب في الرتب الأخيرة في مجال القراءة، وهي مؤشرات مقلقة تتطلب من وزارتكم ومؤسساتها لعب دور مهم في التشجيع والتحفيز على القراءة وتوسيع شبكة الاستفادة من الكتابة كخطوة أولى في دعم القراءة، وفي هذا الإطار لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن ننوه بالطفلة المغربية مريم أمجون التي استطاعت الفوز بمسابقة تحدي القراءة، مما يدل على أن المغاربة لهم من القدرة والكفاءة ما يجعلهم يربحون رهان القراءة، الشيء الذي يحتم على الوزارة إعادة النظر في استراتيجيتها بخصوص القراءة والكتاب بصفة عامة، مع دعم المعارض الخاصة بالكتب وتعميمها على المستوى الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

كما يلاحظ أن هناك تقاطعات كبرى بين الثقافة والاتصال بحكم ترابطهما إلا أننا نسجل غياب المهنية والاحترافية في أداء الإعلام العمومي؛ وعدم مواكبة وسائل الإعلام العمومي للفترات السياسية الاستثنائية واستغلال تسويق ثراتنا وما يزخر به في العالم؛ في مقابل ذلك، اشتغال الإعلام العمومي بقضايا لا تمت بصلة للرغبة والإرادة في خلق مناخ ديمقراطي يساعد المواطن المغربي على اكتساب قيم الشفافية والحداثة والدمقرطة؛ مع تغييب المرأة سياسيا واجتماعيا وثقافيا عن برامج قنوات القطب العمومي، وإظهارها في صورة سيئة ومتدنية خصوصا في بعض الوصلات الإشهارية؛ وعدم الانفتاح على النخب الجديدة من السياسيين والمثقفين؛ وكذا انفلات الأداء الإعلامي العمومي وعجزه عن حماية الهوية الوطنية. لذلك فإننا ندعو إلى ضرورة حماية اللغات الوطنية في البرامج التلفزيونية، والحد من استعمال لغات أجنبية لا تمثل الحضارة المغربية ولا تشكل جزءا من هويتها؛ والعمل على تحرير الإعلام السمعي البصري وتشجيع إنشاء قنوات تلفزية خاصة، إسوة بالإذاعات الخاصة التي حققت إشعاعا كبيرا؛ مع وجوب التفكير من جديد في إنشاء قناة برلمانية لرد الاعتبار لممثلي الأمة، وإبراز مجهوداتهم الكبيرة والجبارة في خدمة قضايا الوطن والمواطنين علما أن أداءنا و عملنا الشاق الذي نقوم به داخل اللجان لم يراه المواطن و لم يصل إليه، وبالتالي تبقى الصورة النمطية المسيئة التي أخذها المواطن على المؤسسة التشريعية تفاقم أزمة تعاطي النخب والشباب مع السياسة.

وعلى مستوى الأرقام، أعتقد أن حجم الرهانات والتحديات الواقعة اليوم على عاتق هذا القطاع تحتاج إلى إمكانيات أكبر من هاته المعروضة علينا للنقاش. لذلك، لا بد من إمكانيات إضافية لتحسين أداء هذا المرفق وتحصين ثراتنا وتاريخنا الذي نراه ينهار أمامنا.

السيد الرئيس المحترم؛

في هذا الإطار، ندعوكم للمضي قدما في تنزيل الرؤية الاستراتيجية للقطاع، والتي تضع كأفق لها إرساء مشهد إعلامي وطني حر ومسؤول يحظى بأكبر قدر من الاستقلالية، ويستفيد من الدعم اللازم لتحديث بنيته التحتية، بالشكل الذي يمكنه من الاضطلاع بدوره كرافعة للتنمية ومحفز لتعزيز المسلسل الديمقراطي، والتطلع إلى إعلام يتمتع بحرية غير منقوصة ودرجة عالية من المهنية، لأن الرهان الحقيقي الذي يجب رفعه هو دعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتعزيز مكانة المؤسسات الصحافية ونموذجها الاقتصادي، وكذا تعزيز كل من الدعم الموجه للصحافة الورقية والرقمية والعمل على تقوية الصحافة الجهوية لمواكبة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة، مع تعزيز مكانة قطاع الاتصال السمعي البصري الوطني العمومي وضمان ممارسة حرة تحترم التعددية، وتوسيع تغطية البث الإذاعي والتلفزي وتقويته، إضافة إلى تحسين أداء وكالة المغرب العربي للأنباء، وتعزيز موقعها الإقليمي والدولي، وكذا تنزيل المقتضيات الواردة في مدونة الصحافة والنشر، ولاسيما إخراج المرسوم المتعلق بدعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع.

على مستوى صحافة الوكالة، يجب العمل على تنويع أنشطة وكالة المغرب العربي للأنباء وإطلاق منتجات جديدة واستعمال أحدث الابتكارات التكنولوجية، وكذا استحداث أجهزة عصرية من أجل تكريس مبادئ الحكامة وترسيخ الثقافة التشاركية، وضرورة تأهيل المعهد العالي للإعلام والاتصال، وتطوير جودة وتنافسية القطاع السمعي البصري، وتوسيع الخدمات وتعميم التغطية الجغرافية بالبث الرقمي وتعميم العمل بالنظام عالي الجودة، وتعميم البث على مدار الساعة في الإذاعات الجهوية، ودعم الإنتاجات الوطنية، وتطوير برامج القرب، وتقوية البرمجة الموجهة للشباب والمرأة ولفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما فيما يرتبط بمجال السينما، نطالب السيد وزير الثقافة والاتصال بضرورة وضع إطار قانوني جديد للصناعة السينمائية يمكن من النهوض بهذا القطاع على المستوى الوطني وأيضا تعزيز صورة المغرب كوجهة دولية للتصوير، بالإضافة إلى استكمال مسطرة المصادقة على القانون المنظم للمركز السينمائي المغربي الذي من المرتقب برمجة عرضه ومناقشته على مستوى اللجنة المختصة بمجلسنا الموقر، والذي من شأنه أن يساهم في تجاوز العراقيل القانونية التي تحول دون الانطلاقة الحقيقة للسينما المغربية.

السيد الرئيس المحترم؛

كما ذكرت في بداية المداخلة، قطاع الثقافة والاتصال قطاع متشعب وكبير لا يسع المجال للخوض في كل تفاصيله ومجالاته خاصة منها مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والتصدي لظاهرة القرصنة، ومجال الإشهار، ومجال التواصل المؤسساتي، وضرورة الحفاظ على الذاكرة الوثائقية والإعلامية الوطنية، والتعاون الدولي متعدد الأطراف... مكتفيا بهذا القدر ومؤكدا أننا

في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعم سياسة الحكومة في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، وأننا سنصوت بحكم انتمائنا لهذه الأغلبية بالإيجاب على مشاريع ميزانيات هذه القطاعات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

مداخلة المستشار السيد محمد القندوسي في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي والسياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي والسياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

إن مناقشة قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي تجعلنا في فريق التجمع الوطني للأحرار فخورين بالمنجزات التي تحققت والتي ستتحقق في عهد الوزير مولاي حفيظ العلمي بفعل الدينامية التي زرعها في دواليب هذه الوزارة والأوراش التي فتحت في عهده بفعل الرؤية الثاقبة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حيث واجه فيها بكل شجاعة مختلف الأزمات التي يمر منها قطاع الصناعة والتجارة، والتي أثرت بشكل مباشر على وضعية الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

لا أحد يختلف بكون هذا القطاع يعد أحد الدعامات الأساسية لقطاع الإنتاج في بلدنا وهو المعول عليه ليكون قاطرة إقلاع الاقتصاد الوطني في المستقبل بفعل الأفاق الواعدة التي فتحها مخطط التسريع الصناعي عبر ابداع العديد من المنظومات الصناعية الجديدة وانبعاث أخرى ومواكبة ومصاحبة المنظومات الصناعية التي تعاني كالنسيج وغيرها.

فكما أكد فريقنا خلال مناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية داخل اللجنة المختصة فإن إشكالية الاقتصاد الوطني تتجلى في خلق الثروة التي ترتكز على ابداع المشاريع المدرة للدخل والمشغلة والتي تبقى دون جاذبية بفعل ضعف الاستثمار الخاص وغياب التمويل والراجع أساسا إلى غياب رؤية اقتصادية ذلك أنه مهما أعد السيد الوزير المسؤول عن تدبير هذا القطاع من استراتيجيات وبرامج ومشاريع وبحث على عقد شراكات مع كبرى الشركات الصناعية في العالم، فإننا لن نحقق أهدافنا في غياب الوضوح في الخطاب السياسي الذي ظل خطابا سياسيا بئيسا وعدميا يحاول انتهازيو السياسة من خلاله الركوب دائما على مآسي الشعب ومعاناته، لذلك فإن الارتقاء بخطابنا السياسي أصبح أمرا ضروريا ليكون خطابا موضوعيا وإيجابي يثمن الإيجابيات ويساهم في إيجاد الحلول للمعضلات الاجتماعية والتي لا يمكن لها أن تتحقق دون الاستثمار والاستثمار الخاص على وجه الخصوص.

السيد الرئيس المحترم،

تقودون ثورة هادئة في هذا القطاع وتساهمون بشكل كبير في تغيير البنية التقليدية للاقتصاد الوطني عبر تنويع الشراكات الدولية مع كبرى الشركات العالمية وتبحثون بشكل جدي على جلب الاستثمارات الكبرى عبر اختراق الأسواق الأسيوية وتعملون جاهدين على بعث المنظومات الصناعية المفلسة كالنسيج مثلا معتمدين في ذلك على خبرتكم وكفاءاتكم الميدانية رغم التشويش الذي يلاحقكم وبالتالي نهنئكم على صبركم وعلى ما تحملتم حيث تعرضتم لهجمة شرسة من طرف أعداء النجاح ومن يحاولون دائما نشر المغالطات والإدعاءات المغرضة لذلك سنكون إلى جانبكم في دعم كل المبادرات الإصلاحية التي جئتم بها والتي تضمنها عرضكم القيم والذي رسم جلالة الملك محمد السادس نصره الله خارطة طريق واعدة قمتم من خلالها بانتشال قطاع الصناعة والتجارة من الركود والرتابة التي كان يعيشها.

السيد الرئيس المحترم،

نجاحكم في تدبير هذا القطاع انطلقت بعدما قمتم بإرساء طريقة عملكم الجديدة المبنية على النجاعة والفعالية والأكيد أن مواصلة نجاح هذه الأوراش يقتضي منكم الاشتغال أكثر على تأهيل العنصر البشري داخل الوزارة والاهتمام به وتغيير المنظام الإداري للوزارة والذي يقتضي تغييره لكي يستوعب الدينامية الجديدة والأفاق الواعدة التي فتحتها استراتيجية التسريع الصناعي لذلك فإننا ننتظر منكم استعجال هذا الورش لأن هذه المنظومات الصناعية والتجارية مرتبطة بعنصر بشري كفؤ وناجع وفعال يقطع مع التدبير البطيء الذي تعيشه مع الأسف أوضاع أدارتنا بشكل عام.

السيد الرئيس المحترم،

نجاحات مخطط التسريع الصناعي مرتبطة بالأرقام المحققة إلى حد الان فالمخطط الذي بدأتهم سنة 2014 وسينتهي متم سنة 2020 أنشأ إلى اليوم منظومات صناعية فعالة قطعت مع التشتت الصناعي حيث أرسى صناعة أكثر اندماجا وخلق الظروف الملائمة لانبثاق صناعي تنافسي، لذا وجب على السيد الوزير الوصي أن يشتغل أكثر على توطيد العلاقة ما بين المجموعات الصناعية الكبرى الرائدة والمقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا على مستوى التمويل بحيث أن صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات جاء لتسهيل هذا الاندماج لكن لا زالت تعترضه العديد من الإشكاليات لأجل أداء دوره في عصرنة اليات الإنتاج وتعزيز قدرته على خلق منتوج وطني جيد تستطيع تعويض المنتوجات المستوردة وهذا هو الرهان الحقيقي الذي ينتظرنا لأن هناك إشكال حقيقي مرتبط أولا بتعريف هذه المقاولة الصغرى والمتوسطة على اثبات ذاتها بحيث تفتقر إلى المواكبة والتأطير وتحتاج إلى عقار صناعي خاص بها وفي هذا الإطار ننوه برصده لـ 1000

هكتار لخلق هذه المجمعات الصناعية المندمجة وقد أحلنا عليكم في هذا الإطار توصيات اليوم الدراسي الذي نظمه فريقي الحزب بالبرلمان والذي كان موضوع الاهتمام بالمقاولات الصغرى والمتوسطة رافعة أساسية للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

إننا فخورون في التجمع الوطني للأحرار بمنجزات مخطط التسريع الصناعي حيث ارتقت منظومة قطاع السيارات وجعلتنا من الدول الصاعدة في مجال صناعة السيارات (أول مصنع في شمال إفريقيا). رقم المعاملات عند التصدير 58.60 مليار درهم حيث احتل المرتبة الأولى في القطاعات المصدرة بما مجموعه 24.4% من مجموع الصادرات حيث تمضي هذه المنظومة بكل ثقة لتصل إن شاء الله على انتاج مليون سيارة في أفق 2020 وهذا رقم مهم ستكون له تداعيات ايجابية على الناتج الداخلي الوطني الخام.

وستعزز قدرة بلدنا على مواجهة المعضلات الاجتماعية التي تثقل كاهلنا حيث ستعمل على استيعاب الطاقات المعطلة لذلك يجب عليكم السيد الوزير الاشتغال أكثر على توجيه منظومة التكوين نحو اعتماد دبلومات من شأنها تيسير ولوج الشباب حاملي الشواهد إلى سوق الشغل.

هذه المنظومة الصناعية لوحدها عمدت إلى توقيع 108 اتفاقية استثمار ما بين الدولة والمستثمرين عززت من خلالها الولوج إلى مهن جديدة (تكييف الهواء، الزجاج، لوحات القيادة، العجلات، الأثاث...) وغيرها من الصناعات التي انتعشت بفعل انتعاش هذه الصناعة.

السيد الرئيس المحترم،

قطاع الطيران من القطاعات الواعدة التي تجعلنا كذلك نفتخر بالإنجازات المحققة خصوصا بعد مذكرة التفاهم التي أبرمتها الحكومة مع شركة بوينغ وقبلها العملاق بومباردي. إنجازات ستسجل بمداد الفخر والاعتزاز، فالأرقام وآثار هذه الاستثمارات تم الإعلان عنها في عرض السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي ولا داعي لذكرها، حيث ستساهم هذه المشاريع بشكل كبير في تقليص شبح البطالة، وستساهم في دعم نمو الاقتصاد الوطني، ترحيل الخدمات بدوره مهم جدا ومشغل لذلك نتمنى من المنظومات الخمس التي أطلقتها الحكومة عبر توقيع 13 اتفاقية استثمار تكون نتائجها حسب ما تتوقعون حيث أنها ستنعش قطاع التشغيل، النسيج والجلد بدوره حاضر بقوة في برنامج الحكومة مؤكدا لكم أنه منذ تولي السيد مولاي حفيظ العلمي تدبير هذه الوزارة انتعش بشكل كبير حيث إن اشتغاله مع الجمعية المغربية لصناعة المنتوجات والملابس أتى أكله حيث ارتفعت المعاملات عند التصدير بـ 5 مليارات درهم مع انبثاق 70 شركة وطنية رائدة رغم المنافسة الشرسة التي يعرفها القطاع مشيدين في نفس الوقت بالاتفاقية التي وقعتم مع سويسرا لتطوير القطاع وفتح هذه السوق له. وهو ما تجيب عليه الأرقام المحققة والتي جاءت في عرضكم وفق الوثائق التي سلمتم لنا حيث ارتفعت قيمة صادرات النسيج بزيادة قدرها 3.3% على أمل أن ترتفع أكثر إذا ما واجهنا المنافسة، لذا يجب مواصلة مواكبة هذه المقاولات عبر تأهيل العنصر البشري والاشتغال أكثر على الجودة، للمساعدة على تشجيع المنتوج الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

أكيد أن الحكومة واعية بخطورة المنافسة القوية وتحاول جاهدة تنويع العرض الصناعي الوطني، لذلك فإن طريقة تدبير هذا القطاع يبين بالملموس أهمية الوعي بالمخاطر المحدقة بالاقتصاد الوطني وإذ نهنئ السيد الوزير من جديد على هذه الحيوية وهذه الفعالية وعلى الجرأة في مواجهة التحديات ومباشرة الملفات الشائكة إلا أنه لابد من مشروع مارشال للنهوض بأوضاع المقاولة الوطنية خصوصا الصغيرة والمتوسطة لذلك لابد من الإسراع في إخراج التشريعات المواكبة في هذا الإطار طالبا منه الانفتاح أكثر على المؤسسة البرلمانية وتحسيسها بأهمية هذه المشاريع التي يشتغل عليها خصوصا ميثاق الاستثمارات وميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن قطاعات السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي أحدثت نقلة نوعية في دعم الاستثمار العمومي والذي أدى بدوره إلى دعم الإنتاج الوطني، حيث ساهمت بشكل كبير في إنتاج الثروة، وإحداث مناصب شغل عبر مخططاتها الإستراتيجية وبرامجها المتنوعة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد سجل قطاع السياحة تطورا ملحوظا، جسدته الانطلاقة النوعية له بفعل ربطه بقطاع النقل الجوي مما عزز انفتاح بلادنا على فضاءات جديدة غير تقليدية، وأسواق جديدة، بفعل الدينامية التي زرعها السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة عبر تحركاتها المكوكية اتجاه بلدان العالم والذي حاول ربط المغرب جويا بعدد من الدول التي كانت لا تعرف المنتوج الوطني السياحي، حيث عمد على اختراق أسواق جديدة مما وسع شبكة الخطوط الجوية المغربية ببلدان وعواصم هذه الدول حيث عقد مجموعة من الاتفاقيات والشراكات في هذا المجال مما أدى إلى الرفع من عدد السياح وليالي المبيت، وهو ما سيساهم في دعم الاقتصاد الوطني رغم المحيط الإقليمي الملتهب حيث لاحظنا في فريقنا أن العرض السياحي الوطني أصبح قويا ومتنوعا، مشيدين في هذا الإطار بالإجراءات المتخذة في مجال إصلاح المنظومة القانونية للمهن السياحية، والتدابير المتخذة لمراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية، عوامل أدت مجتمعة إلى تنويع وتطوير المنتوج السياحي بجميع أصنافه، دون الإقتصار فقط على منتوج فاس ومراكش مع تطوير المنتوج الصحراوي والانفتاح أكثر على السياحة الجبلية وخلق أقطاب سياحية جبلية في مختلف مناطق المملكة مطالبين الحكومة

بضرورة الاشتغال على تحسين جودة النقل وظروف الاستقبال والإشتغال أكثر على نسب عودة هؤلاء السياح.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن نؤكد على أن قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي عرف نموا مضطردا جراء سياسة الإنتاج والتسويق الكبير لمنتجات الصناعة التقليدية بفعل برامج التسويق المعتمدة على نهج سياسة تنظيم المعارض الوطنية والدولية، وكذا تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة، مؤكدين على ضرورة العناية والاهتمام بالحرف التقليدية التي تحمي موروثنا الثقافي مشيدين في هذا الإطار بإصدار القانون المؤطر للتأمين على الحرفيين مطالبين الفريق الحكومي الاشتغال أكثر على حماية الحرف التقليدية التي هي في طور الاندثار باعتبارها عنوان التميز المغربي المبني على حماية الموروث الثقافي للمغاربة حيث تعد صناعتنا التقليدية أحد عناصره الأساسية فرغم الجهود المضنية إلا أن سياسة المعارض لم تعطي أكلها لهذا وجب عليكم البحث عن أسواق أجنبية جديدة لترويج منتوجاتنا التقليدية الزاخرة، فالمنافسة أصبحت شرسة مع الصين الذي أصبح ينتج الفخار والبلغة وغيرها من المنتوجات التي كانت تشغل الآلاف من الصناع اليوم أصبحوا يعانون في صمت في ظل ركود أضحوا معه عاجزين حتى عن ربح قوتهم اليومي.

السيد الرئيس المحترم،

النقل الجوي يعد أهم منفذ لبلادنا في المحيط الإقليمي المضطرب والأكيد أنه يجب استثماره للترويج لمنتوجاتنا السياحية خاصة وأن حدودنا البرية مغلقة، شرقا هناك واجهتين بحريتين مهمتين شمالا وغربا ولكن لم نستطع إلى اليوم استثمارهما بالشكل اللائق لدعم قطاع السياحة في بلدنا بفعل ضعف النقل البحري وبالتالي التنسيق في هذا الإطار مع وزارة النقل والتجهيز للاشتغال على النقل البحري والاستثمار في موانئنا البحرية لكي تستقطب السفن السياحية الكبرى والضخمة وهنا نذكركم بمقترح فريقنا الرامي إلى الاشتغال على إعادة توظيف موانئ المملكة وجعلها تستقطب مثل البواخر الكبرى ذات الطابع السياحي وعلى رأسها ميناء أكادير وقد عقدنا مع الوزير السابق للتجهيز لقاء خاصا بهذا الموضوع والذي نطالبكم من هذا المنبر الاشتغال عليه داخل الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

الخطوط الملكية المغربية والتي تعد جناح المملكة في العالم، مؤسسة عمومية لا يمكن إلا أن ننوه بعملها ودورها الرائد في فتح المملكة المغربية على العالم منوهين بدورها في إفريقيا وفي تقريب بلادنا مع القارات الخمس في العالم لكن يبقى منتوجها دون المستوى المطلوب وبالتالي يجب الاشتغال على تحسينه وجعله في المستوى المطلوب علما أن مستوى التنافسية مرتفع جدا، حيث يجب تشجيع الاستثمار في هذا القطاع مع العمل على تطوير البنيات التحتية المرتبطة بالطيران المدني وعلى رأسها المطارات وحيث يجب استثمار الهندسة الحكومية الحالية التي كانت موفقة وحكيمة عندما عملت على تجميع قطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي لترابطها وأهميتها والهدف هو ضمان التقائية المشاريع من أجل تجميعها حتى تؤدي أهدافها بالشكل اللائق.

السيد الرئيس المحترم،

نعرف جيدا إمكانيات ومكانة الوزير الوصي على هذا القطاع كرجل دولة محنك، له من الإمكانيات والقدرات للنهوض بهذا القطاع الإستراتيجي الحيوي على اعتبار أهمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني وبالتالي يجب الاشتغال على مطارات المملكة وجعلها مزخرفة بالمعمار المغربي التراثي، اسمحوا لي مطاراتنا سيئة ولا تلبي المطلوب يجب على كل سائح أجنبي أو مواطن أجنبي عندما تطأ رجليه في المطار كأول محطة يلجها وهو داخل لبلدنا يجد الزخرف المغربي، المعمار المغربي، الزربية المغربية، الشاي المغربي. لأن مطاراتنا تبقى دون هوية وبدون روح اللهم إذا استثنينا بعض الصالونات وهنا أطالب باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بخلق صندوق خاص لدعم الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية كأحد الدعامات المالية تشتغل على المطارات والموانئ وكل المرافق التي تكون مدخلا لبلدنا كما يجب أن تكون الية للترويج لمنتوجات الاقتصاد الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

الاقتصاد التضامني في بلدنا واعد ونراهن عليه داخل حزبنا وأعتقد أنكم واعون بأهميته بالنظر إلى الأدوار التي يقوم بها في التقليص من نسب الفقر والهشاشة، حيث نجد أن توجه الشباب والنساء نحو إحداث جمعيات في هذا الإطار والعدد الهائل الذي أعلنتم عليه في عرضكم يجسد هذا المنحى التصاعدي للدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية لتعزيز أدوار الإقتصاد الاجتماعي داخل المجتمع ولا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نشجع الحكومة على تبني هذا المنحنى مع التأكيد على ضرورة الحذر من تسييسه أو إخراجه عن سياقه الطبيعي لذلك يجب اعتماد الحيطة والحذر.

السيد الرئيس المحترم،

الوقت لا يتسع لسرد كل القضايا المرتبطة بالقطاع والأكيد أن اشتغالكم رفقة السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة على إعادة تأطير ومواكبة رؤية 2020 للسياحة تعد مشروعا هاما يستدعي الاستعجال في تنزيله مع استثمار الأفاق الواعدة والنتائج الحسنة التي حققها القطاع لفائدة الميزانية العامة كما أن قطاع الصناعة التقليدية والنقل الجوي أصبح اليوم ورشا مفتوحا ونحن واعون بقدرات وإمكانيات والعمل الوطني الذي يقوم به السيد الوزير الوصي رفقة فريقه الحكومي والذي يجب عليه تجميع مختلف مصالح هذه الوزارة بخلق آليات للتنسيق فيما بينها وبالتالي يستدعي ضخ دماء جديدة في هياكل هذه الإدارة والاعتماد على الكفاءات ذات المهنية العالية لتجاوز حالة الرتابة والانتظارية التي تعرفها مصالح هذه الوزارة تجعل

من القطاع أحد الدعامات الأساسية لخلق الثروة وبالتالي خلق فرص شغل تساهم بشكل كبير في تطوير الناتج الداخلي الخام.

كانت هذه مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة ميزانية هذه القطاعات على أمل خلق المناخ الجيو سياسي لتطويره وتسويقه لأنه يشكل جزءا كبيرا من التميز المغربي والموروث الثقافي الوطني الذي يجب علينا حمايته والدفاع عليه، وعلينا كفاعلين سياسيين ونقابيين وباطرونا الاشتغال على توفير الجو السياسي السليم، والسلم الاجتماعي لتحسين مناخ الاشتغال حتى تكون بلادنا قبلة للاستثمارات المنتجة في هاته القطاعات الواعدة. وفي هذا الإطار لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب داخل فريقنا على مشاريع ميزانيات هذه القطاعات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

مداخلة المستشار االسيد عبد القادر سلامة في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الخارجية والتعاون الدولي وإدارة الدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الخارجية والتعاون الدولي وإدارة الدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

بداية إنها مناسبة لمد جسور التواصل فيما بيننا، فإننا نرى فيه كذلك توطينا لنقاش بناء وهادف مع مجلسنا الموقر في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية للمملكة، وعلى وجه الخصوص، ما له علاقة بتطورات قضية وحدتنا الترابية التي تتوحد مواقف جميع مكونات الشعب المغربي بشأنها، ويجمعون على أنها وحدة غير قابلة بتاتا لأي شكل من أشكال المزايدة أو المساومة.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي في مستهل هذه المداخلة أن أعبر لكم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، عن اعتزازنا بالمبادرة الملكية السامية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في الخطاب الذي وجهه جلالته إلى شعبه الوفي، تخليدا للذكرى 43 للمسيرة الخضراء المظفرة، وذلك عبر دعوته إلى إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور بين البلدين الجارين: المغرب والجزائر. هذه المبادرة التي تروم فتح آفاق واعدة أمام الشعبين الشقيقين، وتجاوز كل العراقيل والخلافات الظرفية والموضوعية التي تعترض الإمكانيات الهائلة المفترض أن يوفرها توحد جهود الدولتين في مسار تنمية وتقدم مشترك.

وإنني، وإذ انطلق من هذه النقطة، فما هو إلا تعبير عن وعينا بأنه من مسؤوليتنا جميعا، حكومة وبرلمانا وأحزابا ومجتمعا مدنيا، العمل كل من موقعه على مواكبة هذه الدعوة الملكية السامية، التي لقيت تنويها عالميا عبرت عنه العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بعملنا على تحقيق مضامينها، أو على الأقل، الاجتهاد باتجاه فتح قنوات تواصلية مع المجتمع المدني والسياسي الجزائري، رغم تعنت القيادة وعدم رغبتها، لغرض في نفس يعقوب، في التجاوب الصريح مع هذه الخطوة الجريئة التي بادرت بها أعلى سلطة في البلاد، حيث لعب الطرف الآخر "سياسة اللف والدوران" من خلال دعوته إلى انعقاد مجلس وزراء اتحاد المغرب العربي. وهنا، لابد من تهنئة السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي على وضوح الدبلوماسية المغربية في هذا الشأن، وعدم تركه مجالا أمام المناورات، حيث قطعتم السبيل على ذلك بعد استقبالكم للسفير الجزائري بالرباط وإعادة الإلحاح على ضرورة تقديم السلطات الجزائرية لجواب صريح وواضح على المبادرة الملكية. وبذلك، يكون المغرب قد أعطى درسا في الوضوح ولقن الفرق، بكل فنية دبلوماسية، بين ماهو علاقات ثنائية بين البلدين، وماهو علاقات متعددة الأطراف داخل منظومة كانت بلادنا مبادرة لتأسيسها وراعية لتواجدها رغم محدودية جدواها، إيمانا منها بضرورة ترسيخ علاقات أخوة صادقة مع باقي دول الإتحاد المغاربي.

ورغم غموض الموقف الجزائري، فمن واجبنا جميعا متابعة هذا الملف عن كثب والحرص على خلق كل الشروط الايجابية التي من شأنها تحقيق المصالحة مع أشقائنا الجزائريين، ودعوتهم إلى التفكير الجدي في هذه المبادرة المنبثقة من إرادة صادقة، والتي تهدف بالأساس إلى خلق إطار لحوار ثنائي مباشر بدون قيد أو شرط، من أجل تجاوز مرحلة الخلافات العقيمة، التي فوتت على البلدين فرصا هائلة من النماء والازدهار.

السيد الرئيس المحترم،

لابد، أن نشيد بموقف المغرب في تعاطيه الإيجابي مع قضية وحدتنا الترابية، حين قبل بدون مزايدات، كل المبادرات التي يقوم بها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة هورست كوهلر، ومن ضمنها المشاركة بوفد متميز في المائدة المستديرة حول موضوع النزاع الاقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية التي انعقدت في جنيف يومي 5 و6 من الشهر الحالي بحضور كل من الجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو. حيث كان هدفنا دائما الجنوح إلى منطق السلم وتغليب النقاش والحوار، ما دامت قضيتنا عادلة وأهدافنا نبيلة ومواقفنا وجيهة. فالمغرب لم يتوقف يوما عن تحقيق المكتسبات وتعزيز التنمية والاستثمارات بأقاليمنا الجنوبية. وهذا ما يزعج الجيران! لأن مقاربتنا، ولله الحمد، تنموية وليست هيمنية. فمجهوداتنا التنموية تتوزع على كل بقاع المملكة دون استثناء لأي جهة من جهاتها.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أهنئ الحكومة على نجاح المفاوضات المتعلقة باتفاقيات الفلاحة والصيد البحري مع الإتحاد الأوربي، معبرين عن

ارتياحنا للمسار الإيجابي الذي تأخذه هذه الاتفاقيات داخل دواليب البرلمان واللجنة الأوربيين، الذي يقتضي منا المضي قدما في مجهوداتنا الدبلوماسية في هذا المجال، خصوصا الدبلوماسية البرلمانية وحتى الحزبية.

وفي هذا الإطار، فإننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، نهنئ أنفسنا وباقي الشركاء بقبول حزبنا كعضو شريك في الحزب الشعبي الأوربي الذي يضم هيئات من مختلف الدول الأوربية. وقد لعب رئيس الحزب الأخ عزيز أخنوش أدوارا مهمة في توطيد العلاقات معها عبر توقيع مذكرة تفاهم مع الأحزاب الشعبية في أوربا، وهو ما يعزز دور الدبلوماسية الحزبية في تقديم خدمات هامة للملفات والقضايا الوطنية داخل منظومة الاتحاد الأوربي وفي تحقيق المزيد من الإشعاع لبلدنا.

نقطة إيجابية أخرى نهنئ عليها الدبلوماسية المغربية، وعلى رأسها الدبلوماسية الملكية، التي أبانت عن تفوقها بعد صدور القرار الأممي الأخير رقم 2440، والذي نعتبره انتصارا للمغرب بعدما أكد مجلس الأمن على ضرورة إشراك الجزائر كطرف رئيسي في العملية السياسية الرامية لإيجاد حل سياسي وواقعي لقضية الصحراء المغربية. وهو المطلب الذي ألحت عليه المملكة باستمرار. علما أن هذا القرار جاء ليؤكد من جديد على أولوية المبادرة المغربية للحكم الذاتي كحل سياسي دائم وشدد على ضرورة إحصاء ساكنة مخيمات العار بتندوف. ومن هنا نطلب من الحكومة تكثيف مساعيها الدبلوماسية لإقناع المنتظم الدولي بضرورة السماح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقيام بواجباتها المتمثلة في إحصاء ساكنة هذه المخيمات وتمتيعها بالحماية الدولية بما فيها ضمان حقهم في العودة الطوعية وحرية التعبير والتنقل.

السيد الرئيس المحترم؛

علينا أن نعي جميعا أن النجاحات الدبلوماسية المتتالية التي حققتها بلادنا، قد خلقت الكثير من التوجس داخل محيطنا الإقليمي وجعلتنا مستهدفين، أكثر من أي وقت مضى، من طرف خصوم المغرب بمناوراتهم المتتالية ومواقفهم العدائية.

وعلى هذا الأساس، فمنجزاتنا الدبلوماسية لا يجب أن تنسينا أولوية حضورنا داخل القارة الإفريقية. هذا الحضور، الذي أزعجنا به الخصوم، علينا تعزيزه بما يكفي سياسيا واقتصاديا وماليا. لهذا، فمن واجب الحكومة تكثيف جهودها في هذا الشأن من أجل تقوية الموقف المغربي داخل منظمة الاتحاد الإفريقي، دون إغفال التعاون الثنائي مع مختلف دول القارة السمراء.

وإنها فرصة كذلك للدعوة للرفع من درجة اليقظة والجاهزية في التعامل مع جميع مناورات اللوبي المروج للأطروحة الانفصالية، والمضي إلى أبعد الحدود في الدفاع عن مكتسباتنا ومصالحنا الإستراتيجية، والعمل على تسويق النموذجي المغربي الناجح في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، مع الثبات على موقف واحد، ألا وهو حل سياسي توافقي في إطار ما قدمه المغرب بشجاعة من خلال مقترح الحكم الذاتي كحل للنزاع المصطنع حول الصحراء المغربية.

هذا وإن البرلمان مدعو كذلك للعب دوره المحوري في هذا الشأن.

السيد الرئيس المحترم،

إن الدبلوماسية البرلمانية، باعتبارها من أهم روافد العمل الدبلوماسي، قد استطاعت في السنوات الأخيرة أن تؤدي دورا متميزا على المستوى الدبلوماسي الوطني، وعلى وجه الخصوص، داخل المنظمات الإقليمية والدولية من خلال بناء شبكة قوية من العلاقات. وفي هذا الصدد، فقد توفقنا داخل مجلس المستشارين في إقناع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوربا بعقد دورتها الشتوية لسنة 2019 بمدينة مراكش، في سابقة هي الأولى من نوعها، حيث لم يسبق لها أن عقدت دوراتها خارج المجال الأوربي. هذا الملف الذي اشتغل عليه الأخ محمد البكوري رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين بصفته رئيسا للشعبة المغربية في هذه المنظمة التي تشتغل بحماس كبير، حيث تبنت التجربة المغربية في استتبات الأمن والأمان. لذا، فإننا نطلب منكم مواكبتنا في هذا الحدث الدولي الهام والذي انطلقت التحضيرات بشأنه منذ مدة، لما سيكون له من أثر إيجابي على سمعة المغرب ومكانته داخل المنتظم الدولي.

ولا يفوتني أن أعيد مطلب السنة الفارطة بدعوة الوزارة إلى مضاعفة جهودها، سواء من خلال التكوين أو التأطير أو التنظيم بغرض تنسيق تدخل البرلمان المغربي في مختلف المحافل البرلمانية والتشريعية، بما يضمن الجودة في الأداء والنجاعة في المواقف والقرارات والحكمة في التفاوض والحوار، خدمة لقضايانا ولأهدافنا الإستراتيجية الوطنية.

وفي الأخير، ففريق التجمع الوطني للأحرار يثمن المنجزات التي حققتها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وما كان ذلك ليتحقق لولا الانخراط الجاد للمسؤولين عن هذا القطاع في تدبيره. كما ندعو الحكومة إلى الرفع من دعمها لهذه الوزارة من خلال تخصيص ميزانية تتلاءم مع أهمية الأوراش التي تشرف عليها والتي تحظى بصبغة خاصة. فالميزانية المرصودة لسنة 2019 لا نراها كافية في نظرنا لنجاح جميع البرامج المسطرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص مشروع الميزانية المرصدة لقطاع الدفاع الوطني، فإن الميزانية المخصصة لتجديد العتاد والآليات العسكرية تبقى دون المستوى المطلوب، خصوصا وأن التحديات والتهديدات المتنامية التي يعرفها المحيط المغربي تجعل الأعباء المالية في منحى تصاعدي، خاصة تأهيل وتكوين العنصرين المدني والعسكري، زد على ذلك مواجهة التوافد المتزايد "للهجرة غير القانونية"، والهجرة الجماعية لبعض القبائل الإفريقية نتيجة التغيرات المناخية والجفاف.

دائما نعرف بأن ميزانيات الدفاع هي من أكبر الميزانيات في القانون المالي

ومن أكثرها حساسية، لأنه قطاع استراتيجي وحساس، لذلك فلابد من تعزيز الرفع من الاعتمادات الخاصة في الحساب الخصوصي المرصود لشراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية، رغم أنها عرفت ارتفاعا طفيفا سنة 2018، والهادف إلى تعزيز القدرات الدفاعية للقوات المسلحة الملكية ومواكبة التطور الملحوظ في نفقات الجزائر على التسلح، علما أن الهوة تتسع بين المغرب والجزائر في مجال التسلح لفائدة الأخيرة، وذلك لعدم توفر المغرب على الإمكانيات المادية والمالية المطلوبة من أجل مسايرة هذا السباق نحو التسلح، حيث يجب البحث في آليات التمويل حتى لا يمكن أن تصبح وضعيتنا هشة إن استمرت في الاتساع بين البلدين. وعلى اعتبار ذلك فإن حماية بلدنا وتعزيزاته الأمنية هي مبعث الاستقرار، وهو الضامن للتميز المغربي وعنوان تطوره.

فباسم فريق التجمع الوطني للأحرار أتقدم بتحية إجلال وتقدير واحترام بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي للدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب تحت القيادة السامية لجلالة الملك نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الوزير المكلف بتدبير هذا القطاع على الوثائق التي قدمها لنا والتي تطرق فيها للخطوط العريضة التي ميزت مشروع الميزانية إدارة الدفاع الوطني للسنة المالية 2019، والمرتكزات التي استندت عليها والمستوحاة من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، والهادفة إلى مواصلة تعزيز الخطط الدفاعية والأمنية الاستباقية، لدورها في حماية السيادة الوطنية واستقرار البلاد، أيضا الاستمرار في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين.

دعم المشاريع الاجتماعية لفائدة المنتسبين للقوات المسلحة، وتحسين ظروف عيش العسكريين وذويهم.

الحفاظ على التوازن بين الإمكانيات التي توفرها الميزانية والحاجيات المتزايدة للقطاع مع تحديد الأولويات. (ميزانية التسيير وميزانية التجهيز)، وهي مناسبة ننوه فيها كذلك بالمحور الخاص بالتكوين العسكري أو المساهمة في مختلف ميادين التعاون الدولي والأعمال الإنسانية، بالإضافة إلى دور القوات المسلحة الملكية في مجال الوقاية والتصدي لحرائق الغابات والسلامة الطرقية والمساعدات الإنسانية الداخلية.

كما أنوه كذلك بالدور المحوري الحيوي للقطاع في تدبير مجال أمن نظام المعلومات أو تطوير عمل المركز الملكي لاستشعار البعدي الفضائي وما له من أهمية اقتصادية في العديد من القطاعات المعنية بهذه التقنيات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مغاربة المهجر من أكثر الجاليات ارتباطا بوطنها. فهي مشكلة من مواطنين غيورين على بلدهم، مدافعين عنها في جميع المحافل الدولية ومساهمين في تنميتها اقتصاديا واجتماعيا. إن الجالية المغربية هي أكثر من مصدر أساسي للعملة الصعبة. فإلى جانب هذا الدور الذي ينعش سنويا الخزينة المغربية ويرفع بامتياز من موجوداتها الخارجية، يقوم أبناء هذا الوطن من المهاجرين بالمساهمة الملموسة في تقوية النسيج الاقتصادي وفي تكريس القيم النبيلة للتماسك الاجتماعي، حيث لا يمكن أن ننكر الدور الاستثماري الهام لأبناء الجالية الذين يعملون سنويا على خلق مقاولات قادرة على الإنتاج وعلى خلق الثروة وفرص الشغل، كما لا يمكننا أن ننكر أفضال الدعم المباشر الذي يقدمه المغتربون لعائلاتهم وذويهم من محدودي الدخل.

وعلى الرغم من محدودية الميزانية المرصودة لقطاع الهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج، إلا أننا نسجل بارتياح كبير مجهودات الحكومة في مواصلة تنفيذ إستراتيجيتها الوطنية للهجرة واللجوء، التي تمت بلورتها في سنة 2014، والتي تهدف إلى ضمان إدماج أفضل لتدفقات الهجرة، في إطار سياسة منسجمة وشاملة، تتسم ببعد إنساني ومسؤول، من خلال تسهيل اندماج المهاجرين واللاجئين وتوفير الظروف الملائمة لهم مع تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي.

كما نشيد بتعبئة هذا القطاع من أجل تنزيل برنامجه الوطني الشامل لمواكبة النهوض بقضايا وشؤون مغاربة العالم، والتي تتحدد أهدافه في الحفاظ على هويتهم المغربية وحماية حقوقهم ومصالحهم وتعزيز مساهمتهم في تنمية بلدهم الأم، وهو مؤشر قوي على تحسن الأداء العمومي فيما يتعلق بملف المهاجرين المغاربة، الذي ندعو من هذا المنبر إلى الاستمرار في إيلائه المزيد من الاهتمام بهدف معالجة المشاكل العديدة التي تواجه هذه الفئة على مختلف المستويات، خصوصا في ظل أوضاع إقليمية ودولية حساسة جعلتهم في مواجهة حملات عنصرية وتمييزية، يغذيها تصاعد التطرف وتنامي الحركات الإرهابية، بالإضافة إلى معاناتهم من توابع الأزمات الاقتصادية العالمية، منوهين داخل الفريق باحتضان المؤتمر الدولي حول الهجرة بمراكش، الذي جاء بمبادرة من الأمم المتحدة، وبمباركة ملكية سامية، وهو ما يبين المكانة التي تحتلها بلادنا في مجال محاربة الهجرة السرية، واحتضان المهاجرين الأفارقة ومواكبتهم دعما لحوار جنوب – جنوب.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، رغم دعمنا وتنويهنا بمختلف الجهود التي تبذلها الحكومة وسابقاتها لبناء الورش الدستوري في كل ما يتعلق بقضايا مغاربة العالم من خلال الاستراتيجيات والسياسات العامة الموجهة لفائدتهم، وذلك عبر مختلف أوجه الدعم التواصلي والاجتماعي والثقافي، إلا أننا نغتنم انعقاد هذا اللقاء لطرح بعض الإشكاليات المطروحة.

السيد الرئيس المحترم؛

يظل رهان الإشراك السياسي لمغاربة العالم المكفول بالوثيقة الدستورية أولوية أساسية تقتضي تعبئة جهود الجميع من سلطة تنفيذية وتشريعية وأحزاب سياسية ومجتمع مدني لضمان حقوق المواطنة الكاملة لهذه الفئة

العريضة من أبناء الوطن. فهذه التمثيلية التي تجد لها سندا قويا داخل الوثيقة الدستورية لسنة 2011، تعد السبيل الأنجع لإسماع صوتها، وهي الكفيلة بتجويد وتثمين السياسات العمومية الموجهة لكل مغربي فرضت عليه الظروف أن يغادر بلده ويستحمل عناء الغربة. لهذا، فإننا لا نرى بدا من ضرورة تفعيل المضامين الدستورية والعمل على ضمان إسهام ما يقارب من خمسة مليون مهاجر مغربي في الحياة السياسية بالمغرب.

كما أننا ندعوكم لتسهيل مأمورية الإجراءات الإدارية بالنسبة لمغاربة العالم داخل أرض الوطن، ومن بينهم المستثمرين المغاربة، والذين يعانون الأمرين في هذا الباب، مما يحد من عملية استقطابهم وتشجيعهم على المساهمة في تنمية بلدهم الأصلي.

وعلى مستوى استثمار الكفاءات الخارجية، متسائلين في هذا الإطار عن وجود أي تقييم لمبادرة "فينكم" التي تم إطلاقها بهدف استقطاب الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج؟ طالبين من الحكومة تعزيز مستويات التأطير والتوجيه الديني، لبلورة استراتيجية واقعية لدرء خطر التطرف والتشيع عن شبابنا في المهجر.

وفي الأخير، وإذ نثمن مجهودات الحكومة في تدبير هذا القطاع، فإننا ندعوها من خلالكم إلى المزيد من العمل والاجتهاد لتحقيق الأهداف المسطرة، ولا يسعنا في هذا الإطار إلا أن نصوت بالإيجاب على مشاريع هذه الميزانيات الفرعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

مداخلة المستشار السيد محمد باحنيني في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الداخلية والتجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانيات الفرعية لقطاعات الداخلية والتجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.

قبل الشروع في المناقشة، لابد أن أشكر الحكومة على الجهد المبذول والإرادة القوية التي أبانت عنها لبلوغ الأهداف المسطرة للقطاعات التي يشرفون عليها وزراء أكفاء، والتي لمسناها من خلال المعطيات والأرقام التي تضمنتها عروض السادة الوزراء. مغتنما هذه المناسبة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، لتوجيه تحية إكبار وإجلال لمختلف القوى الأمنية من قوات مسلحة ملكية وأمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة ووقاية مدنية على المجهودات التي تبذلها تحت قيادة قائدها الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في الذود عن حوزة هذا الوطن وضمان أمنه وأمن مواطنيه بمختلف ربوع المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الأحداث الجارية بالعالم من حولنا اليوم تفرض علينا متابعة حثيثة للمتغيرات والوقائع المتسارعة في التطور والانتشار بسبب الحضور القوي لوسائل التواصل بمختلف أنماطها، وخصوصا تلك المتعلقة بالتواصل الاجتماعي التي من شأنها، دون شك، تقريب الخبر والحدث من الجميع، ولكن في نفس الوقت، فإنها تساهم في توسيع مدى تأثير الإشاعة والمغالطات. ربما قد يستغرب البعض لهذه المقدمة، ولكن، إنما أذكر ذلك لأن الوقائع التي يعيش على وقعها العالم لسنا بمنأى عن التعامل معها في وقت أو في آخر. فربما تكون مصالح وزارة الداخلية مدعوة لدراسة هذه الظواهر والإلمام بها استباقا لإمكانية استيرادها من هذا الطرف أو ذاك. ومطلوب من الوزارة كذلك الانكباب على دراسة هذه الظواهر العالمية من مختلف جوانبها، وذلك ليس من الناحية الأمنية فحسب، ولكن بضرورة الإلمام بكافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

السيد الرئيس المحترم،

إن الرؤية الإستراتيجية الشمولية التي انتهجتها وزارة الداخلية فيما يتعلق بالحفاظ على سلامة وأمن المواطنين لا يمكننا إلا أن نشيد بها عاليا، نظرا للدور الفاعل الذي تبذله مختلف الأجهزة الأمنية لتأمين سلامة الأشخاص والمنشآت. وهذه مناسبة لنلتمس منكم مجددا إيلاء عناية خاصة بالعاملين في هذا القطاع باعتبارهم حجر الزاوية لنجاح أي مقاربة أمنية كفيلة بمجابهة كل التحديات والمخاطر التي تحذق ببلادنا، وخصوصا محاربة كل أشكال الجرائم العابرة للقارات وتلك التي تمس بأمن الدولة.

وارتباطا بهذا الموضوع، فإننا ننوه في فريقنا بالأسلوب الاستباقي والاستشرافي المعتمد في التصدي لظاهرة الإرهاب وفي مكافحة الجريمة المنظمة، حيث وفقت المصالح الأمنية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، وعلى رأسها المكتب المركزي للأبحاث القضائية، في إحباط سلسلة من العمليات الإرهابية وفي تفكيك العديد من الشبكات التي تنشط في مجال تهريب المخدرات والاغتيال والاختطاف.

وأغتنم هذا اللقاء كذلك لأدعوكم لتوفير المزيد من الدعم للسياسة الأمنية للقرب، حيث يعتبر إضفاء طابع القرب على الأجهزة الأمنية من أهم العوامل التي ستسمح بترسيخ الأمن العام وحماية المواطنين وضمان سلامتهم عبر القضاء على كل مظاهر الجنوح والانحراف المرتبطة أساسا بمظاهر الفقر والتهميش، وهي وسيلة كذلك لتقوية روابط الثقة المتبادلة بين الشرطة والمواطن. كما أن الشأن الأمني يفرض تبني مبدأ التشاركية كمعيار من معايير الحكامة الجيدة، حيث أن التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة من أمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة وسلطات محلية وعدم احتكار المعلومة من شأنه بلورة حكامة أمنية جيدة تتسم بالفعالية والنجاعة.

السيد الرئيس المحترم،

إذ ننوه مجددا بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية لتسريع استكمال تفعيل آليات الجهوية المتقدمة عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والتقنية والتنظيمية المنظمة لهذا الورش، فإننا ندعو إلى المزيد من الجرأة السياسية في التعاطي مع هذا الإصلاح المجالي الذي يقتضي رؤية شمولية ذات أبعاد استراتيجية ترتكز على منح الجهات مزيدا من الحرية والاستقلال المالي والإداري، على أساس إصلاح عميق لمنظومة الموارد البشرية والمالية، مع تعزيز الحكامة المحلية التي تقتضي ربط المحاسبة بالمسؤولية، بالإضافة إلى إصلاح نظام عدم التركيز الإداري في إطار ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية حول هذا المشروع الملكي الطموح.

والحديث عن الجهوية الموسعة يحيلنا كذلك على موضوع العدالة المجالية وما يتطلبه تحقيقها من تمكين مختلف جهات المملكة من الاستفادة من الجهود التنموية، خصوصا بالمناطق الجبلية والقروية والأحياء الهامشية والفقيرة، حيث تنتشر الأمية والبطالة ومختلف أشكال الانحراف وهو ما يقتضي تدخلا مزدوجا يأخذ فيه الجانب الاجتماعي الحيز الأكبر. فلا مناص عن صياغة حلول ومبادرات استعجالية وسن سياسات عمومية فاعلة تشجع على خلق بيئة حاضنة للاستثمار تساهم في توفير فرص الشغل وفي خلق الثروة.

السيد الرئيس المحترم،

هناك وعي جماعي اليوم بأن الجماعات الترابية هي أول فاعل في التنمية المحلية وتدبير القرب. لذلك، فلا نفتأ مرة تلو الأخرى، أو كلما سنحت لنا الفرصة لذلك، أن نترافع بشأنها، سواء لتحسين مستويات الحكامة بها أو لتمكينها من آليات الاشتغال الكافية للإناطة بمهامها الدستورية كما ينتظرها منها المواطنون.

وفي هذا الإطار، وإذ ننوه بمبادرة وزارة الاقتصاد والمالية تنظيم مناظرة وطنية قصد مراجعة شاملة لمدونة الضرائب، وبالتالي، فتح نقاش عمومي حول السياسة الجبائية، فإننا نؤكد على ضرورة أن يشمل هذا النقاش السياسة الجبائية المحلية والإحاطة بها من كل جوانبها، سواء تلك المتعلقة بالوعاء الضريبي المحلي أو نسبة توزيع الفوائد الضريبية، إلى غير ذلك من المقترحات.

وفي نفس توجه دعم التنمية المحلية، نرجو تفعيل مقاربة تشاركية مندمجة وشمولية في تدبير المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023. هذه المبادرة التي يتعين أن تمر إلى سرعتها القصوى بما يسمح من خلالها لبلادنا بتجاوز التفاوتات الاجتماعية والمجالية بعدد من الأقاليم والجماعات، خصوصا داخل العالم القروي، وذلك في إطار ترسيخ قيم العدالة الاجتماعية وضمان كرامة المواطنين وزرع الأمل لديهم في مستقبل أفضل.

السيد الرئيس المحترم،

مواصلة لهذه المجهودات التنموية داخل العالم القروي، لابد وأن ندعو الحكومة ومن خلالكم، إلى ضرورة إنجاح التوجهات الملكية الرامية إلى توفير مليون هكتار من الوعاء العقاري للأراضي السلالية وأراضي الجموع، قصد إنشاء مشاريع فلاحية توضع رهن إشارة شباب البوادي المغربية في أفق خلق طبقة متوسطة فلاحية من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي. لهذا، فإننا ندعوكم للعمل إلى جانب وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات من أجل إنجاح هذا الورش الملكي الهام الذي يروم بالأساس وضع الشباب في قلب المسلسل التنموي لبلادنا.

إن تواجد طبقة وسطى من الفلاحين، السيد الوزير، أضحى أمرا مفروضا بإلحاح بالنظر إلى التغيرات الاجتماعية التي نعيشها اليوم، والتي تقتضي أكثر من أي وقت مضى الحد من ظواهر الهجرة، سواء الداخلية التي تزيد من الضغط على المدن وهوامشها وتعمل على انتشار ظواهر الهشاشة وتحول الفقر والعوز إلى بؤس، أو الهجرة الخارجية التي يتعين احتواء جميع مسبباتها، خصوصا وأنها أصبحت في الأيام الأخيرة تشكل مادة دسمة لدى البعض لتشويه صورة بلادنا وتقديمها كوطن يهجره أبناؤه. وفي هذا الصدد، فإننا نطلب منكم تكثيف الجهود للحد من مسببات هذه الظاهرة، وذلك عبر نهج مقاربة تنموية وعدم الاقتصار على التعاطي مع الهاجس الأمني المرتبط بالهجرة السرية.

السيد الرئيس المحترم،

حتى لا أطيل عليكم، سأختم بوجهة نظر فريقنا فيما يتعلق بالميزانية المرصودة لقطاع الداخلية، الذي يعتبر حجر الزاوية في تنزيل البرنامج الحكومي على المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث نؤكد على أن الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2019 ستساهم حتما في مواكبة التطورات التي تشهدها بلادنا على مختلف المستويات، لكنها تبقى مع ذلك محدودة ولا ترقى إلى حجم المشاريع والبرامج المسطرة وكذلك بالنسبة لتسيير وتدبير المجالات والمصالح التابعة لهذه الوزارة المتشعبة المهام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل الأوراش الكبرى للبنية التحتية واللوجيستيكية من المحفزات الأساسية للإستثمارات، وأحد الدعائم الكبرى للإستثمار الخاص وللمقاولة الوطنية.

ذلك أن الطرق والطرق السيارة والموانئ والسكك الحديدية والمطارات، من البنيات الأساسية التي تقاس عليها تطور الأمم والشعوب، وهنا لا بد أن نشيد عاليا في فريق التجمع الوطني للأحرار، بالتدشين

الملكي لمشروع القطار الفائق السرعة، والذي سيشكل لا محالة قفزة نوعية في مجال النقل السككي، والذي سيرتقي بمستوى الخدمات العمومية في قطاع النقل، حيث سيكون أحد المشاريع المهيكلة التي تربط أوربا بالقارة الإفريقية..

لا تفوتني الفرصة دون التنويه بالبرنامج الوطني للطرق طالبين من الحكومة استكمال إنجاز الطرق السريعة، وتأهيل الشبكة الطرقية، رغم بعض التعثرات الحاصلة على مستوى الطرق والمسالك الطرقية بالعالم القروي لا سيما بالمناطق الحدودية، والتي تضررت مؤخرا بفعل العوامل والمؤثرات المناخية.

وفي هذا الإطار، لا بد من التنويه ببرمجة تثنية الطريق رقم 8 الرابطة ما بين فاس وتاونات، وهو المشروع الذي ناضلنا من أجله في فريق التجمع الوطني للأحرار منذ سنوات، كما نطالب بتسريع وتيرة إنجاز باقي المشاريع الأخرى خصوصا البرنامج الثالث. دون أن ننسى في هذا الإطار استكمال إنجاز المقطع الطرقي الوطية فم الواد درعة، الذي وعدنا به المدير الإقليمي للتجهيز بطانطان، ولكن للأسف الشديد لم نر له وجود في الوثائق المقدمة لنا في مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.

السيد الرئيس المحترم،

لابد من التأكيد على أهمية تعزيز البنيات التحتية المينائية، وتطوير منظوماتها عبر الإسراع في تنفيذ المشاريع المدرجة كمشروع الميناء الجديد الداخلة الأطلسي، وميناء الناضور المتوسط، مطالبين الوزير الوصي في هذا الإطار بضرورة إعادة تهيئة ميناء طانطان الذي يعاني من ارتفاع نسبة الترمل، وهو ما يعيق عملية الملاحة البحرية، وينعكس سلبا على وضعية قطاع الصيد البحري، علما أن الميزانية المرصدة لمواجهة ظاهرة الترمل تقتضي بناء ميناءين جديدين.

أما فيما يخص البنيات التحتية للمطارات، فلا بد لنا مرة أخرى، أن نلفت نظر الحكومة لضرورة تسريع إنجاز المطارات مع إعادة تهيئتها وأخص بالذكر بعض المطارات كالمحطة 01 لمطار محمد الخامس الدولي، وكذا الإسراع ببرمجة المدرج الثالث للمطار المذكور. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى وضعية مطار طانطان الذي لم يعرف أي إصلاح منذ سنة 1970، وبالتالي وجب عليكم إصلاحه والعناية به لكي يلعب دوره المحوري في تحقيق خدمات القرب وفتح إقليم طانطان الذي يتوفر على موروث ثقافي متنوع. مشيدين بالمنجزات الضخمة للمشروعات السككية وعلى رأسها المحاور السككية المحدثة وبناء وتجويد الخدمات المقدمة للمسافرين عبر هذه المحاور متأسفين لحادثة بوقنادل والتي لا نريدها أن تتكرر مرة أخرى.

السيد الرئيس المحترم؛

لا بد أن ننوه بمبادرة تجديد حظيرة السيارات والحافلات والشاحنات عبر اعتماد صندوق تجديد الحظيرة، في هذا الإطار لا بد أن ننوه بمبادرة الحكومة في تجديد هذه المنحة المعتمدة والتي صادقنا عليها اليوم في الجلسة العامة، حيث مددنا لها إلى غاية 2023، والتي سيكون لها انعكاس إيجابي على المهنيين من جهة، وعلى تحسين صورة القطاع من جهة أخرى.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب على مشاريع هذه الميزانيات بحكم انتمائنا للأغلبية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سادسا: مداخلات الفريق الاشتراكي:

1- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

من الأكيد أن قضايا العدالة تشكل شأنا مشتركا بين مختلف الأطراف المجتمعية، غير أن دور وزارة العدل يظل محوريا ومركزيا، مما يقتضي العمل على جعلها قوة تنسيقية وتعبوية وتدبيرية واقتراحية اتجاه الشركاء الدوليين والوطنيين والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمهن ذات الصلة، وذلك ضمانا للانخراط الواسع لمختلف هذه المؤسسات في مسلسل إصلاح واستقلال القضاء.

ولقد واكبنا تنزيل مخططات عمل الوزارة بهذا القطاع الحساس، ولامسنا التدابير المكثفة التي اتخذتها الوزارة المعنية بإصلاح وتخليق القضاء، والتصورات بهذا الخصوص.

السيد الرئيس المحترم،

من المؤكد أن جهودا بذلت خلال السنوات الأخيرة في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، بغرض الاستجابة للمعايير الدولية في جعلها فضاء لإصلاح وتهذيب السجناء وتقويم سلوكهم، وخاصة منهم الأحداث الجانحين .والسهر على تأهيلهم مهنيا واجتماعيا، مساهمة منها في إعادة إدماجهم داخل المجتمع، عبر التربية والتكوين واكتساب مهارات في المهن ذات الصلة بسوق الشغل، عوض الاستمرار في اعتماد المقاربة الأمنية، القائمة على العقوبات الزجرية وسلب حرية الأشخاص وإيداعهم الحبس. فإلى أي حد استطاعت هذه المؤسسة الاضطلاع بدورها وتحقيق الأهداف المرجوة؟

لقد تم بدل مجهودات جبارة تبذلها ومازالت تبذلها المؤسسات الإدارية المنوط إليها اتخاذ عقوبات وتدابير في حق المعتقلين في الميدان الإصلاحي والاجتماعي والتأهيلي، حيث لم يبقى دورها منحصرا فقط في تنفيذ العقوبات والتدابير، وإنما أصبح دورها أولا وقبل كل شيء هو تحقيق

الهدف المتوخى من العقوبة ألا وهو تأهيل وتهذيب السجناء في تقويم اعوجاج سلوكهم وحمايتهم من براثين الإجرام، وتقديم يد المساعدة لهم أثناء تواجدهم بالمؤسسات الراعية لهم وإلى فترة ما بعد انتهاء العقوبة، وذلك بقصد مساعدتهم على إيجاد سبل عيش كريم ليتمكنوا من إعادة بناء شخصيتهم من جديد على أسس صحيحة.

السيد الرئيس المحترم،

من الأكيد أن قضايا حقوق الإنسان تشكل شأنا مشتركا بين مختلف الأطراف المجتمعية، غير أن دور وزارتكم يظل محوريا ومركزيا، مما يقتضي العمل على جعله قوة تنسيقية وتعبوية وتدبيرية واقتراحية اتجاه الشركاء الدوليين والوطنيين والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمهن ذات الصلة، وذلك ضمانا للانخراط الواسع لمختلف هذه المؤسسات في مسلسل الإصلاح.

فوضعية حقوق الإنسان بالمغرب مرتبطة أشد الارتباط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، إذ لا مجال لاحترام الحقوق في وضعية تتميز بالتردي والخصاص حتى ولو حضرت الإرادة لتحقيق ذلك. وعموما لازال الوضع بالمغرب يتميز بخصاص واضح في المجالات الاجتماعية بفعل الاعتناء بالإكراهات المالية واللهث وراء الحفاظ على التوازنات المالية العامة بأي ثمن كأولوية الأولويات ولو دعا الأمر إلى التضحية بكل الباقي.

إن الأفق الحقيقي لتقوية المنظومة الحقوقية في المغرب هو النهوض بقضايا المواطنة؛ فمن خلال فتح نقاش وطني حول قضايا المواطنة على جميع المستويات تربوية أو ثقافية أو سياسية أو اجتماعية يمكن الدخول إلى المسألة الحقوقية واستيعاب الدور الذي يمكن أن تلعبه في تكريس قيم الحق والواجب والحرية والكرامة والعدالة والمساواة والتسامح التي كلها تصب في خانة حقوق الإنسان، ولا يتم ذلك ينبغي الاعتماد على مجموعة من الوسائل والتقنيات التي من خلالها يتم تمرير خطاب حقوق الإنسان. كما يمكن أن تلعب المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني دورا رياديا وأساسيا في تمرير خطاب حقوق الإنسان والمواطنة عبر التوعية والتحسيس بأهمية الموضوع وراهنيته في الدخول إلى مجتمع الحداثة والديمقراطية.

السيد الرئيس المحترم،

إن بناء الثقة لدى المواطن المغربي إزاء إدارته متوقف على مدى انعكاس برامج الإصلاح الإداري بشكل ملموس على حياته اليومية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال السهر على حسن تطبيق برامج التحديث، وعلى إعمال مفهوم الحكامة أو الإدارة الترشيدية في صرف الاعتمادات العمومية.

إن التحولات التي يعرفها محيطنا الجهوي والدولي على المستويات المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية تستدعي أكثر من أي وقت مضى الرفع من وثيرة الإصلاح الإداري ومشاريع التحديث وفي هذا السياق إذ نسجل ضعف الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل تدعيم الحكامة الإدارية الجيدة وإرساء أسس التحديث وإشاعة ثقافة المرفق العام على قاعدة المساواة والاستحقاق وروح المواطنة وتعزيز أسس إدارة عصرية مواطنة وشفافة وعادلة في تقديم الخدمات العمومية.

إن الإدارة وفي معاناتها مع ارتفاع نسبة الشيخوخة تحتاج الى تحديث لا يقف في حدود استبدال التقنيات باخرى حديثة بل بتحديث العقليات والنصوص القانونية المنظمة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل في مناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، وهي: الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، والطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وهي كلها قطاعات حيوية، تلعب دورا مهما ومحوريا على مستوى إنتاج الثروة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم بشكل حاسم في التوازنات الماكرو اقتصادية وفي الميزان التجاري لبلادنا، كما تعمل على إرساء أسس نمو اقتصادي، مجالي متين ومستدام.

السيد الرئيس،

إن مناقشة الميزانيات القطاعية ضمن الجزء الثاني من قانون مالية كل سنة، هي فرصة سنوية، تمكننا من الاضطلاع على حصيلة عمل كل قطاع على حدي، وعلى مخطط العمل المبرمج للسنة الموالية، كما تجعلنا نقف على مدى التزام الحكومة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القانون المالي للسنة الفارطة، ومناسبة للتفاعل مع الحكومة من أجل المساهمة في تحسين السياسات العمومية لبلادنا، لهذا سنحاول بسط رأينا وملاحظاتنا بشكل مقتضب في كل القطاعات.

فالقطاع الفلاحي والتنمية القروية والمياه والغابات، يشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبهفي ضمان الأمن الغذائي للمواطنين واستقرار الساكنة القروية، وفي المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، وتوفير المادة الأولية، كما أنه عنصرا حاسما في تحقيق التنمية القروية، باعتبار أن الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي تعتمد عليه الساكنة القروية في حياتها المعيشية.

فالفلاحة لوحدها تشغل 40%من الساكنة النشيطة، ولهذا ستظل دائما رافعة أساسية في تحقيق التنمية، وآلية لتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي، ومجالا خصبا لتوفير فرص الشغل ببلانا،

وبالتالي فالاقتصاد الوطني مرتبط في جزء كبير منه بالقطاع الفلاحي، الذي يشكل رهانا سوسيو اقتصاديا كبيرا.

السيد الرئيس،

لا يمكن الحديث عن القطاع الفلاحي دون الحديث عن برنامج "مخطط المغرب الأخضر"، والوقوف على إنجازاته وإخفاقاته، وعلى توقعاته المستقبلية، ولا يسعنا إلا أن ننوه بالتحسن الذي عرفته الفلاحة المغربية، سواء على مستوى تحسن بعض المؤشرات، سواء على مستوى ارتفاع إنتاج بعض المزروعات، وعلى مستوى ارتفاع نسبة الصادرات التي بلغت 11% من المنتوجات الغذائية الفلاحية، وارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال السنة الحالية بنسبة 3%، الشيء الذي انعكس إيجابا على الناتج الداخلي الفلاحي (حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط)، وذلك بفعل المجهودات المبذولة من طرف المشرفين على القطاع التي لابد وأن ننوه بها ونشجعها، إلا أن هذا لا يمنعنا من بعض المؤاخذات في ظل غياب حكامة جيدة، خاصة وأن بلادنا لم تصل بعد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي، ولازالت تستورد بعض المواد الغذائية الأساسية كالقمح مثلا، كما أنه على مستوى وضعية الفلاح، لازال يعاني من قصور فيما يخص النهوض بوضعيته، التي تتطلب المزيد من الاهتمام لتعزيز قدرته على الاستمرار، من خلال المواكبة والتشجيع، خاصة فئة الفلاحين الصغار والمتوسطين، وعبر تحسين وتطوير الممارسات الفلاحية لتنويع منتجاتهم، وتحسيسهم بأهمية المخطط وبآفاقه المستقبلية، الذي استفاد منه بالدرجة الأولى الفلاحون الكبار، والمستثمرين في مجال الفلاحة على مستوى الإمكانيات والامتيازات الممنوحة في إطار هذا المخطط، خاصة فيما يتعلق بالإعفاء الضريبي، كما أن هناك نقص في الجانب التأطيري، والتكوين، والبحث في الميدان الفلاحي بصفة عامة. فالاستثمار في العنصر البشري، هو الاستثمار الحقيقي وهو مفتاح لكل تنمية حقيقية.

السيد الرئيس،

لهذا نرى ضرورة العمل على تقييم المخطط الأخضر، بشكل موضوعي ونزيه للوقوف على ما تحقق منه، وعلى ما لم يتحقق، خاصة وأنه لم يتبق من عمر البرنامج إلا سنتين، والقيام برصد واقعي لهذا البرنامج واسقاطه على واقع الفلاح المغربي ومعرفة ما هي القيمة المضافة بالنسبة لفئة الفلاحين الصغار وهل تم إنصافهم وتشجيعهم في إطار الفلاحة التضامنية، وهل تحققت الأهداف المتوخاة منه، خاصة فيما يتعلق بدعم الإنتاج ووفرته، وهل تم إيجاد حل لإشكالية تسويق المنتوجات المحلية؟

كذلك نرى ضرورة الاستفادة من الموقع الجغرافي لبلادنا، والانفتاح على مختلف الأسواق العالمية وتنويعها، خاصة الإفريقية وأمريكا اللاتينية نظرا للعلاقات الدبلوماسية الجيدة التي تربطنا بهم، وعودة المغرب للاتحاد الإفريقي واستثمارها لخلق دينامية اقتصادية لصالح المغرب.

ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي ضمن النسيج الاقتصادي لبلادنا، فقد خصص له الخطاب الملكي بمناسبة الدخول البرلماني الأخير حيزا هاما حيث تطرق لسبل تطويره وكيفية إعطائه نفسا جديدا، من أجل تعزز المكتسبات، والإجابة على الانتظارات، وهذا لا يتأتى إلا بتظافر جهود جميع المتدخلين والفاعلين في القطاع وتجاوز العراقيل التي يعاني منها القطاع الفلاحي، من أجل خلق فرص الشغل للتخفيف من حدة البطالة، وتحسين الظروف المعيشية وتعزيز القدرة الشرائية للساكنة القروية، وتطوير اقتصاد العالم القروي، والتصدي للهجرة، وخلق التوازن السوسيو-اقتصادي بالعالم القروي، من أجل تنمية قروية حقيقية ومستدامة، غير أن هذا لا يتأتى بالاقتصار على الفلاحة لوحدها دون إشراك القطاعات الأخرى، بالنظر للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي بات يعرفها العالم القروي، وبالنظر لأهميته الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية حيث يشكل 90% من المساحة الإجمالية و40% من ساكنة البلاد و43% من ثروة البلاد، ولهذا فالاهتمام بالعام القروي، هي ضرورة تفرض نفسها لكسب رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب ألا نغفل قطاع المياه والغابات الذي يشكل ثروة وطنية حقيقية، يجب الحفاظ على سلامتها، والتصدي بكل حزم لعمليات التخريب والنهب والاستغلال الجائر الذي يطال الغابات والمساحات الخضراء، ووقايتها من التصرفات اللامسؤولة التي تتسبب في الإجهاز على مساحة شاسعة من الغطاء النباتي، وسن سياسة واضحة في هذا المجال، خاصة مع وجود كثرة المتدخلين، وضرورة تحيين القوانين المتعلقة بقطاع الغابات، خاصة تلك التي تنظم العلاقة بين المجاورين لها والمستفيدين منها، كما نثير انتباه الحكومة إلى ما يتعرض له المجال الغابوي من اجتثاث، خاصة بمحيط المدن وتحويل مساحات شاسعة منها إلى تجمعات إسمنتية بعدما كانت متنفسا لساكنتها، وما يسبب ذلك من أضرار على البيئة.

أما على مستوى الصيد البحري الذي يعتبر من القطاعات الرائدة في الأمن الغذائي وجلب العملة الصعبة، وخلق فرص الشغل، وكباقي القطاعات رغم المجهودات المبذولة من الساهرين على القطاع، واعتماد "مخطط اليوتيس" لتطوير الصيد البحري، ورغم ما تم تحقيقه، إلا أنه لازال لميرق بعد إلى مستوى طموحات بلادنا فيما يخص المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ولا إلى تطلعات وانتظارات المواطنين خاصة أمام الارتفاع المهول في أسعار الأسماك، رغم توفرنا على واجهتين بحريتين، مما يبرهن على عدم رؤية واضحة في تدبير قطاع الصيد البحري وغياب تام للحكامة والنجاعة المطلوبتين في تسيير وتطوير هذا القطاع الهام، وتمكين المواطنين من الثروة البحرية.

مما يجعلنا نطالب بتقييم هذا المخطط " اليوتيس"، على غرار باقي المخططات الأخرى، والوقوف على منجزاته في أفق سياسة عقلانية واضحة في تدبير القطاع، ونهج سياسة حمائية للثروة السمكية، من تعرض بعض المنتوجات البحرية لمخاطر الانقراض نتيجة الصيد الغير القانوني، أو الصيد

المفرط دون احترام قواعد الراحة البيولوجية، ومحاربة ظاهرة التهريب في قطاع الصيد البحري، وتوقيف عملية استخراج الرمال من الشواطئ البحرية، لما تشكله من تهديد للثروة السمكية.

كذلك نحث الوزارة الوصية على التدبير المعقلن للمصايد من أجل الرفع من كمية السمك السطحي الذي تقلص في السنوات الأخيرة بنسبة 5%، تحفيز الاستثمار في الأحياء البحرية في الموانئ والمناطق الباطنية ذات المؤهلات، تطوير المحميات البحرية للحفاظ على الثروة البيولوجية والبيئية لبلادنا، تعميم إنشاء قرى الصادين، وتوفير السلامة للبحارة والعاملين بهذا القطاع، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية الهشة والفقيرة.

وهي كلها تدابير من شأنها النهوض بقطاع الصيد البحري، والمساهمة في الرفع من نسبة النمو الاقتصادي لبلانا.

السيد الرئيس،

إن مناقشة ميزانية قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، هي فرصة للوقوف على حصيلة عمل الحكومة في مجال الصناعة والتجارية وفرصة للاضطلاع على وضعية الاستثمارات الأجنبية والوطنية ببلادنا، والوقوف على ما تحقق من هذه الاستراتيجيات والبرامج المسطرة كمخطط التسريع الصناعي 2020/2014، وهو مخطط طموح واستراتيجي، يهدف لتنمية القطاع الصناعي ببلادنا، ولهذا لابد من الاعتراف على أنه بفضله احتل المغرب مكانة مهمة على مستوى صناعة السيارات، وصناعة الطائرات، واحتل صدارة الدول الإفريقية على مستوى استقطاب الاستثمارات الخارجية في هذا المجال، الشيء الذي انعكس ايجابيا على صورته باعتباره قاعدة أساسية للتصدير نحو كل من أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا.

فالمغرب عرف في السنوات الأخيرة إقلاعا اقتصاديا وتكنولوجيا حقيقيا عززت من مكانته على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد نثمن ونسجل بارتياح التحسن الذي شهده مؤشر مناخ المال والأعمال والصعود إلى المرتبة الستون (60) على المستوى العالمي، واحتلال مراتب متقدمة على المستوى الدولي أو الإفريقي أو على مستوى شمال إفريقيا، مما انعكس ايجابا على نسبة النمو.

كما نجحت بلادنا في تغيير معالم نموذجها التنموي الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على الفلاحة، والتوجه للتركيز على الإنتاج الصناعي والاقتصاد الرقمي، وخلق مهن صناعية جديدة وفرت مناصب الشغل لفئات عريضة من شريحة المجتمع المغربي، الشيء الذي أثر بشكل ايجابي على وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

كما ننوه بالحكومة على مستوى القوانين التي تم الاشتغال عليها هذه السنة، والتي لا شك أنها ستساهم في الرقي بالقطاع، كقانون إحداث المقاولة بطريقة اليكترونية ومواكبتها، والقانون القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، ومدونة التجارة... وهي قوانين تصب كلها في مصلحة القطاعات التي نحن بصدد مناقشتها، لكن رغم ما تحقق، لازال القطاع الصناعي يعاني نقائص واختلالات، نتمنى أخذها بعين الاعتبار مستقبلا، ونتطرق فيما يلي لبعض منها:

- ضرورة تقليص الهوة بين جهات المملكة من أجل محاربة الفوارق المجالية، عبر توزيع الاستثمارات الخاصة بالقطاع على الجهات التي تعاني الهشاشة وضعف الإمكانيات، وتحفيزها لتقوية التنافسية فيما بينها في إطار تحقيق عدالة مجالية صناعية، وعدم تمركز المقاولات في جهة دون الأخرى، مع الاستفادة من مؤهلات وخصوصيات كل الجهات لخلق التنافس فيما بينها.

- تعزيز الاستثمار في البنيات التحتية، وتعزيز شبكات المواصلات بجميع أنواعها وتطوير منظومة النقل، وتأهيل شبكة طرق الوطنية وتوسيعها لما لها من دور في حركية التنقل، تعميم الطرق السيارة وتوسيع شبكة السكك الحديدية لتشمل مناطق أخرى، تأهيل المطارات والموانئ لمواكبة سياسة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية نظرا لكون المغرب يشكل همزة وصل بين السوق الأوروبي والسوق الإفريقي، إلى جانب عدم إهمال الاستثمارات الوطنية.

- التركيز على تأهيل العنصر البشري عن طريق التكوين والتكوين المستمر، والعمل على إعادة النظر في منظومة التكوين المهني في القطاع الصناعي.

- تعميم المناطق والمشاريع الصناعية على تراب المملكة وعدم التركيز على محور طنجة - القنيطرة - الدار البيضاء.

- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية وتشجيعها للتوجه للعمل في المجال الصناعي ومجال التصدير، عبر منح تحفيزات ضريبية واجتماعية خاصة المقاولين الشباب والمقاولات الناشئة ولمنقذي المقاولات التي تعاني من صعوبات.

- حماية المقاولات الوطنية من عملية الاحتكار التي تفرضها بعض الشركات والمقاولات وما تسببه من ضياع وإفلاس لهذه المقاولات، والاهتمام بالصناعات المحلية.

- تنويع المنتوجات الموجهة نحو التصدير، وعدم الاقتصار على المنتوجات الفلاحية والنسيج وبعض المواد الأولية، لأنها تعرف منافسة شديدة من طرف بعض الدول المصدرة لنفس المواد.

- الاهتمام بالبحث العلمي والتكوين في التخصصات التي تهم المجال الصناعي، والتنسيق بين الجامعة والمقاولة، لملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل، وخلق شعب لتدريس الاقتصاد الرقمي بالجامعات المغربية، خاصة وأن المغرب انخرط بقوة في استراتيجية التوجه نحو الرقمنة بالنسبة لجميع القطاعات.

- تشجيع قطاع النسيج، وحثه على الجودة من أجل تشجيع المستهلك المغربي على الاقبال على المنتوج المحلي.

ـ تنظيم القطاع الغير مهيكل لما له من تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني.

ـ تشديد المراقبة الجمركية على الواردات، واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص المواد المغشوشة المستوردة، والتي تضر بصحة وسلامة المواطن المغربي، والاقتصاد الوطني، والتصدي لظاهرة التهريب حماية للمستهلك المغربي.

وهي كلها إجراءات تصب في مصلحة التنمية الصناعية، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، لما تضمنه من خلق لفرص الشغل، وتعزيز الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وحماية المستهلك المغربي، والاقتصاد الوطني.

على مستوى الاقتصاد الرقمي، ننوه بالاهتمام الذي توليه الحكومة لقطاع الاقتصاد الرقمي، هذا الاهتمام الذي توج بإحداث وكالة التنمية الرقمية كخطوة مهمة في استراتيجية المغرب الرقمي 2020، بالرغم من تأخرها، وبالتالي نطالب بإنزالها على أرض الواقع وتفعيلها في ما تبقى من عمر هذه الاستراتيجية، نظرا للدور الذي ستلعبه على مستوى تنمية الاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي وتشجيعه والتحفيز عليه، باعتباره هو الحل لتسهيل العملية الاقتصادية، ونثمن انخراط المغرب بقوة في استراتيجية التوجه نحو الرقمنة بالنسبة لجميع القطاعات، لكن نجاح هذه العملية رهين بتأهيل العنصر البشري وخلق شعب لتدريس الاقتصاد الرقمي بالجامعات المغربية كما سبق الذكر، وفتح مدارس للمهندسين في مجال المعلوميات للاستفادة من الطاقات الشابة الحاملة للأفكار والمبدعة في مهن المستقبل، بالإضافة إلى احتضان الأدمغة المهاجرة ذات التخصصات في القطاع الرقمي، وتحفيزها على العودة لأرض الوطن للاستفادة من خبراتهم وتكويناتهم في هذا المجال خاصة ونحن لازلنا متخلفين فيه.

ونجدد تأكيدنا ككل مرة على إعداد نصوص قانونية تعمل على تعزيز الأمن المعلوماتي ومكافحة الجريمة الالكترونية وتأمين نظم المعلومات، من أجل توفي الحماية القانونيةلضحايا ومستعملي الانترنت، والعمل على تقوية التعاون مع الدول الإفريقية في المجال التكنولوجي ومجال الاتصال بصفة عامة، كذلك ضرورة تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2020، للوقوف على ما أنجز منها، وتجاوز التعثرات، خاصة وأننا على مشارف انتهاءها، لمسايرة التحولات والمستجدات التي طرأت على مستوى القطاع الرقمي.

على مستوى التجارة الخارجية، نود أن نثير انتباه الحكومة إلى واقع ومعاناة التجار الصغار، ومحلات البقالة التقليدية في ظل المنافسة الشرسة وتقلص الأرباح، نظرا لتواجد المساحات الكبرى والسلاسل التجارية ومتاجر القرب التي تستهدف الأحياء والمناطق الشعبية، مما يجعلنا نتساءل حول مستقبل هذه الشريحة من المجتمع، كما نؤكد على ضرورة الانفتاح على الأسواق الإفريقية، وتعزيز العلاقات التجارية مع دول هذه المنطقة الواعدة وتمتين الروابط وتطويرها بما يحقق التقدم والازدهار لاقتصادنا الوطني.

السيد الرئيس،

فيما يخص كل من السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، تشكل قطبا مهما في الاقتصاد الوطني، وفي النسيج الاجتماعي الإنتاجي، لما يوفره من مناصب الشغل، والمساهمة في نسبة النمو، ولهذا من الضروري إرساء حكامة جيدة لضمان فعليته، والمزيد من الاهتمام بالعنصر البشري وجعله في صلب التنمية، كما أنه من الضروري إدماج السياحة والصناعة التقليدية لأجل تثمين المنتوج السياحي ومنتوجات الصناعة التقليدية، اعتبارا للارتباط الوثيق بين هذين القطاعين الحيويين، اللذان يكملان بعضهما البعض، وأخذه بعين الاعتبار في الاستراتيجيات المستقبلية، لكونهما يضمنان مداخيل فئات واسعة من المجتمع، ويساهمان مساهمة فعالة في إشعاع صورة بلادنا بالخارج، عبر التعريف بالمؤهلات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها بلادنا، والتعريف بالهوية المغربية الأصيلة التي نفتخر بها، ونشيد بالمناسبة بالاتفاقيات المبرمة مع المجالس الجهوية من أجل إعادة تأهيل المدن العتيقة كموروث ثقافي تفتخر به بلادنا، كما أنه من الضروري تقييم رؤية 2020 لرصد الواقع السياحي ببلادنا وتدارك ما يمكن إدراكه، وتفادي الفشل الذي عرفته رؤية 2010 التي كانت نتائجها جد محدودة، والقيام بإجراءات من شأنها تعزيز مكانة السياحة الداخلية عن طريق توفير عروض سياحية للمغاربة بأثمنة مناسبة، وتشجيع العروض العائلية، والاهتمام بالسياحة البيئية والجبلية، وسياحة المغامرات، وهنا ننوه بالشراكات المبرمة فيما يخص تخفيض كلفة الرحلات الداخلية، وفتح خطوط جديدة لاشك أنها عملت على التقريب بينجهات المملكة، وهي خطوة إيجابية لابد من أنها ستقوي وتشجع السياحة الداخلية، لكن بالمقابل يجب إعادة تصنيف الفنادق، وتجويد خدمات الاستقبال بها، وتحسين المطارات ومرافقها وتجويد الخدمات المقدمة بها.

السيد الرئيس،

فيما يخص الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، نشيد بالتطور وبالحركية التي يعرفها هذا القطاع وبمساهمته الفعالة في النسيج الاقتصادي، من خلال تبني رؤية واضحة، كان الهدف منها هو النهوض بالقطاع، نظرا للوعي بدوره في المساهمة في الناتج الوطني، وبخلق مناصب الشغل لعدد كبير من الأسر المغربية، باعتباره قطاع مرتبط بتاريخ وهوية وثقافة المغرب. غير أن مشكل التسويق يقف عقبة في وجه قطاع الصناعة التقليدية، الذي يحول دون استفادة الصانع من المردودية المباشرة لمنتوجه، ولهذا على الحكومة التدخل لدعم القطاع والحفاظ على جودة المنتوج الوطني، وحمايته من التقليد، والعمل على تشجيع الصادرات، وتطوير تقنيات ووسائل التكوين لمواكبة تطور الصناعات الحرفية، وحمايتها من المتطفلين، وتوفير المواد الأولية لحماية بعض الحرف المهددة بالانقراض، والترويج لمنتوجنا التقليدي بإصدار كتيبات تبين الغنى الفني والحرفي الذي تزخر به بلادنا، ومهارات الصانع التقليدي خاصة في المعارض الدولية، كذلك من باب

الإنصاف يجب إيلاء أهمية أكبر لغرف الصناعة التقليدية والجمعيات والتعاونيات، وإشراكها في عملية التحضير للمعارض وكل البرامج التي تهم القطاع، في إطار خلق التكامل بينها وبين الوزارة والمؤسسات التابعة لها، ضرورة إيجاد حلول بديلة للصناعة الملوثة للبيئة، وهنا نتساءل عن مدى نجاعة برنامج اقتناء الأفران الغازية فيما يخص قطاع الفخار، نظرا العدم انخراط الصناع في هذه التقنية.

السيد الرئيس،

على مستوى القطاع الطاقي والبيئة المستدامة، ننوه بالدينامية التي تعرفها هذه القطاعات بفعل الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة، ومصاحبتها بإصلاحات تشريعية ومؤسساتية، لبناء نموذج طاقي يعتمد على تعبئة الموارد الطاقية الوطنية، من أجل تطوير النجاعة الطاقية والوصول إلى 52% من القدرة الإنتاجية الكهربائية في أفق 2030، لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة، لكن رغم المجهودات والتحسن في المؤشرات، إلا أن المغرب لازال يعاني من التبعية الطاقية مما يعرض بلادنا لمشاكل اجتماعية حقيقية، ولعل ارتفاع أسعار البترول خير دليل على ذلك، خاصة مع تخلي الحكومة على دورها في دعم المحروقات، وترك المجال مفتوحا أمام لوبي الاحتكار الشيء الذي أثقل كاهل المواطنين بزيادات متلاحقة، وعجز الحكومة على التدخل لرفع الحيف عن الشعب المغربي.

كما أن الحكومة مطالبة اليوم باتخاذ حزمة من التدابير والاجراءات للحد من الاستعمال المفرط للطاقة، وتطبيق مبدأ الاقتصاد فيها، خاصة بالنسبة القطاعات المستهلكة للطاقة، كالصناعة والفلاحة والإنارة العمومية.، تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال الطاقي عبر منح التراخيص وتبسيط المساطر، للولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية والتحكم فيها، والانفتاح على الدول الافريقية في المجال الطاقي والاستغلال الأمثل للعديد من الموارد الطاقية التي تتوفر عليها، في إطار العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التي تربطنا بها، وتأمين الإمدادات الطاقية والتزود بالطاقة.

فيما يخص القطاع المعدني، يجب ألا ننسى معاناة عمال القطاع المنجمي بالمغرب الشرقي والمنجمين التقليديين الذين يعيشون أوضاعا اقتصادية واجتماعية هشة، معاناة الصناع التقليديين المتخصصين في صناعة المعدن، من عدم تمكنهم من المادة الأولية الخام، التي يتم تصديرها، وإعادة استيرادها بتكلفة مرتفعة، وعدم توفر نقط البيع على المستوى الوطني، وهذا يعتبر حيفا في حقهم، كما يجب الاستفادة من المنطقة المنجمية تافيلالت وفجيج للرفع من المساهمة في الإنتاج الوطني لما تتوفر عليه المنطقة من مؤهلات معدنية هامة، تشجيع الاستثمارات خاصة في مجال التنقيب والبحث المعدني مع توفير الظروف والوسائل للوصول إلى مناطق التنقيب والبحث، والانفتاح على الأسواق الإفريقية وجلب الاستثمارات في القطاع المعدني، خاصة بعد عودة المغرب للاتحاد الإفريقي من أجل تطوير علاقات التعاون مع الدول الإفريقية في هذا المجال.

على مستوى التنمية المستدامة، لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على البيئة، والعمل على تفعيل كل الاتفاقيات والبرامج المسطرة في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030، على مستوى تدبير النفايات وتثمينها، وبرامج حماية وتثمين البيئة، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها والتطهير السائل، ومحاربة التلوث في المجال الصناعي، وتثمين الأوساط الطبيعية،... وغيرها من البرامج، من أجل ترسيخ حكامة جيدة في مجال البيئة، والتوعية بأهمية قطاع التنمية المستدامة، والتي يتطلب تعبئة واشراك جميع الفاعلين من مؤسسات حكومية، وجماعات ترابية، ومجتمع مدني، والاعلام بجميع أنواعه لتعزيز دوره فيما يخص التحسيس والتوعية بالتربية البيئية.

وفي الأخير يمكن القول بأن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا. يتطلب إرادة حقيقية، وتظافر جهود جميع الفاعلين والمتدخلين، وتعبئة مختلف الموارد لرفع التحديات ومسايرة التطورات والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أتدخل نيابة عن أعضاء الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2019.

وهي قطاعات حظيت بالأولوية خلال السنة المالية 2018 لما لها من تأثير مباشر على المعيش اليومي للمواطن المغربي، ونفس الاهتمام تحظى به هذه القطاعات في قانون مالية 2019 وهي التعليم، الصحة، التشغيل، النهوض ببرامج الحماية الاجتماعية، تسريع وثيرة الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطن.

الهدف من إعادة ترتيب هذه الأولويات في قانون مالية 2019هي أولا تفعيل التوجيهات الملكية السامية في إيلاء المسالة الاجتماعية كل الاهتمام لضمان العيش الكريم لجميع المغاربة، وثانيا للحد من الإحتجاجات وكل مظاهر الانحراف التي تهدد مبدأ السلم الاجتماعي ببلادنا.

لهذا فقانون مالية 2019 أمامه مجموعة من التحديات، على الحكومة إيجاد أجوبة ملائمة لقضايا وانتظارات المواطنين الأكثر إلحاحا، في مقدمتها قضية التعليم، والمتتبعون للشأن العام الوطني يجمعون على أن قضية التعليم ببلدنا في حاجة ماسة إلى وصفة سحرية لإنقاذه من المتاهات التي يقبع فيها، فمسلسل الإصلاحات والقرارات والمخططات تبدأ وتنتهي دون أن تخضع لأي تقييم موضوعي من شأنه أن يساهم في معالجة جزء من هذه

الاختلالات، لنصل إلى نتائج لا علاقة لها بانتظارات المواطنين، ناهيك أن القطاع اليوم أصبح قطاعا مكلفا تبحث الدولة عن منفذ لتمويله، علما أن التمويل ليس هو الإشكال الحقيقي بل المشكل يكمن في كيفية النهوض بقطاع يتأسس عليه مصير أمة بأكملها في وقت أضحت فيه المعرفة سلعة محكومة بقوانين التجارة التنافسية من عرض وطلب وربح وخسارة.

إن إصلاح منظومة التعليم في نظرنا كفريق لا تكتفي بخطط وإستراتيجيات متسرعة وأحيانا ارتجالية تستجيب لإكراهات ظرفية، بل تقتضي توفر الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي ويمكن من تعزيز مبدأ المواطنة وإرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكوينا.

لذا فالتركيز في الإصلاح ضروري أن ينكب على التعليم الأولي باعتباره اللبنة الأولى والأساسية لانطلاق عملية التعليم والتربية وبناء ذات الفرد، لاستشراف غد أفضل للجميع، لهذا فمن الضروري أن يحظى التعليم الأولي باهتمام متزايد في المدرسة العمومية إسوة بنظيرتها المدرسة الخصوصية، مع توفير أطر تربوية قادرة على تلبية الحاجيات العلمية لهذه الفئة.

ناهيك عن الضبابية التي تشوب البرنامج البيداغوجي، إذ ما زال يعرف غياب مرجعيات محددة للتأطير التربوي الذي من شأنه أن يؤسس للتعاقد المهني ما بين مختلف أطراف العملية التربوية والإدارية داخل منظومة التربية والتكوين.

فيما يخص برنامج تيسير من الملاحظ أن الحكومة تبذل مجهودا في هذا الإطار، ولكننا نعتقد أن نجاح البرنامج بشكل أفضل هو رهين بإدماج مجموعة من القطاعات ذات الصلة (النقل، المسالك الطرقية، المطاعم، دار الطالب...).

نسجل كفريق عدم بدل أي مجهود في تأهيل موارد بشرية خاصة بالأقسام المدمجة للأطفال في وضعية إعاقة والتي تخلو بنسبة كبيرة من أساتذة وزارة التربية الوطنية.

لهذا كفريق نثمن تنزيل مشروع القانون الإطار الخاص بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي من طرف الحكومة، عساه أن يجسد المعنى الحقيقي لتعاقد وطني ملزم للجميع.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد التكوين المهني رافعة أساسية بل استراتيجية للنهوض بالتنمية البشرية، لهذا يوليه جلالة الملك عناية كبيرة لما له من أهمية بالغة في امتصاص معدل البطالة والمساهمة في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي ببلادنا.

وطبعا كفريق نثمن المجهودات المبذولة في هذا المجال، إلا أننا نؤكد على ضرورة العمل وفق خريطة توقعية خاصة بالتكوين المهني في علاقتها مع سوق الشغل وحسب حاجيات كل منطقة، العمل أيضا على تنويع المهن وتحديث المناهج البيداغوجية مع إعادة تطوير شعب التكوين المهني، وتطوير الكلاسيكية منها، على اعتبار أن مجال التكوين المهني هو الحقل المعرفي الذي لا يستقر في مناهجه ونظمه ومقارباته لخضوعه للتحولات التي تعرفها المهن والحرف في الحياة الاقتصادية، لهذا فهو في حاجة دائمة إلى توفير وتنويع الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية في التأطير وتتبع عمليات التكوين للمتدربين مع جعل المقاولة شريكا أساسيا في إنتاج هذه الأهداف من خلال علاقة مبنية على منطق رابح رابح.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع التعليم العالي والأسئلة المتعددة التي تؤرقنا كمتتبعين للشأن الجامعي ببلادنا وكمواطنين، نابع من قناعتنا أن وظيفة الجامعة لا تنحصر في التحصيل العلمي بل هي فضاء واسع للجدل وإنتاج الأفكار والتنظير في المشروع المجتمعي الذي نريد، وتعد من أهم وأخطر المؤسسات الاجتماعية لدورها المهم في تأهيل العنصر البشري على مستويات عدة علمية، سياسية، اقتصادية... نابع أيضا من قناعتنا أن مستقبل بلدنا مرتبط أساسا بجودة التكوين ودور البحث العلمي في تقدم البلاد كونه قاطرة للتنمية في عدة مجالات.

ولكن للأسف ما نلاحظه على أرض الواقع هو التراجع الكبير والمخيف في جامعتنا المغربية، وهذا راجع لعدة عوامل متداخلة فيما بينها ومرتبطة أساسا بوضعية التعليم العمومي بشكل عام ببلادنا.

فرغم المجهودات المبذولة، لم نستطع بعد تحقيق عدالة مجالية على مستوى توزيع الجامعات والكليات ببعض جهات المملكة، مما يترتب عنه مشاكل عدة لطالب العلم، خصاص على مستوى التأطير البيداغوجي، الدعم الاجتماعي المقدم للطلبة غير كافي، عدم الاعتماد على الرقمنة في متابعة الدراسة عن بعد والاستفادة من خدمات الجامعة، أما البحث العلمي فنسجل تراجعا ممولا في القيمة والبحث العلمي لنيل الشواهد الجامعية، ولا أدل على ذلك المتابعات القضائية التي طالت بعض الأساتذة الجامعيين في تواطئهم مع سماسرة بيع وشراء شواهد الماستر أو الدكتوراه، وهذا سلوك يصعب استيعابه وعلى الجميع محاربته.

فإصلاح منظومة التعليم برمتها تتطلب تعبئة جميع مكونات الدولة والمجتمع تعبئة وطنية حقيقية ينخرط فيها الجميع حكومة، أحزاب، نقابات، قطاع خاص، نسيج أسري، مجتمع مدني.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص السياسة الصحية ببلادنا، تعد واحدة من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني على مدار عقود إلى يومنا هذا، وقد استشرفنا خيرا كمغاربة عند خطاب العرش لجلالة الملك يوم 29 يوليوز 2018، الذي

أولى المسألة الصحية ببالغ اهتمامه، إذ أكد جلالته على النهوض بجميع الخدمات التي لها صلة بهذا القطاع خدمة للفئات العريضة من المعوزين.

وعندما نقف على ما تم إنجازه خلال سنة 2018، من خلال حصيلة الوزارة انطلاقا من الأرقام والنسب التي أدلت بها، لا يسعنا إلا أن نصفق على ما تم إنجازه من برامج ومخططات خاصة بهذا القطاع، ونذكر منها على سبيل المثال العمل على اقتناء معدات وتجهيزات مختلفة، العمل على تجويد النظام الدوائي، سواء فيما يخص تخفيض الأثمنة أو تشجيع التصنيع المحلي، تأهيل وتوسيع العرض الصحي، تنظيم قوافل طبية متنقلة بالعالم القروي، حملات الوقاية من الأمراض المعدية أو المزمنة.... ورغم ذلك فالقطاع مازال يعاني من مشاكل عدة من حيث جودة وتعميم الولوج إلى الخدمات الصحية على تنوعها، خصوصا تلك المرتبطة ببطاقة الرميد التي زادت من معاناة من يحملها قصد العلاج.

وإلى غاية اليوم الجميع يشتكي من السياسة الصحية المتبعة ببلادنا مواطنين، أطر طبية، ممرضين، ممنيين، ولا أدل على ذلك مسيرات الاحتجاج المنظمة من طرف العاملين بالمجال الصحي، أو احتجاجات المرضى داخل المستشفيات الجامعية أو المراكز الجهوية من أجل توفير العناية اللائقة والحق في العلاج.

ورغم المجهودات المبذولة للتقليص من الاختلالات الكبيرة التي يعرفها هذا القطاع، إلا أنه يبقى قطاع مستعصي عن الإصلاح، فمازال يعرف نقصا حادا على مستوى البنية التحتية بجل المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية خاصة العالم القروي، إذ تفتقر جلها إلى التجهيزات الطبية الضرورية التي من شأنها أن تقدم خدمة مقبولة للمواطن المغربي أينما وجد وفي ظروف تطبيب سليمة، وإن وجدت فهي معطلة، مما يجعلنا نطرح سؤال مدى قدرتنا على تحقيق العدالة المجالية التي اخترنا نهجها لسد حاجيات المناطق الهشة، نقص كبير في الكوادر الطبية عبر تراب المملكة، ف 4000 منصب شغل غير كافي لسد الخصاص المهول الذي يعرفه القطاع، إهمال المرضى مع سوء المعاملة، إضافة إلى المشاكل الإدارية المتمثلة أساسا في سوء التدبير، وقد سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن نبه إلى هذه الإختلالات والأعطاب التي يعرفها القطاع.

ويعتبر الخطاب الملكي الأخير بمثابة خارطة طريق للنهوض بمنظومة الصحة ببلادنا، فعلى الحكومة أن تعمل جاهدة على بلورة مضامين الخطاب لتجويد هذه الخدمة العمومية لكافة المواطنين.

لذا كفريق لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات المبذولة في هذا المجال، بدءا بالرفع في الميزانية المخصصة لهذا القطاع، إعادة النظر بشكل جدري في المنظومة الصحية عبر تفعيل المخطط الوطني للصحة في أفق سنة 2025، اتخاذ مجموعة من الإجراءات تروم إصلاح اختلالات نظام الراميد خاصة تسهيل تلقي العلاج لحاملي هذه البطاقة عبر تراب المملكة، فرض مبدأ المراقبة على منظومة الأدوية التي تتحكم في سعرها بعض اللوبيات...

على أن يتم الشروع خلال سنة 2019 في تفعيل برنامج التغطية الصحية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء بهدف تعميم تغطية صحية شاملة للجميع.

فالمطلوب من المسؤولين على القطاع إعادة المصداقية إلى المستشفى العمومي، فإلى جانب الإجراءات المتخذة، يجب القيام أيضا بإصلاحات هيكلية تمس عمق هذا المرفق العمومي الحيوي، من خلال ترسيخ قيم التخليق وحسن التدبير والترشيد، ومحاربة ظاهرة الرشوة والمحسوبية التي تنخر جسم القطاع، وهي مبادئ كفيلة بأن تجعل المستشفى العمومي مرفقا مواطنا خدوما يتسم بحكامة صحية جيدة.

السيد الرئيس المحترم،

تظل قضية التشغيل في قلب المفارقات الكبرى للنموذج التنموي المغربي الذي نصبو إليه، لهذا حظي بالأولوية في قانون مالية 2019، ورغم المجهودات المبذولة في هذا القطاع، إلا أن إشكالاته سواء في علاقتها مع المواطن المغربي أو المؤسسات النقابية مازالت متعددة وعميقة.

وكفريق نثمن الحصيلة الإيجابية للقطاع، إلا أننا نؤكد على ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي بين جميع الفرقاء الاجتماعين، مع إدماج كل الفعاليات النقابية الوطنية التي ساهمت وتساهم في المحافظة على السلم الاجتماعي ببلادنا.

نؤكد كفريق على أن نجاعة المخططات والإستراتيجيات هي مرتبطة أساسا بمنظومة التعليم ببلادنا ومدى قدرته على تلبية حاجيات سوق الشغل، من خلال خلق شعب ومسالك جديدة بالجامعات والمعاهد والمدارس من شأنها أن تبلور نوع النموذج التنموي الذي نريده، مع العمل على تشجيع التشغيل الذاتي للشباب والعمل على تطوير مناخ الأعمال للرفع من المقاولات الصغرى والمتوسطة، مما سيؤدي لا محالة إلى خلق مناصب شغل جديدة.

لذا على الوزارة العمل على سن سياسة استباقية لمواجهة الضغط القوي على سوق الشغل خلال السنوات المقبلة مع التدفق المتزايد لحاملي الشواهد الجامعية، العمل على مراعاة التفاوتات الحادة بين جهات المملكة في إحداث فرص للشغل، مع استحضار فئة الأشخاص في وضعية إعاقة وتسهيل ولوجها إلى سوق الشغل.

فالمطلوب وضع سياسة عمومية للموارد البشرية تأخذ بعين الاعتبار التحولات الديمغرافية المتسارعة التي يعرفها الهرم السكاني، وصول فئة شابة جديدة إلى سوق الشغل وأخرى محال على التقاعد.

العمل على إعادة النظر في طريقة عمل وأداء الوكالة الوطنية لتشغيل الكفاءات ANAPEC بهدف ضمان حكامة جيدة لآليات الوساطة وتنمية الشراكة بين مختلف الفاعلين في هذا المجال مع الحرص على عدم إحداث وكالات محلية في مناطق بها نشاط اقتصادي هش.

أما في مجال الحماية الاجتماعية فإننا نثمن مجهودات الحكومة في هذا

الباب، إذ يحظى بأولوية كبيرة لارتباطه بحق المواطن في الاستفادة من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية كحق يكفله له دستور المملكة.

وقد عرف هذا المجال عدة إصلاحات من بينها مبادرة الحكومة في تحويل "صندوق منظمة الاحتياط الاجتماعي" إلى مؤسسة عمومية "الصندوق المغربي للتأمين الصحي" رغم السرعة التي مر بها بالمؤسسة التشريعية، بهدف تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي. وقد تم الشروع في تفعيل مجموعة من المشاريع التي تم التصويت عليها بقبة البرلمان كقانون خادمات البيوت، إلا أننا نسجل التأخير في إخراج النصوص التنظيمية المرافقة لهذه القوانين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع الشباب والرياضة: لقد عملت الحكومة السابقة على تنزيل استراتيجية وطنية مندمجة للشباب 2015-2030 وذلك تفعيلا لإرادة جلالة الملك الذي يؤكد باستمرار في خطاباته إلى ضرورة الإهتمام بهذه الفئة، التي ما فتئت تنتفض ضد سياسة الإقصاء والتهميش، ولأنه آن الأوان للتعامل مع الشباب كشريك أساسي في بناء وبلورة المشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي الذي نطمح إليه، وكفاعل مجتمعي يعتمد عليه في تسطير وتدبير وتجويد السياسات العمومية على كافة الأصعدة ببلادنا.

وقد استشرفنا خيرا كفريق بالإستراتيجية المندمجة للشباب التي أعدتها الحكومة تنفيذا للتعليمات الملكية، والتي أكد فيها جلالته على "إيجاد حلول واقعية لمشاكل الشباب الحقيقية خاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة"، لذا ومن أجل تنزيل هذه السياسة المندمجة لفائدة الشباب، فقد عملت الحكومة على تحديد 42 إجراء موزع على أربعة محاور تهم التشغيل، التعليم، الصحة، الرياضة والتنشئة الاجتماعية، تنسيق التدخلات والتقائية البرامج ذات الصلة بالتنمية البشرية والحكامة والمشاركة المواطنة للشباب.

وقد مرت ثلاث سنوات ولم نلمس مخرجات هذه الإستراتيجية على أرض الواقع، مما يدفعنا الآن إلى دعوة الحكومة للعمل في اتجاه وحدة الرؤية حول كيفية تنزيل الإجراءات مع باقي القطاعات ذات الصلة.

ما يمكن أن نسجله كفريق هو عدم ديمومة المخططات التي يتم وضعها للنهوض بهذا القطاع من طرف وزراءه، مرده غياب التنسيق والإلتقائية التي تؤسس لأرضية صلبة قادرة على تنفيذ السياسات العامة وتكون عاملا مسهلا لتقييم نتائجها.

نأمل أن تضاعف الوزارة الوصية مجهوداتها نحو العمل على مأسسة قطاع التخييم، مأسسة مهنة المدرب التربوي والعمل على تأهيل قدراته المعرفية، تطوير وتجويد المضامين البيداغوجية المرصودة للطفل والمراهق بفضاءات التخييم أو بدور الشباب، الإنفتاح على تخصصات جديدة خاصة بالتكوين في المجال التربوي بما يضمن صناعة فرد مواطن، إعادة النظر في هيكلة مجموعة من الجامعات الرياضية، وضع بطاقة خاصة بالشباب تخول له الإستفادة من بعض الخدمات...

ومع كل ما سجلناه من ملاحظات نؤكد على أن مسألة إعداد الشباب تبقى رهينة بسياسات حقيقية ترتكز على الإشراك الفعلي للشباب، سياسة تأخذ مكانتها في صلب مخططات التنمية الوطنية الشاملة التي نطمح تحقيقها.

السيد الرئيس المحترم،

قطاع الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ورش ضخم فتح لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء بكل تجلياتهم، وقد التزمت الحكومة في برنامجها بأن تولي كامل اهتمامها لهذا القطاع لحجم المسؤولية الملقاة عليه في تدبير السياسات العامة المرتبطة بالفئات الهشة على اختلاف أشكالها بمجتمعنا.

كفريق لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات المبذولة في هذا الإطار، مؤكدين أن ورش إنعاش التنمية الاجتماعية في محاربة الفقر والهشاشة، لا يمكن أن يتحقق إلا بتطوير نجاعة التقائية السياسات العمومية القطاعية من خلال اندماجها ضمن رؤية ومنهجية واضحة وواحدة، وبإشراف إداري واجتماعي قطبي وبتمويل عمومي قار ومنظم، يشتغل بآليات تدبيرية عمومية ومدنية متكاملة، ويخضع للمراقبة والمحاسبة من طرف الجهة المخصصة لذلك.

وكما جاء في عرض السيدة الوزيرة أن القطاع سيعلن عن استراتيجية اجتماعية جديدة، نأمل أن تصب في قلب السياسات الاجتماعية وأن تعمل أولا على تقييم البرامج التي تم تسطيرها ولم تسفر على نتائج مرضية خصوصا تلك المتعلقة بالمطلقات المعوزات وأبنائهن، دعم الأرامل المتكفلات بأطفالهن اليتامى، برنامج تيسير، إيجاد حلول حقيقية لظاهرة أطفال الشوارع التي تنامت بشكل كبير وخطير خلال السنوات الأخيرة، أطفال الهجرة السرية، فئة الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، المسنون المتخلى عنهم وحاجياتهم المتعددة، المرأة وحصيلة المساواة والمناصفة، حجم تخفيض أشكال التميز والعنف ضد النساء، رصد نتائج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة...

هي بعض من انشغالاتنا وتساؤلاتنا نتقاسمها معكم انطلاقا من قناعتنا أننا مدعوون جميعا للإنخراط في هذا الورش الاجتماعي الكبير من أجل تجويد مساره الخدماتي بهدف تحقيق معادلة الحماية القانونية والمؤسساتية والاجتماعية للفئات المعنية، وأيضا لبناء مشروع مجتمعي قائم على نظام متكامل للرعاية الاجتماعية العادلة والمنصفة غير معزولة عن السياسات العمومية ككل.

فمؤشرات التنمية الاجتماعية اليوم أصبحت من أهم المؤشرات العالمية لتصنيف الدول ونمائها، والمغرب للأسف مازال يحتل مراكز متأخرة في هذا

المجال.

السيد الرئيس المحترم،

ما من شك أن القطاع الثقافي ببلادنا أصبح اليوم موضوعا للتخطيط المستقبلي الذي يرمي إلى تحقيق أهداف لها علاقة بحفظ النسيج الاجتماعي.

وكفريق عندما يصوت لفائدة وزارة الثقافة فإنه بذلك يدعم الإنتاج الوطني بكل تجلياته الفكري والأدبي والفني ويساهم في إشاعة قيم الجمال والإبداع وتفتح الفكر وتنويره وتهذيب الذوق ونشر ثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف على أشكالهم.

علما أننا نؤكد على مضاعفة المجهودات فيما يخص النهوض بالسياسة الثقافية ببلادنا للأهمية القصوى التي أصبحت تحظى بها الثقافة بالنسبة لمختلف الدول، لتشمل كل ما له علاقة بمضامين الثقافة وصناعتها ممثلة في الطباعة والكتاب والنشر وحقوق التأليف والملكية الفردية والقوانين المنظمة للمشهد السمعي البصري، تدبير الوضع اللغوي، تدبير ثقافة الطفل والشباب... وأيضا الحضور الفعلي والإشعاعي لبلدنا على مستوى الدبلوماسية الثقافية بين القارات.

نؤكد أيضا على ضرورة سن سياسة التقائية البرامج فيما بين القطاعات، خصوصا قطاع التربية الوطنية والشباب والرياضة كشريكين أساسيين في تنمية قدرات الفرد المعرفية والإبداعية، حتى لا يبقى الشأن الثقافي مجرد سياسة قطاعية، في انتظار تبني الدولة المغربية بوضوح لسياسة وطنية للثقافة.

السيد الرئيس المحترم،

رغم المجهودات المبذولة في قطاع الاتصال لم نحقق بعد المهنية والاحترافية في تأهيل الإعلام العمومي، وجعله منارة لتنوير الرأي العام الوطني في ظل تنافسية قوية من باقي دول العالم..

لذا كفريق نؤكد على أن توظيف وسائل الإعلام في خدمة التنمية يحتاج إلى استراتيجية إعلامية واضحة المعالم، قادرة وحريصة على مواجهة هذا الغزو بكل أنواعه حتى لا يفقد مجتمعنا هويته وذاته، وأيضا إلى رؤية واضحة للأدوار التثقيفية والتنويرية التي ينبغي أن يؤديها الإعلام السمعي البصري العمومي للمجتمع، التي من شأنها أن تكرس قيم الاعتزاز بالانتماء الثقافي والحضاري المغربي.

لهذا يجب على الوزارة الوصية أن تجتهد في العمل على احترام الدستور المغربي في المجال الذي نتحدث عنه من خلال مراجعة دفاتر التحملات للقنوات التلفزية الوطنية، لتستوعب ليس فقط التنوع اللغوي للبلاد ولكن أيضا لتجويد المضمون الثقافي المتنوع والمتعددة، حتى تجد كل شريحة مجتمعية ذاتها في ما يعرض على قنواتنا.

كفريق نؤكد أيضا على دور الهيأة العليا للإتصال السمعي البصري في العمل على تطوير وإصلاح واقع الإعلام العمومي، وعلى مسؤولية وكالة المغرب العربي للأنباء في مواكبتها للتحولات العميقة التي يعرفها مجتمع الإعلام والمعرفة دوليا، خصوصا على المستوى المهني وفق رؤية حديثة ومنسجمة مع الأدوار والوظائف الجديدة لمقتضيات المرفق العمومي.

كما نثمن هيكلة المجلس الوطني للصحافة وحجم المسؤولية الملقاة عليه في صون مهنة المتاعب مع الحرص من جانبه على الدفع نحو إنتاج صحافة تقدم منتوجا جيدا للمواطن المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سابعا: مداخلات فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية برسم مشروع القانون المالي للسنة المالية 2019 المعروض على مجلسنا الموقر للدراسة والمصادقة على مستوى الجلسة العامة.

قطاع الاقتصاد والمالية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي):

السيد الرئيس،

إذا كان دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مساعدة البرلمان يجد أساسه الدستوري في الفصل 152 من الدستور الذي ينص على ما يلي: "للحكومة ولمجلس النواب والمستشارين أن يستشيروا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في جميع القضايا، التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي"، فإن من أهم نتائجه، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يضطلع بمهام استشارية لدى الحكومة والبرلمان؛ حيث يقوم بإبداء الرأي في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، كما يقوم بإبداء الرأي في جميع القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويحلل الظرفية ويتتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والدولية وانعكاساتها ويقدم اقتراحات في جميع الميادين وييسر ويدعم التشاور بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمساهمة في بلورة ميثاق اجتماعي إلى جانب هذا يقوم بإنجاز دراسات وأبحاث في ميادين مرتبطة بممارسة صلاحياته، وبالتالي يمكن لهذه الإجراءات السالفة الذكر أن تنير الطريق أمام البرلمان لتتبع وتقييم السياسات العمومية التي تنجزها الحكومة.

وكما هو معروف، فإن تقييم السياسات العمومية، يعني الوقوف على ضرورتها وفعاليتها وآثارها، من خلال تجميع وتصنيف عدد من المعايير والمؤشرات التي يتشكل منها التقييم، وفي هذا الصدد فإن نشر الممارسات التقييمية، داخل المؤسسة البرلمانية، يحفز على التحلي بأكبر قدر ممكن من الدقة في تحديد الأهداف المراد تحقيقها من خلال مختلف أطوار العمل

البرلماني تشريعا ورقابة، مما يضفي على كل سياسة عمومية أهدافا محددة وغير عامة، من أجل تسهيل عملية التقييم، والتي من شأنها أن تتيح للسيدات والسادة المستشارين الاستشراف البرلماني في القيام بمهامهم التمثيلية.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتبر تتبع مآل توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إشكالية محورية؟، وفي هذا الصدد، نقترح التفكير في إنجاز تقارير دورية أو سنوية حول مجالات اشتغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومدى تجاوب مختلف القطاعات المعنية مع توصياته، خاصة ما يتعلق منها بالرأسمال غيْر المادي، ورأي المجلس حول بشأن التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة، ودور المراكز الجهوية للاستثمار في إعداد وبلورة المخططات التنموية على الصعيد الجهوي وتعزيز الاستثمار وتحسين مناخ الاعمال على صعيد الجهة، النموذج التنموي الرأسمال اللامادي وتقييم الاستراتيجيات القطاعية ووصفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول إصلاح النموذج الاقتصادي المغربي، كما ندعو إلى الإعمال المستعجل لتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الرامية إلى تنزيل اللاتمركز الإداري، مما سيمكن من تقوية التنسيق بين الجهة والقطاعات الحكومية غير الممركزة، علاوة على ضرورة إدماج برامج التنمية الجهوية ضمن نموذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي سيتم إنجازه، والأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات المرتبطة بالسياسات الموجه للشباب، تفاعلا مع التوجيهات الملكية التي حددها جلالة الملك حفظه الله في خطاب 12 أكتوبر الماضي حول: الشباب والتشغيل كرافعتين أساسيتين للنهوض بالقطاع الفلاحي.

<u>قطاع الصناعة والتجارة الخارجية والاستثمار والاقتصاد الرقمي:</u>

السيد الرئيس،

لابد أن نشيد بالمجهود المبذول من قبل الوزارة وإرادة الحكومة لتنمية وتطوير هذا القطاع الذي يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني ويُعَوَّل عليه كثيرا لإنجاح التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي في أفق التوصل لنموذج تنموي شامل ومُدمج، قادر على رفع التحديات المرتبطة بالتنمية وخلق مناصب الشغل المنتج بنسب تمكن من امتصاص العطالة، بعدما أن أبان النموذج التنموي الحالي محدوديته، ونحن نتأمل وندقق في المعطيات المتعلقة بمشروع ميزانية الوزارة، لا يسعنا إلا أن نعبر عن أسفنا لكون هذا القطاع مازال لا يحظى بالدعم المالي الكافي، وهو ما يتجلى في تواضع الميزانية المخصصة للوزارة خصوصا وأن الحكومة تراهن على مواصلة الاستراتيجيات القطاعية ودعم الاستثمار الخاص والمقاولة وجعلت منه إحدى أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2019، عبر التركيز على مخطط التسريع الصناعي وتطوير التجارة الخارجية، إلا أن الاعتمادات المالية المخصصة لمخطط التسريع الصناعي لا تزكي هذا الطرح، حيث لا تتجاوز 2,3 مليار درهم في مجموعها، منها 1,5 مليار درهم لصندوق التنمية الصناعية والاستثمارات فقط، في مقابل مخططات أخرى -لا ننكر أهميتها الإستراتيجية والتنموية- رصدت لها مبالغ تجاوزت 19 مليار درهم.

وجدير بالملاحظة، أن القطاع غير الفلاحي لا يزال غير قادر على تحقيق وتيرة نمو قوية بالقدر الكافي؛ وهو ما يتضح من خلال قطاع الصناعات التحويلية. فرغم جهود الاستثمار في مختلف المنظومات ورغم التطور السريع والمتواصل لصادرات بعض المهن العالمية للمغرب (السيارات والطيران)، لا تزال القيمة المضافة لمجموع قطاع الصناعات التحويلية تتطور بوتيرة متواضعة لم تتجاوز 2.2% سنة 2017؛ وتعكس هذه الوضعية ازدواجية القطاع الصناعي بالمغرب، حيث تتجاور في إطاره مهن متسمة بالدينامية ومندمجة بشكل جيد في سلاسل القيمة العالمية، إلى جانب فروع ذات إنتاجية محدودة وذات قيمة مضافة ضعيفة، وذلك بالموازاة مع استمرار أنشطة الاقتصاد غير المنظم.

السيد الرئيس،

إننا إذ نعتز لكون الصناعات الجديدة أضحت تشكل المصدر الرئيسي لصادرات المغرب، خصوصا صناعة السيارات التي تخطت قيمة صادراتها صادرات الفوسفاط ومشتقاته، تتبعنا باعتزاز بالغ، نهاية سنة 2017 توقيع أزيد من 26 مشروعا استثماريا في قطاع صناعة السيارات، وهي مشاريع من شأنها تمكين المغرب من التموقع في مجالات جديدة في سلسلة قيمة صناعة السيارات، دون إغفال توقيع بروتوكول اتفاق في السنة نفسها حول المشروع الاستثماري للمجموعة الصينية (بي واي دي) «BYD» Build Your Dreams المختصة في صناعة السيارات الكهربائية، وغيرها كثير من الاتفاقيات والمشاريع ذات الصلة.

غير أن تحقيق المغرب لاستفادة مثلى من مختلف الاستثمارات الأجنبية من حيث نقل المهارات والتكنولوجيا، يظل رهينا بالأساس بالتوفر على رأسمال بشري مؤهل وقادر على امتلاك التكنولوجيات المستوردة وإتقانها. فأغلب المهن العالمية للمغرب عرفت دينامية مهمة خلال سنة 2017. لكن، لا بد من الإشارة إلى أنه إذا كان قطاع صناعة السيارات قد نجح في الحفاظ على المكانة الأولى، باستئثاره بـ 24% من الصادرات، فإن القطاعات الأخرى كالإلكترونيك وصناعة الأدوية تجد صعوبة في بلوغ الحجم الذي يمكنها من المساهمة بشكل أكبر في تحسين رصيد الميزان التجاري؛ حيث لازالت القيمة المضافة الصناعية لا تساهم بالقدر الكافي في نمو الناتج الداخلي الخام، كما أن المهن العالمية غير قادرة بعْد على إحداث ما يكفي من فرص الشغل اللائق لتعويض القطاعات التي تشهد تراجعاً، لذا فإننا نطالب بإيلاء مزيد من الاهتمام لباقي القطاعات الصناعية الأخرى، ومنها قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية من خلال مراجعة السياسة المتبعة من قبل المؤسسات

العمومية قصد تمكين المقاولة الوطنية من الانخراط بشكل أوسع في طلبات عروضها المرتبطة بالقطاع، مما سيساهم في تنميتها وتحسين قدرة تنافسيتها بدل اقتصارها على المناولة، كما يجب تخويل المقاولة الوطنية نفس الامتيازات التي تحظى بها المقاولة الأجنبية.

السيد الرئيس،

إذا كان المغرب يصُنَّف ضمن فئة البلدان الأقل استعدادا للانخراط في الثورة الصناعية الرابعة، فإن الأمر يستدعي العمل على تبني تدابير وإجراءات عملية وفعالة، نذكر من أهمها: ضمان المزيد من الفعالية والانسجام لمخطط التسريع الصناعي من خلال تعزيز الحكامة المؤسساتية والإطار الخاص بقيادة مسلسل التصنيع؛ معالجة أوجه قصور السوق مع الحرص على تجنب خلق وضعيات ريعية، وذلك من خلال ربط الاستفادة من التدابير التحفيزية بالنتائج المحققة؛ تطوير صيغ تمويل ملائمة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية والاستثمارات المبتكرة؛ ضمان الالتقائية بين المجالات الترابية، من خلال اعتماد نموذج الممرات الصناعية corridors industriels، وتشجيع إشراكٍ أكبر للجهات؛ ضمان مزيد من التنسيق بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات التكوين؛ اعتماد سياسة متجددة وفعالة لليقظة والذكاء الاقتصادي مع تشجيع البحث والابتكار، لتعزيز فرص المغرب في تموقعٍ أفضل على مستوى سلاسل القيمة العالمية.

السيد الرئيس،

وإذ ننوه بمواصلة الحكومة تحسين جاذبية الاستثمار بفضل التحفيزات الضريبية وتحسين بعض الإجراءات والتدابير من خلال اعتماد نظام التعريف الموحد للمقاولة (وهو بالمناسبة ثمرة تنسيق وثيق بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب وعدة إدارات) وإجراءات التبادل الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير، فإننا نرى أنه من الضروري التسريع بإصلاح وتبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها والإسراع بإحداث وكالة واحدة عامة تجمع جميع المبادرات "المشتتة" التي تهم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكذا تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي من خلال كلفة تنافسية على مستوى كافة التراب الوطني والعمل على تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية، إضافة لإنجاز مشاريع حظائر صناعية مندمجة موجهة للكراء تستجيب لطلبات المقاولات الصناعية، خاصة منها الصغرى والمتوسطة، فإننا ندعو الحكومة إلى مواصلة العمل على تعميم مختلف الجهود المبذولة في أفق تحسين معدل تثمين المناطق الصناعية، لتشمل تلك الجهود مجموع المناطق المفتوحة حاليا أمام المستثمرين، وذلك من أجل تحقيق أفضل عائد من الاستثمارات التي تم القيام بها في هذا المجال؛ كاللجوء المتزايد إلى كراء العقار الصناعي للمستثمرين عوض الاقتناء النهائي، واعتماد مقتضيات قانونية محكمة ترمي إلى ضمان انخراط أكبر لمجموع الفاعلين في مسلسل تهيئة وتوزيع الأراضي الصناعية من أجل تثمين العقار الموجه للأنشطة الصناعية.

السيد الرئيس،

لابد لنا من إثارة مسألة تنامي القطاع غير المنظم والذي ينافس القطاع المهيكل منافسة غير مشروعة، ويهدد بانزلاق مقاولات منظمة نحوه، فقد توصلنا إلى معطيات صادمة حول مخاطره وتأثيراته السلبية بل والمدمرة من الناحية الاقتصادية للمقاولة المواطنة، إذ أن حصة القطاع غير المهيكل تناهز 20% من الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، و10% من الواردات. ويتداول الاقتصاد الرمادي في 210 مليار درهم والتي تمثل خصاصا في الموارد والأسواق بالنسبة للقطاعات المهيكلة، وهدرا مهما للمداخيل الجبائية للدولة. حيث يستحوذ القطاع الغير المهيكل في القطاعات الإنتاجية على 54% في قطاع النسيج والألبسة، 32% في قطاع نقل البضائع عبر الطرق، 31% في قطاع البناء والأشغال العمومية، و26% في قطاع الصناعة الغذائية والتبغ، باستثناء القطاع الأولي.

الأمر الذي يقتضي من وجهة نظرنا، العمل على تعزيز جاذبية القطاع المنظم، لجعله الخيار الأمثل بالنسبة للفاعلين في مجال التجارة والأعمال، وذلك عبر إزالة مجموعة من العوامل المنفرة ومعالجتها. بإعطاء الأولوية لجانب الإصلاح الجبائي؛ عبر تخفيض الضرائب على الدخل، وعلى أرباح الشركات، وتبسيط الضريبة على القيمة المضافة، والرفع من الرسوم الجمركية على المنتجات الاستهلاكية المنتهية الصنع؛ ثم توفير المواكبة والدعم لمقاولات القطاع غير المهيكل من أجل انتقال سلس إلى القطاع المهيكل وتسهيل اندماجها فيه، وذلك عبر إقرار إطار قانوني خاص ومحفز، وتعزيز قدرات المقاولات المنتجة غير المهيكلة ودعم ولوجها إلى السوق؛ مع مكافحة روافد اقتصاد الظل ورصد الغش وكشفه، حيث نطالب بدور تشاركي للقطاع الخاص في مسلسل وضع المعايير المرجعية، خاصة المتعلقة بالأسعار المرجعية وأسعار التكلفة؛ إضافة لاجتثاث التهريب وتجفيف منابعه.

كما أن التدابير المقترحة سوف تبقى حبرا على ورق، إن لم يتم تعزيزها بتبني سياسة صارمة في مجال مكافحة الفساد والرشوة، من جهة، والتربية والتكوين، من جهة ثانية. وفي هذا السياق، نقترح عدة إجراءات من أهمها؛ تحسيس المستهلكين، وتخفيض السقف المسموح به للأداء نقدا، والتوسع في رقمنة الخدمات العمومية.

السيد الرئيس،

وفي ما يتعلق بالتجارة الخارجية، وإذ نثمن ما ورد في البرنامج الحكومي من إجراءات وتدابير لتحفيز ودعم الصادرات المغربية، خاصة ما يرتبط بتقييم اتفاقيات التبادل الحر القائمة وإشراك القطاع الخاص في التقييم وفي المفاوضات بما يضمن توازنها، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار مقترحات القطاع الخاص وخاصة في المفاوضات حول "اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق" بين المغرب والاتحاد الأوربي، كما ندعو الحكومة إلى إرساء خطة تروم التنويع المجالي وتنويع المنتوج الموجه للتصدير والرفع من جودته

وتنافسيته مع الاهتمام بتطوير تصدير الخدمات خصوصا نحو البلدان الإفريقية؛ مع ترشيد اتفاقيات التبادل الحر؛ وكذا العمل على تقنين وضبط تدفقات أحسن للواردات، وأخيرا تعزيز مسلسل الإصلاحات في مجال مناخ الأعمال من خلال تعزيز منظومة العدالة ومكافحة الفساد والولوج إلى التمويل، خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والصاعدة، مع تحسين المرونة على مستوى علاقات أطراف الشغل. وللنهوض بقطاع التجارة الخارجية ببلادنا، يتعين العمل على عقلنة مسلسل إبرام اتفاقيات التبادل الحر، باعتماد مقاربة إدماجية فيما يخص المفاوضات لتشكيل فريق من مفاوضين بقيادة رئيس مفاوض دائم؛ اختيار شركاء بأولوية عبر فضاءات وجهات ومناطق يربطها مع المغرب امتياز تنافسي، مثل إفريقيا ودول سوق الخليج العربي والدول الصاعدة كالصين وكوريا الجنوبية؛ وتعزيز وتقوية قدرات اليقظة والاستشراف فيما يخص سياسة التجارة الخارجية؛ علاوة على تسريع عملية تأهيل الإطار المؤسساتي والتنظيمي للتجارة الخارجية.

السيد الرئيس،

نعي جيدا اهتمام الوزارة بتطوير الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث حققت بلادنا إنجازات هامة في هذا الصدد مكنته من احتلال موقع الريادة الإقليمية، إلا أنه من الضروري التسريع بتفعيل "استراتيجية المغرب الرقمي 2020" لتعزيز الاقتصاد الرقمي الذي ساهم بنحو 2.3%من الناتج المحلي الإجمالي، عبر تقوية البنية التحتية الرقمية التي تعد مرتكزا أساسيا لبناء أنشطة صناعية متطورة، ولجذب المستثمرين وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

فلا يخفى عليكم، **السيد الوزير، السيد كاتب الدولة**، الآفاق الواعدة التي يتيحها الاقتصاد الرقمي لجلب استثمارات مهمة ذات قيمة مضافة مرتفعة، خصوصا في مجال تحليل البيانات الكبرى، حيث تقدر قيمة التداول العالمية لهذه الصناعة ب 50 مليار دولار في سنة 2019.

إلا أنه وللأسف الشديد، يصنف المغرب، حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017، ضمن قائمة البلدان محدودية الابتكار، حيث جاء في الرتبة 72 من أصل 127 بلدا. كما أن بلادنا تصَنَّفُ ضمن رتبة متدنية نوعا ما في مكون "الابتكار" في مؤشر التنافسية العالمي برسم 2017/2018، حيث جاء في الرتبة 94 من أصل 137 بلدا؛ ومن خلال هذا الأداء الضعيف، يتبين أن السياسات الوطنية المنفذة في مجال الابتكار لحد الآن لم تنجح في تحقيق أهدافها. وهو ما ينطبق على إستراتيجية "مغرب الابتكار" وآليات التمويل العمومي المتعددة التي تم وضعها من قبيل "انطلاق" و"تطوير" التدابير المتعلقة بالخدمات التكنولوجية للشبكة PTR. لذا، فإننا ندعو الحكومة إلى مواصلة الجهود المبذولة لترصيد المكتسبات، مع التفكير في تقييم مختلف البرامج والاستراتيجيات ذات الصلة، قصد تجاوز المعيقات، وتصحيح مواطن الضعف، واقتراح إمكانيات التطوير، من خلال التركيز على تقويم بعض الاختلالات، في أفق تحسين مؤشر الابتكار كمكون أساسي ضمن مؤشر التنافسية العالمي، نعرضها كما يلي:

- تجاوز إشكالية تعدد آليات تقديم التمويل والدعم للمقاولات وحاملي المشاريع المبتكرة؛
- الرفع من النفقات المخصَّصة لمجال البحث والتطوير، إذ لا تتعدى 0.71% من الناتج الداخلي الخام؛
- تأهيل الموارد البشرية العاملة في مجال البحث المبتكر والتكنولوجيا؛
- معالجة إشكالية عدم التوازن في توزيع الباحثين حسب التخصصات، إذ نجد أن نسبة تخصصات الهندسة والتكنولوجيا لا تتجاوز 6.4%.

تِلْكُمْ، السيد الرئيس، السيد الوزير، السيد كاتب الدولة، بعض الملاحظات والأفكار التي ارتأينا تقاسمها معكم في هذه الجلسة، آملين أن تجد طريقها نحو التنفيذ بما سيساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار، تسوده الثقة ويشكل أرضية خصبة للإقلاع الاقتصادي المنشود، خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعيما لمزيد من الاستقرار لوطننا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

السيد الرئيس،

لسنا في حاجة اليوم بالتذكير بالدور الهام الذي يضطلع به قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، فهو يكتسي أهمية خاصة على الصعيد الماكرو-اقتصادي، حيث أن حصته من الناتج الداخلي الخام تقارب7%، ويساهم بأكثر من 5% من فرص الشغل، وهو بالتالي ثاني أهم مَصْدر لفرص العمل ويتجاوز رقم معاملاته 110 مليار درهم، كما يشكل مع تحويلات المالية لمغاربة العالم، إحدى المصادر الرئيسية للعملة الصعبة حيث يساهم بحوالي 20% في ميزان الأداءات (صادرات السلع والخدمات)، إضافة لاستحواذه على حصة 43% من تصدير الخدمات. كما سجلنا تحسنا ملحوظا للقطاع السياحي ببلادنا، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين على المملكة خلال الفترة الممتدة بين شهر يناير وشهر يونيو 2018 إلى ما يقرب من 5,1 مليون سائح، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 10% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017. أما بالنسبة للعائدات من العملة الصعبة، فقد بلغت 31,2 مليار درهم في الفترة الممتدة بين شهر يناير وشهر يونيو 2018 مقابل 27 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2017 أي بارتفاع بنسبة 15,2%.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية المشجعة، إلا أن الموضوعية تفرض علينا أن نثير أمامكم ونحن نخوض في مناقشة مضمون ميزانية الوزارة، أن نتوقف

عند استراتيجية الحكومة للقطاع والمتمثلة في "رؤية 2020" واستحضار أهدافها الطموحة من بينها مضاعفة عدد السياح الوافدين إلى المملكة مرتين، ورفع العائدات السياحية إلى 140 مليار درهم في أفق سنة 2020.

كل هذه الأهداف، هي أهداف طموحة تحتاج لتحقيقها حكامة جيدة والتقائية مختلف البرامج الحكومية وتعبئة كل المتدخلين، سواء كانوا مؤسسات عمومية أو قطاع خاص أو جماعات ترابية.

وقد حان الوقت، في نظرنا، لتقييم هذا المخطط الاستراتيجي للوقوف على ما أنجز وما لم ينجز وتشخيص الأسباب، حتى لا يعاد تكرار نفس أخطاء واختلالات "المخطط الأزرق"، الذي لم يتمكن من تحقيق إلا أقل من 10% فقط من أهدافه الخاصة، فعلى سبيل المثال:

- التفاؤل المفرط فيما يخص الأهداف المحددة في استراتيجية السياحة "رؤية 2020"، وذلك رغم التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الأسواق الرئيسية المنتجة للسياح؛

- عدم إحداث هيئات حكامة على المستوى الوطني (المجلس الوطني للسياحة" CNT") وعلى المستوى المحلي (ثمان وكالات للتنمية السياحية "ADT") من أجل ضمان تنفيذ استراتيجية التنمية المحلية "رؤية 2020"؛

- ضعف معدل الإنجاز بخصوص عقود البرامج الجهوية (CPR) الرامية إلى تنفيذ رؤية 2020 جهويا، حيث كانت تتوخى عقود البرامج الجهوية الخمسة عشر التي تم توقيعها إلى إنجاز 944 مشروعا سياحيا بقيمة إجمالية تزيد عن 151 مليار درهم، غير أنه إلى غاية نهاية سنة 2015، لم يتم إنجاز سوى 37 مشروعا بمبلغ 1,4 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز تقل عن 1%؛

- عدم إنجاز أي من المشاريع المبرمجة في إطار "قريتي" كبرنامج للتنمية المتكاملة للسياحة القروية والطبيعية وبرنامج "مدينتي" للتنمية السياحية المتكاملة للمنتوجات الثقافية والحرفية في المدن العتيقة واللذان تم إعدادهما من قبل الشركة المغربية للهندسة السياحية واللذان يشكلان أداتين لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياحة.

السيد الرئيس،

بالرجوع للملاحظات والأرقام التي قدمها تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول "السياحة" وفقا لتقريره السنوي برسم سنتي 2017/2016، فنلاحظ أن الأمور لا تسير على نفس المنوال بالنسبة لرؤية 2020، حيث أن نسبة الإنتاج جد ضعيفة (حوالي 3% عند متم سنة 2015)، كما أن نسبة إنجاز المشاريع المنصوص عليها في العقود الجهوية هي بحدود 0.3% فقط عند متم شهر يونيو 2015، وحتى لو تم اعتبار المشاريع التي هي في طور الإنجاز، فإن النسبة المذكورة لا تتجاوز 20%، وهو ما يستدعي تقويم الوضع باعتماد مقاربة جديدة ونموذج تنموي مبتكر للقطاع بإشراك مختلف الفاعلين في الميدان.

وفي هذا الإطار، لابد أن نهنئ الحكومة وخاصة الوزارة الوصية على القطاع على المقاربة الجديدة التي تبنتها والتي تعتمد التشاور وإشراك المهنيين، وعلى الحركية والدينامية التي أضفتها على القطاع مؤخرا، من خلال اللقاءات المتعددة مع الفاعلين في القطاع السياحي وتَوَفُّقِها في التوصل معهم بشكل توافقي لاعتماد آلية للحكامة من خلال خلق لجنة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتتبع تنفيذ مضامين مخطط "رؤية 2020"، وهذا يُحسب لكم، كحكومة وكوزارة.

السيد الرئيس،

نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أنظارنا موجهة للمستقبل، ونروم معكم استشراف مستقبل واعد للسياحة الوطنية، لذلك نرى أنه من الواجب القيام بتشخيص دقيق "لرؤية 2020" للوقوف على مسببات تعثر هذا المخطط الاستراتيجي الهام، والذي تعول عليه بلادنا كثيرا كرافعة للتنمية وخلق مناصب الشغل.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نسجل خيبة آمالنا حول حصيلة "البرنامج الوطني للابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع السياحي"، حيث استند هذا البرنامج إلى إحداث آلية تهدف إلى توجيه ودعم مشاريع المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، وكذا تحسين عملية تأطير النشاط السياحي؛ ففيما يتعلق بتوجيه ودعم مشاريع المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، تم وضع آليتين للدعم هما "مساندة-سياحة" و"رينوفوتيل"، بيد أن حصيلة هاتين الآليتين كانت بعيدة عن الإنتظارات، حيث لم تتجاوز الالتزامات في كل منهما مبلغ 1.91 مليون درهم و35,4 مليون درهم، على التوالي، مقابل أغلفة مالية توقعية بمبلغ 420 مليون درهم، و500 مليون درهم.

أما فيما يتعلق بمجال تأطير النشاط السياحي، فيلاحظ أن الورش المتعلق بهيكلة ومواكبة الفيدراليات والجمعيات المهنية الذي يعد أحد أهم محاور البرنامج الوطني للابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع السياحي، لم يحرز أي تقدم ملموس.

ومن وجهة نظرنا، فإن المعضلة الأساسية التي يجب تجاوزها هي: كيف يمكن استرجاع ثقة المستثمرين وإقناعهم بالاستثمار في القطاع، بعد معاناة العديد منهم لاستكمال مشاريعهم التي كلفتهم الشيء الكثير؟

السيد الرئيس،

من التدابير المواكبة لإعطاء دفعة قوية للقطاع السياحي، ما هو مرتبط بالترويج لوجهة المغرب وتسويق المحطات السياحية، يعتبر التكوين في مهن السياحة من التدابير المواكبة لإعطاء دفعة قوية للقطاع السياحي، إلا أنه وللأسف الشديد، فالإجراءات التي عهد بها عقد برنامج رؤية 2020 إلى وزارة السياحة، لم يتم تفعيل أغلبها، ومنها على سبيل المثال نذكر:

- تزويد قطاعات السياحة بكفاءات ذات مستوى عال؛
- إعادة تموضع المعهد العالي للسياحة بطنجة؛
- إحداث مدرسة تكوين في الفندقة ذات مستوى دولي.

وفيما يتعلق برصد واقع التشغيل لخريجي معاهد التكوين لوزارة السياحة، فقد سجلنا غياب آلية تتيح تتبع وتيرة الاندماج المهني للخريجين على مستوى وزارة السياحة وكذا على مستوى معاهد التكوين نفسها.

كما أن النهوض بالسياحة ببلادنا، ينبغي ألا تكون مسؤولية وزارة واحدة وهي وزارة السياحة ومصالحها الخارجية أو المكتب الوطني المغربي للسياحة، بل هي مسؤولية كل السلطات العمومية من وزارة المالية وإدارة أملاك الدولة فيما يخص توفير العقار، والجماعات الترابية فيما يخص تهيئة المواقع السياحية، ووزارة التجهيز فيما يخص البنيات التحتية الأساسية من طرق، سكك حديدية، ومطارات. وعليه ينبغي انخراط كل السلطات في العمل السياحي، كما أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص هي حجر الزاوية الحقيقية لتخطيط سياحي قوي للنهوض بالتنمية السياحية بصفة تراعى فيه العدالة المجالية، والاختصاص الجهوي.

وعليه أصبح لزاما على الحكومة أن تساير المنافسة القوية لوجهة المغرب من طرف بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط (إسبانيا، اليونان، تركيا..)، كما ينبغي تكاثف الجهود بين كل القطاعات الحكومية والتعاون بين الدولة والجهات بما يسمح بخلق فرص التنمية واستقطاب الاستثمارات وتوطينها بكل جهات البلاد.

قطاع النقل الجوي

وعلاقة بالنقل الجوي، فلا أحد يجادل في الدور المحوري الذي يلعبه النقل الجوي في تنمية السياحة لكونه يشكل أول نمط لنقل السياح، إضافة لدوره الهام في تسهيل المبادلات التجارية خصوصا مع الدول غير الساحلية، لذلك يجب على الحكومة أن تنكب على جعل هذا القطاع أكثر تنافسية وفي خدمة تنمية الاقتصاد الوطني من خلال العمل على تخفيض كلفة النقل الجوي سواء بالنسبة للأشخاص أو البضائع.

في هذا الإطار نثمن البرامج الاستثمارية الطموحة التي ساهمت بشكل كبير في عصرنة وتطوير مختلف مكونات قطاع النقل الجوي بالمغرب، سواء على مستوى البنيات التحتية أو الإنتاج أو التكوين وجعله قطاعا تنافسيا وقادرا على رفع تحديات العولمة والمساهمة في تقوية العلاقات التجارية للمملكة المغربية جنوب-جنوب، كما نثمن التدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها لإرساء حكامة جيدة للرفع من فعالية القطاع من خلال:

- تكثيف وتفعيل الإجراءات المرتبطة بإنعاش الربط الجوي الداخلي والدولي؛

- تعزيز الربط الجوي الداخلي من خلال إبرام اتفاقية جديدة هذه السنة تهم الربط الجوي لمدينة أكادير على صعيد جهة سوس ماسة درعة.

- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات وتحسين جودة الخدمات والمحافظة على البيئة؛

- تعزيز الشروط والمبادئ الأساسية للسلامة في قطاع الملاحة الجوية؛

- اعتماد خمسة من أكبر المطارات في المغرب ضمن برنامج إشهاد الطائرات، بما يمثل 85% من إجمالي حركة المسافرين؛

- تقوية المنظومة القانونية للطيران المدني بشكل يتوافق التشريع الدولي؛

- ...إلخ

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

السيد الرئيس،

دون الحاجة للرجوع لسرد أهمية قطاع الصناعة التقليدية ومكانته الوازنة في المجتمع المغربي والتي تتعدى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لما يختزنه من مقومات حضارية ولما يحمله منتوجها من حمولة ثقافية وفنية، تحتم علينا العمل على تنميته والحفاظ عليه كموروث ثقافي وتاريخي، تتميز به بلادنا ويشكل أهم دعامات الهوية الحضارية لبلادنا، وذلك من خلال العمل على إضفاء قيمة أكبر عليه وضمان استمراريته عبر تعزيز حمايته من المنافسة غير المتكافئة من قبل المنتوجات الأجنبية (خصوصا الصينية والهندية والتركية...إلخ)

إلا أن تنافسية قطاع الصناعة التقليدية، رهينة بمستوى جودة منتجاته والمحافظة على خصوصيته وانفتاحه على الابتكار وقدرته على التأقلم المستمر مع متطلبات السوق الداخلي والخارجي.

وهنا نثمن الانعكاسات الإيجابية لمختلف الأوراش المنجزة في إطار "رؤية 2015"، والتي تم تنفيذها بفضل تضافر الجهود المبذولة من طرف كل الفاعلين والشركاء ودعمهم المستمر لبرامج التنمية الخاصة بالصناعة التقليدية، إلا أن ذلك لا يجب أن يحجب عنا الإشكاليات والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع؛ فرغم تسجيل القطاع تطورا هاما على مستوى مؤشراته وخصوصا صادرات قطاع الصناعة التقليدية والتي عرفت نموا بنسبة تفوق 32% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، فنحن نتوخى معرفة النتائج المرحلية، المحققة تنفيذا للقانون المالي لسنة 2018، لاسيما في إطار برنامج تسريع وتيرة إنجاز بنيات الإنتاج والتسويق لمنتجات الصناعة التقليدية؟ وعن مدى تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة والدعم التقني من خلال اقتناء معدات الإنتاج على لصالح فروع الصناعات الحرفية على مستوى المملكة؟

وهنا، نتساءل معكم، حول الإجراءات والتدابير التي قمتم بها لجعل الصناعة التقليدية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتضامنية، كتلك المتعلقة بما يلي:

- تطوير الإنتاج الحرفي؛

- تطوير سلاسل الإنتاج؛

- تطوير النسيج المقاولاتي للقطاع ودعمه بإحداث مناطق وفضاءات أنشطة مندمجة من جيل جديد، تتوفر على بنيات تحتية ملائمة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة بالقطاع؛

- تقديم الدعم اللوجيستيكي للحرفيين وتمكينهم من المواد الأولية ذات الجودة العالية ليتمكنوا من رفع حجم الإنتاج وجودته؛

- إدخال بعض التصاميم العصرية وكذا مسايرة التحولات التكنولوجية وتطوير وتنويع المنتجات، لتتمكن المقاولة الوطنية المصدرة من الانسجام مع أحدث الاتجاهات في التصاميم والألوان والاستجابة لمتطلبات الزبناء؛

- ابتكار حلول ملائمة للإشكالات المرتبطة بالولوج إلى التمويل بالنسبة للمقولات الصغرى والمتوسطة التي تمارس أنشطتها في مجال الصناعة التقليدية؛

- توفير التمويلات وتنويع التمويلات الممكنة بالنسبة للصناع، سواء الصناع الفرادى أو الصناع اللي هما في القرية أو في المدينة أو كذلك المقاولات الصغرى؛

- اعتماد آليات ناجعة وواقعية من أَجْلِ تَمْويل إعادَة هيكلة المقاولات الصغرى والمتوسطة، عبر تحسين وسائل الإنتاج، حتى تتمكن من مُواكَبَة التَّحَوُّلات التكنولوجية الحَديثَة دون المس بالطابع التقليدي للمنتوج وخصوصياته الحضارية والثقافية؛

- التفكير في خلق جيل جديد من المؤسسات التي تتولى عملية التسويق لمنتجات الصناعة التقليدية، تتوفر على المقومات الضرورية للاستجابة لحجم الطلبيات المرتفعة واحترام الآجال المعقولة للتسليم؛

- التفكير في إنشاء مركزيات شراء (des centrales d'achat) قطاع عمومي أو في إطار الشراكة مع القطاع الخاص، بحيث ستتكفل المركزيات المذكورة بشراء المنتجات من الصناع التقليديين مباشرة دون وسطاء، مع تسويق المنتوج المغربي محليا ودوليا.

السيد الرئيس،

لقد بادر المغرب إلى تطوير هذا القطاع، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2010-2020. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار هذه الاستراتيجية، وعلى بعد عامين من بلوغ أجلها، فإن النتائج لا ترقى إلى مستوى الأهداف المسطَّرة، بالنظر إلى أن مساهمة هذا القطاع حالياً في الناتج الداخلي الخام لا تتجاوز 2%، عوض 3,9% المحددة كهدف في أفق سنة 2020، كما يشُغِّلُ القطاع نحو 5% من السكان النشيطين، عوض نسبة 7,5% التي استهدفتها الاستراتيجية المذكورة. وعلاوة على ذلك، تؤكد نتائج القطاع أن انعكاساته على إدماج حاملي الشهادات والنساء لاتزال دون مستوى الإمكانات التي يتيحها، حيث لا يشغل سوى 2% من الخريجين، في حين أن 14,5% فقط من التعاونيات هي تعاونيات نسوية.

ومن أجل التغلب على أوجه القصور وتمكين قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الاضطلاع بدوره الكامل في الإدماج، ينبغي تعزيز الابتكار الاجتماعي من خلال السعي، قدر الإمكان، إلى ملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي والاقتصادي مع حاجيات الفاعلين في هذا القطاع؛ وذلك عبر الإسراع، بداية، باعتماد مش روع القانون الإطار الخاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا بد من تعزيز وإحداث منظومة حكامة وطنية وجهوية من شأنها تحفيز ومصاحبة تطوير هذا القطاع ونموه، الإسراع بإخراج المرصد الوطني للاقتصاد الاجتماعي إلى حيز الوجود، العمل على إحداث غُرَفٍ جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ضمان إدماج أفضل للوحدات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ داخل سلسلة القِيَمِ، وأخيرا حسين الولوج إلى التمويل، سواء في مرحلة تأسيس الوحدات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو في مرحلة النمو والتوسع.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

السيد الرئيس،

لا يزال العالم القروي يعاني خصاصا كبيرا في البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية، وهو ما يدعونا جميعا للعمل على ابتكار حلول استعجالية ومناسبة وتحرير كل الطاقات الإيجابية من أجل المرور للسرعة القصوى لمواجهة كل مظاهر الهشاشة. فعلى الرغم من أن وزن القطاع الأولي هو أقل من القطاعين الآخرين، مازال نمو الناتج الداخلي الخام مرتهنا بالأداء السنوي للقطاع الفلاحي. ويرجَّح أن هذا الارتهان، الذي لا يزال يؤثر على قدرة الاقتصاد الوطني على مقاومة الصدمات، يعزى إلى عاملين، هما:

أولا: حجم معدلات تقلب القيمة المضافة الفلاحية من سنة إلى أخرى، والتي تبقى مرتفعة؛

ثانيا: وزن التشغيل في القطاع الفلاحي، الذي يصل إلى 38% من السكان النشيطين المشتغلين ويحدد بالتالي مستوى الطلب الداخلي الموجه إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يثمن مجهودات الوزارة لتشجيع الحوار بين الفاعلين العموميين والخواص في إطار مخطط "المغرب الأخضر"، خاصة أن الخبرة التي اكتسبها المغرب والمنجزات التي تم تحقيقها في الميدان الفلاحي كفيلتان برفع مختلف التحديات التي يواجهها القطاع باعتباره رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، وهو ما سيمكن من التنزيل الأمثل لمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية 12 أكتوبر 2018 في

علاقته بقطاع الفلاحة والتنمية القروية.

وهنا لابد من الإشادة بالمجهود الذي بذل من قبل الوزارة لتحقيق جل أهداف المخطط الاستراتيجي "المغرب الأخضر"، مع مواصلة العمل لتنزيل التوجيهات الملكية التي حددها جلالة الملك حفظه الله في خطاب 12 أكتوبر الماضي اعتمادا على ثلاث أولويات للنهوض بالقطاع الفلاحي تتمحور حول: الشباب، التشغيل، وانبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، لكونها ركيزة أساسية لجيل جديد ومتجدد من التنمية الفلاحية في نطاق إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر. وهو ما يستدعي تقييم المرحلة الأولى من حصيلة مخطط المغرب الأخضر، من خلال تدارس سلاسل الإنتاج وفحص عقود برامج السلاسل التسع عشرة، الموقعة بين الفيدراليات البينمهنية والقطاعات الحكومية، لتثمين المكتسبات وترصيدها، وتجاوز الإكراهات والصعوبات المثارة، مع استحضار الرؤية الملكية المتبصرة التي لا تجعل من القطاع الفلاحي إستراتيجية تهدف فقط إلى تحقيق الأمن الغذائي والرفع من قيمة الصادرات، بل هي أيضا أداة اقتصادية واجتماعية تصبو إلى تحسين مستوى عيش الساكنة وتنمية العالم القروي، في إطار ثنائية متكاملة تجمع الفلاحة التصديرية والفلاحة التضامنية في انسجام وتناغم تام.

السيد الرئيس،

إذا كان الإجهاد المائي الذي يعاني منه المغرب، يكتسي طابعا متعدد الأبعاد، بالنظر إلى تأثيره على الأمن المائي في مجال الماء الصالح للشرب، وانعكاساته أيضا على الأمن الغذائي، من خلال استنزاف الموارد المائية المتاحة الموجهة للفلاحة، وبالتالي تقليص مداخيل الفلاحين، سيما أولئك الأكثر عرضة لمخاطر التغيرات المناخية (الفلاحون في المناطق البورية وصغار مربي الماشية). وبخصوص هذه النقطة بالذات، ينبغي الإشارة إلى أن مخطط المغرب الأخضر شجَّع على الرفع من حصة المزروعات من غير الحبوب، نظرا لصمود مستوى إنتاجها أمام التقلبات المناخية. بيد أن رفع حصة هذه المزروعات على حساب الحبوب قد يؤثر على الأمن والسيادة الغذائيَيْن للبلاد، وينطوي على خطر تكريس تبعية المغرب للواردات من الحبوب، مما قد يجعل بلادنا في مواجهة تقلبات الأسعار العالمية والمخاطر المتعلقة بسعر الصرف والتوترات الجيوسياسية.

وفي هذا السياق، يتعين تكثيف الجهود والمبادرات الرامية إلى استكشاف أصناف أخرى من الحبوب تكون أكثر مقاومة للجفاف. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأن التوقيع في فبراير 2017 على اتفاقية للتعاون التقني بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، من أجل تعزيز زراعة «الكينوا»، وهي صنف من البذور يتميز بكونه أكثر مقاومة للجفاف، يعَدُّ مبادرة ينبغي تعميمها من أجل إرساء تجانس أكبر بين الاستراتيجية الفلاحية للبلاد والأهداف الاستراتيجية للأمن الغذائي والسيادة الغذائية. ويجب أن تقترن هذه الجهود بسياسة تمويل حقيقية للبحث والتطوير في مجال الأمن المائي والغذائي، للحد من إشكالية عدم التوازن في توزيع الباحثين حسب التخصصات المخصَّصة لمجال البحث والتطوير الفلاحي؛ ذلك أن تخصصات العلوم الزراعية تظل منحصرة في 1,6%، مع العلم أن الفلاحة تعد قطاعا حيويا بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى مشاكل الاجهاد المائي التي تواجهها البلاد وأثره على الأمن الغذائي.

السيد الرئيس،

علاقة بعملية تعبئة العقار الفلاحي لإنجاز المشاريع الفلاحية العصرية، فإننا نشيد بمواصلة وتعزيز المجهودات المبذولة لمواجهة إشكال صِغر مساحات الضيعات الفلاحية؛ من خلال تشجيع التجميع، مع ضمان الأمان القانوني لهذه الممارسة، ومواصلة تشجيع كراء هذه الأراضي لإنجاز مشاريع فلاحية عصرية بهدف تعبئة وتثمين واستغلال الأراضي الجماعية الفلاحية من طرف المستثمرين الخواص، بهدف تنزيل الآليات الضرورية لمواكبة نداء صاحب الجلالة حفظه الله من أجل تعبئة مليون هكتار إضافية (أراضي الجماعات السلالية) من الأراضي الفلاحية؛ بعد حصر الأراضي الممكن تعبئتها وتحديد إمكانياتها، وتحديد نوعية الزراعات التي يمكن أن تشملها ومدى ملاءمتها للمناطق المتواجدة بها، وتأطير كيفية تمويل ومصاحبة المشاريع الاستثمارية الخاصة بالعالم القروي، مع ترسيخ المقاربة التشاركية من خلال إبرام عقود شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في أفق صياغة حلول فعالة لعدد من التحديات، المرتبطة بتنظيم الأسواق والشفافية في عملية التسويق ودعم المكاسب المحققة في القطاع الفلاحي قادرة عن الإجابة عن إشكالات التشغيل وتحسين دخل ساكنة العالم القروي وخلق توازن سوسيو-اقتصادي بالقرى والبوادي، خصوصا لدى فئة الشباب.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لقطاع لصيد البحري، فإننا نثمن مختلف التدابير المتضمنة في محور الاستدامة لمخطط "Halieutis"، لكن رغم ما راكمه من مكتسبات بفضل هذا المخطط الهيكلي، يظل القطاع يواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات مرتبطة بتحسين الانتاج وتثمينه مع مراعاة في نفس الوقت هاجس الاستدامة والحفاظ على الثروة السمكية، وطرق استغلالها وفق قواعد الاستدامة وتثمين جميع المنتجات البحرية، خصوصا تلك الموجهة للتصدير، وهو ما سيمكن من بلوغ جل أهداف البرنامج الاستراتيجي لمخطط "Halieutis".

غير أن تثمين المنتجات السمكية، لازال يشكل إحدى الإشكالات التي تحول دون تحقيق أهم محاور إستراتيجية أليوتيس، وهو ما يستدعي مواصلة الجهود المبذولة، مع اتخاذ عدة تدابير وإجراءات، نذكر من بينها:

- بلورة وتنفيذ تصور شامل لزيادة الرفع من القدرة التنافسية لمنتجات الصيد المغربية؛

- التسويق المؤسساتي للمنتجات السمكية، بغية توفير قيمة مضافة نحو تثمين منتجات الصيد البحري، لتجاوز مشكل تسويق الموارد السمكية كإحدى المعيقات الكبرى أمام تطور قطاع الصيد البحري وتنافسية المقاولات العاملة في القطاع.

- بلورة برنامج تشاركي بين الحكومة وممثلي المهنيين بالقطاع يرمي إلى تنفيذ تصور شامل لزيادة الرفع من القدرة التنافسية لمنتجات الصيد المغربية نحو الأسواق الواعدة، وضمان تميزها وجودتها وملاءمتها لانتظارات المستهلكين، في أفق تسهيل ولوجها إلى الأسواق الوطنية، وتشجيع الاستهلاك الداخلي للمنتجات البحرية؛

- تحسين دور المكتب الوطني للصيد البحري، الموكول إليه اعتماد إستراتيجية تسويقية مختلفة، لوضع حد للمشاكل التي يعاني منها المهنيون في تثمين مواردهم السمكية؛

- مواصلة الجهود المبذولة قصد تحسين الجودة سواء تعلق الأمر باستعمال الصناديق البلاستيكية، واعتماد مادة الثلج بعد عمليات الصيد، والتقنين في الكميات المصطادة؛

- وضع سياسة حقيقية للتثمين والتعريف بالمنتجات السمكية، أمر لا مناص منه لمرافقة المجهودات المبذولة على مستوى تحديد المصايد والتتبع الفعلي للمنتجات السمكية من المنشأ إلى أسواق البيع، كرافعة أساسية لتطوير وعصرنة وتقوية تنافسية القطاع، في ظل النمو المطرد للسوق الوطنية المتسمة بنمو الطلب على المنتجات البحرية. وذلك في سياق انفتاح الأسواق وعولمة التجارة.

السيد الرئيس،

أما بخصوص المياه والغابات، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب إذ ينوه بالمجهودات الجبارة المبذولة في هذا القطاع الحيوي، خصوصا على مستوى التحديد الغابوي وحماية الثروة الغابوية والغطاء النباتي والتربة والموارد المائية والحد من ظاهرة التصحر بالنظر للأهمية المحورية التي يكتسيها القطاع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإنه يؤكد أن نجاح مبادرات الحكومة في هذا الشأن يتوقف على إطلاق ثورة تشجير للحفاظ على البيئة، وعلى اعتدال المناخ، وضمان وفرة المياه، مع العمل على تقوية جانب البحث العلمي في التخصصات العلمية في المجال الزراعي والاستثمار والاستعمال المعقلن للمياه، مرهونة باعتماد سياسة تنموية مندمجة تسعى إلى خلق طبقة وسطى قروية وإدماج الشباب القروي في عملية التنمية، وهذا هو الهدف المتوخى من إحداث صندوق التنمية القروية بفضل التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

إذا كانت النتائج المحققة خلال سنة 2017 في المجال الطاقي، مطابقة للأهداف المسطرة في إطار الورش المتعلق بالطاقات المتجددة، حيث تميزت السنة المنصرمة بتزايد إدماج هذه الطاقات في قطاعات الفلاحة، والتزود بالماء في الوسط القروي، والصناعة (توقيع بروتوكول اتفاق مع مجموعة «BYD»). فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في مجال النجاعة الطاقية؛ ذلك أنه تبعيتنا الطاقية لازالت جد مرتفعة وتتعدى نسبتها 93%، أي أننا نعتمد بصفة شبه كلي على الاستيراد لتغطية احتياجاتنا من الطاقة، كما تشكل الفاتورة الطاقية ضغطا دائما على الاحتياط الوطني من العملة الصعبة، وبالتبعية على الميزان التجاري بأثر سلبي.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص النجاعة الطاقية، فبالرغم من أنها تُشَكِّل أولوية في الإستراتيجية الطاقية للحكومة بهدف تحقيق نسبة 5% في اقتصاد الطاقة في أفق 2020 ونسبة 20% في أفق 30%، وأخذاً بعين الاعتبار ما تم الإعلان عنه من برامج وإصلاحات لإدخال تقنيات النجاعة الطاقية في القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد الوطني، فإننا نُؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على ضرورة تسريع تفعيل البرنامج التعاقدي 2017-2021 للنجاعة الطاقية.

وفي سياق نفس التحدي المتعلق بالنجاعة الطاقية، هناك حاجة إلى تسريع وتيرة التنفيذ، سيَّما أن المحور الخاص بالنجاعة الطاقية لا يزال أقل تقدما مقارنة مع المحاور الأخرى، كتنمية مصادر الطاقة المتجددة. وما يؤكد هذا الوضع هو التصنيف الدولي للمغرب حسب تقرير المؤشرات التنظيمية للطاقة المستدامة RISE لسنة 2018، حيث جاء المغرب في المرتبة 51 من أصل 111 دولة في مجال النجاعة الطاقية، بينما احتل مراكز متقدمة في الجوانب المتعلقة «بالطاقة المتجددة» و«الولوج إلى الطاقة»، حيث جاء على التوالي في الرتبة 36 و32.

وعلى عكس مشاريع الطاقة المتجددة التي تمضي قدماً بوتيرة سريعة وتعتمد إلى حد كبير على القدرة على تعبئة الموارد المالية اللازمة، يعزى بطء وتيرة تقدم المغرب في مجال النجاعة الطاقية إلى الطبيعة المعقدة للمتطلبات الأساسية للحكامة في هذا المجال. ولا شك أن المغرب قد جعل من موضوع النجاعة الطاقية أولوية في إطار استراتيجيته الوطنية للطاقة، كما تميزت سنة 2017 بتقديم مشروع الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق سنة 2030، أمام مجلسيْ الوزراء والحكومة. بيد أن تعدد القطاعات المعنية (النقل، والصناعة، والبناء، والإنارة العمومية، وما إلى ذلك) والفاعلين المعنيين تزيد من صعوبة وبطء عمليات التتبع والتقييم والتنسيق. ويقتضي هذا الوضع مواكبة الاستراتيجية الجديدة من خلال إجراءات وتدابير، نذكر من بينها:

- نظام معلوماتي فعَّال ومؤشرات مفصَّلة للتتبع والتقييم؛

- تنسيقٍ مشتركٍ بين جميع الفاعلين المعنيين عموميين وخواص في إطار مقاربة تشاركية؛
- تسريع وتيرة التنزيل الترابي للتدابير ذات الصلة بالنجاعة الطاقية؛
- العمل على توضيح دور الجهات والجماعات الترابية في المجال الطاقي؛
- اعتماد التدابير الضريبية والإعانات المالية الملائمة؛
- الإسراع بإصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 47.09، سيَّما ما يتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي.

السيد الرئيس،

تبقى حصيلة تكوين يد عاملة متخصصة في جميع مجالات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية متواضعة، فمثلا بالنسبة للمعاهد المتخصصة في مهن الطاقات المتجددة والنجاعات الطاقية، مما يطرح إشكالية قدرة الجهاز التكويني للإجابة السريعة للحاجيات المعبر عنها، كما أن غياب إحصائيات دقيقة لا يساعد على تشكيل رؤية واضحة حول مدى استجابة برامج التكوين لحاجيات سوق الشغل في هذا القطاع، إضافة لضرورة العمل على تحيين هندسة التكوين لتشمل مهن جديدة.

وهو ما يستدعي إجراء تقييم موضوعي لمختلف البرامج التكوينية وخلق مرصد للمهن والكفاءات في مجال الطاقات المتجددة، والذي سيمكن لا محالة من توضيح الرؤية لمعدي السياسات العمومية في مجال التكوين والتشغيل والفاعلين حول تطور حاجيات القطاع وسوق الشغل على المدى القريب والمتوسط والبعيد، خصوصا مع تزايد الحاجيات الوطنية، نظرا للإمكانيات الواعدة التي تتيحها بلادنا للمستثمرين لإنتاج الطاقات الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة بقوة عالية بكلفة تعتبر من بين الأكثر انخفاضا على المستوى العالمي.

السيد الرئيس،

إن قطاع المعادن يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، لا من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام (حوالي 10%) أو من خلال تشغيل اليد العاملة، أو من خلال نسبته في الصادرات، ورغم التحولات والدينامية التي يعرفها مؤخرا هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ أن الفوسفاط لازال يستحوذ على أكثر من 90% من الإنتاج المنجمي بالمغرب، وبهذه المناسبة نشيد بالخيار الذي تبناه مكتب الشريف للفوسفاط والهادف إلى تثمين المنتجات الفوسفاطية محليا من خلال إطلاق مشاريع صناعية كبرى لإنتاج الأسمدة والرفع من قدرة إنتاج الحامض الفوسفوري ذات القيمة المضافة العالية، وهو ما توج بمخطط استثماري ضخم من طرف المكتب الشريف للفوسفاط سواء على الصعيد الوطني أو الدولي بغلاف مالي يقدر بحوالي 200 مليار درهم، حيث انتقلت بلادنا حاليا إلى قوة رائدة في كل ما يتعلق بمشتقات الفوسفاط، وخاصة فيما يتعلق بالفلاحة في العالم وفي إفريقيا.

ومن أجل تشجيع وتنمية القطاع المعدني بالمغرب، لابد من اتخاذ عدة تدابير، نذكر منها على سبيل المثال:

- الرفع من نسبة التخريط الجيولوجي والجيوفيزيائي والجيوكيمائي ووضع مختلف المعطيات رهن إشارة المستثمرين المحتملين لتشجيعهم على الاستثمار في البحث والتنقيب عن المعادن أو لتوسيع أنشطتهم القائمة؛

- تحفيز المقاولات والشركات المنجمية للقيام بأعمال البحث والتنقيب في المناجم واستكشافها وتطوير البحث في القطاع المنجمي وذلك قصد ضمان استدامة وتطوير هذا القطاع.

وفي الأخير، نتساءل معكم السيد الوزير، عن مآل التراخيص المسحوبة بسبب الإخلال بشرط الاستثمار والمقدرة ب 1400 رخصة بحث؟ وعن الإمكانيات المرصودة لتشجيع إقامة (les clusters industriels) بمعنى المناطق الصناعية، حيث تكون المناجم؟ وعن التدابير والإجراءات المتخذة لتطوير المعلومة الجيولوجية للمزيد من التدقيق حول المؤهلات التي تزخر بها بلادنا من المعادن؟

السيد الرئيس،

تشكل التنمية المستدامة محورا رئيسيا في البرنامج الحكومي المقدم أمام البرلمان، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتأهيل البيئي، من خلال اعتماد خطة وطنية للماء وتسريع تنفيذ خطط الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

كما تعتبر التنمية المستدامة خيارا استراتيجيا التزمت المملكة المغربية بمبادئه، حيث انعكس هذا الالتزام بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة من خلال القيام بعدة إصلاحات متتالية همت تخليق الحياة السياسية، وتحسين الظروف الاجتماعية، وتعزيز الجاذبية الاقتصادية، وتسريع وتيرة النهوض بالشأن البيئي عبر الإجراءات الوقائية والعلاجية.

وأخيرا، فإننا في الإتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن إنجاح تملك القطاع الخاص لأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، يتطلب وضع إطار موسَّع يتضمن عددا من الالتزامات والتحفيزات، من خلال العمل على سبيل المثال على اقتراح:

- تمويلات بنكية تفضيلية في إطار خطوط الائتمان الخضراء؛

- اعتماد تحفيزات مشجعة بالقدر الكافي لفائدة الباحثين الوطنيين، فضلاً عن مضاعفة الشراكات ومشاريع البحث المشتركة بين جامعات وطنية ومراكز أجنبية في هذا المجال.

- تعزيز العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص من أجل الاستفادة المثلى من جهود البحث العلمي وتحويل الأفكار والمفاهيم إلى منتوجات تطرح في السوق.

تلكم السيد الوزير، السيدة كاتبة الدولة، بعض الملاحظات التي ارتأينا التركيز عليها في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن

والتنمية المستدامة، وهي مناسبة لنجدد لكم استعدادنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للتعاون وتبادل الأفكار والتجارب لاستشراف آفاق واعدة للاقتصاد الوطني في المجال المعدني والطاقي بصفة عامة والطاقات المتجددة بصفة خاصة، بما يساهم في تأمين الحاجيات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد الوطني وبما يضمن تعزيز تنافسية المقاولات المغربية لتحقيق التنمية المنشودة.

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد الرئيس،

بداية، نثمن تدشين القطار الفائق السرعة، والمحطات السككية الجديدة المتميزة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مما يتيح الربط الفاضل بين الجهات. غير أن الحاجة تبقى ملحة لتجديد العربات المتحركة للقطارات العاملة حاليا، مع تعزيز التكامل بين النقل السككي والنقل الطرقي، وتنمية النقل المتعدد الأنماط بالنسبة لحركية البضائع. كما نشيد بمواصلة العمل في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، خلال سنة 2018، في إنجاز الدراسات القبلية الخاصة بإنجاز بعض المشاريع، ومنها إنشاء المختبر الوطني لإجراء الاختبارات على المركبات، الذي من شأن إنجازه تطوير عمليات المصادقة على المركبات، وتأهيل القطاع الصناعي. فإننا نود معرفة المراحل التي قطعتها الدراسة المتعلقة بإنشاء هذا المختبر، وما هي مقاربة وسبل إنجازه بين القطاعين، خاصة على المستوى المالي والتقني وتقاسم المخاطر.

ومن جانب آخر، نسجل بإيجاب أن المشروع القانون المالي 2019 جاء بمشاريع مهيكلة جديدة، وهو ما نثمنه، ومن ذلك الربط السككي لميناءي آسفي والناضور غرب المتوسط، وربط هذا الأخير بشبكة الطرق السيارة، ومساهمة الوزارة، في تمويل إنجازه، كما نسجل غياب أي اعتماد مالي يتعلق بتفعيل الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، رغم المصادقة على مشروع إحداثها، مما يجعلنا نتساءل عما إذا كان إحداث هذه الوكالة مبرمجا في المدى القريب أم لا؟ بالنظر لما تكتسيه من أهمية، وما سيكون لها من تأثير إيجابي على تحسين السلامة الطرقية، وتقليص أعداد قتلى وجرحى حوادث السير، ومن جهة أخرى نود معرفة أين وصل إعداد مشروع القانون المتعلق بمهنة الوكيل البحري ووكيل السفن، بالنظر للخلط والتداخل الحاصلين حاليا في المهام والاختصاصات المنوطة بهما، وتأثير هذا التداخل على تكلفة مرور البضائع بالموانئ.

السيد الرئيس،

وفي هذا الإطار، لازالت العديد من المشاكل تحد من تنافسية ومناعة قطاع النقل الطرقي للبضائع بشكل عام، مما يقتضي البحث عن حلول عاجلة، بتنسيق مع ممنيي القطاع، من أهمها: هيمنة النقل الطرقي غير المنظم، والذي يتسبب في تحطيم جودة العرض، وأثمنة النقل، وفي خلق تنافسية غير مشروعة؛ التأثيرات السلبية على تكلفة النقل، تبعا لارتفاع ثمن الكازوال، الذي يمثل ما بين 35 و40% من التكلفة الإجمالية للنقل الطرقي؛ تقادم حظيرة القطاع؛ حاجة النقل الطرقي للأشخاص إلى إصلاح مؤسساتي وهيكلي؛ وجوب تدارك النقائص التي يعرفها النقل الطرقي الدولي؛ ارتفاع تكلفة المرور المينائي للبضائع [التكلفة الإضافية (SURESTARIE) لشحن وتفريغ السفن، وكذلك التكلفة الإضافية المترتبة على البضائع؛ الخصاص الذي تعرفه بعض الموانئ، فيما يخص تنظيم انسياب حركة النقل الطرقي للبضائع؛ انعدام محطات لوقوف شاحنات نقل البضائع بالموانئ، وخاصة على مستوى ميناء الدارالبيضاء؛ تأخير إنشاء المناطق اللوجيستيكية الجهوية؛ غياب المراقبة داخل المقاولات، وضعفها على الطريق، والحاجة إلى عقلنتها ومواكبتها بالآليات الضرورية؛ ضرورة رفع مستوى كفاءات الموارد البشرية، عبر إنشاء مراكز تكوين متخصصة، بشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. والإسراع بوضع برنامج خاص لتكوين السائقين المهنيين، وتدارك التأخير والخصاص الذي تعرفه عملية التكوين التأهيلي والتكوين المستمر؛ ضرورة وضع النظام المعلوماتي - الذي تم تطويره من لدن الوزارة -، رهن إشارة المهنيين، لتوسيع مجال استفادتهم من مختلف الرخص النقلية؛ ضعف مستوى التمثيلية الإقليمية والجهوية للإدارة المعنية بالنقل.

قطاع الداخلية:

السيد الرئيس،

علاقة بالجهوية المتقدمة، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن تنزيل هذا الورش يطرح تحديات متنوعة كما يتيح فرصا يتعين استغلالها لتعزز البناء الديمقراطي والدفع بالتنمية والاجتماعية والثقافية في مغرب للجهات موحد ومتضامن، ومن بين هذه التحديات:

- اندماج السياسات العمومية وإيجاد التقائية تكاملية بنيها؛
- تعزيز الموارد المالية للجهة من أجل التنزيل السليم للجهوية المتقدمة؛
- إنجاح اللاتمركز الإداري؛
- معالجة الفوارق الجهوية على مستوى خلق الثروة والمؤشرات المرتبطة بالحقوق الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والتكوين والتشغيل، في إطار إبداع نموذج تنموي جديد منصف ومتماسك، انسجاما مع الخطب الملكية السامية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

رغم تنصيب المجالس الجهوية منذ شتنبر 2015 وصدور القانون التنظيمي 14.111 للجهات في يوليوز 2015، فإننا نتساءل معكم حول مدى استكمال الجهات إعداد برامجها التنموية الجهوية؟ بما يساهم في تنزيل الجهوية المتقدمة، فحسب المادة 83 من القانون المذكور يفترض أن تكون المجالس الجهوية قد أعدت برامجها خلال السنة الأولى من مدة انتدابها، وأن تستند في ذلك إلى تشخيص جهوي في انسجام مع التو جهات الإستراتيجية والسياسات العمومية المعتمدة في مختلف القطاعات والحرص على إحداث

إلتقائية بين الإستراتيجيات القطاعية على المستوى الجهوي.

في هذا الإطار، نتساءل: هل تم التشاور مع القطاع الخاص وإشراكه فعليا في مسلسل إعداد البرامج التنموية الجهوية، كما تؤكد على ذلك المادة 83 من القانون التنظيمي؟

السيد الرئيس،

إذا كان اللاتمركز الإداري يقتضي نقل السلطة التقريرية ووسائل العمل من المركز إلى المجال الترابي لاتخاذ القرار على أساس مبدأ القرب من المرفق العمومي بسرعة وبجودة وبأقل كلفة في إطار جهوية متقدمة، فإن تنزيله يستوجب إعداد وإخراج الميثاق المتعلق به، باعتباره ركيزة أساسية لتنزيله، وقد تأخرت بلورة هذا الميثاق للأسف كثيرا رغم الدعوات المتكررة لجلالة الملك للتعجيل بإعداده.

واعتبارا لكون التنمية الاقتصادية من أهم اختصاصات الجهة، فإننا نرى أن هناك ضرورة ملحة لإعداد ميثاق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الجهوي بين الجهة والقطاع الخاص وسائر الشركاء وإحداث هيئة استشارية لدى المجالس الجهوية لدعم الميثاق المذكور، تسهيلا وتعزيزا لشراكة فعلية مع القطاع الخاص تمكن من تحقيق الالتقائية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية. إضافة إلى أن نجاح مسلسل الجهوية المتقدمة على أرض الواقع يقضي بإنشاء آلية أو هيئة عليا على المستوى الوطني للقيادة والتتبع والتقييم.

السيد الرئيس،

إذا كانت الحكامة الترابية تشكل مدخلا أساسيا لإرساء أسس قوية للتنمية المجالية المنشودة، فلا بد من رفع التحديات وتذليل الصعوبات والحد من الإكراهات التي تعوق التنمية الترابية، نذكر من بينها ما يلي:

1- غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم للجماعات الترابية فيما يتعلق بمسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الترابية؛

2- ضرورة التسريع بإطلاق ميثاق لا تمركز مكتمل وشامل، لنقل حقيقي للسلطات من المركز إلى الجهة وإعادة النظر في منظومة الحكامة الإدارية.

3- يتعين أن يتسم ميثاق لا تمركز بخصائص القرب والانسجام والفعالية والنجاعة وأن ينبني على الحكامة الجيدة انطلاقا من مبادئ ملموسة، وهي التفريع والتوطين الترابي والانسجام بين عمل الوزارات على المستوى الجهوي وتقاسم الوسائل والتعاقد والتكامل بين كل المستويات الترابية؛

4- ضرورة تكوين الأطر العاملة بالوحدات الترابية في الميادين المتعلقة بتدبير الشأن العام والتكون المستمر للمستشارين الجهويين والمحليين.

5- إن التحدي الأكبر لجعل الجماعات الترابية فاعلا أساسيا في التنمية المجالية هو تقوية حكامتها المالية ومواردها الذاتية وتكريس استقلالها المالي، فحسب تقرر المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2013، فإن 78% من مدا خيل الجماعات مصدرها التحويلات المالية من الدولة والموارد الضريبية التي تدرها لفائدة الجماعات، وبصفة عامة يعزى الخصاص المالي للجماعات إلى عدم استغلال إمكاناتها الضريبية الضخمة، وأيضا إلى محدودية تحكمها في الوعاء الضريبي وفي تحصيل الضرائب والرسوم الذاتية، إضافة إلى التدبير المختل للأملاك الجماعية.

السيد الرئيس،

إن الإرادة الملكية السامية لجلالة الملك حفظه الله، لجعل المراكز الجهوية للاستثمار بالمغرب تقبل على هيكلة جديدة وتحول في صلاحياتها، للدفع بها نحو المساهمة لمواكبة النسيج المقاولاتي على المستوى الجهوي، جعلت الحكومة تسارع إلى تفعيل ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وهو ما تجسد من خلال مبادرة تشريعية للحكومة تمثلت في صياغة وإعداد مشروع قانون جديد لإصلاح هذه المراكز، وهو المشروع، الذي أعدته وزارة الداخلية والذي يحمل رقم 47.18، يرمي إلى إعادة هيكلة المراكز الجهوية وإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، إضافة إلى تبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي، وهو ما يفرض فتح نقاش عمومي حول مرتكزاته وأهدافه وسبل تنزيله وتفعيله بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص في إطار احترام مبدأ التشاركية.

أما فيما يخص اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال، والتي نتوق جميعا إلى جعلها رافعة تنموية لتحقيق العدالة المجالية في مجال مناخ الأعمال، ذلك أنه تم إحداث بعض اللجان الجهوية بمبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب والسلطات المحلية لكن دون تعميمها على باقي الجهات، ومع ذلك فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن تشكيل هذه اللجان الجهوية مع ضرورة تمكينها من الموارد المالية والبشرية وكذا تفعيل قراراتها في أفق المساهمة في حل المشاكل ذات الصلة بمناخ الأعمال في إطار الجهة.

وأخيرا، فإننا ننوه في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمضمون الدورية التي وجهتموها السيد الوزير، للسادة ولاة وعمال عمالات وأقاليم المملكة لإحداث لجان جهوية وإقليمية تعنى بتتبع آجال الأداء لفائدة المقاولات؛ ولضمان الحكامة الجيدة لهذه المبادرة لابد من عقد اجتماعات دورية لتتبع مدى تنفيد برامج هذه اللجنة، وكذا تنظيم لقاءات لتقييم عملها والوقوف على الآثار الناتجة عنها لفائدة المقاولات، كما ننوه السيد الوزير المحترم، بالقافلة التي سوف يتم تنظيمها لتحسيس وتوعية المقاولات والجماعات الترابية في مختلف جهات المملكة حول هذه المبادرة في غضون الأسابيع المقبلة، ونلتمس منكم التعبئة المكثفة لإنجاحها لاسيما وأن المقاولات تعقد آمالا كبيرة عليها وتطمح من خلالها إلى تجاوز مشاكلها المالية وتسوية التكاليف الاجتماعية والضريبية التي تتحملها.

قطاعات العدل والتشريع وحقوق الانسان.

وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان؛

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر عن افتخارنا بالخطوات المهمة التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نثمن التطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كمادة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا.

وفي هذا الإطار، نتطلع إلى التنسيق والتعاون بين كافة المتدخلين في المجال الحقوقي وتوحيد المواقف والآراء لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر على سمعة المغرب، سواء في الداخل أو الخارج، وبذل المزيد من الجهود للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ورصد وتتبع ومعالجة كل التجاوزات والانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان. غير أنه لابد من الانتباه في هذا المجال إلى بعض الممارسات التي تؤثر سلبا على التقدم الحقوقي المحرز في بلادنا، مثل اللجوء إلى العنف في تفريق المظاهرات السلمية والتقصير في تسويق منجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة في المنتديات الدولية.

السيد الرئيس،

إن الانفتاح الاقتصادي للمغرب ولا سيما على إفريقيا والوض ع المتقدم الذي تحظى به المملكة في علاقتها مع الاتحاد الأوربي وكذا انخراطها في مجلس حقوق الإنسان، كلها أمور تضع الفاعلين العموميين والخواص أمام تحديات ضمان حماية حقوق الإنسان حيث أن انخراط المغرب في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات يشكل رافعة لإشاعة حقوق الإنسان تتعدى المقاولة لتشمل سلسلة التزويد وعلاقاتها مع الممونين والمناولين.

ولابد أن نشير هنا وقبل الخوض في المبادرات الحديثة والراهنة التي انخرط فيها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى أن هذه المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية قد انخرطت بشكل طوعي وتلقائي في الالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية المنظمة لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، ومنصوص عليها بالمواثيق الدولية والمعاهدات المصادق عليها من طرف المغرب خاصة تلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وبهذا الخصوص يعد انخراط المقاولة المغربية نموذجا للالتزام بمقتضيات حقوق الإنسان المرتبطة بالجانب الاجتماعي، حيث أن الاتحاد العام وبتفاعل مع جميع المقاولات المنضوية تحت لواءه عمل على التنزيل السليم للمبادئ المنصوص عليها بمدونة الشغل والقوانين ذات الصلة والتي تمنع المس بالحياة والصحة والسلامة المهنية وعدم التمييز بين الأجراء على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو الانتماء النقابي وغيرها من ضروب التمييز.

قطاع العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

لقد انخرطت بلادنا في مسلسل الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة وذلك إيمانا منها بضرورة تطوير هذا الصرح المؤسساتي الهام الذي يعتبر من الركائز الأساسية لأي دولة متقدمة، وفي هذا الإطار فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه بالمجهود المميز الذي قامت به الحكومة في قطاع العدل من أجل تطوير وتجويد المنظومة القانونية الوطنية لجعلها منظومة عصرية تواكب المستجدات التي يفرضها الواقع والحياة اليومية للمواطن وتساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والقانوني والقضائي للمواطنين. ولعل أهم النصوص بالنسبة إلينا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب التي أعدتها وزارتكم وصادقنا عليها كبرلمان القانون رقم 73.17 بنسخ تعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاولة، وهو قانون طالما نادينا بضرورة التعجيل بإصلاحه للحد من النسب المهولة (حوالي 90%) من المقاولات التي تعاني من صعوبات تنتهي بالتصفية القضائية، لذا فإننا نغتم هذه الفرصة لشكر السيد الوزير على تفاعله الإيجابي المتميز في هذا الموضوع والذي سوف يمكن من تطوير المقاولة المغربية وتعزيز قدرتها التنافسية والمساهمة في تشجيع الاستثمار والانخراط في التحولات الاقتصادية الهامة التي تشهدها بلادنا، فضلا عن دعم تنافسية الاقتصاد الوطني سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، من خلال تأهيل مختلف مكوناته بغية ولوج دائرة الاقتصادات الخمسي الأوائل عالميا في مؤشر DOING BUSINESS. في أفق سنة 2021.

السيد الرئيس،

لا يمكن أن يختلف اثنان على أن القضاء يلعب دورا هاما في تنمية وتطور المقاولة وتشجيع الاستثمارات سواء الداخلية أو الأجنبية وبالتالي فهو يعتبر المناخ الملائم لحركة البناء والنمو والاستثمار، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الحماية القضائية لأطراف عقد الشغل مثلا تعد ضرورة اقتصادية واجتماعية تخدم مصالح المقاولة بجميع عناصرها، وتكفل استقرار روابط الشغل، وبالتالي الارتقاء بالإنتاج والاستثمار إنعاشًا للشغل وتحسينا للمردودية، ذلك أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي عملا إيجابيا في مجال التنمية التي تتطلب مجهودًا مشتركًا بين كل من المشغل والأجير.

وفي هذا الإطار لابد من التأكيد على ضرورة مراعاة الإكراهات التي تعاني منها المقاولة عند نظر القضاء في بعض النزاعات المعروضة عليها، وبهذا الخصوص نؤكد على أن هذه الإشارة لا تعد دعوة لتجاوز القانون أو توجيه للسادة القضاة، بقدر ما تعد حرصا على التطبيق السليم لروح القانون خاصة ضمن نطاق السلطة التقديرية التي يتمتع بها السادة القضاة عند النظر في بعض المساطر والإجراءات، حيث يلاحظ ميلهم التلقائي لصالح الأجير سواء كان ضحية أو مقترفا لأفعال أو أخطاء جسيمة تبرر اتخاذ إجراءات عقابية اتجاههم، حيث تبين الوضعية الحالية (بالنظر للرقابة الإدارية الصارمة المفروضة على المقاولة فيما يخص تطبيق مقتضيات حفظ الصحة والسلامة، الحد الأدنى للأجور، التحملات الاجتماعية...) أن المقاولة في

غالب الأحيان تتموقع كطرف ضعيف في العلاقة الشغلية مما يستدعي مراجعة الآليات المعتمدة للتعامل مع الصعوبات التي تعاني منها.

كما أن جزءا كبيرا من الصعوبات التي تعاني منها مسطرة معالجة صعوبات المقاولة تعود إلى ضعف التكوين الاقتصادي للقضاة والأطر الإدارية الموكول إليها الإشراف على المسطرة وخاصة القاضي المنتدب كجهاز يشرف مباشرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بإنقاذ المقاولة والسنديك الذي يتخذ بقرار للمحكمة صفة المسير للمقاولة على الرغم من ضعف / أو في غالب الأحيان انعدام أي خبرة أو تكوين في مجال التسيير الاقتصادي للمقاولة، لذا نقترح عليكم في هذا الإطار قيام المجلس الأعلى للسلطة القضائية باعداد برنامج مكثف لتكوين هذه الأجهزة المتدخلة في المسطرة اقتصاديا، أو إعداد لائحة للخبراء الذين يمكن للمحكمة الاعتماد عليهم من أجل القيام بعملية التسيير ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على استعداد لإبرام شراكة تعاون مع وزارتكم في هذا المجال.

ومن جهة أخرى لا تفوتنا الفرصة لإثارة مسألة القضاء الإداري، فإذا كان الأصل أن القضاء التجاري هو المعني بالدرجة الأولى بتشجيع الاستثمار، إلا أن دور القضاء الإداري لا يقل أهمية في هذا المجال، خصوصا إذا علمنا أن القضاء يساهم في ضمان سيادة القانون من خلال مراقبة شرعية أعمال الإدارة والتصدي لأي شطط أو تجاوز في استعمال السلطة من طرفها. حيث يعد القضاء الإداري فاعلا أساسيا في تجاوز المقاولة لكل المعيقات التي تحد من تطورها خاصة عندما يكون الطرف المتنازع معه هو الدولة أو من يمثلها مما يضر في أغلب الأحيان بحقوق المقاولة واستيفائها لمستحقاتها الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى إفلاس المقاولات نتيجة عجز القضاء الإداري عن تنفيذ المقررات الصادرة عنه.

ولتفادي عرقلة المساطر القضائية للسير العادي للمقاولات، لابد من العمل على تبسيط المساطر والإجراءات القضائية بما يساهم في تقليص الآجال وتسريع إجراءات البت في القضايا نظرا للطابع الاستعجالي للمعاملات التجارية، بالإضافة إلى العمل على تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية.

<u>الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛</u>

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن الدور المحوري الذي تضطلع به هذه الوزارة من خلال عملها على تسهيل الحوار وخلق جسور وآليات التواصل بين المؤسسة البرلمانية والقطاعات الوزارية، وذلك بتيسير مسالك العمل التشريعي للبرلمان وقيامه بدوره الرقابي وتقييم السياسات العمومية. وذلك من أجل الرفع من وثيرة الإنتاج التشريعي والرقابي وتحسين صورة المؤسسة التشريعية، لدى الرأي العام الوطني.

كما ننوه بهذه المناسبة بحصيلة عمل مجلس المستشارين التي يرجع الفضل فيها للمخطط الاستراتيجي لعمل المجلس الذي وضعه مكتب المجلس تحت إشراف السيد الرئيس، سواء على المستوى التشريعي من خلال المصادقة على العديد من مشاريع ومقترحات القوانين مع التأكيد على التعديلات الهامة المدخلة على هذه النصوص من طرف الفرق البرلمانية، حيث تشكل قيمة مضافة ومعتبرة بالنظر للتركيبة الغنية والمتنوعة لمجلسنا الموقر. وكذا على مستوى العمل الرقابي من خلال الأسئلة الكتابية والشفوية، والجلسات المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسيات العامة والجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسيات العمومية.

أما على مستوى العمل الدبلوماسي فقد حرص مجلس المستشارين على قيامه بالدور المنوط به في هذا المجال بكل مسؤولية من خلال تفعيل لجان الصداقة والتعاون البرلمانية، والمشاركة في الملتقيات البرلمانية الدولية ونسجه لعلاقات دبلوماسية مميزة سواء مع الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية فضلا عن الاتحاد الأوربي والمحيط العربي والإسلامي، حيث اهتمت الدبلوماسية البرلمانية وبتكامل وتنسيق مع الدبلوماسية الرسمية بالتعريف بالنموذج المغربي على المستوى السياسي والاقتصادي والحقوقي وكذا التعريف والدفاع عن قضية وحدتنا الترابية.

وبهذه المناسبة، فإننا نطالب السيد الوزير، ببذل المزيد من الجهد قصد معالجة بعض القضايا التي تعيق العمل التشريعي والرقابي، وذلك من خلال: تبني الحكومة لمقاربة ايجابية في تعاطيها مع مقترحات القوانين المقدمة لإغناء العمل التشريعي؛ التفاعل الايجابي مع الأسئلة الشفوية والكتابية التي تعتبر آلية دستورية هامة لمراقبة العمل الحكومي، حيث نسجل في هذا الإطار التأخر الكبير في برمجة الأسئلة الآنية التي في الغالب لا يجاب عنها في وقتها مما يفرغها من محتواها الرقابي الآني الحقيقي، كما نسجل الغيابات المتكررة لبعض الوزراء عن جلسات الأسئلة الأسبوعية والتي تعيق البرلمان عن أداء وظيفته الرقابية؛ الاستجابة لطلبات عقد اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتدارس ومناقشة القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

السيد الرئيس،

إن الصورة النمطية السلبية التي تشكلت لدى الرأي العام الوطني حول أداء البرلمان بصفة عامة هي صورة غير حقيقية يتم الترويج لها من طرف بعض الجهات لتبخيس عمل المؤسسات ببلادنا، لذا من الواجب علينا كبرلمان وحكومة العمل الجاد لتكسير هذه الصورة السلبية وإعطاء الأهمية والمدلول الايجابي لعمل هذه المؤسسة الأساسية في البناء الديمقراطي والمؤسساتي ببلادنا، ولعل أول مداخل هذه العملية التنزيل الواقعي للقناة البرلمانية حتى يتمكن المواطن المغربي من الإطلاع على المجهودات الكبيرة التي يبذلها السادة المستشارون خصوصا العمل داخل اللجان وإلى وقت متأخر من الليل، وكذا مواضيع ومستوى النقاش الذي يهدف في الغالب الأعم إلى الدفاع عن كافة شرائح وفئات المواطنين، بدل اختزال العمل التشريعي والرقابي للمؤسسة في البث المباشر لجلسة الأسئلة الشفهية،

ولهذا أصبح من اللازم إخراج القناة البرلمانية إلى الوجود لكي تسلط الضوء على الدور الفعلي للبرلمان من خلال متابعة جميع أنشطته.

السيد الرئيس،

أما بخصوص المجتمع المدني الذي يمثل في جميع المجتمعات كياناً يضم جمعيات ينشئها مواطنون بشكل حر ومستقل عن الدولة، ليس لها هاجس نفعي وتعمل في شفافية وبمسئولية اجتماعية وبروح مواطنة، حيث لا يمكن لأي جمعية أو مجموعة جمعيات أن تدعي تمثيل كافة المواطنين وأن تفرض هيمنتها في الساحة العمومية، فإن تنظيم وتنسيق العمل الحكومي في علاقته بالمجتمع المدني يعتبر ركيزة أساسية في كل الدول الديمقراطية التي تتبنى التشاركية كقاعدة رئيسية في اتخاذ القرارات وتبني البرامج المجتمعية. حيث يلعب المجتمع المدني بكافة الجمعيات والهيئات المكونة له دورا هاما باعتباره آلية تواصلية فاعلة ومبتكرة بين الدولة والمواطن والتي تدعم سياسة القرب الحكومية، خاصة وأن هذه الجمعيات لها ارتباط وثيق بتطلعات المواطنين ومشاكلهم الحقيقية. لهذا فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نراهن على الحكومة في تفعيل مقتضيات الدستور ذات الصلة بالمجتمع المدني حتى يتمكن من ممارسة أدواره الجديدة خاصة في مجال الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع وتقديم العرائض إلى السلطات العمومية. دون إغفال تفعيل وتعزيز دور المجتمع المدني في خدمة الدبلوماسية المغربية خصوصا في القضايا الوطنية الكبرى وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

وبخصوص الدعم المقدم لجمعيات المجتمع المدني فمن الواجب أن يمنح على أساس تعاقدي مع اعتماد مبادئ الحكامة والشفافية في توزيعه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.

قطاع الشغل والادماج المهني

السيد الرئيس،

بادر المغرب منذ سنة 2005 إلى خلق مجموعة من البرامج الإرادية لتشجيع تشغيل الشباب، كبرنامج مقاولاتي، إدماج، تأهيل، وكان آخرها برنامجي تأطير وتحفيز، هذه البرامج التي استهلكت 960 مليون درهم بين سنة 2014 و2016، أي حوالي مليار في ثلاث سنوات، غير أنه من الواضح أن النتائج المتوصل إليها لم تستجب لحجم الانتظارات والتطلعات التي كانت معلقة عليها، وذلك راجع إلى معيقات التمويل والمواكبة والتتبع في تقييم هذه البرامج وقياس مدى نجاعتها مما أدى إلى تزايد نسبة البطالة وتسريح العمال وإغلاق المقاولات وخاصة الصغرى منها، وهو ما يجب معه إجراء تقييم شامل ومعمق للوقوف على مكامن الخلل.

السيد الرئيس،

تعتبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المحدثة سنة 2001 إحدى أهم المؤسسات التي تعنى بالوساطة في مجال التشغيل، غير أن التساؤل المطروح اليوم وبعد مرور أزيد من 15 سنة على إحداثها، يتعلق بمدى تحقيق الغايات المرجوة من هذه المؤسسة العمومية، ومنه فإننا نرى في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأن الحاجة اليوم باتت ملحة لإجراء تقييم حول مردودية الوكالة ومدى مواكبتها لمستجدات ومتطلبات سوق الشغل وكذا الأنماط الجديدة للشغل، حتى يتسنى النهوض بهذه المؤسسة لقيامها بالأدوار الهامة المنوطة

السيد الرئيس،

يشكل الحق في الإضراب وسيلة مشروعة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للأجراء، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية والمادة 29 من الدستور، التي تشير في فقرتها الثانية على ضرورة إصدار قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، غير أن تنظيم هذا الحق يجب أن يقابله ضمان الحق في العمل لغير المضربين، وهو ما يجرنا للحديث عن الإضرابات العشوائية وغير المؤطرة التي تؤدي إلى عرقلة حرية العمل وتهدد النشاط العادي للمقاولات، وفي هذا الإطار فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننادي بالإسراع في المصادقة على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالاضراب، لضبط وتنظيم ممارسة هذا الحق الدستوري الهام من جهة وتعزيز مناخ الأعمال ببلادنا من جهة أخرى.

قطاع الخارجية والتعاون الدولي.

إن السياق العام الذي تعرفه الساحة الدولية اليوم، والمتسم بالعديد من المتغيرات المبلورة في اتجاهها العام لملامح تشكل نظام عالمي جديد، سواء ما تعلق منها بتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو ما تعلق بارتفاع منسوب التهديدات الإرهابية التي تعصف باستقرار أكثر من دولة وبأمن أكثر من شعب، وغيرها من السياقات والحيثيات التي تؤكد كلها على الدور الاستراتيجي الذي يجب أن تلعبه وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لكسب رهان العمل الدبلوماسي لبلادنا من خلال ترسيخ موقع المغرب على مستوى الفعل الدولي والحضور الدائم في المحافل الدولية والمساهمة في نشر قيم العدالة والحرية والسلام وحق الشعوب في الكرامة والاستقرار والدفاع عن قضايانا العادلة وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، التي لا تقبل المساومة ولا التنازل اعتبارا للإجماع الوطني حولها، كما نغتنم هذه الفرصة للتقدم بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية بمختلف أصنافها على تضحياتها حماية لأمن وسيادة الأمة المغربية، وكذا الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل الهيئات الأمنية، الساهرة على أمن هذه البلاد واستقرارها، بقيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وضامن وحدة وأمن واستقرار البلاد، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله،

كما نحيي في هذا الإطار الجهود المبذولة في دعم العلاقات المغربية الإفريقية وفي التزام المغرب بتعزيز شراكاته وتطوير إستراتيجيته مع دول هذه القارة، باعتبارها أنجح المسالك لتحقيق التنمية والاندماج في الفضاء الإفريقي بِفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك وتَوجيهاته الإستراتيجية نحو العمق

الإفريقي لِبلادِنا، والتركيز على الخيار القائم على تنمية تَعاوُن جنوب-جنوب، مُبْتَكَر وتَضامُني وذي منفعة متبادلة بما يضمن للمغرب دورا رياديا داخل الساحة الإفريقية، وذلك استحضارا لتوجيهات جلالة الملك في خطابه التاريخي من داكار بمناسبة عيد المسيرة الخضراء الذي أكد فيه " وإننا نتطلع أن تكون السياسة المستقبلية للحكومة، شاملة ومتكاملة تجاه إفريقيا، وأن تنظر إليها كمجموعة. كما ننتظر من الوزراء أن يعطوا لقارتنا، نفس الاهتمام، الذي يولونه في مهامهم وتنقلاتهم للدول الغربية" (انتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة)، وكما نثمن في هذا الإطار بجهود الدبلوماسية الملكية التي أعطت دينامية جديدة ومبتكرة للدبلوماسية الرسمية، توجت بالمصادقة علة مجموعة من الاتفاقيات للتعاون والتبادل، وكذا سحب أو تراجع العديد من دول التي كانت تعتبر دولا داعمة ومؤيدة لجمهورية الوهم، بالموازاة مع المعركة الدبلوماسية التي تخوضها بلادنا لكسب الدعم والمساندة في القضية الوطنية لبلادنا داخل أروقة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

وبالرجوع إلى الاتفاقيات المبرمة في المجال الاقتصادي، لابُد من التذكير من أن المغرب أَضْحى أول مستثمر في غرب إفريقيا، وثاني مُستثمر على مُستوى القارة كلِّها وأنه يَتَطَلع، كما أشار لذلك صاحب الجلالة، لأن يكون أولَ مُسْتَثمر في القارة الإفريقية خِلال السنوات القَليلة القادِمَة، إذ أصبَحَت المقاولات المغربية ذات تَواجُد قَوِي على مُستوى جُلِّ الدول الإفريقية وتَلعب دَوراً رِيادِياً في دَعْمِ التنمية المحلية.

ولا بد أن نُسَجِّل هُنا، مُواكبَة الاتحاد العام لمقاولات المغرب لِكُل مَراحِل الزيارات الملكية للدول الإفريقية ومُبادَرات جلالته الهادفة لِتَعْزيز الرَوابِط الاقتصادية وَتَقوِية أَواصر التعاون مَعها في إطار شَراكَة رابح-رابح سَتُساهِم في خَلْقِ قيمة مُضافَة بين المغرب وهذه الدول، وهو ما تَرتبَ عَنْه تَزايُد نِسْبَة المبادلات التجارية بين المغرب والبلدان الإفريقية جنوب الصحراء ما بين 2005 و2015 بِنِسْبَة 11% سَنَوِيا.

وفي علاقتها مع الدول العربية فالدبلوماسية المغربية هي دبلوماسية متضامنة، تسخر جل وسائلها وأدواتها للتجاوب الوثيق مع الانشغالات المصيرية للفضاء العربي بجدية ومصداقية، بعيدا عن الشعارات الزائفة والوعود الوهمية، وفي مقدمتها الدعم الثابت والقوي والملموس للقضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف، من منطلق رئاسة صاحب الجلالة للجنة القدس، كما نثمن الموقف الذي اتخذه المغرب في الأزمة الخليجية حيث اتخذ موقفا محايدا يصب في إطار بذل المساعي الحميدة من أجل التوصل إلى المصالحة وحل الخلافات العالقة بين الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، كما لا تفوتنا الفرصة للتنويه بالدعوة الملكية التي وجهها للأشقاء في الجزائر للحوار المباشر والصريح وإحداث آلية مشتركة للحوار والتشاور يتم الاتفاق على تحديد مستوى التمثيل بها وشكلها وطبيعتها، وهي دعوة تاريخية وشجاعة نرجو من العلي القدير أن تلقى آذانا صاغية حتى تبث الروح من جديد من علاقات الأخوة والجوار بين الشعبين الشقيقين.

ثامنا: مداخلات فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، كما وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقوم به هذه اللجنة لدراسة المشاريع الخاصة بالقطاعات التابعة لها في حيز زمني أقل ما يقال عنه أنه لا يتناسب وأهمية هذه القطاعات والمشاكل التي تعيشها، ولا تفوتني الفرصة كذلك في أن أنوه بالروح العالية والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة هذه القطاعات، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجن الدائمة.

وسأركز في مداخلتي على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وفق التصميم التالي:

- قطاعات العدل، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.
- الأمانة العامة للحكومة.
- المحاكم المالية.
- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

قطاعات العدل، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة التأهيل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

من الثابت الذي لا جدال فيه أن إصلاح منظومة العدالة ببلادنا يشكل حجر الزاوية في إرساء دولة الحق والقانون وتخليق الحياة العامة، لكن هذا الورش الكبير يقتضي الكثير من الجرأة والإرادية السياسية القوية لتنزيل كل مضامين الدستور الذي أولى القضاء في بلادنا أهمية خاصة بالنظر لأهميته كذلك في البناء الديمقراطي والعدالة الاجتماعية التي تعتبر

عماد الاستقرار للمنظومة السياسية والمجتمعية ببلادنا. ولا يفوتنا هنا أن ننوه بالخطوات المتخذة لضمان الاستقلالية المؤسساتية للسلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية بتأسيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، هذا دون أن ننسى الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز الحقوق والحريات عبر تخصيص غلاف مالي على امتداد ثلاث سنوات بمشروع الميزانية لترشيد الاعتقال الاحتياطي وتفعيل بدائله ومراقبة أماكن الاعتقال من خلال توفير الوسائل المادية واللوجستيكية اللازمة.

وإجمالا يمكننا في الاتحاد المغربي للشغل أن نعرض لأهم ملاحظاتنا وآرائنا في النقط التالية:

- بخصوص تحديث المنظومة القانونية نؤكد في الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة مراجعة بعض التشريعات والقوانين أو إعادة صياغتها لسد الثغرات التي باتت تشوبها أو لتكييفها مع المستجدات أو لتدقيق المصطلحات والمفاهيم التي تحتمل أكثر من تأويل لتجنب التطبيق السلبي لها وضياع حقوق المتقاضين. وفي هذا الإطار نذكر على سبيل المثال لا للحصر بضرورة:

- مراجعة مدونة القانون الجنائي، وخاصة بحذف الفصل 288 المشؤوم الخانق للحريات النقابية والمجرم للحق النقابي، الذي لازال يتم بموجبه الزج بالنقابيين في السجن تحت ذريعة عرقلة حرية العمل. وقد سبق للاتحاد المغربي للشغل أن أودع بمجلس المستشارين مقترح قانون يقضي نسخ هذا الفصل، ونظم حملة وطنية لإلغائه ووجه مذكرة إلى رئيس الحكومة، ووزارة العدل والحريات العامة، ووزارة الشغل، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. هذا الأخير دعا الحكومة والبرلمان إلى إلغاء الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي مشددا على الملاحظة النهائية الموجهة للمغرب بتاريخ 4 شتنبر 2006، من طرف لجنة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمناسبة تقديم المغرب تقريره الدوري بمقتضى المادتين 16 و17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ضرورة مراجعة المرسوم المتعلق باختصاصات وزارة العدل التي تم نقل جزء من اختصاصاتها لرئاسة النيابة العامة.

- ضرورة مراجعة القانون المنظم لمهنة المحاماة الذي بات يطرح العديد من الإشكالات لدى المواطنين وخاصة فيما يتعلق بالمبالغة في مصاريف الأتعاب.

- مراجعة القانون المنظم للموثقين لتدقيق الإجراءات الحمائية لودائع الزبناء.

- **مؤشر البث في الدعاوى،** رغم التحسن المسجل على مستوى آجال البث في القضايا بين سنتي 2017 و2018 (كما جاء في الوثيقة المتعلقة بنجاعة الأداء) لازال عدد الأيام للبت في القضايا (100 يوم) مرتفعا لذلك وجب العمل على تحسين هذا المؤشر الذي يظل مرتبطا بشكل كبير بتوفير الموارد البشرية الكافية غير أن الاكتفاء بإحداث 200 منصب برسم سنة 2019 وهو عدد يبقى محدودا بالنظر إلى العدد الهام من المحاكم الجديدة التي تم وسيتم إحداثها ووضع مجموعة من موظفي الوزارة رهن إشارة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، لذلك نؤكد على ضرورة الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة للقطاع الذي يأتي في الرتبة الثالثة من حيث عدد الموظفين بعد قطاع التعليم والداخلية، ليصل إلى 600 منصب.

- ونحن نتحدث عن الموارد البشرية، لا يفوتنا السيد الوزير أن نتساءل عن عدم الاهتمام بفئة النساخ القضائيين ومهنة النساخة التي تضطلع بدور كبير في الحفاظ على مصلحة المواطنين التوثيقية والتي تعيش اليوم على مجموعة من التناقضات منذ إقرار القانون 49.00 المنظم للمهنة، فهي مهنة حرة في الواجبات وعلى المستوى القانوني، ومهنة وظيفية في الواقع على مستوى الممارسة بحكم وجود مكاتب النساخ بأقسام قضاء الأسرة وقيام النساخ بجميع واجبات الموظفين العموميين، من احترام التوقيت الإداري، والعمل تحت إشراف مسؤول قضائي، والاستعانة بهم في أكثر من مناسبة لتعويض بعض الموظفين في ظل الخصاص الكبير الذي تعرفه المحاكم على مستوى الموارد البشرية، لكن كل ذلك لم يشفع لهم لكي يستفيدوا من الحق في التغطية الصحية، والتقاعد، والخدمات الاجتماعية.، هذا علاوة على كون أن أجورهم المحددة بقرار للسيد وزير العدل وبالرغم من الزيادة التي تمت مؤخرا لا تضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم. وهنا نسجل كاتحاد مغربي للشغل أن جميع المهن القانونية والقضائية قد شملها الإصلاح باستثناء مهنة النساخة. التي لازال يجهل مصيرها مع توالي التصريحات المتناقضة بين إلغاء مهنة النساخة والإبقاء عليها؟

- بالنظر للدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا تشير جميع التقارير سواء تلك المعروضة على المحاكم الإدارية أو العادية أو التجارية إلى ارتفاع عددها في ظل إشكالية تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة، لذلك نقترح أن يتم تضمين مشروع نجاعة الأداء مؤشرا خاصا بالأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة.

- بخصوص البنية التحتية للمحاكم، رغم المجهودات التي تبدلها الوزارة بهذا الخصوص، فلا زلنا نلاحظ تعثر كبير على مستوى بناء المحاكم، لذلك يجب الرفع من وثيرة الإنجاز بهذا الخصوص وهنا نتساءل الأشواط التي تم قطعها في بناء المحاكم المدرجة في قانون المالية لسنة 2018.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

على الرغم من نجاح العديد من الجمعيات في إنجاز بعض المشاريع الجمعوية لفائدة فئات من الشعب في مناطق محدودة، إلا أنه لا يجب أن نجعل من هذه الجمعيات بديلا لأدوار ووظائف الدولة والجماعات المحلية، باعتبار أن الإمكانيات الذاتية البسيطة للجمعية لا يمكنها أن تقوم مقام الدولة التي عليها أن تحل معضلات السكان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار تشاركي مع مختلف الفعاليات المحلية.

ومن جهة أخرى؛ يسجل فريق الاتحاد المغربي للشغل، غياب التنسيق المحكم بين البرلمان والحكومة، وخاصة على مستوى مجلس المستشارين في إطار الفصل 176 من الدستور، هذا علاوة على التفاعل السلبي مع مقترحات القوانين الموضوعة من طرف الفرق النيابية، ضدا على أحكام الدستور الذي بمقتضاه يجب أن يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين. وإن صح التعبير وكأن البرلمان لم يصل بعد الى سن التشريع القانوني، وكذلك عدم التفاعل الآني للوزراء مع الأسئلة الشفوية الآنية والأسئلة الكتابية الصادرة عن مختلف الفرق بمجلس المستشارين.

وبالتالي فإننا في فريقنا نطالب الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان بالسهر على التنسيق الفعال، بين البرلمان والحكومة، وذلك من خلال العمل على ضمان حضور السادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين، باعتبار أن تغيبهم عن جلسة المساءلة يفرغ العمل البرلماني من محتواه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى السهر على تطوير أعمال وأدوار المجتمع المدني، ومَدِّ يد العون من أجل الانخراط في مساهمته في التطور الاقتصادي لبلادنا.

الأمانة العامة للحكومة:

فيما يخص هذا القطاع لابد من العمل على ضرورة تجسيد الديمقراطية التشاركية استجابة لمقتضيات الدستور وترسيخ لثقافة جديدة تنبني على عدة أسس يمكن إجمالها في ملائمة التشريع المغربي مع الدستور والتزامات المملكة الدولية، وكذا العمل على الانفتاح أكثر على التكنولوجيات الحديثة لرقمية إدارة الأمانة العامة ومختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، مما يحقق السرعة والفعالية في إصدار النصوص، وكذلك ضرورة مراجعة الإطار القانوني للمهن وتطوير النسيج الجمعوي، مع ضرورة حياد الأمانة العامة للحكومة في التشريع لتحافظ على استمراريتها كمؤسسة دستورية دورها أساسا هو تقني غير سياسي من خلال تعزيز العمل التشريعي وتقويته، أن الجهاز التشريعي هو مفتاح الديمقراطية الحقة.

المحاكم المالية:

بالرغم من الأهمية التي يكتسيها المجلس الأعلى للحسابات على مستوى مراقبة مالية الدولة ومالية الجماعات الترابية وحكامة تدبير المال العام، إلا أن هذا الاهتمام على أرض الواقع لم يرق إلى المستوى المتوخى من دسترة المجلس، بل إن الإطار الدستوري نفسه بقي محدودا جدا ولم يحسم في الطابع القضائي الفعلي لهذه المجالس.

وبالتالي فإن الرقابة تبقى شكلية وذات طبيعة مسطرية محضة، ولا تندرج في سياق الرقابة بالمعنى الحصري للكلمة، علما أن السياسات العمومية ذات تكاليف مالية تتجاوز بشكل واضح تدبير الميزانية في حد ذاتها.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى أن أهمية الموضوع في اعتبار حماية المال العام رهانا أساسيا في سياق الحديث عن الإصلاحات السياسية، إذ لا بد من تفعيل الرقابة بكل أنواعها على المالية العمومية والترابية، وتعزيز دور المحاكم المالية وتوسيع مهامها، وذلك لترسيخ مبادئ الحكامة المالية المرتكزة على معايير الجودة والمساواة والشفافية والمسؤولية والمحاسبة.

وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان:

عرف واقع حقوق الإنسان بالمغرب خلال السنوات الأخيرة تراجع على مستوى العديد من الحريات الأساسية وعلى رأسها حرية التعبير وحرية تأسيس الجمعيات، إضافة إلى حرية التجمع وعقد الاجتماعات التي تعرف هي الأخرى تضييقا متواصلا من طرف السلطات.

وأمام هذا الوضع، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى أن ثقافة حقوق الإنسان بالمغرب ما زالت لم ترق كمحدد من المحددات الرئيسية في تعامل المواطنين فيما بينهم، وفي تعامل السلطات ورجال الأمن مع المواطن الذي يخضع في أحيان كثيرة لعقلية التسلط التي تعتبر هي المسيطرة في ظل غياب ثقافة حقوق الإنسان، واحترام شروط المواطنة الكاملة بما تتطلبه من حقوق شمولية ومسؤولية كاملة.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الادارة والوظيفة العمومية.

جاء في عرض، السيد الوزير، أن الوزارة بصدد الإعداد لمجموعة من المشاريع المهيكلة ومنها مشاريع قوانين تمس بشكل مباشر الموارد البشرية كمشروع قانون إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية وأحالته على وزارة المالية للتأشير عليه، وأنها تتعاون في ذلك مع جهات أجنبية وبانخراط عدد من القطاعات الوزارية، الشيء الذي يطرح أكثر من تساؤل: الشركاء الاجتماعيون من كل هذا؟ أين المقاربة التشاركية المنصوص عليها في الدستور، علما أن الوزارة التي تشرفون عليها أوكلت إليها مهام جسام كإصلاح المرفق العمومي، وهو ورش مجتمعي كبير يقتضي نقاشا مجتمعيا وتشاورا مع الفرقاء الاجتماعيين بعيدا عن المقاربة الانفرادية التي أثبتت التجربة أنها لم تنتج إلا التذمر والاحتقان الاجتماعيين تماما كما حصل بالنسبة للعديد من المراسيم والقوانين والإجراءات التي تم تمريرها دون استشارة الفرقاء الاجتماعيين. وما يؤكد مرة أخرى تغييب المقاربة الاستشارية هو الإبقاء على المجلس الأعلى للوظيفة العمومية كمجلس

صورية وعدم الارتقاء بها لكي يصبح فضاء حقيقيا للتشاور وتبادل الرأي في القضايا المرتبطة بالوظيفة العمومية من خلال ضمان التمثيلية النقابية داخله وبما يعيد الاحترام للحركة النقابية واحترام الدستور في فصله الثامن الذي يعطي للمنظمات النقابية أحقية تمثيل الأجراء، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 135 الخاصة بممثلي العمال المصادق عليها من طرف المغرب والتي تنص في مادتها الخامسة على أحقية الممثلين النقابيين في تمثيل الأجراء في حالة وجود ممثلين نقابيين وممثلين منتخبين حتى لا يتم استخدام ممثلي المأجورين لإضعاف النقابات وتهميشها.

إن الإصلاح لن يتأتى دون ضمان انخراط واسع وحقيقي للعاملين بالقطاع العام عبر تحفيز العنصر البشري الذي يبقى العامل الأساسي في إنجاح هذا الورش الإصلاحي، وحماية مكتسباته المادية والمعنوية وهذا ما لم نلمسه لدى الحكومة التي فضلت تكريس الهشاشة داخل الوظيفة العمومية وتقسيم صفوف الموظفين إلى مرسمين ومؤقتين من خلال مرسوم التشغيل بالعقدة في الإدارات العمومية الذي فتح الباب أيضا للمحسوبية والزبونية في توظيف الخبراء. هذا ناهيك عن منطق الفئوية الذي تتعامل به الحكومة مع مطالب الموظفين وهذا ما يعمق الهوة بين أطر وموظفي الدولة المماثلين في التكوين والمهام ويشيع التذمر والسخط بين صفوفهم. وأذكر هنا على سبيل المثال لا للحصر بما تعيشه فئة المتصرفين من تهميش وتمييز على الرغم من المهام السامية التي يقومون بها كالتخطيط، والافتحاص، والتسيير المالي، وتدبير الموارد البشرية، والتنظيم القانوني...الخ، وعلى الرغم من تكوينهم الغني والمتنوع والترسانة الضخمة من المدارس والمعاهد العليا والجامعات بمختلف تخصصاتها التي ينحدرون منها.

ولا يفوتنا كذلك أن نذكر بإقدام الحكومة بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار على إصدار مرسوم جديد تم بموجبه إضافة ستين دقيقة للتوقيت القانوني. هذا القرار لم يكن مسبوقا بأي نقاش أو تشاور على الرغم من تأثيراته المباشرة على المواطنين على كل المستويات. في البداية اكتفت الحكومة بتبرير القرار "بتفادي تعدد التغييرات التي يتم إجراؤها مرات عديد خلال السنة قبل أن تعلن عن وجود دراسة في الموضوع، كان من المفروض أن إطلاع المواطنين والفرقاء السياسيين والاجتماعين على مضامينها وفتح نقاش بشأنها قبل اتخاذ أي قرار، وهذا ما يؤكد مرة أخرى وبما لا يدع مجالا للشك أن هذه الحكومة لا تؤمن بفضيلة الحوار والمقاربة التشاركية المنصوص عليها في الدستور. وحتى حينما حاولت الحكومة استدراك الأمر، فإن ما طبع الإجراءات المتخذة، هو التخبط والارتجال حيث صرح أحد الوزراء في البداية أن التوقيت الإداري الذي سيعتمد هو من التاسعة صباحا إلى الخامسة بعد الزوال ليتم التراجع عن ذلك والإبقاء على التوقيت العادي مع إعطاء الإمكانية لرؤساء الإدارات لاعتماد مواقيت عمل معينة واعتماد المرونة ومنح تسهيلات خاصة في الالتحاق بالإدارات بالنسبة للموظفين، وهذه هي الفوضى الإدارية بعينها، كما أن الحديث عن منح التسهيلات فتح الباب على مصراعيه للتعسف الإداري والشطط في استعمال السلطة والتسلل الإداري، وهذه هي نفسها الأعطاب التي تعاني منها الإدارة وتعيق عملية الإصلاح.

أما فيما يتعلق بالجانب المتعلق بتأهيل الموارد البشرية وتوفير ظروف العمل المناسبة، فمنذ سنة 2012 والوزارة تؤكد في برامج عملها السنوية على مراجعة أو إعداد تشريعات خاصة منظومة الحوادث المصلحية والأمراض وطب الشغل والصحة والسلامة والوقاية من حوادث الشغل بالإدارات العمومية والتكوين، دون أن تخرج إلى حيز الوجود.

وبحكم أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالامتناع على الميزانيات الفرعية التابعة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- <u>لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار مشروع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2019 التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية. لإبداء آراء وملاحظات الفريق حول هذه الميزانيات الفرعية؛ وسأركز في مداخلتي على أهم التساؤلات والملاحظات وذلك وفق التصميم التالي:

- <u>قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:</u>

بالرغم من الأوراش الكبرى التي أطلقها المغرب، إلا أنه لم يؤسس بعد لقطاع صناعي تنافسي. حيث إن النسيج الصناعي بالمغرب لم يرق إلى مستوى الدول المنافسة والتي لها نفس المستوى الاقتصادي، موضحين أن ضعف مناخ الاستثمار والتنافسية الضعيفة للمقاولات المغربية والثقل الضريبي من بين الأسباب التي تجعل الصناعة في مستوى متوسط الميزانية.

إن المغرب لم يربح رهان التنافسية على الرغم من اعتماده على الصناعة التصديرية والمناولة بسبب عامل ضعف التكوين الذي لم يعرف المستوى المطلوب، وغياب العقلية المقاولاتية لدى العديد من أرباب العمل الذين استثمروا في القطاع رغم عدم معرفتهم به.

إن الاستثمار المنتج يحقق النمو ويخلق مناصب شغل ويضع الاقتصاد الوطني في مصاف الدول الصاعدة. لكن هذا لا يتم إلا في ظروف ملائمة لنمو قوي ودائم وذلك بتأهيل المقاولة ورفع كل المعوقات أمامها سياسية

كانت أو اجتماعية أو إدارية أو اقتصادية ومن أهم هذه المعوقات:
- غياب الثقة في العمل السياسي وخاصة الثقة بين المستثمر والدولة؛
- غياب سلم اجتماعي حقيقي؛
- معوقات تتعلق بالإدارة المغربية: فالمقاول منذ إنشاءه المقاولة إلى الشروع في تحقيق مشروعه الاستثماري يمر عبر مجموعة من المراحل الإدارية المعقدة للحصول على مجموعة من الرخص في أغلبها معقدة أيضا والتي يتطلب الحصول عليها مدة طويلة.
- المشكل العقاري يعتبر من بين أهم المشاكل التي تقف دون إنعاش الاستثمار في المغرب وهي مشاكل تتعلق بتوطين المشاريع الاستثمارية كما أن هناك بعض الأراضي التي عموما لا يمكن الحصول عليها مثل: أراضي الكيش، الأوقاف، والجموع.
- معوقات ضريبية: الضغط الضريبي-تعدد وتنوع الجباية المحلية.
- ارتفاع تكلفة الطاقة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نقترح في هذا المجال ما يلي:
- تجديد الثقة في العمل السياسي وذلك بتطهير وتخليق الحياة العامة وتنقيتها من كافة أشكال الفساد المالي والإداري والأخلاقي والسياسي، أي تفعيل ميثاق حسن التدبير.
- تحقيق سلم اجتماعي حقيقي وذلك بالتفكير في حلول لملفات اجتماعية مازالت عالقة وخاصة ملف المعطلين الشباب وملف التربية والتكوين.
- تحسين الإطار المؤسساتي؛ وذلك من خلال تفعيل الوكالة الوطنية لإنعاش الاستثمار؛ والتي من مهامها الأساسية الاستقبال، الإرشاد، التوجيه، المساعدة، تتبع المشاريع واقتراح الإصلاحات من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية. وفي الميدان العقاري يمكن خلق وكالة تهتم بحل مشاكل العقار في المستقبل والتي يمكن أن تكون متابعة للوكالة الوطنية لإنعاش الاستثمار.
- تحسين ظروف العمل بالنسبة للمقاولات.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

أ- قطاع الفلاحة:

بالرغم من مجهودات الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي في مخطط المغرب الأخضر الهادف إلى تنمية الفلاحة لمواجهة العولمة والرفع من مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل. وذلك بتطوير الفلاحة الموجهة نحو التصدير، والتأهيل التضامني لصغار الفلاحين

تميزت السياسات التي نهجتها الدولة منذ فجر الاستقلال بضعف الحكامة وانعدام برنامج مهم للتنمية بعيد المدى مما حدى من حجم الإصلاحات.

عدم جاهزية العنصر البشري للعب دور مهم في تطوير الفلاحة لسبب تفشي نسب الأمية في الوسط القروي وارتفاع متوسط عمر الفلاحين. المالكين للمزارع الذي يبلغ 52 سنة.

ضعف استعمال الأساليب الحديثة والمكننة في فترات الإنتاج بالإضافة إلى الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة والمبيدات الحشرية.

ضعف في تنظيم القطاعات الفلاحية.

ب) قطاع الصيد البحري:

يشكل قطاع الصيد البحري، والأنشطة المرتبطة به دعامة أساسية في الاقتصاد الوطني، فواجهة المغرب البحرية المتوسطية منها والأطلسية تفوق 3500 كلم، وتتواجد بها ثروات بحرية تتجاوز 850 نوعا من الأسماك والمنتوجات البحرية. في مقابل ذلك يساهم هذا القطاع في تشغيل حوالي (25%)من نسبة اليد العاملة العاطلة، ورغم ارتفاع قدراته الإنتاجية، ومساهمته المتميزة في الاقتصاد الوطني، إلا أن ما يعانيه من أزمات متكررة، تنعكس لا محالة على وضعية اليد العاملة بكل فروعه الإنتاجية، وعلى إنتاجية المقاولة البحرية، ومرد هذه الأزمات بالأساس لعدة عوامل يمكن اختصار أهمها في الآتي:

- سوء التدبير؛ حيث انعكست أثاره السلبية على معظم الإدارات والمؤسسات التابعة لها، وفي ظل هذا الوضع لازال هذا القطاع يعيش حالات تعتيم وعدم وضوح في تدبير معظم القضايا العالقة.

- الثروة السمكية وإشكالية الاستغلال غير العقلاني؛ ويرجع ذلك أساسا إلى الاستغلال العشوائي من طرف الأساطيل الوطنية والأجنبية على حد سواء، وما تستعمله هذه الأساطيل من أدوات صيد مدمرة للثروة السمكية. وفي مقابل ذلك ينعكس هذا الاستغلال العشوائي للثروات البحرية سلبا على الاقتصاد الوطني، ومن ثم على وضعية اليد العاملة البحرية.

- الموانئ البحرية وضعف بنياتها؛ لعل أهمها إشكالية الاكتظاظ وضيق المساحات وتلوث الأرصفة والأحواض، وافتقارها إلى المرافق الضرورية من قبيل مراكز التخزين والتبريد والمداومة الأمنية وأقسام العلاج والإسعافات الأولية وسيارات الإسعاف وغيرها.

- المقاولة الصناعية البحرية وإشكالية التطور؛ حيث إن المقاولة الصناعية البحرية تعاني من عدة عوائق بنيوية، ويأتي في طليعتها مشكل التموين وما يخلفه من انعكاسات سلبية على استمرارية هذا النسيج الصناعي، بالإضافة إلى سياسة سوء التدبير، بالإضافة إلى أن هذه المقاولات في حاجة ماسة إلى تحديث كل هياكلها التنظيمية وإعادة هيكلة كل بنياتها، وتصحيح علاقتها مع محيطها الخارجي، وخاصة علاقتها بالتنظيمات الإدارية سواء كانت عمومية أو خاصة.

- الملف الاجتماعي وانعكاساته على اليد العاملة البحرية؛ حيث يشكل هذا الملف أساس أزمة القطاع البحري، رغم كل القوانين والمشاريع المتعاقبة التي تبنتها الوزارة الوصية في هذا الشأن، ولعل آخرها مشروع الضمان البحري، إلا أنه لم يلقى إقبالا من طرف غالبية رجال البحر. هذه العوامل وغيرها تبين بعض مظاهر أزمة قطاع الصيد البحري، ومدى انعكاساتها العامة على كل مكونات هذا القطاع الحيوي، ولعل أهمها إشكالية الملف الاجتماعي.

ج) التنمية القروية:

بالرغم من نجاح الدولة عموما (السدود، المخطط الأخضر التنمية البشرية) نجاحا لا غبار عليه حيث ساعدت على محاربة الهشاشة والارتقاء بالفلاحة وتحديثها إلا أنها لم تحدث تغييرا نوعيا في مستوى عيش المواطن القروي رغم توظيف إمكانيات هائلة ما نتج عنه تعميق الفوارق الاجتماعية والهوة بين المدن والقرى.

مع الأسف رغم جهود الدولة لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية والنائية، تأكد في السنوات الأخيرة أن العالم القروي يعيش وضعية احتقان "سوسيو-اقتصادي" نتيجة الأزمة الاقتصادية والإقصاء والتهميش والاختلالات البنيوية التي طبعت تدبير الشأن المحلي.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب الحكومة وعلى وجه الخصوص الوزارة المعنية بأن تضاعف جهودها لتحسين البنية التحتية للمناطق القروية من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل في البوادي والقرى وبناء المزيد من المراكز الصحية والمدارس وتعبيد الطرق وإيجاد الماء الصالح للشرب والكهرباء والنظافة والنقل المدرسي، وجميع الخدمات اللازمة ووسائل الراحة لضمان كرامة المواطن القروي.

وفي هذا الإطار ندعو إلى تفعيل مشروع الجهوية الموسعة الذي من شأنه أن يساهم في النهوض بالعالم القروي لأن الجهوية ستضع المسؤولية المباشرة وبالكامل عل تنمية وتطوير المناطق في عنق سكانها حيث أن الشيء المؤكد هو أن التهميش نتيجة طبيعية للمركزية خصوصا في بلد شاسع ومترامي الأطراف مثل المغرب.

وفي تقديرنا ينبغي للمجتمع المدني أن يساهم في فك العزلة عن البادية والمناطق النائية بالقيام بحملات تكوينية وتحسيسية وتضامنية والإسهام في النهوض بالعالم القروي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

د) قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر:

يمكن القول، إن الغابة المغربية ظلت ومازالت تعاني من عوائق مشكلة تجعل من نهضتها أمرا عسيرا، إن لم يتم إشراك جميع الجهات المعنية لهذه الغاية من إدارات وجماعات محلية ومنظمات غير حكومية.

يمكن إجمال العوائق المرتبطة باستنزاف الثروة الغابوية في عدة عناصر تتداخل بين عوائق لها علاقة بالتدخل البشري، عوائق لها علاقة بالتشجير، عوائق لها علاقة بالتأطير، عوائق لها علاقة بالتحديد، عوائق لها علاقة بالقنص الصيد والمحافظة على الغابة، عوائق لها علاقة بالمحافظة على التربة وبالأمراض الطفيلية، عوائق لها علاقة بالتمويل ثم عوائق اقتصادية....الخ.

فأمام هذه العوائق، فإنه يتحتم على الجهات المعنية والمكلفة، إيجاد منهجية ملائمة للتصدي، وكذلك تقوية تأطير الغابات وحراستها عن طريق الرفع من مستوى التكوين لأطر وتقنيي القطاع الغابوي، وخاصة في ميدان الإرشاد والتواصل، وتحسين الظروف المادية والاجتماعية لمأموري المياه والغابات، وتعزيز شبكة التأطير بخلق المراكز وشق المسالك وتزويد الحراس بوسائل التنقل والاتصال، وكذلك تدعيم وسائل مكافحة الحرائق وتحديثها، بالإضافة إلى تنمية مستدامة للغابة عن طريق تنمية السكان المجاورين وخلق فرص للشغل والتمويل المنتظم للبرامج الغابوية في إطار الشراكة والخوصصة.

- قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

يتميز المغرب بمؤهلات سياحية متنوعة، لكن نشاط السياحة مازال في حاجة إلى التطور.فما هي مؤهلات المغرب السياحية؟ وما الشروط المطلوبة لتطوير هذا القطاع؟

معلوم أن السياحة المغربية تواجه عدة مشاكل من بينها: • موسمية القطاع؛ حيث ترتفع الليالي السياحية فقط خلال الصيف. •عدم احترام الوكالات لعامل الزمن وعدم انتظام الرحلات الجوية.

- تعرض السياح للمضايقات في أماكن تجمعاتهم.
- ضعف جودة الخدمات المرتبطة بالسياحة.
- ضعف وسائل التنشيط مما يُشعر السياح بالملل.

وحتى يتحقق رهان تأهيل السياحة الجبلية، نطالب في فريق الاتحاد المغربي للشغل بضرورة العمل على تشجيع السياحة ذات الطابع المحلي مثل سياحة المغارات التي تزخر بها المناطق الجبلية، ووضع خطة عمل ناجعة للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة من خلال وضع اتفاقية جماعية، وتطبيق المساطر والقوانين المتعلقة بأماكن التخييم واحترام دفتر التحملات.

ومن جهة أخرى، حث الفاعلون على العمل على توجيه المقاولين الشباب المحليين نحو الاستثمار في السياحة، ودعت الجمعية العامة للغرفة لتبني احتضان مبادرات شبابية محلية للتنمية السياحية بالمناطق الجبلية، علاوة على اقتراح إدراج معرض دوري للسياحة الجبلية والتنمية البيئية في إطار مخطط المركز الدولي للمعارض والتظاهرات الاقتصادية للغرفة.

<u>قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة؛</u>

<u>الطاقة والمعادن:</u>

يتوفر المغرب على ثلاثة أرباع احتياطي العالم من الفوسفاط محتلا بذلك المرتبة الأولى في تصديره والثانية في إنتاجه، كما يحتل المغرب مراتب متقدمة نسبيا في إنتاج الرصاص والزنك. أما باقي المعادن فإنتاجها ضعيف،

في المقابل يفتقر المغرب إلى مصادر الطاقة. ويعرف القطاع المعدني بعض الصعوبات منها ارتفاع تكاليف الاستخراج وتراجع مداخيل الصادرات.

من بين أساليب تدبير قطاع المعادن والطاقة: التنقيب عن مناجم جديدة، وجلب الاستثمارات الأجنبية لخلق صناعات لتحويل المعادن داخل البلاد، ثم الاهتمام بالطاقات المتجددة، علاوة على التحسيس بضرورة ترشيد استهلاك الطاقة.

التنمية المستدامة

لقد أصبحت منظومة الفساد التي يعترف الجميع بوجودها وتواجدها بأغلب المؤسسات، مرضا خبيثا يضيع على بلادنا وعلى بلدان أخرى مساعي تحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبح الفساد يدفع أكثر من أي وقت مضى إلى تنامي وتعاظم الحركات الاحتجاجية المطالبة بإنهاء الفساد وأصحابه.

وبحكم أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالامتناع على الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية.

والسلام.

3- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن مناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية تعتبر بالنسبة الينا في الاتحاد المغربي للشغل فرصة دستورية مؤسساتية مواتية لمناقشة وتحليل الاستراتيجيات والبرامج والمخططات لقطاعات ذات طابع اجتماعي بامتياز، وعموما هناك العديد من الملاحظات العامة التي لا بد من الوقوف عليها:

- غياب المقاربة التشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين وباقي المعنيين في إعداد الحكومة بمختلف قطاعاتها للميزانيات الفرعية وللسياسات القطاعية ككل حيث لا زال المغرب بعيدا كل البعد عما يسمى بالميزانية المفتوحة تخطيطا وتنفيذا.

- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مظاهر الاحتقان الاجتماعي، وانسداد الأفق على مستوى الحوار الاجتماعي الوطني والهجوم الكبير على مكتسبات وحقوق الطبقة الفقيرة والمتوسطة خاصة الطبقة العاملة وعموم الأجراء،

- تذمر المواطنين من المستوى المتدني للخدمات الاجتماعية خصوصا على مستوى قطاع التعليم والصحة ما يتطلب إجراءات استثنائية أكثر بكثير مما تضمنها المشروع؛

- إنه على الرغم من الإعلان الرسمي من أعلى سلطة في بلادنا عن الرغبة في التوجه نحو إعطاء الأولية للقطاعات والبرامج الاجتماعية للتقليص من التفاوتات والفوارق الاجتماعية ومن الشعار الرنان الذي حملته الحكومة لمشروع قانون المالية لسنة 2019 كونه يحمل طابعا اجتماعيا، لا زالت الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات جد ضعيفة خاصة في قطاعي التعليم والصحة وبعيدة كل البعد عن انتظارات وتطلعات المواطنين الأمر الذي يستوجب طرح معه العديد من التساؤلات:

- هل هناك إرادة سياسية حقيقية في تنزيل روح دستور 2011 وتنفيذ التزامات بلادنا أم أن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ناتج فقط عن رغبة في التخفيف من الاحتقان الاجتماعي، ومحاولة التحكم في الوضع؟

- هل استطاع مشروع القانون المالي الحالي أن يغير من طبيعة المقاربات الحكومية التي ظلت تقارب القطاعات الاجتماعية واعتبارها قطاعات غير منتجة عالة ترهق تكلفة الدولة وتستجيب للتخلص منها، لوصايا المؤسسات المالية الدولية؟ إلى اعتبارها ملفات اجتماعية ذات أولوية وطنية واحد اهم معايير العدالة الاجتماعية، وشرط أساسي للتنمية وللسلم والاستقرار الاجتماعيين؟

وندرج في ما يلي مجموعة من الملاحظات التي تهم هذه القطاعات:

أولا، الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

تدبر الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، أهم الملفات الاجتماعية التي تهم الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع بالإضافة الى ملف المرأة التي هي نصف المجتمع اذ نعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن القضية المركزية في بناء مجتمع ديموقراطي حقيقي هي قضية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين باعتبارها قضية مصيرية تقاس بها درجة التقدم الاجتماعي والرقي الحضاري للأمم، والحال أنه وبالرغم من المكاسب التي تم تحقيقها في هذا المجال، لا زالت المرأة المغربية تعاني من التهميش والاقصاء والتمييز على أساس النوع الاجتماعي على المستويات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية, مما يؤثر سلبا على دمقرطة المجتمع وتنميته، ويحرم المرأة من المساهمة في بناء مغرب الديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويكرس القيم والسلوكيات المحافظة والنكوصية داخل المجتمع، إذ لا زلت تنقصنا القناعة الأساسية والجرأة الضرورية لطرح تصور متقدم لمكانة المرأة داخل المجتمع عبر إصلاح شامل لمدونة الأسرة لمنع تعدد الزوجات وتجريم زواج القاصرات ووضع قضية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في صلب النموذج التنموي البديل.

السيد الرئيس،

لقد تولت الوزارة مسؤولية تدبير هذا الملف في سياق سياسي وحقوقي كان قد تم فيه الاعتراف بكون قضايا المساواة والمناصفة خيارا استراتيجيا لا محيد عنه لبناء دولة حديثة ديموقراطية، ورهانا لرفع تحدي

التنمية وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وبناء عليه أطلقت بلادنا مسلسل مأسسة الحقوق الإنسانية للنساء، وإحقاق حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، منذ مراجعة مدونة الأسرة التي عملت على تكسير ثقافة وعلاقات اجتماعية بطريركية مبنية على سيادة السلطة الذكورية والموروثة تاريخية، وهو نفس الاتجاه الذي تمت فيه مراجعة العديد من القوانين التي كانت تتضمن حيفا وتمييزا بين الرجل والمرأة بسبب الجنس(قانون الجنسية، مدونة القانون الجنائي، وإدخال ميزانية النوع في قوانين المالية...) في إطار الملاءمة مع التزامات المغرب الدولية. إلى جانب مبادرة رفع كل التحفظات عن اتفاقية "القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة" والتوقيع على البروتوكول الملحق بها، وهي كلها مؤشرات أوضحت بالملموس الإرادة السياسية لبلادنا في رفع كل أشكال الحيف والتمييز عن النساء، والالتزام الإيجابي للدولة بالسعي إلى تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء، ليس فقط على المستويين التشريعي والتنظيمي بل أيضا في وضع السياسات العمومية وخلق تدابير وآليات تترجم هذه الإرادة، ومن خلال توفير وسيلة عمل خاصة من أجل إقرار المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، إلا أن الحكومة لم تأول الغايات والأهداف الدستورية لصالح حقوق النساء، ولم تستثمر السياق السياسي والتراكم الحقوقي الذي جاء نتيجة نضالات الحركة النسائية والحقوقية والنقابية، بل على العكس فقد سجلنا تراجعا كبيرا لهذه الحكومة عن هذه الغايات والأهداف من خلال العديد من مشاريع القوانين التي تم اعتبارها والدعاية لها على أنها تفعيلا لمضامين دستور 2011 وتنفيذا لالتزامات المغرب الدولية، في حين هي محاولة لإفراغ المضامين الدستورية من محتواها، قوانين ظلت في صيغتها النهائية رغم المذكرات المطلبية للحركة النسائية بعيدة كل البعد عن فلسفة وروح الدستور، كما هو الحال بالنسبة لقانون إحداث هيأة المناصفة الذي لم تحترم فيه المبادئ الدولية المؤطرة للمؤسسات الوطنية خاصة ما يتعلق باختصاصات الهيأة وتأليفها وضمانات استقلاليتها. ونفس الأمر سار على القانون 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء الفارغ من محتواه الحقوقي، في وقت ترتفع فيه نسبة تعرض المرأة المغربية والمرأة العاملة خاصة لكل أنواع التحرش والعنف والتهميش والاعتداءات.

فالحكومة تهرول مسرعة في إخراج كل مشاريع القوانين التي تهم مصير المرأة المغربية، بل مصير مجتمع بأكمله بأي ثمن ووفق مرجعيتها، مدافعة بكل قوة عن اختياراتها أمام المجتمع الدولي وأحيانا بمبررات لا تليق بمستوى بلادنا والتزاماتها الدولية في هذا الشأن، حيث استنكر الاتحاد التقدمي لنساء المغرب المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل في حينه، الموقف التراجعي الخطير للمغرب حول العديد من القضايا التي تهم المرأة المغربية في اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي برر فيه وزير العدل السابق استمرار بعض المظاهر التي تضرب في العمق الحقوق الإنسانية للنساء (تزويج القاصرات/ الأمهات العازبات) مستندا في ذلك على الخصوصية المغربية، إنها الخصوصية التي تحكمت وحكمت على الحكومة أن تستمر في تمرير العديد من القوانين التراجعية ضدا على آراء ومواقف الحركة النقابية بمجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

لم نعد نفهم هذه الحملات الوطنية التي تطلقها الوزارة لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تختار لها شعارات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها محتشمة آخرها العنف ضد النساء ضسارة مما خلف غضبا وسط عدد من الهيئات الحقوقية والجمعيات النسائية، ألا تستطيع الوزارة الوصية اعتبار أن العنف ضد النساء جريمة؟ أم أن الاغتصابات والاعتداءات الجنسية واختطاف واستغلال الفتيات في رأيها ورأي القانون مجرد ضسارة، أليس من شأن هذه الشعارات المستخفة بالظاهرة أن تروج لثقافة الإفلات من العقاب وتشجع على تكريس العنف ضدّ النساء والفتيات؟ بدَل تصنيفه انتهاكا للحقوق الإنسانية للنساء ولكرامتهن كما تقرّه المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون، أم أن الحكومة لم تستوعب بعد خطورة ظاهرة العنف ضدّ النساء والفتيات وآثارها السلبية عليهن وعلى محيطهن والمجتمع ككل، وتملص الدولة من واجباتها في حماية النساء والفتيات من كل أشكال العنف ومعاقبة مرتكبيه، خاصة في ظلّ انتشار الظاهرة بشكل كبير، حيث تشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى أن 62.8% من المغربيات تعرضن للعنف، وهنا يطرح سؤال عريض:

هل موضوع العنف يهم فقط 16 يوم من السنة لماذا لم تضع الوزارة، وهي التي تؤكد على أن لها الإرادة في محاربة ومكافحة الظاهرة، إستراتيجية للتواصل والتحسيس بظاهرة العنف ضدّ النساء بشكل مستمر على مدار السنة مع كل فئات المجتمع والمعنيين بالأمر؟ ورصْد ميزانية خاصة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء وتوفير المواكبة النفسية والقانونية اللازمة للناجيات من العنف وإعادة تأهيله؟

وماهي الإجراءات العملية والفعالة التي وضعتها الوزارة للحد من العنف ضد النساء والفتيات وفق خطة عمل شاملة ومتكاملة على مستوى الخدمات والتكفل بالناجيات؟

هل قامت الوزارة بتقييم لمدى تنفيذ القانون 103.13 على مستوى المحاكم المغربية؟ وقبل ذلك هل وضعت بتنسيق مع وزارة العدل برنامجا تكوينيا لصالح هيئة القضاء والدفاع والنيابة العامة وكل المعنيين من أجل تمكينهم من مضامين القانون وتحسيسهم بأهميته؟

هل قامت الوزارة بحملات تحسيسية وسط النساء خاصة المنسيات والقابعات في الهشاشة من أجل معرفة حقوقهم والضمانات القانونية التي يوفرها على الأقل هذا القانون؟ بما يضمن حماية المرأة من كل أشكال التمييز والعنف وصون كرامتها.

إن العنف الذي تتعرض له المرأة والمرأة العاملة خصوصا عنفا مزدوجا

من جهة عنفا جسديا وماديا ونفسيا ولفظيا...ومن جهة أخرى مختلف أنواع التهميش والهشاشة والفقر والتمييز والاستغلال في المجتمع في غياب تام لسياسة حكومية واضحة كفيلة بضمان المساواة الفعلية بين الجنسين وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية ودستور المملكة لسنة 2011.

إن تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بتأثيرِ مختلف السياسات العموميّة على حصّة النساء في تؤزيع المداخيل والثروات، وعلى المكانة المخصصة لهنّ داخل المؤسّسات والآليات الاقتصادية، وأن مقاربة النوع الاجتماعي يجب أن تكون في صلب السياسات العمومية وفي "الميزانية التشاركيّة"حيث لازلنا نسجل:

- استمرار الفجوة الاقتصادية بين الجنسين نتيجة تفاقم التمييز ضد المرأة على مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية والذي يؤدي عليها الاقتصاد الوطني.27% من الناتج الداخلي الخام؛

- تفاقم المشاكل السوسيو اجتماعية والسوسيو ثقافية الناتجة عن انتشار الفقر وانخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وانعدام الضمانات الصحية والقانونية واستمرار التميز الجنسي في الأجور وغياب ظروف العمل والوصول إلى المراكز العليا...؛

- غياب التتبع والتقييم المستمر للسياسات والبرامج المعتمدة في هذا المجال؛

- الطابع التراجعي الذي طبع مجمل القوانين المتعلقة بحقوق المرأة (هيئة المناصفة /العنف/العمال المنزليون / مجلس الأسرة) التي ظلت فارغة من مضمون دستوري حقيقي ما شكل انتكاسة تشريعية.

- أن الآليات الموضوعة لم تستطع ضمان التنسيق وتفعيل المساواة ووضع منظومة مؤسساتية توفر خدمات التكفل بالنساء والنهوض بثقافة المساواة.

- أن الميزانية المخصصة لوزارتكم برسم سنة 2019 لا زالت ضعيفة في الوقت الذي ترع فيه أصوات داخلية وخارجية تنذر بالأوضاع الهشة التي تعيشها المرأة المغربية وفي الوقت الذي ينتظر من الوزارة رفع سقف برامجها من أجل النهوض بحقوق المرأة وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وضمان حقوقها وهو ما يبعث على التساؤل: حول طبيعة الرهان الحكومي، الذي يتضح من الميزانية المخصصة لكل القطاعات والوزارات ذات الطابع الاجتماعي والتي تعاني خصاصا كبيرا في إمكانياتها البشرية والمادية واللوجستيكية.

- بالنسبة للخطة الحكومية للمساواة: والتي اعتبرتها الوزارة ترجمة للبرنامج الحكومي 2017-2012 فقد أثبتت قصورها في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، وظلت بعيدة كل البعد عن ان تكون خطة من أجل إدماج حقوق النساء في السياسات العمومية، ولم تستطع أن ترقى إلى مستوى الانتظارات من نص يستجيب لروح ونص الدستور بل استجابت للخلفيات أيديولوجية ستؤثر في تفعيلها فهي لا تتوفر على تعريف دقيق للمفاهيم الضرورية لملاءمة تصور مختلف المتدخلين بخصوص: الإنصاف المساواة بين الجنسين والمناصفة.

- أن برامج الوقاية من أجل مناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات تفتقر إلى سلة الخدمات، التي إن وجدت فهي تظل فارغة من محتواها، إذ لا توجد مراكز التكفل الخاصة بالنساء ضحايا العنف، فالمراكز الموجودة تهم التكفل بالأطفال فقط، فيما تظل النساء موزعات بين مختلف المصالح، علما أن المجتمع المدني هو الذي يضمن هذه الخدمات رغم الصعوبات المالية التي يواجهها.

لذا نطلب في الاتحاد المغربي للشغل ب:

- وضع رؤية واضحة للتحقيق الفعليّ للمساواة بين الجنسين على المستويات المؤسساتية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛

-وضع تدابير حمائية ووقائية وقانونية وتشجيعية من شأنها سد الهوة المستمرة بين القانون ومجال تطبيقه داخل الفضاءات العامة وفي مقرات العمل عن طريق مؤسسات محددة وفعالة ومستقلة؛

- مراجعة كل القوانين الوطنية وجعلها ملائمة للاتفاقيات الدولية التي تهم مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة كاتفاقية سيداو؛

الأشخاص المسنين.

يعرف الهرم السكاني بالمغرب، تقلصا من حيث القاعدة بما يعني ارتفاع نسبة الشيخوخة بالمغرب، والتي تؤثر فيها مجموعة من العوامل السوسيو ثقافية والسوسيو اقتصادية، والتي تجعل من مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين ضرورة ملحة، رغم ما أنجزته منظمات دولية من تقارير، والتي تقر بضرورة دعم الدولة للتماسك الأسري كمبدأ أساسي في حماية الأشخاص المسنين باعتبار الأسرة المكان الطبيعي لهؤلاء الأشخاص.

تضمن تقرير المندوبية السامية للتخطيط إلى الارتفاع الذي يمثل نسبة 9.6% من سكان المغرب هم أشخاص مسنين والمتراوحة أعمارهم ما فوق 31% منهم لا يستفيدون من التغطية الصحية، و66% مصابين بأمراض مزمنة، والتي توضح الحالة الاجتماعية للأشخاص المسنين بالمغرب، والتي ترافقها أيضا الصعوبات الاقتصادية للأسر المحتضنة لهذه الفئة خصوصا ارتفاع نسبة البطالة بالمغرب والعسر المعيشي للأسر، وأيضا غياب التغطية الصحية والعلاجية والتي تجعل من هذه الفئة تعاني مضاعفات خطيرة وأكثر عرضة للمرض. إذ نسجل ما يلي:

- المغرب يحتل المرتبة 84 في تصنيف الدول الأقل رعاية للأشخاص المسنين، وذلك تبعا لمؤشرات قياس رفاهية هذه الفئة، من خلال توفر الدخل والصحة حيث تبلغ نسبة التغطية الصحية للأشخاص فوق 65 سنة حوالي 40%.

- يعاني أغلب المسنين من الفقر والعوز ولا يتوفرون على التغطية الصحية، علما أن المرأة المسنة أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية وصعوبات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وانعدام التغطية الاجتماعية والصحية.

-ان مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين تعرف اختلالات كبيرة سواء على مستوى بنياتها الاستقبالية أو التجهيزات أو الظروف المعيشية التي لا تتناسب ولا تحترم حقوق الإنسان.

لذا نطالب ب:

-إنشاء مصلحة حكومية للأشخاص المسنين المكلفة بإعداد دلائل منهجية وصياغة توجيهات عملية لتسيير مؤسسات الحماية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين،

- وضع مساطر للتظلم لفائدة الأشخاص المسنين داخل المؤسسات، وتقوية قدرات موظفي هذه المؤسسات، بالإضافة إلى توسيع عدد مراكز الحماية الاجتماعية القادرة على توفير الرعاية للأشخاص المسنين خاصة الأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة.

- وضع أدوات لمدى قياس مؤشر "نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين " ودون تقديم تقييم عن الاستراتيجية التي اعتمدتها الوزارة والأهداف التي سطرتها في معالجة الموضوع.

الطفولة.

على الرغم من مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات التي تهم حقوق الطفل وعلى الرغم من الترسانة التشريعية الوطنية والتي تتماشى مع التزامات المغرب الدولية في هذا الشأن والتي تبدأ بالحق الدستوري بالتمتع بحقوق الطفل، إلا أن غياب سياسة وطنية مندمجة لحماية الأطفال ترتكز على تنفيذ المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل ومقتضياتها مع التحديد الواضح للهيئة التي يناط بها تنسيق إعمال وتتبع هذه السياسة وتوضيح أدوار ومسؤوليات أهم الوزارات والقطاعات المعنية، في تعزيز وإعمال حقوق الطفل مما يجعل من هذا الموضوع إحدى أهم القضايا الشائكة في بلادنا والتي تؤكد على عدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات المتعاقبة في المراهنة على العنصر البشري التي تبدأ بإنقاذ فئة عريضة من الشعب المغربي وهي فئة الأطفال حيث استمرار عمالة الأطفال؛

- وجود اختلالات تجعل من جميع مراحل مسار عملية إيداع الأطفال في مراكز حماية الطفولة غير متلائمة مع معايير اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية لعدالة الأحداث (البنية التحتية، الإشراف، التأطير، ظروف العيش، الأمن، السلامة، إشراك الطفل في مسار المحاكمة، سبل التظلم...).

- عدم توفير التكفل الملائم لكل فئة ويطرح مشكل سلامة الأطفال دون السن 12 وكذلك الذين هم في وضعية إعاقة؛

- عدم أخذ ضرورة قرب المركز من محل سكنى الأطفال بعين الاعتبار، حيث التباينات الكبيرة بين المراكز في ما يخص عدد النزلاء؛

- عدم خضوع المراكز للمعايير الدولية المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل بالأطفال (المعايير المتعلقة بالبنايات والتجهيزات ونوعية التأطير وسلامة وحماية الأطفال)؛

لذا نطالب في الاتحاد المغربي للشغل ب:

- إخضاع المراكز لمراقبة منتظمة من قبل الإدارة الوصية؛ ظروف عيش (الإقامة، النظافة والتغذية) لا تضمن الحقوق الأساسية للأطفال؛

- ضمان الحق في الصحة والسلامة البدنية والحماية من كافة أشكال العنف والاستغلال، وكذا الحق في إعادة تربية مناسبة وفي المشاركة وحق الأطفال في الإنصات إليهم وحمايتهم ومساعدتهم قانونيا طوال المسلسل القضائي، كما تهم تلك الاختلالات تعرض الأطفال المودعين للعقوبات البدنية والشتم والإهانة؛

- ضمان احترام حق الأطفال في اللجوء إلى آليات للتظلم طبقا للمعايير الدولية المعمول بها، عدم تفعيل عملية تتبع الأطفال في الوسط الطبيعي خلال مرحلة ما بعد مغادرتهم للمراكز وهو ما يمس بحق الطفل في إعادة إدماجه الاجتماعي؛

- وضع سياسة أسرية (دعم نفسي-اجتماعي، دعم سوسيو اقتصادي، مساعدة على الأبوة) وغياب تدابير بديلة لإيداع الأطفال في المراكز (صعوبة الحصول على الكفالة، وغياب مقتضيات مقننة لأسر الاستقبال)

ثانيا، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

تعد مناقشة الميزانية القطاعية برسم السنة المالية 2019، مناسبة لتسليط الضوء على كابوس كل المغاربة الذي أصبح يقض مضجع المواطنين عموما والآباء على وجه الخصوص، في الوقت الذي من المفروض أن يشكل التعليم قطاعا حيويا واستراتيجيا في تحديد مسار التنمية في الدول المتقدمة وزيادة معدلات النمو ونشر الرخاء.

إنها مناسبة لتدارس مدى اهتمام الوزارة والحكومة بهذا القطاع ولنتعرف عن قرب عن حجم وطبيعة الميزانية المرصودة له، وعن حصيلة الميزانيات التي رصت له فيما قبل، خاصة والكل ينتقد واقع المنظومة التعليمية بما فيه المشرفون عليها، نتساءل عن الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة لحل معضلة التعليم في بلادنا، استراتيجية تستطيع من خلالها الوزارة بغلاف مالي محدد وفي فترة زمنية معلن عنها إيجاد حلول لمشاكل المنظومة التعليمية، وهل يمكن القول أننا نتوفر اليوم على سياسة تعليمية ؟

إن الحكومة، وهذا ما تأكد مرة أخرى من خلال دراسة مشروع القانون المالي الحالي خاصة ما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية، تتعامل وفق بعد وهاجس محاسباتي ضيق كلما تعلق الأمر بإعداد قوانين المالية، وبالتالي فالسياسة الاقتصادية والمالية التي تطبقها الحكومة في عمقها سياسة لا تروم رفع نسبة النمو أو الاستهلاك الداخلي بالمغرب أو دعم الطبقات الاجتماعية الفقيرة، بقدر ماهي سياسة هدفها الرئيسي المحافظة على التوازنات الماكرو-اقتصادية، ففي الوقت الذي يشكل فيه التعليم أداة رئيسية لتحقيق الرخاء

والنمو الاجتماعي بالنسبة لشباب الدول المتقدمة، فهو لا يعدو أن يكون مدخلا للإحباط ولخيبة الأمل والانضمام إلى صفوف البطالة في بلد كبلدنا وهذا ما كشفه تقرير للبنك الدولي والذي أكد فيه أن قطاع التعليم في هذه الدول لا يحقق المرجو منه برغم الاستثمارات الكبيرة فيه، وفي ما يتعلق بالتعليم، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لا يعكس أي منظور إصلاحي شمولي يرقى بالمدرسة العمومية إلى مستوى التجويد والريادة، وتكوين الأجيال التي تنهض بمسيرة التقدم والازدهار للمجتمع، بل اقتصر على البعد التدبيري على حساب الإصلاح الشمولي لغياب مقاربة تشاركية مع كل الأطراف في إطار مقاربة أفقية ناجعة، مع قبول كل الأطراف المعنية بمبدأ التقييم ووجوب المحاسبة، حيث يجب ان يحظى اي إصلاح لمنظومة التربية والتكوين بتوافق واسع مع كل المعنيين خاصة الفرقاء الاجتماعيين، عكس سياسة الارتباك وتبني القرارات الانفرادية التي كادت ان تعصف باستقرار البلاد مع التوقيت المدرسي الذي حاولت الوزارة فرضه على مجتمع برمته وغيرها من الإجراءات الارتجالية أحادية الجانب وغير المحسوبة العواقب، التي تتخذ دون اعتبار لكافة شركاء المنظومة التربوية.

السيد الرئيس،

يذهب بعض الاقتصاديين المغاربة إلى أن المغرب يلزمه مستوى نمو يصل إلى 7% سنويا على مدار 15 سنة متتالية للتغلب على إشكالية عجز الميزانية والاستجابة للطلب الاجتماعي، إذ لا زال المغرب يحتل مراتب متأخرة جدا حيث كان قد احتل المرتبة الـ 120 عالميا في جودة التعليم، وهو رقم مقلق جدا، بالرغم من كل الاستراتيجيات والبرامج التي تم اتخاذها من خلال الحكومات المتعاقبة، مؤشر يدل على فشل ذريع في الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين وفشل في المخططات والبرامج والتصورات...

حيث يظل الغلاف المالي المرصود لميزانية وزارة التربية الوطنية بعيد كل البعد عن حل المشاكل والقضايا الكبرى المتعلقة بأوضاع نساء ورجال التعليم مثل ملف ضحايا النظامين 1985 و2003 ملف المساعدين الاداريين والتقنيين ملف ما يسمى الزنزانة 9 أي حبيسي السلم 9 ملف الترقية بالشواهد، ملف إحداث درجة جديدة والترقي خارج السلم بالنسبة لأساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي...واللائحة طويلة،، والتباين بين المجالات والنوع، وتعدد المتدخلين، وغياب آليات الرقابة والتقييم، كما أن معدل الإنفاق بالنسبة للدخل القومي وإن كان مرتفعا إلا أن انعكاس ذلك على مستوى التعليم ببلادنا يظل جد ضعيف، الأمر الذي يطرح بإلحاح مشكل الحكامة، الحكامة على كل المستويات سواء على مستوى التدبير المادي أو البيداغوجي أو العلمي والمعرفي.

أضف على ذلك الخصاص في الموارد البشرية، الذي يعتبر من أحد المعضلات التي يتخبط فيها قطاع التربية والتعليم، ويقدر وفق خبراء تربويين بنحو 30 ألف مدرس سنويا، وهو ما يدفع مصالح الوزارة إلى دمج وضم الأقسام وإلغاء التفويج، وتكليف الأساتذة بالتدريس في أكثر من مؤسسة تعليمية واستكمال الساعات بمؤسسة تعليمية أخرى والزيادة في الأقسام المشتركة والتكليف بسلك غير السلك الأصل.

وكذلك الخصاص في بنية الاستقبال، حيث تعرف المدارس العمومية خاصة في العالم القروي وضعية متردية على مستوى التجهيز والبنية التحتية حيث بناء المؤسسات من الخشب المفكك والتي تجاوزت بكثير عمرها الافتراضي، الأمر الذي يجعل بناياتها عرضة للتفكك والإتلاف خاصة في العالم القروي مع غياب الحراسة وافتقارها للأسوار التي من شأنها الحفاظ عليها، والغياب التام للمرافق الصحية دون الحديث عن إمكانية وجود مكتبة والتي تشكل دعامة أساسية في عمليات التلقين والتحصين الدراسي ودون الحديث عن توفير الظروف الملائمة للتلاميذ وتخصيص الوسائل والمتطلبات الضرورية للتطوع والمبادرة وممارسة مختلف الفنون الإبداعية، والابتعاد عن المعرفة الكمية...

أما بالنسبة لمدرسة القرب وتعميم التعليم، فلا يزال هذا المشروع عاجزا عن تقريب خدمة المدرسة العمومية من المواطن المغربي، بما فيها المؤسسات التعليمية الابتدائية أو الاعدادية أو الثانوية أو المؤسسات الجامعية، ولازالت العديد من المناطق تفتقد لهذه المؤسسات، والتلاميذ والطلبة وحتى النساء والرجال لازالوا يتحملون مشاق الطريق ومخاطرها، وعناء السفر لولوجها مما نراه يمس بشكل صارخ بالعدالة المجالية والجهوية... كما يبرز إشكال التبايُن بين المجال والنوع، خاصة في التعليم الأولي في كون المعدل الوطني لتغطية التعليم بالعالم القروي لا يتعدى 35%، ويصل في المناطق الحضرية إلى 59.5%، كما يتجلى أيضا في نسبة تمدرس الفتيات بالتعليم الأولي، إذ لا تتعدى هذه النسبة في الوسط القروي 35.2%، وتصل في الوسط الحضري إلى 45%، وإذا كانت الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تعميم التعليم الأولي في أفق الدخول المدرسي 2027-2028، تتحدث عن تمكين جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات من ولوجه، فإن هذا الحلم يظل بعيد المنال.

أما بالنسبة للهذر المدرسي، فبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لازالت هناك اكراهات ونقائص في قطاع التربية والتعليم، حيث تظل النتائج المحققة على مستوى تعميم التعليم هشة بالنظر إلى أشكال الهذر المدرسي المرتفع، نفس الشيء على مستوى الكفايات المكتسبة من قبل التلاميذ والتفاوتات الاجتماعية والجهوية وتلك المرتبطة بالنوع، مما يستوجب اعتماد مؤشرات وطنية أكثر تقدما، خاصة فيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل تعميم الولوج للخدمات المتعلقة بالتعليم، مؤشرات كمية ونوعية مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف التعلم خاصة ما يتعلق بالبنيات التحتية والموارد المرصودة لقطاع المالية والبشرية.

وقد حذرت منظمة "اليونيسكو" التابعة للأمم المتحدة، في تقرير لها لرصد التعليم لعام 2016 من أن المغرب لن يتمكن من تحقيق أهدافه الخاصة بشأن التعليم قبل 50 عاما تقريبا، مؤكدة أنه في حال تبني بلادنا لنفس

السياسات الحالية، فإن تعميم إتمام التعليم الابتدائي لن يتحقق قبل سنة 2065. وعلى الرغم من الدعم السخي المقدم للتعليم المغربي من قبل دول أجنبية، والذي يستهدف بالأساس محاربة الهدر المدرسي ودعم التمدرس، إلا أن تلك الأموال لم تجد طريقها بشكل أوسع نحو الفئات المستهدفة.

وصنفت "اليونيسكو" المغرب في مراتب متأخرة في لائحة البلدان التي تتوفر على أحسن المدارس، إذ احتل المركز 73 من أصل 76 بلد شمله الإحصاء.

ولعل ظاهرة الهذر المدرسي تعود للعديد من العوامل منها استقالة الوزارة من الأدوار الرئيسية التالية:

الإطعام المدرسي، النقل المدرسي، المنح المدرسية، السكن المدرسي

وهو ما يجعل معدلات الهذر المدرسي مرتفعة وفي تفاقم مهول يتجاوز بكثير الشعارات التي ترفعها الحكومة، فرغم الاعتمادات المالية المعلن عنها المرصودة لمحاربة الهدر المدرسي وتحسين الأداء التعليمي للتلاميذ، إلا أن النتائج لم تكن مرضية، إذ أن نسبة انقطاع التلاميذ في التعليم الاعدادي، سجلت ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت النسبة من 2.5% سنة 2014 إلى 2.8% سنة 2016، أما التعليم الثانوي فيشهد هو كذلك تصاعدا خلال كل سنة، إذ انتقلت نسبة الهدر المدرسي من 11.9% عام 2014 إلى 14.4% عام 2016 لتبلغ ما يقارب 16% مع حلول سنة 2018، كما أن التلاميذ الذين ينتقلون في الأسلاك الثلاثة (التعليم الابتدائي، الإعدادي، والثانوي) بدون تكرار في تراجع من 10.1% سنة 2014 إلى 8.7% سنتي 2016 و2017، أما الذين ينتقلون بتكرار فتفوق نسبتهم 30%، وهو نفس مؤشر سنة 2018.

ضعف جودة المناهج التربوية ومحتواها، لا تزال مناهجنا التربوية تعتمد على الحفظ والتكرار وتكريس السلطة، أكثر من اعتمادها على الاكتشاف وإعمال العقل لدى المتعلمين"

التعليم الخصوصي، لا يزال تنامي مؤسسات التعليم الخصوصي، يشكل خطورة على المسالة التعليمية ببلادنا وذلك بعد أن دقت جمعيات ومنظمات مغربية ناقوس الخطر، إثر إغلاق 191 مؤسسة تعليمية عمومية (حكومية) بالمغرب ما بين 2008عامي و2013.

إدخال الهشاشة عبر التوظيف بالعقدة، في الوقت الذي يعرف فيه قطاع التعليم أزمة غير مسبوقة على جميع المستويات، العنف الداخلي والخارجي، المستوى المعرفي المتدني لمتلقي المناهج الدراسية، والاحتجاجات المتواصلة للعاملين بهذا القطاع الحيوي جدا، في سنة 2016 اتخذ المغرب خيار التوظيف في التعليم بالعقدة، وهي نافذة جديدة لفك أزمة البطالة بشكل ترقيعي كالعادة، فيكفي أن نعرف أن العقدة توقع لمدة عامين، وأن هذا الشكل من التوظيف يحول للأكاديمية فسخ العقدة بجرة قلم، وبعد العمل قرابة السنتين بالعقدة وجدت الحكومة نفسها في ورطة حقيقية إزاء هذا النوع من التشغيل الذي يتعارض مع التشريعات الدولية وقانون الشغل بالمغرب، وفي محاولة للهروب إلى الأمام وبدل الجلوس مع الأساتذة وممثليهم بخصوص الحل، لجأت إلى الانفراد بإصدار النظام الأساسي لموظفي الأكاديميات الذي لا يعدو أن يكون نسخة طبق الأصل من العقدة.

التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

بداية لابد من طرح السؤال العريض: هل ما تحقق على مستوى تلبية متطلبات اللحظة الجامعية في مستوى تطلعات مكونات الجامعة المغربية؟

هل كان في مستوى تطلعات الرأي العام الوطني بصفة عامة؟

لذلك، سأتناول قضايا التعليم العالي من خلال النقط التالية:

الاستقلالية: التي أقرت منذ 15 سنة بمقتضى القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي والبحث العلمي، هل هذه المدة كافية لاستيعاب مقتضيات الاستقلالية وحسن ممارستها، لكونها من مقومات الحكامة الجيدة، فلابد من توفر شروط النضج، حتى تكون هذه الاستقلالية في مستوى التطلعات والانتظارات، وأن تواكبها إرادة قوية عند كل الشركاء حتى لا نخطأ في تفسير الاستقلالية التي هي في الحقيقة تقاسم المسؤولية بين المركز والجامعات ومؤسسات تكوين الأطر.

- ضبط مسألة التكوين المستمر حتى لا ينزلق من مساره ويطغى على التكوين الأصلي.
- تحديد وظائف المؤسسات الجامعية من خلال مسالك التكوين وربطها بسوق الشغل، حتى لا تبقى جامعاتنا مجالا لتكوين العاطلين في اختصاصات لم تعد لها مكانها في سوق الشغل الحديث، وهذا السوق الذي يعرف تطورات سريعة يصعب مواكبتها بهذا النمط التقليدي لتعليمنا العالي.

لذلك، فإنه من الواجب اعتماد سياسة ناجعة بالنسبة للتخصصات المطلوبة، وعدم الإغراق في توظيف تخصصات كلاسيكية.

- بالنسبة لمدارس المهندسين: هناك ضرورة لمراجعة فكرة الأقسام التحضيرية المندمجة، والتي تعد هدرا لوقت الطالب في تكوين جزافي يؤدي إلى التأخير في التخصص.
- بالنسبة للتعاون الدولي: هل من تقييم لمسيرة هذا التعاون، وما أثره على التنمية؟ ألم يتحول إلى نوع من المناولة وتشجيع هجرة الأدمغة التي نحن في أمس الحاجة إليها لتطوير بلادنا اقتصاديا وتكنولوجيا.
- بالنسبة للقطاع الخاص: لابد من مواكبة هذا القطاع، وتحديد ضوابط الحكامة ومسألة الاعتراف بالديبلومات وفق معايير موضوعية وعلمية تجعل من حاملي الشواهد في مستوى التكوين المطلوب.
- بالنسبة للبحث العلمي: هو من المشاكل التي لا يمكن حلها على المدى القصير، لكون التحدي كبير جدا، ولكون منظومته تشهد اختلالات مرتبطة ببعضها بالكفاءات وأخرى بمصالح الوزارة وقطاعات حكومية، مما يجعل التنسيق والحسم في العديد من القضايا من شبه المستحيل.

وفي غياب استراتيجية وطنية لتحسين البحث العلمي وتطويره، لابد من خلق آلية للتنسيق بين القطاعات الوزارية.

- بالنسبة للغات التدريس واللغات عموما، فإننا نثمن رغبة الوزارة في إدارج اللغة الإنجليزية كلغة أولى للعلم والتحصيل في الجامعات، ولكن في إطار برنامج وطني يبدأ من التعليم الابتدائي ثم الثانوي ثم الجامعي، نظرا لكون لغة العلوم اليوم هي اللغة الإنجليزية، مع الاحتفاظ باللغات الأخرى كخيارات ممكنة في إطار التعدد الثقافي الذي تعرفه بلادنا.

- التأطير البيداغوجي والاكتظاظ: لا أحد يجادل أن مسألة الاكتظاظ بالجامعات المغربية مسألة مؤرقة، وأن الطلبة أحيانا لا يجدون أماكن للتحصيل في المحاضرات، فما بالك بالنسبة للأشغال التطبيقية.

كما أن اعتماد النظام الجديد في التعليم العالي ابان عن فشله من خلال معدل السنوات بالنسبة لعموم الطلبة يدور في الأربع سنوات الى خمس سنوات للحصول على شهادة الإجازة فيما الأصل هو ثلاث سنوات لان اغلب الطلبة لم يستطيعوا مواكبة النظام الجديد ما يطرح إعادة النظر في مدى نجاعته.

هذا، إضافة إلى الحالة المزرية لبعض البنايات بأهم الجامعات المغربية.

- أما فيما يخص الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، ورغم الزيادة في عدد الممنوحين ونظام التغطية الصحية، فإن العمل لازال غير كاف، والمسؤولية فيه ترجع لوزارة التعليم العالي فقط، بل المسؤولية هي مسؤولية حكومية مشتركة•

- هل هناك دراسة حول إشكالية الهدر الجامعي؟

- ما هي أسباب تأخر معادلات بعض الشهادات؟

- ما هي استراتيجية الوزارة في التعليم عن بعد أو ما يسمى بالتعليم الرقمي؟

- لماذا لا يتم الاستفادة من دكاترة التعليم المدرسي لسد الخصاص الكبير في أساتذة التعليم العالي؟

- في إطار التقسيم الجهوي للمملكة، ما هي الإجراءات التي ستقوم بها الوزارة للملاءمة مع هذا التقسيم الجديد؟

- هل من إجراءات شفافة في مسطرة قبول الطلبة لاستكمال الدراسة في سلك الماستر والدكتوراه؟

- هل المناصب المالية المخصصة للوزارة، 500 منصب كافية لسد الخصاص الحاصل في الموارد البشرية للوزارة؟

ثالثا، وزارة الشغل والإدماج المهني.

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني لسنة 2019، تظل بالنسبة إلينا في الاتحاد المغربي للشغل أهم قطاع اجتماعي ليس فقط من زاوية انشغالنا كمنظمة نقابية تهتم بالوضعية العمالية وبالقضايا الشغلية التي تعيشها الطبقة العاملة وعموم الأجراء المغاربة، بل كون الميزانية القطاعية لوزارة الشغل والإدماج المهني موضوع ذو طبيعة عرضانية تتقاطع فيه العديد من القطاعات خاصة والمغرب دشن لمرحلة إدخال العمل بالعقدة في القطاع العام. وما يشكله من ضرب لحق الموظفين والمستخدمين في الاستقرار الوظيفي والاجتماعي، وتكريس العمل بالهشاشة.

إن مناقشة هذا الموضوع تستلزم الخوض في العديد من القضايا المرتبطة به خاصة موضوع الحوار الاجتماعي، ومحاربة البطالة، ووضعية سوق الشغل والوساطة في التشغيل، وكل البرامج المعدة من طرف الحكومة لإنعاش التشغيل. بالإضافة إلى مناقشة وضعية المؤسسات العمومية الكبرى التي توجد تحت وصاية الوزارة، ومنها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والتي من المفروض أن يكون دورها واختصاصها الحد من البطالة دون إهمال الحماية الاجتماعية والمؤسسات المهتمة بها، وعلى الخصوص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، وكذا الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) وما أصبح يسمى الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية.

بداية لا بد من أن أعرج على قراءة في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية:

- استمرار نفس الاختيارات الاقتصادية والتنموية الفاشلة، وتنصل الحكومة من مسؤولياتها الاجتماعية عبر خوصصة التعليم وما تبقى من المؤسسات والخدمات العمومية، وتفكيك صندوق المقاصة، ومواصلة تصريف الأزمات المترتبة عن هذه الاختيارات على حساب الطبقة العاملة ومختلف الفئات الشعبية؛

- عجز البرنامج الحكومي عن تقديم إجابات حقيقية لانتظارات المواطنات والمواطنين عكس ما تزعم الحكومة، والتي من المفروض أن يلمس نتائجها المواطن البسيط من خلال فرص التشغيل التي يوفرها الاقتصاد الوطني سواء في القطاع العام أو الخاص؛

- استمرار الهجوم على المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة المغربية والتوجه المكشوف للحكومة والباطرونا نحو المزيد من إقرار الهشاشة في العمل، والتراجع عن مكتسبات الموظفات والموظفين في التقاعد، والسعي لتكبيل الحق في الإضراب، وعدم احترام مدونة الشغل على علتها، وضرب الحريات النقابية ومحاربة العمل النقابي، واستفحال الاستغلال، مقابل تنصل الحكومة من مباشرة حوار اجتماعي حقيقي تنعكس نتائجه ايجابا على المعيش اليومي لعموم الأجراء وذويهم؛

- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العاملات والعمال وعموم الشغيلة ومختلف الفئات الشعبية نتيجة للسياسات اللا شعبية للحكومات المتعاقبة، وتملص الحكومة من مسؤولياتها في ضمان احترام قوانين الشغل وصيانة الحريات النقابية وتوفير الحد الأدنى من الخدمات العمومية؛

- ارتفاع منسوب النضال الاجتماعي عبر مختلف ربوع البلاد وفي كل المجالات ضد السياسات الحكومية التراجعية من أجل المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية بين جميع المواطنين نساء ورجالا؛

- فشل آلية الحوار الاجتماعي كآلية مؤسساتية وإفراغه من محتواه بمحاولة تمرير عرض حكومي هزيل لا يستجيب والحد الأدنى لمطالب الحركة النقابية وفي مقدمتها الاتحاد المغربي للشغل؛

- اتساع رقعة الهجوم على الطبقة العاملة وعلى الحريات النقابية لتشمل قطاعات كانت بالأمس القريب تعرف استقرارا في العمل واحتراما نسبيا لقوانين الشغل، هذا الهجوم يقع على مرأى ومسمع من السلطات العمومية وسلطات المراقبة والتفتيش؛

- تملص السلطات المحلية من مسؤوليتها في حماية القانون وصيانة الحقوق والحريات النقابية ووضع حد للخروقات الفادحة عبر إجبار الباطرونا ببلادنا على احترام القانون؛

- محاصرة العمل النقابي الجاد والتضييق عليه عبر إقامة محميات للباطرونا، خاصة الأجنبية منها، تمنع النقابات من القيام بدورها الدستوري في تأطير وتنظيم العمال والمستخدمين والتواصل معهم بعدد من الأحياء الصناعية والأقطاب التكنولوجية والخدماتية؛

- استمرار طرد العمال والمستخدمين من عملهم، وتعنت الباطرونا في تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها، وما يعنيه ذلك من تحقير للمقررات والأحكام القضائية، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر في العاصمة الرباط مأساة عمال مطاحن الساحل والمئات من عمال شركات خياطة الملابس، وعمال مطعم الشاطئ...

في ظل هذا الاحتقان الاجتماعي، وفي غياب مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين وفي غياب استراتيجية شمولية حقيقية خاصة بالقطاع تستطيع التخفيف من الفوارق الاجتماعية والمجالية وضمان الحق في الشغل الامن واللائق نناقش ميزانية وزارة التشغيل وأهم ما يمكن تسجيله على المشروع:

- استمرار آفة البطالة في مستوى 10% وهو وان لم يكن الرقم الحقيقي/الفعلي لنسبة البطالة ببلانا ومع ذلك يظل رقما كبيرا مقارنة مع نسب في الدول المجاورة وإذا كنتم تعتبرون تخفيظها من السنة المالية بنسبة 0.6% يبقى مجهودا ضعيفا جدا وبالنظر للتحديات والإكراهات التنموية التي تعرفها بلادنا سنتقدم في فريق الاتحاد المغربي للشغل بالملاحظات التالية:

- أن المناصب المالية لفائدة وزارة الشغل والإدماج المهني 15 منصب جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2018، وارتفع إلى 44 منصب في مشروع القانون المالي لسنة 2019، هو رقم هزيل بالمقارنة مع المحالين على التقاعد، والذي نأمل من السيد الوزير إخبارنا بعدد المحالين على التقاعد لسنة 2019، حتى يتسنى لنا معرفة الرقم الحقيقي للمناصب المحدثة.

- جاء في ملخص اعتمادات الميزانية المتوقعة بالنسبة للموظفين لسنة 2018 ما مجموعة 181.500.000 وارتفع إلى 184.519.000 في ميزانية مشروع القانون المالي لسنة 2019، أي بفارق 3.019.000 موزعة على 44 منصب أي بمعدل 68.613,63 للمنصب الواحد سنويا، كيف تفسرون لنا هذا الاعتماد المتوقع بالدرجة والسلم ؟

- للأسف الشديد، اتضح لنا وبحجة البيانات والوثائق أن وزارة الشغل والإدماج المهني لا تطمح في إحداث مناصب شغل مستقبلا من خلال توقعاتها المستقبلية، حيث جاء في البرمجة الميزانياتية لثلاثة سنوات 2019 – 2020 – 2021 أن نفقات الموظفين لن تبرح مكانها من 184.519.000 خلال هذه السنوات الثلاث، وهذا دليل قاطع ينضاف إلى عدم إحداث مناصب شغل بالوزارة في ميزانية 2017، في حين نستشف من مداخلة ووثائق الوزارة الرسمية عبر إسقاطاتها أن نفقات المعدات والنفقات المختلفة تنتقل من 324.320.000 سنة 2019 إلى 338.350.000 سنة 2021، أي بفارق 14.030.000، ونفقات الاستثمار تنتقل من 70.925.000 سنة 2019 إلى 77.745.000 سنة 2021، أي بفارق 3.075.000، بمجموع 17.105.000 الذي هو رقم يفوق الرقم المخصص للميزانية المتوقعة للموظفين بأكثر من خمس مرات.

لقد كان على الحكومة تسمية هذه الوزارة بوزارة الاستثمار لا وزارة الشغل، حيث يبدو أنها لا تهتم بالتدبير والاستثمار في القدرات البشرية بقدر ما تهتم بالاستثمار في المعدات والبنايات.

ونسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل استمرار العديد من الإشكالات منها:

- عجز الوزارة دمج فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق الشغل؟ تنفيذا للقانون الإطار رقم 97.13 وتطبيقا لالتزامات المغرب الدولية، رغم تخصيص نسبة 7% من المناصب التي أولا تظل غير كافية ثم انها لا تطبق كما ان القطاع الخاص لا يعتبر نفسه معنيا بها

- ارتباك الحكومة في حل إشكالات التغطية الصحية وقيامها بالعديد من المبادرات من شانها اغراق الصناديق بالفئات الهشة دون ضمانات حقيقية

- غياب إجراءات وتدابير عملية لمراقبة بعض التعاضديات ومحاربة الفساد في العديد منها، والتصدي للوبيات الضغط في هذا المجال؟

- عدم القدرة على حل المشاكل الحقيقية التي تتخبط فيها مصحات الضمان الاجتماعي التي كانت تقوم بدور مهم في تقديم الخدمات الصحية

- عدم القدرة على ضمان التعويض عن فقدان الشغل رغم الشعارات التي ترددها الحكومة وعلى رأسها وزارتكم في هذا الشأن ما هو مآل المخطط التشريعي للوزارة، خاصة قانون الصحة والسلامة والنقابات المهمة وغيرها من القوانين المؤطرة؟

- ضعف الوزارة الوصية من أجل فرض احترام القوانين الاجتماعية خاصة مدونة الشغل علما بأنها لا تتوفر على عدد غير كاف من المفتشين، حيث لايكفي حتى لتعويض المحالين على التقاعد.

رابعا، وزارة الاتصال والثقافة:

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على أن قطاع الاتصال بأوراشه المتعددة، قطاع حساس، وأن أي قرار فيه يجب أن يكون وفق مبدأ التشارك بين كل مكونات القطاع سواء السمعي البصري أو الصحافة المكتوبة،

الإعلام السمعي البصري:

بالنسبة لقطاع الإعلام السمعي البصري ننوه بالتعيينات الجديدة في الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والتي سيراهن عليها القطاع من اجل استكمال ورش التحرير الذي انطلق وتوقف. وتحسين وتجويد مضامين الاعلام السمعي البصري وخلق منافسة حقيقية تساهم في الرفع من مستوى البرامج السمعية البصرية والرفع من الذوق العام.

لقد اختارت بلادنا خطوات مهمة في ما يمكن اعتباره تحرير الإعلام السمعي البصري العمومي ورفع يد الدولة عن القنوات السمعية البصرية وهو المطلب الذي كانت تنادي به الحركة الديمقراطية في بلادنا بخلق مؤسسة للتقنين في مجال الاعلام السمعي البصري " الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري" والتي من بين اختصاصاتها تحرير القطاع من خلال منح التراخيص المتعهدين السمعيين البصريين الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي ومحاسبتهم بناء على الالتزامات والتعاقدات المنصوص عليها في دفاتر التحملات، إلا انه وبعد ما يزيد عن 15 سنة على صدور الظهير المؤسس للهيئة و14 سنة على وضع القانون 03-77 المنظم للمجال السمعي البصري فان تحرير الاعلام البصري لا زال يراوح مكانه إذ لم تستطع الدولة تحرير هذا القطاع وخضوعه للمنافسة المهنية اللهم الإذاعات الخاصة. الامر الذي لا زال يطرح أكثر من السؤال حول هذا التخوف. في حين فإن تحقيق جودة منتوج القطب العمومي يتوقف على المنافسة مع القطاع الخاص.

بعيدا عن أي نقاش سياسي، يعاني قطاع الإعلام السمعي البصري من تقلص تأثيره وطنيا ودوليا، وفي عملية تقزيم تأثيره على الرأي العام الداخلي والخارجي، مما يتيح يخلق فرصا سانحة للقنوات التلفزية الأجنبية العربية والأوربية لتقعيد وتوسيع نسبة مشاهديها ضمن الجمهور المغربي.

في هذا الإطار نسجل الملاحظات التالية على سياسة الحكومة في معالجتها لأزمة القناة الثانية كنموذج:

- استمرار اشتغال القنوات الوطنية العمومية دون عقد برنامج (منذ أكثر من ثلاث سنوات بالنسبة للقناة الثانية)
- تقلص الدعم المخصص للشركة الوطنية صورياد القناة الثانية بمقتضى القانون الإطار 03-77، من 133 مليون درهم سنة 2006 إلى 80 مليون درهم سنة 2009، ثم ما بين 37 و45 مليون منذ 2012، ومشروع قانون 2019 لا يطرح أي دعم للقناة الثانية على الرغم من انه تمت الإشارة الى ذلك في المؤسسات التي تتلقى دعما من الوزارة في نجاعة الأداء فيما تخصص 800 مليون كمساهمة في نفقات التسيير للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.
- توقف شبه نهائي للاستثمار في تجديد التجهيزات التقنية المتآكلة والمتهالكة بالقناة الثانية، مما صار يعرض بثها للتوقف بين الحين والآخر في الآونة الأخيرة.
- التوقف النهائي للتوظيف بالقناة الثانية، بما في ذلك تعويض المحالين على التقاعد
- تقلص عدد العاملين في القطاع بفعل عمليات التقاعد والاستقالة والوفاة، إضافة لعملية المغادرة الطوعية التي لا تحكمها أية ضوابط ما عدا التخلص من أطر مجربة ولها خبرة يحتاجها القطاع لمواجهة المنافسة والحفاظ على المستوى الأساسي لنسبة المشاهدة، كموضوع يهم السيادة الإعلامية الوطنية(مثال القناة الثانية التي غادرها أكثر من 85 إطارا) حتى فقدت القناة أكثر من 20% من مواردها البشرية منذ نهاية 2011 إلى اليوم، في حين لازال مسلسل نزيف الموارد البشرية مستمرا يهدد المشروع الإعلامي الوطني الذي أراده المغرب قنطرة الانتقال الديمقراطي بالتوقف النهائي.
- وصول الأحوال المالية للقناة إلى أخطر حال منذ ما يقارب ال20 سنة، مما يهددها بالإفلاس في حالة عدم اتخاذ القرارات المناسبة في أسوء الأوقات. ذلك أن اجتماعا للمجلس الإداري كان قد اتخذ قرارا عاجلا يقضي بالزيادة في رأسمال القناة، غير أن القرار لم يفعل مما يطرح عدة أسئلة حول أهداف مكونات هذا المجلس، ودوره وضرورة مسائلة أعضائه أمام ممثلي الأمة لمحاسبتهم على دورهم السلبي ووقفهم موقف المتفرج/ ومسؤوليتهم الثابتة فيما تتعرض له القناة من سياسات ممنهجة.

ومن ينصف ما يقارب 300 إعلامي وإعلامية يشتغلون بالقناة منذ ما يقارب 14 سنة دون التمتع بحقوقهم القانونية من ترسيم واستفادة من الاتفاقية الجماعية وغيرها من الحقوق بعيدا عن مبدأ المساواة والإنصاف.

كما أن السؤال المطروح هو ألم يحن الوقت لمراجعة النموذج الاقتصادي للقناة الثانية التي ترهقها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بدفتر تحملات ثقيل جدا من حيث الالتزامات الكمية والنوعية التي تروم تقديم خدمة المرفق العمومي في المضامين السمعية البصرية لكن بدعم مالي لا يمثل سوى 10% من ميزانية القناة و90% أن تبحث عليها في الإشهار وفي نقس الوقت عليها ان تضمن استقلالية الخط التحريري.

الصحافة المكتوبة والإلكترونية.

بداية ننوه بزيادة المولود الجديد وهو المجلس الوطني للصحافة رغم ما شاب ولادته العسيرة إلا اننا ننبه الى ضرورة ضمان استقلاليته ومده بكل الإمكانيات الضرورية لتمكينه من القيام بدوره وفي هذا الصدد هناك تخوف في الوسط الإعلامي حول توزيع بطائق الصحافة لهذه السنة والتي سيتم تفويتها للمجلس في حين لا زال لا يتوفر على كل المعطيات والوسائل الضرورية لذلك.

لابد من التأكيد بداية اننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن الصحافة قطاعا حيويا واستراتيجيا هدف وجوده وأساس استمراريته هو تطوير العيش المشترك بين المغاربة، وتكريس أسس الديمقراطية في بلادنا بناء على هويتنا المشتركة والمنفتحة. وأنه لا يمكن القيام بأي إصلاح للصحافة في بلدنا بدون احترام لمرجعيات الدستور وللاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكرس الحق في الخبر والحق في الاتصال والإعلام، ودون تعزيز ضمانات الحرية في الممارسة الصحفية وحماية حريات وحقوق الافراد والجماعات، وتقييد سلطة القضاء في قضايا الصحافة والنشر بما يخدم حرية الصحافة والصحافين، والتشجيع على الاستثمار في مجال الصحافة والنشر وفق مبادئ الشفافية والاستقلالية بما يضمن للصحافة ان تلعب دورها كسلطة رابعة من جهة، ومن جهة أخرى حماية حقوق المهنيين في مهنة اقل ما يقال عنها أنها مهنة المتاعب

نشير إلى ضعف عدد الصحفيين الحاصلين على البطاقة المهنية بالنظر إلى عدد ساكنة البلاد من جهة وعدد ممارسي الصحافة من جهة أخرى، والفئة الغير معترف بها من مراسلين وبعض الصحافيين الغير مهنيين والذين أحيانا ولضعف مهنيتهم يؤثرون سلبا على القطاع، بل ويقومون بممارسات تسيء إلى المهنة بشكل عام.

أضف إلى ذلك الوضعية الصادمة للصحفيين المهنيين التي لا تبعث على الارتياح، مما يجعل وصولهم إلى حياة كريمة توفر لهم أبسط الحقوق من سابع المستحيلات، لأن أجور العديد منهم لا تصل إلى 3000 درهم شهريا، في ظل هشاشة المقاولة الإعلامية خصوصا بعد انتشار الصحافة الالكترونية وتراجع ملحوظ في الصحافة الورقية.

وحتى بالنسبة للمواقع الالكترونية نجدها غير مراقبة ولا تخضع لضوابط مهنية تمكنها من انتقاء الخبر الصحيح دون الدخول في مسألة التشهير والاستباقية المجانية التي تؤثر على مصداقية الإعلام عموما والصحافة الجادة على وجه الخصوص.

كما نؤكد على استمرارية التضييق على العمل الصحافي، واستمرار العقوبات السجنية فيما يسمى جرائم الحق العام، إضافة إلى الرفع المفرط في العقوبات ضد الصحافيين ومقاولات الصحافيين.

لذلك فإننا نطالب باسم الاتحاد المغربي للشغل:

- بمضاعفة المجهودات من أجل تحسين الإعلام المغربي حتى يكون إعلاما حرا ونزيها وجريئا ومسؤولا وقادرا على الإبداع والإنتاج الهادف، في ظل الضوابط القانونية المعمول بها، والتي تضمن قداسة الخبر وحرية التعبير.
- إعادة النظر في منظومة الإشهار، من خلال تبني أساليب وطرق تحترم فيها كل مكونات المجتمع، وخصوصا المرأة.
- ضرورة الاهتمام بالقطب العمومي، وتحسين جودة منتوجه حتى يكون في مستوى المنافسة. والدفع الى جانب الهيئة العليا للاتصال السمعي نحو تحرير الإعلام البصري (القنوات الخاصة).
- الرفع من قيمة دعم الصحافة بكل أنواعها، حتى يتسنى لها القيام بدورها بكل مهنية واحترافية.
- تسهيل المساطر الإدارية والتقنية الكفيلة بخلق صحافة الكترونية قادرة على تجسيد شعار حرية الإعلام وتحرير المشهد السمعي البصري.
- فرض مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة مع المسؤولين على وكالة المغرب العربي للأنباء (MAP) وتمكين العاملين بها من كل حقوقهم.
- تكتيف البرامج السياسية والثقافية كما تنص على ذلك دفاتر تحملات القنوات التلفزية للرفع من وعي المواطن بأهم القضايا المجتمعية التي تجعله مواطن فاعل أساسي في تدبير الشأن العام وفي السياسيات العمومية.
- حماية المنتوج المغربي في كل المجالات.
- الاهتمام بمجال الموارد البشرية في الوزارة الوصية ولاسيما الحريات النقابية.
- الاهتمام بجانب التكوين والتكوين المستمر، حتى يتسنى لنا النهوض بالإعلام الوطني ووضعه في أحسن المراتب.

السيد الرئيس،

إن قطاع الثقافة بالمغرب من بين القطاعات التي غالبا ما لا تحظى باهتمام الفئات العريضة للمجتمع، حيث ينصب غالبا اهتمامنا على الجانب الاجتماعي المحض المتعلق بالصحة والسكن والتشغيل وغيرها من القطاعات الاجتماعية الأخرى، وهذا ما يجعل المجال الثقافي مهمشا، وأحيانا كثيرة عن غير قصد هذا التجاهل الذي كان وليد تراكمات حول جدوى المجال الثقافي وجدوى المجال الفني أمام الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المواطن، أضف إلى ذلك السياسات الغير واضحة في المجال الثقافي والتي مست فئة عريضة من المجتمع من نشاطها، واكتفت بفئة قليلة من المثقفين والأكاديميين، وهذا ما جعل القطاع يعرف تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة تحولنا بشكل أساسي إلى فتح نقاش جاد ورزين حول مفهوم الثقافة في عصرنا الحديث، ومتطلبات التكوين في هذا المجال في ظل عالم يعرف تحولات كبيرة في مجال العولمة والانترنيت، وفي ظل تحولات عالمية اقتصادية وسياسية تجعل باب الحوار حول المجال الثقافي مفتوحا على مصراعيه لمحاولة محاربة كل أنواع التطرف الديني والفكري الذي أصبح يهدد سلام وأمن العالم.

إن هذا النقاش حول التنوع الثقافي العالمي والوطني بحكم أن المغرب كان ملتقى حضارات عبر عصور التاريخ له ميزة خاصة في تقييم التنوع الثقافي العربي الأمازيغي الإسلامي الأندلسي الصحراوي.

ولعل خارطة الطريق في هذا المجال أعطتها التوجهات الملكية السامية من خلال الخطب الملكية التي تحث على العناية الكبرى بالشأن الثقافي ببلادنا، وتشجيع وتطوير وتنمية قدرات المواطنين في كل أصناف التغيير،

وهي أساس أي عمل تنموي ثقافي في هذا المجال الحساس والخطير، نظرا لارتباطه الوثيق بالهوية الوطنية والصيرورة التاريخية لأي بلد عبر آلاف السنين.

السيد الرئيس،

إن مرحلة التدبير الكلاسيكي للقطاع يجب أن نتجاوزها إلى تدبير حديث يهم الجانب الثقافي من جهة وبالفئات التي تشتغل في هذا المجال من جهة أخرى، بدءا بموظفي القطاع مرورا بفئة الفنانين والمبدعين، وتمكينهم من الأمان الاجتماعي والصحي، في ظل ممن لا تكون ذات مردود مادي دائم، بل يشتغلون حسب المواسم والعروض التي هي قليلة أصلا ولا تغني ولا تسمن من جوع.

إن مشاكل القطاع متعددة تتطلب وقفات وأيام دراسية تتطرق للجانب الفني والثقافي من جهة والجانب الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى، خصوصا وأن الصناعة الفنية والسينمائية وغيرها من المجالات الثقافية أصبحت صناعة عابرة للقارات وتتطلب التكوين القوي والسليم حتى نكون في مستوى المنافسة، في حين لا زالت الوزارة تنهج سياسة التمركز عبر تكييف أنشطتها في المدن الكبرى دون اعتبار البعد المجالي الثقافي، إضافة إلى تردي أوضاع الأروقة والمعارض وإغلاق العديد منها، وانغلاق الفئة المثقفة على نفسها، وعدم انفتاحها على محيطها السوسيولوجي والسياسي.

وهنا سنطرح بعض التساؤلات حول آليات النهوض بالمجال الثقافي في بلادنا على سبيل المثال لا الحصر:

- هل توجد استراتيجية وطنية في المجال الثقافي والفني؟

- لماذا لم يستطع المغرب تفعيل مخرجات وتوصيات المناظرة الوطنية حول الشأن الثقافي التي أكدت على ضرورة الانتقال إلى الصناعة الثقافية باعتبارها الأرضية التي تنبثق منها حماية وتثمين وتنمية الرأسمال اللامادي كما أكدت على ذلك الرؤية الملكية؟

- ما هي الآليات والتدابير المعتمدة من طرف الوزارة في حماية وتثمين التراث الثقافي في بلادنا؟

- ما هو التصور في المنظور القصير والمتوسط المدى لاعتماد التراث كآلية لتنمية الدخل المادي والرقي بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي بالعاملين في القطاع؟

- ما سبب تراجع الحركة المسرحية في بلادنا؟

- ما هو سبب تراجع مستوى القراءة عموما رغم كل المحاولات التي تبذلها الوزارة من أجل تطوير هذا المجال؟

- هل تعتمد الوزارة على آليات علمية لتقييم الأعمال الثقافية والفنية والمسرحية التي تستفيد من الدعم العمومي،

هذه بعض الملاحظات والتساؤلات التي نراها في الاتحاد المغربي للشغل قد تساهم في تطوير المجال الثقافي في بلادنا، ولنا اليقين أن الوزارة ستعمل جادة لإيجاد الحلول.

المكتب المغربي لحقوق المؤلفين.

تضع المؤسسات المماثلة في التجارب المقارنة مؤشرات للقياس لمعرفة مدى نجاعة هذه المؤسسات وأساسا المؤشرات التالية:

- عدد المنخرطين في المكتب.
- نسبة المداخيل العامة للمكتب (حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة ومعها النسخة الخاصة...).
- النسبة المخصصة للتوزيعات.

مما يطرح معه العديد من التساؤلات:

- لماذا لم يقدم المكتب أي معاملة محاسباتية توضح بشكل دقيق وشفاف تدبير وتسيير المكتب؟

- لماذا لا يتوفر المكتب إلى غاية اليوم على قانون خاص بالانخراط؟

- لماذا لا يتوفر المكتب والى حدود هذه الساعة على قانون خاص بالتحصيل؟

بل كيف يشتغل المكتب في غياب هذه القوانين؟ وهي نفس الملاحظة التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات. وتقارير أخرى كما جاء في تقرير هيئة خاصة للتمحيص وتدقيق الحسابات، وتقرير المفتشية العامة للوزارة والتي وعدتمونا السيد الوزير في الاتحاد المغربي للشغل ان تطلعونا على مضامينه. ذكرتم في بلاغ صدر عن الوزارة الأسبوع ما قبل الأخير (الجمعة 16 نونبر) على أن الوزارة تحرص على تطوير آليات استخلاص الحقوق وتعزيز نجاعتها من خلال تفعيل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة أساسا باستخلاص حقوق المبدعين في حين وحسب علمنا لا زال المكتب يشتغل بدون قوانين خاصة بالاستخلاص والتوزيع والتوثيق اللهم المرسوم التطبيقي "اليتيم" المنظم للنسخة الخاصة، وافتراضا أن الوزارة تتوفر على قانون الاستخلاص وقانون الانخراط فهل تتوفر على قانون خاص بالتوزيع، وهذا هو مربط الفرس إذ ماهي المعايير التي يعتمدها المكتب في صرف أموال ذوي الحقوق فيما يفترض فيه وضع معايير طبقا للمعايير الدولية التي تضعها الفيدرالية الدولية للمؤسسات العاملة في حقوق المؤلف والحقوق الجاورة CISAC، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والتي تأخذ بعين الاعتبار برامج متعهدي الخدمات ومستغلي المصنفات ومعاملات محددة بطريقة علمية. بل الغريب في الأمر ان الوزارة أصدرت بلاغين الأول هو البلاغ المذكور الذي تم سحبه من موقع الوزارة والذي تتحدثون فيه عن 6482 مؤلف فيما لا يتجاوز عدد المؤلفين في المغرب 2000 مؤلف كما أن في عرض السيد الوزير لم تقدم أية إحصائيات أو أرقاما حول هذه المؤسسة التي لا يعلم وضعها الحالي إلا الله سبحانه تصبح مؤسسة عمومية إذا أردتم في انتظار القانون المنظم لها وتتحول بقدرة قادر إلى مقاولة خاصة تطرد العاملين بها دون احترام حتى المساطر الإدارية، كيف ذلك ولا وثيقة تؤكد ان المكتب يخضع لمدونة الشغل في حين هناك قرار وزاري يتحدث عن اعتبار المكتب المغربي لحقوق المؤلفين مؤسسة

يطبق فيها قانون الوظيفة العمومية على المستخدمين بالمكتب.

السيد الرئيس،

لقد تقدم السيد الوزير ضمن الميزانيات المعروضة داخل اللجنة وككل سنة ميزانية صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي وبالمناسبة، وددنا منه معرفة كيف يتم توزيع هذا المبلغ المحدد في 37 مليار وماهي المعايير المعتمدة في هذا التوزيع، والفئات المستهدفة؟ وهل هناك دراسة تقييمية لهذه المؤسسات التي تستفيد من أموال دافعي الضرائب؟ ولما ذا لم يتم عرض تنفيذ الميزانية المعتمدة برسم سنة 2018؟ وبالتالي ما مصير فائض الميزانية؟

المكتبة الوطنية.

ونحن على بعد أسابيع معدودة من إحياء الذكرى المائة لتأسيس المكتبة الوطنية (الخزانة العامة للكتب والوثائق) التي أسست سنة 1920، سائلنا السيد الوزير عن ما ذا يقع في ترشيح مدير المكتبة الوطنية، انها سابقة إدارية وأخلاقية الم يكن من الأجدى أن تصنف السلطة الحكومية منصب مدير المكتبة الوطنية ضمن المناصب الإستراتيجية، على غرار مؤسسات أخرى يختص الملك بالتعيين فيها مباشرة دون فتح باب الترشيح، أليست المكتبة الوطنية بما فيها من ذخائر ومقتنيات وهدايا ومخطوطات، بأقل من أرشيف المملكة التي تعتبر مؤسسة سيادية خارجة عن جميع التجاذبات السياسية مؤسسة تاريخية ثمينة تقدم خدمة كبرى للبحث العلمي وللناشئة، ويظل السؤال يطرح نفسه ما مصير تقرير المفتشية العامة لوزارة الثقافة والاتصال قطاع الثقافة حول المكتبة الوطنية وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات وعليه بنا السيد الوزير إعفاء خمس مسؤولين كبار لكن أين هي المتابعة؟ وما مصير هذه الاختلالات؟ ولماذا تتماطل الوزارة في مراجعة النظام الأساسي الخاص بالمكتبة الوطنية؟ يذكر أن النقابة الوطنية لمستخدمي المكتبة الوطنية، عقدت لقاء مع السيد الوزير يوم الأربعاء 21 مارس 2018 أسفر عن تعهد الوزير بتحريك ملف النظام الأساسي وتمكين المستخدمين من حقوقهم خاصة الحق في الحماية من الأخطار المهنية بأحداث مرسوم في هذا الشأن لكن الأمر ظل حبيس هذا اللقاء كعادته من اللقاءات التي تتم مع السيد الوزير.

السيد الرئيس،

تحتاج المكتبة الوطنية اليوم، وهي المنارة الثقافية المعول عليها في بناء صرح الثقافة المغربية الى إطار تنظيمي مغاير يضبط تسييرها، ويسد الثغرات التي أبان عنها القانون الحالي وينظم العلاقات المهنية داخلها، لكن للأسف الشديد ليست هناك إرادة حقيقية لإخراج نظام أساسي حديث خاص بالمستخدمين بها حيث الغريب في الأمر أن مشروعا كانت قد أشرفت على إعداده إدارة المكتبة في إطار مقاربة تشاركية مع المكتب النقابي التابع للاتحاد المغربي للشغل وبمباركة من السيد الوزير والذي تداول فيه المجلس الإداري للمكتبة الوطنية في دجنبر 2017 ولم يكن ينتظر سوى توقيع السيد الوزير غير أنه لحد الآن العاملين بالمكتبة يتساءلون على التماطل الذي لحق إخراجه الى الوجود، وكلنا يعلم أهمية النظام الأساسي لأي مؤسسة تروم الرقي بأدوارها وتجويد مستوى الخدمات التي تقدمها.

الغريب في الأمر أن نفس هذه الوضعية يعيشها المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما الذي عجزت الوزارة عن تعيين مدير له بعد إعفاء المدير السابق بناء على تقرير مفتشية الوزارة العامة وتعيين كاتبا عاما لهذه المؤسسة خارج الضوابط: الشفافية والنزاهة والاستحقاق (الاجازة في الدراسات الإسلامية)

ملاحظات عامة: غياب ميزانية بشكل مفصل ومستقل لكل من:

- المكتبة الوطنية.
- المركز السينمائي المغربي.
- وكالة المغرب العربي للأنباء.

خامسا، وزارة الصحة.

بداية لا بد من التأكيد على أهمية مناقشة السنة التشريعية المالية لسنة 2019 على الرغم من محدودية تدخل المؤسسة التشريعية في إعداد ورسم توجهات مشروع القانون المالي وهيكلته لارتباطه بمختلف السياسات العمومية، ومختلف القطاعات الحكومية، وبالحياة اليومية للمواطن، وبنسبة الاستثمار ومعدل النمو... خاصة حينما يتعلق الأمر بالميزانيات الفرعية لقطاعات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها استراتيجية وحيوية في بناء النموذج التنموي، وهي المحدد لملامح السياسات العمومية عبر البرمجة الميزانياتية في بعدها الاجتماعي ومدى نجاحها في تدبير الموارد العمومية لسد الحاجيات الأساسية للمواطن من تعليم وصحة وتشغيل...

سبق لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل في مناسبات عديدة أن قدمنا قراءة تشخيص دقيقة لكل المشاكل التي يعاني منها القطاع والتي لا تخفى عليكم مالية بشرية لوجستيكية وبنية تحتية.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نبدا بطرح سؤال كيف يمكن لميزانية لا تتعدى 16 مليار درهم ان ترفع التحديات الكبيرة المطروح على قطاع الصحة قطاع ذو وضعية صعبة وجد معقدة إذ لا يعاني فقط خصاصا مهولا في الموارد البشرية، والبنيات التحتية والمعدات الطبية، بل أيضا يعرف اختلالات كبيرة على مستوى حكامة القطاع، كما لدينا وعي تام بالمجهودات التي تقومون بها من اجل تجويد العرض الصحي والتي تشكل تحديا حقيقيا أمام حق المواطن في الولوج للخدمة الصحية ومحاولة التخفيف من حدة الاختلالات لكننا نطلب من الحكومة ان تكون من جهتها واعية من ان هذا القطاع لا يقبل تأجيل الأزمة المتفاقمة واستمرار التخبط في تجارب أبانت عن فشلها في تأهيل القطاع في غياب تقييم حقيقي للمخططات السابقة وعدم وجود رابط بينها لا استراتيجي ولا إجرائي؛

لقد اعتبر السيد الوزير في مشروع المالية لسنة 2019 أنه تضمن خطوات إيجابية لكن دعونا نسجل بعض الملاحظات:

- أن الزيادة في المناصب المالية لوزارة الصحة التي جاء بها المشروع ظلت تراوح مكانها بين ميزانيتي 2018 و2019 ب4000 منصب مالي فيما عرف القانون المالي لسنة 2017 1500 منصب إذ تبدوا في الظاهر انها زيادة ب 9500 منصب في حين ثلث هذه المناصب هو في حقيقة الأمر تعويض عن مناصب المتقاعدين بالقطاع ويبقى السؤال العريض هو كيف يمكن مع هذه المعطيات ضمان الوصول الى تحقيق التغطية الوطنية بالموارد البشرية بنسبة14% سنة 2019 كيف لكم ذلك ولم تتراوح هذه النسبة 5% سنة 2018؟ نفس الأمر بالنسبة لمعدل التغطية الوطنية بالنسبة للأطباء فقد انخفض النسبة من 6.88% سنة 2017 إلى 6.44% سنة 2018 وتطمحون من خلال وثيقتكم الرسمية لبلوغ نسبة 9.30% حسب القانون المالي لسنة 2019. كنا ننتظر جرأة أكثر خاصة في ظل السياق العام الذي أتى فيه المشروع.

- إن الوزارة عوض القيام بمراجعة التجربة الفاشلة في ضمان ما سمي بهتانا بالولوج للخدمات الصحية العمومية او ما يمكن تسميته بأكذوبة نظام التغطية الصحية "الرميد" التي لقيت انتقادات لاذعة من كل مكونات المجتمع وممثلي الأمة وأبانت عن هشاشة الاختيارات التي تنهجها الحكومة في سد فظاعة الاحتياجات وتلميع صورتها بشعارات زائفة أكثر من ذلك يطمح المشروع إلى احتساب فئة جديدة لتشمل ذوي المهن الحرة وبالتالي الوصول إلى 90 في المائة في أفق 2021 كما تروي وثيقتكم، وهو ما نظر له أيضا البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد المغربي للشغل كمنظمة نقابية جماهيرية ومستقلة قدرها أن تكون بقدر ما تعنى بخدمات المرفق وتحسين جودة العرض الصحي على جميع المستويات بقدر ما تولي أهمية كذلك للأوضاع المادية والمعنوية والمهنية للعاملين بقطاع الصحة بمختلف فئاتهم ومواقع عملهم وما يعرفه القطاع من احتقان اجتماعي ومعارك نضالية تخوضها الجامعة الوطنية للصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل اذ لا يمر يوم واحد دون يخوض هذا المكتب النقابي أو هذه الفئة محليا أو جهويا أو وطنيا شكلا من أشكال الاحتجاج نتيجة:

- التمييز في الأجور وفرص الترقي المهني ومتابعة الدراسة والولوج لمناصب المسؤولية.
- هزالة التعويض التميزي عن الخطر المهني.
- مركزة القرار الصحي وعدم التنسيق بين المتدخل ينفي القطاع على مستوى المراكز الاستشفائية وغياب العدالة المجالية في الاستفادة من الخدمة الصحية حيث غياب الاختصاصات حتى على المستوى الجهوي.
- الحيف الكبير الذي يطال فئة الإداريين والتقنين والمهندسين ومحررين ومساعدين تقنيين ومساعدين إداريين من مختلف التخصصات والذي لا تعتبرهم الوزارة ضمن الأطر والموارد البشرية التي تقصد بها فقط الأطباء والممرضين.

إن معالجة هذه الاختلالات وغيرها يتطلب العديد من الإجراءات والخطط والبرامج لكن على أن يتم ذلك بإشراك الفاعلين تراعي بالدرجة الأولى العنصر البشري وقبل ذلك وضع سياسة صحية متكاملة تتوخى:

- إدماج البعد الصحي في السياسات العمومية المرتبطة بالقطاعات الأخرى عبر تضمينها المحددات المؤثرة في الصحة (التربية، الولوج إلى الماء الشروب، البيئة، التنقل.....)
- إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الوطنية للصحة وعدم تحميل المهنيين تبعات قصورها واختلالات السياسة المتبعة بالقطاع.
- إقرار خصوصية قطاع الصحة تبعا لمخرجات المناظرة الوطنية الثانية للصحة 2013.
- فتح حوار تفاوضي حقيقي مع ممثلي القطاع مركزيا وجهويا ومحليا.

سادسا، وزارة الشباب والرياضة.

إن تقديم الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2019 جاء في سياق خاص، يتميز بحراك شبابي عرفته العديد من المناطق في بلادنا، وفي مقدمتها الشباب الثائر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. والحالم بمستقبل يضمن حقوقه الدستورية.

فوزارة الشباب والرياضة تحظى باهتمام فئة عريضة من المجتمع المغربي، لكونها تدبر قطاعين مهمين وهما قطاع الشباب وقطاع الرياضة، فهي الوزارة المعنية بإدماج الشباب في المجتمع وتحسين فضاءات استقطابه، من خلال توفير البنيات المستقبلة كفضاءات المخيمات ودور الشباب وملاعب القرب،

السيد الرئيس،

نسجل في مجال التشريع ضعف الترسانة القانونية المؤطرة لقطاعي الشباب والرياضة، حيث سبق وان ادلينا بهذه الملاحظة السنة الماضية، نظرا للغياب التام لقانون خاص بالمخيمات وكل ما يتعلق بالشباب بشكل مباشر، باستثناء القانون التنظيمي 89.15 المتعلق بالشباب والعمل الجمعوي. وقانون التربية البدنية والرياضة الذي صدر سنة 2010.

وهنا نتقدم في فريق الاتحاد المغربي للشغل بالاقتراحات التالي:

- التأكيد على القطع مع المقاربة القطاعية وتبني المقاربة الالتقائية الفعلية خاصة مع قطاع التعليم والتربية.
- ضرورة الاهتمام بالرياضة المدرسية من خلال وضع برامج والتنسيق مع القطاع الوصي.
- إعادة تأهيل بعض مواقع التخييم، على سبيل المثال لا الحصر (مخيم الهرهورة).
- ضرورة الرفع من جودة الخدمات المقدمة للأطفال والشباب.
- ملاءمة المضامين التربوية مع واقع الطفل، فالأناشيد والأنشطة المقدمة له تضل في غالبيتها محدودة ودون المستوى التربوي.

- بذل مجهودات جبارة فيما رياض الأطفال ومراكز التكوين (النوادي النسوية) والتي تتطلب إعادة النظر في البرامج التكوينية وتطويرالأجهزة وخبرات المستفيدات لمساعدتهن على الاندماج في سوق الشغل.

- وضع آليات وتدابير من شانها تسهيل مشاركة المرأة في بعض الرياضات التي لا زالت ذكورية بامتياز.

- الاهتمام بوضعية المؤطرات اللواتي تشتغلن بأجور هزيلة. في غياب شبه تام للتغطية الصحية والاجتماعية طبقا لمضامين مدونة الشغل.

- الدفع بتواجد المرأة في مراكز المسؤولية والاهتمام بالرياضة النسوية.

- تأهيل بعض الملاعب التاريخية مثل ملعب القرب الذي كان يوجد بوسط المدينة قرب ساحة الهديم (ملعب لالة عودة) والذي أنجب أبطال مغاربة مثل المرحوم : عزيز الدايدي، الغويني، بيدان، صامبا، كماتشو،...

وبحكم أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالامتناع على الميزانيات الفرعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

4- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجان الدائمة للمجلس، وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار والروح العالية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجن الدائمة.

وسأركز في مداخلتي على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وفق التصميم التالي:

بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

فلابد من التنويه بالمجهودات الجبارة والعمل المتميز الذي يقوم به أطر وموظفو الوزارة الذين يديرون ميزانية الدولة، سواء تعلق الأمر بمحصلي المداخيل، أو بمتتبعي صرف النفقات والاعتمادات بحنكة وخبرة تجعلهم يحافظون على الأمن المالي، الذي يعتبر الدعامة الأساسية للاستقرار وتنمية الاقتصاد الوطني. لذاك نطالب من موقعنا كنقابة مسؤولة بضرورة المزيد من العناية والاهتمام بالموارد البشرية سواء من خلال تسطير برنامج متكامل للتكوين وإعادة التكوين، أو توفير وسائل وآليات وظروف اشتغال ملائمة. وبهذه المناسبة نؤكد على ضرورة البحث عن إمكانية لتنسيق عمل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية والجماعات الترابية من أجل كسب رهان التنمية المحلية المندمجة والمستدامة، وذالك في إطار من التعاون والتشاور والمتشارك والمصاحبة خاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأنظمة المعلوماتية التي وضعتها الخزينة العامة للملكة رهن إشارة المسؤولين والمدبرين المحليين من قبيل نظام التدبير المنمذج للموارد والنفقات.لهذا الغرض نلح على ضرورة عقد شراكات مع الجماعات الترابية تهم تكوين وتأهيل الموارد البشرية للجماعات المحلية خاصة في المجال المحاسباتي والتقني والمعلومات المرتبط لاستعمال نظام (GID).كما نؤكد على أن وزارة الاقتصاد والمالية مدعوة إلى دعم وتوطيد دينامية الاستثمار بشقيه العمومي والخاص، وسن تدابير وتحفيزات وتشجيع المستثمرين، والشركات على خلق مشاريع استثمارية بمختلف المناطق عبر جهات المملكة، من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتقليص نسبة البطالة.

وندعو الوزارة الوصية إلى مواصلة دعم آليات اليقظة، ودراسة الجوانب المرتبطة بتنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني، وإدراج الرأسمال غير المادي في قياس الثروة الكلية للبلاد.

كذلك ندعو إلى ضرورة العمل على تبسيط المساطر الجمركية وعن مآل نظام الإرسال الإلكتروني للوثائق المرفقة بالتصريح الجمركي. وتسريع عملية مراجعة الوثائق المتطلبة لقبول عمليات تفويت أملاك الدولة الخاصة.

وفي الشق المتعلق بالميزانية الفرعية لمجلسي البرلمان:

نؤكد على ضرورة العمل على التحسين من أداء المؤسسة البرلمانية من حيث التكوين والانفتاح على التجارب الدولية لتأهيل ممثلي الأمة في القيام بمهامهم التشريعية والرقابية وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية وتقييم السياسات العمومية، وتقوية قدرات موظفي المجلسين من خلال التكوين والتكوين المستمر والتمكن من اللغات الأجنبية قصد الاضطلاع بمهامهم في مواكبة السيدات والسادة البرلمانيين.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين، فنحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن المجهودات المبذولة من طرف رئاسة ومكتب مجلس المستشارين قصد التأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ هذه المؤسسة الدستورية.

كما ونشيد وننوه بالمجهودات المبذولة من طرف موظفات وموظفي مجلس المستشارين في القيام بمهامهم على أكمل وجه، سواء تعلق الأمر بموظفي الفرق واللجان البرلمانية الدائمة أو العاملين في مختلف المصالح الإدارية بالمؤسسة، ونؤكد بالمناسبة على ضرورة الرفع من الدعم المادي والمعنوي لموظفات وموظفي مجلس المستشارين، لما يبذلونه من مجهود ذهني وبدني،

من أجل النهوض بمتطلبات الوظيفة التشريعية والرقابية للمؤسسة البرلمانية، وتوفير ظروف عمل ملائمة لفائدة السيدات والسادة المستشارين، حتى يتمكنوا من القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم في أحسن الظروف.

وللرفع من قدرات أداء الموارد البشرية وتجويد أعمال المؤسسة التشريعية وجعلها تضطلع بأدوارها الدستورية والمؤسساتية فنرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن المجلس مطالب بتسطير برنامج مكثف للتكوين والتكوين المستمر في إطار برامج تعاون دولية تمكن من الانفتاح على تجارب برلمانات عريقة واكتساب قدرات وكفاءات جديدة في مجال التدبير الإداري البرلماني. لا خلاف أنّ عددا كبيرا من الأطر العليا والموظفين داخل مجلسنا الموقر، يساهمون في خلق نوع من التوازن داخل مؤسستنا التشريعية، ولا يُمكن بأي حال من الأحوال تناسي الدور الهام الذي يقوم به أطر وموظفو المجلس، الذين انخرطوا بتفانٍ ونكران الذات في دعم وترسيخ العمل التشريعي والرقابي الجاد بجانب السيدات والسادة المستشارين البرلمانيين.

واقتناعا منا بضرورة مساهمة كل مكونات مجلس المستشارين على مستوى المكتب في التدبير والتسيير الإداري للمجلس، والحرص على تطبيق النظام الداخلي للمجلس، ودراسة مجموعة من القضايا التي تهم المجال الدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذا البت في المراسلات المتعلقة بالأنشطة الخارجية للمجلس، وإصدار قرارات، من شأنها أن تساهم لا محالة في النهوض بمؤسستنا التشريعية، أضحى من واجبنا السيد الرئيس، وإدراكا منا لأهمية الإستراتيجية للحوافز الذاتية والحافز من قبل الرؤساء الذين يهملون موهبة وإبداع بعض الموظفين في عملهم والمصنفين في السلالم الدنيا، إذ نجد فارقا كبيرا بين ما يتمتعون به من مهارات ومواهب ومعرفة فكرية وبين أدائهم الفعلي في عملهم في ظل غياب الحافز المادي أو المعنوي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، وبصفتنا منظمة نقابية تدافع عن الطبقة الشغيلة بمختلف أطيافها. نطرح تساؤلات عريضة:

إلى متى ستظل الهيكلة الإدارية لمجلس المستشارين غير متلائمة مع مجلس النواب، وخصوصا فيما يتعلق بإحداث منصبي **خبير ورئيس قسم** لإدارات الفرق البرلمانية؟

إلى متى سيظل منصب رئيس مكتب حبرا على ورق في ظل تواجد نظام أساسي خاص بموظفات وموظفي مجلس المستشارين؟

إلى متى سيظل التعويض عن التقنية معلقا؟

ما هي المعايير التي تتخذونها في تحديد التعويضات عن دورات المجلس؟ حيث نلاحظ عدم دمقرطة توزيع التعويضات بين الموظفين، في الوقت الذي نجد تقارب كبير بين مختلف السلاليم.وهنا نطالب بإعادة النظر في منظومة التعويضات وملاءمتها مع وزارة المالية.

ونؤكد على أن منهجية اختيار الأطر المستفيدة من التكوين يجب أن تحترم مبدأ الشفافية والاختصاص عوض أن تراعي مبدأ الإرضاءات والولاءات.

كما نقترح في هذا الصدد:

- خلق خلية أو مركز للدبلوماسية البرلمانية يواكب عمل المديرية المختصة في تدبير الدبلوماسية البرلمانية يسهر على مجال البحث العلمي الدبلوماسي ويواكب التطورات الحاصلة في العالم في هذا الباب.

- عقد اتفاقيات من أجل التكوين في اللغات لفائدة البرلمانيين والأطر على حد سواء.

- تقديم الدعم المادي والمعنوي للموظفين، وذلك من خلال تمكين موظفي المجلس من السكن، وكذا الرفع من الدعم المقدم لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس.

بخصوص الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

فإننا نثمن الجهود المبذولة على مستوى هذه المؤسسة الدستورية، وننوه بالعمل الذي تقوم به، رغم محدودية إمكانياتها، ونعبر عن ارتياحنا لما يرد من معطيات قيمة بالوثائق التي يضعها المجلس رهن إشارة البرلمان والتي تتخذ أشكال دراسات جريئة وموضوعية وتتسم بطابع الحياد، والتي غالبا ما يتم إنجازها في أوقات وأزمنة قياسية.

ومن المفروض أن ينتقل العمل بهذه التقارير من مجال الاستشارة والاستئناس إلى طابع الإلزامية وخاصة بالنسبة للحكومة لكي تصبح هذه التقارير مصدر إغناء لتطوير مجموعة من المؤسسات، بل وأكثر من ذلك يجب أن تستثمر في اتجاه دعم الجماعات الترابية، من حيث سيرها وفق مقاربة بيئية تراعي إدماج الطاقات النظيفة، وتوجه يؤسس ويرسخ دعائم حكامة جديدة وفي مجال التنمية المستدامة.

إنه من الطبيعي أن المسؤولية الملقاة على عاتق هذا المجلس مسؤولية كبيرة بالنظر إلى مهامه الدستورية المحددة في الفصلين 151 و152 من الدستور، والتي تهم الإحداث والمسؤولية الاستشارية للمجلس، حيث أنه يستشار في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي، ويدلي برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.

ونحن بدورنا نثمن عمل المجلس الذي حرص خلال عمله تقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين الممثلين داخله من خلال الحوار الهادئ والبناء، وباعتماد نهج تشاركي واسع يستوعب آراء وأفكار كافة الفئات المكونة له.

وإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لابد من طرح بعض التساؤلات وإبداء مجموعة من الملاحظات في مسألة تدبير المجلس ومنهجية عمله مع الحكومة، وذلك من خلال:

- مدى حضور وبصمة توصيات المجلس في إعداد مشاريع قوانين المالية السنوي؟
- ما هو دور المجلس في مراجعة النموذج التنموي الوطني؟
- هل هناك دراسة لمسألة الثروة بالمغرب؟
- هل هناك توصيات وإحصاءات حول مستويات الفقر والصحة والتعليم ببلادنا؟
- هل هناك تقارير تهم مسألة الحكامة؟
- ما هي المعيقات الحقيقية للاستثمار بالمغرب؟
- كيف يمكن تنزيل مقاربة جهوية حقيقية تراعي كل التفاوتات والتطبيق الفعلي لمبدأ العدالة المجالية؟
- ما هي نسبة استنزاف الاقتصاد الغير مهيكل لمالية الدولة؟
- ما هي الأرقام الحقيقية لمعدلات البطالة في مختلف الفئات:
- الشباب / النساء / بالوسط الحضري / بالعالم القروي / صفوف الأميين وفي صفوف خريجي الجامعات والمعاهد والدارس العليا.

السيد الرئيس،

<u>أما ما يخص الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة:</u>

فحسب ما جاء في عرض تقديم الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة والذي يندرج ضمن السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019، الذي استند إلى مجموعة من المرتكزات الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على درب الارتقاء ببلدنا إلى مراتب أعلى من التقدم بين الدول الصاعدة ومن بين تلك المرتكزات على الخصوص تأهيل الرأس المال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وكذا تعزيز آليات الحكامة المؤسساتية.

وأمام هذا الطرح لاحظنا غياب معطيات وافية وتقارير مفصلة حول مجموعة من المؤسسات الدستورية التابعة لمصالح رئاسة الحكومة، بهدف تقوية التواصل، وتعزيز آليات العمل وخصوصا بين مؤسستين دستوريتين هما البرلمان ورئاسة الحكومة؛ إضافة إلى باقي المؤسسات الدستورية الأخرى، وهنا يمكن التساؤل حول كيفية صرف الاعتمادات المرصودة لها.

ومن جهة أخرى، نثير إشكالية تعدد المتدخلين في مجال تدبير صندوق التنمية القروية والكوارث الطبيعية، وعن الأسباب الداعية إلى تسجيل جزء من اعتماداته في ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والجزء الآخر في ميزانية رئاسة الحكومة؟

<u>وبخصوص قطاع الشؤون العامة والحكامة.</u>

لعل المشكل الأكبر والمطروح بحدة هو أن القطاعات التي تسيرها الوكالات عادة ما تفشل، رغم أنها تربح أموالا طائلة ولا تستفيد منها الدولة، باعتبارها وسيطا بين المنتج والمستهلك ومع الوساطة تكون التكلفة جد مرتفعة، كما أن هناك غموضا في طريقة تسيير هذه الوكالات للقطاع لأنها تابعة لوزارة الداخلية، والمثال على ذلك أنه رغم أن قطاع الطاقة الذي يوجد على رأسه وزير، إلا أن صلاحية التسويق والمراقبة تابعان لوزارة الداخلية، وهذا خلل يجب إصلاحه وإعادة النظر في القوانين المنظمة له.

من الناحية السياسية نستغرب إقدام الحكومة على تقسيم المجتمع المغربي إلى طبقتين وخلق صراع وعداوة بين الأغنياء والفقراء. ما تأثير قرارات الزيادات على القدرة الشرائية للمواطن؟

وإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نتأسف على الزيادات المتتالية للحكومة بدون مواكبتها بأي مبادرة تهم تحسين القدرة الشرائية للمواطن. على كل فإن الخطابات والشعارات التي رفعتها الحكومة كلها تصب في ما هو سياسي وليس اجتماعيا، وهي بمثابة حقنة تخدير للمواطن المغربي، حيث تم التأكيد على أن دواعي إقرار هذه الزيادات لن يكون له أي أثر على المستهلك المغربي، وأنها الوسيلة المثلى لإنقاذ المغرب من عتبة الإفلاس.

وعلى كل، فإن من بين نتائج تدني القدرة الشرائية للمواطن المغربي، هو ارتفاع المديونية إلى درجة يمكن وصفها لدى البعض بحالة «المديونية المفرطة»، وان الحكومة تسعى إلى إنقاذ المغرب على حساب المستهلك، دون أن تدري أنه باللجوء إلى هذا النوع من العمليات قد تضحي بالمستهلك، وأن المعادلة صعبة لأنه بدون المستهلك لا وجود لمولود اسمه "الاقتصاد"

- إلى أي حد يهدد رفع الأسعار السلم الاجتماعي بالمغرب؟

كلما كان هامش الشق الاجتماعي على حساب ما هو صحي، كلما انخفض حتما السلم الاجتماعي، وإذا أعطينا الأهمية للجانب الاجتماعي بشكل قائم دون أن يكون على حساب أي شق آخر فهنا نكون قد حافظنا على السلم الاجتماعي.

ما يتعين التأكيد عليه هو أن أي ارتباك يقع على مستوى السلم الاجتماعي يعتبر قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت وحين، وللحفاظ على ذلك، فإن الأمر يتطلب الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، بدلا من إرضاء المؤسسات المالية التي تقع في أزمات. أخال أن الحكومة مطالبة باتخاذ إجراءات أخرى لإنقاذ مؤسساتها من الأزمات.

في الحقيقة هذا سؤال سياسي محض، لأن رئيس الحكومة لا يجب عليه أن يثقل كاهل المستهلك لإرضاء المؤسسات وإنقاذها من الإفلاس، فحقوق المواطن وصلت إلى درجة أصبحت لا تحترم.

نرى أنه من غير المعقول أن تجهل الحكومة الكثير من القوانين وتمس بالقدرة الشرائية للمواطن، لأنه بدون مستهلك لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد وبالتالي يجب على الحكومة ألا تنسى أن المحور والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي هو المستهلك، وتعلم أنه ليس بقرة حلوبة كما يعتبره البعض، بل هو فاعل اقتصادي، وهي القيمة التي تجهلها الحكومة.

نؤكد على أن مقترح استهداف الفئات الفقيرة بالدعم المباشر من شأنه أن يغفل وضعية الطبقة المتوسطة التي أصبحت تعاني كثيرا وتتحمل جزءا

كبيرا من الإصلاح، وهنا نتساءل عن كيفية ضبط عملية الدعم وتحديد نسبة الفقر كي لا يكون هذا التدبير ورقة انتخابية في يد البعض.

كذلك، فإننا نتساءل عن التدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمستهلك، في ظل اتساع رقعة ولهيب نيران الزيادة في أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها، وارتفاع أسعار المحروقات في انتظار وفاء الوزارة بوعودها حول تسقيف أسعار البترول، والتي سبقت الإشارة إليها سلفا مما يعمق من أزمة القدرة الشرائية للفقراء والمستهلكين من الطبقة الوسطى.

وفي الشق المرتبط بالميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

في البداية لابد من الإشادة والتنويه بالعمل الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط من خلال الأرقام والأبحاث والدراسات التي تقوم بها، باعتبارها مصدرا مهما لإنتاج المعلومات الإحصائية وأهميتها لباقي صناع القرار السياسي في البلاد. وهنا نؤكد على دور المندوبية في مراجعة النموذج التنموي المغربي ومدى تحقيقه للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود في التقليص من الفوارق الاجتماعية والبطالة ومدى قدرة البرنامج على تحقيق الأهداف التي جاء لها الدستور.

ونحن نتساءل عن حقيقة بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في تحديد نسبة النمو وعدد من الفرضيات المتضاربة فيما بينها وما تقدمه مؤسسات أخرى كمديرية التوقعات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي أو بنك المغرب، بحيث تثار هذه النقطة كل سنة بمناسبة مناقشة القانون المالي السنوي.

ولازلنا نطرح السؤال الجوهري حول أسباب هذا التضارب وعلى أية أرقام سنعتمد في تحليلنا للسياسات العمومية للحكومة.

إن الاختصاصات المخولة للمندوبية السامية للتخطيط كثيرة ومتعددة، ومن بينها توفير المعطيات الإحصائية والمعلومة وتوزيعها وتفسيرها وتحيين المعطيات والمؤشرات الإحصائية، وإعداد الحسابات الوطنية، وتحليل الظرفية وإنجاز دراسات توقعية ومستقبلية، وسوسيو-اقتصادية وديمغرافية، بالإضافة إلى مهمة تكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات بكل من المعهد الوطني للإحصاء التطبيقي ومدرسة علوم الإعلام.

من جهة أخرى، فإننا نشجع المندوبية على دورها الفعال في مجال البحوث وخصوصا المتعلقة بالحكامة المالية، حيث أن دراسات المندوبية من المفروض أن تنكب على معرفة الأسباب الحقيقية التي تدفع الملزمين إلى الغش والتهرب الضريبي، وعن القطاعات التي من المفروض أن تدخل في مجال الإعفاءات الضريبية ومدى تضرر ميزانية الدولة من كلفة النفقات الجبائية التي أصبحت تتزايد مع مرور السنين، وعن المعايير التي يتم بها الإعفاء والحالات تستحق الإعفاء من الضرائب.

إن العمل التوقعي للمندوبية السامية للتخطيط يجب أن يواكب البرامج الحكومية التي تلزم الحكومة مدة انتدابها وهي خمس سنوات، حيث من المفروض أن تقوم المندوبية السامية للتخطيط بتقييم العمل الحكومي بالمقارنة مع البرامج الحكومية المعلن عنها، وإعطاء صورة واضحة لمستوى الإنجازات حتى تربط فعلا المحاسبة بالمسؤوليات التي يضطلع بها كل جهاز أو مؤسسة بناء على دوره الدستوري المسطر له.

ولا يجب أن ننسى كذلك بعض المفارقات الأخرى التي تقع بين الحكومة والمندوبية من خلال معدل تواجد مدن الصفيح بالمدن المغربية، ونسبة إنجاز السكن الاجتماعي والمواصفات، والحد الأدنى الذي يجب أن يتوفر عليه هذا النوع من السكن بمقابل الأثمنة المحددة له.

ومن المفروض ألا تكتفي المندوبية السامية بإعطاء إحصاءات في بعض المجالات، كالهشاشة والفقر والجريمة، بل يجب أن تطرح بدائل واقتراحات ولو في بعض التقاطعات مع مؤسسات دستورية أخرى، حتى يكون المواطن المغربي عموما، والمهتم والباحث على وجه الخصوص على بينة من هذه الأرقام.

وبالمناسبة لابد من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري في المندوبية، لأنه العنصر الوحيد الكفيل بإنتاج المعلومات الصحيحة وإعطاء التحاليل العلمية الدقيقة، واستنتاج الخلاصات في ظل ندرة الكفاءات وفي ظل رغبتنا جميعا في تحسين المردودية والنجاعة.

وفي الختام لابد من طرح تساؤلات في إطار ورش تنزيل الجهوية المتقدمة:

- هل التخطيط الجهوي سيكون بشراكة مع رؤساء وأطر مجالس الجهات؟
- ما هي نسبة استثمار منتوج ومجهود المندوبية من قبل الدولة والمؤسسات الأخرى؟
- ما هي نتائج بحوث وتحاليل المندوبية حول مجموعة من القضايا؟
- إشكالية التعليم / إشكالية الفقر / إشكالية البطالة.
- ما هي نسبة تعامل الحكومة مع دراسات المندوبية بالمقابل مع تعامل الحكومة مع دراسات مؤسسات أجنبية أخرى؟
- هل تبقى آراء ودراسات المندوبية استثنائية أو هناك طابع إلزامي للحكومة في تبنيها خلال تنفيذ السياسات العمومية

وفي الأخير، لا بد من إثارة مجموعة من المشاكل والإكراهات التي تتخبط فيها المديريات الجهوية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط من قلة وسائل العمل، الأمر الذي يتطلب تزويدها بالموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة، وتطوير نظامها الإعلامي حتى تقوم بعملها وفق الكيفية المطلوبة.

وبحكم أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالامتناع عن الميزانيات الفرعية التابعة للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

والسلام.

5- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجان الدائمة للمجلس، وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار والروح العالية التي طبعت أشغال لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجن الدائمة.

وسأركز في مداخلتي على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة وفق التصميم التالي:

- قطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

وإذا كانت مناقشة ميزانية هذا القطاع لا يمكن الحديث عنها بشكل معمق أو تعديلها بأي حال من الأحوال سأركز في مداخلتي على نقطتين أساسيتين هما: مغاربة العالم وشؤون الهجرة، هاتين النقطتين يدفعاني إلى طرح عدة تساؤلات حول التطورات الحاصلة في هذا المجال واستراتيجية الوزارة لتقديم الخدمات الأساسية لهؤلاء المواطنين المغاربة في سياق دولي جديد يعرف تدفقات المهاجرين واللاجئين على الفضاء الأوروبي ونقاش كبير داخل دول الاتحاد الأوربي، علما أن هناك انتظارات جديدة للمغاربة المقيمين بالخارج، خاصة لدى الأجيال الصاعدة، الجيل الثالث والرابع، إن على المستوى الثقافي أو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إضافة إلى إستراتيجية الوزارة في ما يخص الفئات الأكثر تضررا من الأحداث وهم النساء والأطفال والمسنون، وقد تم التأكيد على ذلك من خلال التوجيهات الملكية السامية في خطابي عيد العرش المجيد لسنة 2010 و2015، وخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2012 والتي حث فيها جلالته على ضرورة العمل على تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم ووطنهم الأم، وتسهيل اندماجهم ببلدان الإقامة والتضامن معهم لتجاوز آثار الأزمات الاقتصادية.

وهنا لابد من طرح بعض التساؤلات والاستفسارات، أهمها:

ماذا أعدت الوزارة والحكومة لتسهيل إدماج هؤلاء المغاربة ببلدهم الأم وتمكينهم من استثمار أموالهم للمساهمة في تنمية بلادهم ومدنهم وقراهم؟

ماذا أعدت الوزارة كمساعدة اجتماعية للمغاربة الموجودين في وضعية هشاشة؟

ماذا أعدت الوزارة لترحيل الراغبين في العودة إلى الوطن وترحيل كذلك جثامين المتوفين بدول الاستقبال؟

- تقييم الأداء الدراسي لأطفال الجالية المغربية المقيمة بالخارج ومدى تطابقه مع المقررات الوطنية في حالة رغبة هؤلاء في العودة النهائية إلى وطنهم.

- ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لمواكبة هؤلاء المواطنين وحل مشاكلهم مع المحاكم والمساطر القانونية البطيئة؟

- هل من إجراءات لتعزيز قدرات الجمعيات التي تعمل لفائدة مغاربة العالم ببلدان الإقامة في مجال إعداد مشاريع خاصة بالدعم المدرسي ومواكبة الشباب والمسنين والنساء بالخارج، وكذا مجال التسيير المالي والإداري لهذه المشاريع.

- ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لحماية النساء العاملات في بلدان الخليج خصوصا أمام التعسفات التي يعيشها المغاربة العاملين بهذه الديار بصفة عامة.

وخلاصة القول إن مشاكل مغاربة العالم كثيرة، ومجهودات الوزارة الوصية محترمة ولكن لازالت لم تغطي هذه المشاكل برمتها، لذلك باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل نطلب من الحكومة بذل مجهودات أكبر، خصوصا في مجال تأطير ومواكبة هذه الجالية سواء ببلدان الإقامة أو حين عودتهم للبلد الأم.

- قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية.

فيما يخص هذا القطاع، ونظرا لأهميته والتحديات التي يعرفها سواء على مستوى التأطير الديني أو على مستوى تدبير الأوقاف، فإننا نؤكد على ضرورة الوقوف على مجموعة من النقط:

فيما يخص الشأن الديني نثمن إستراتيجية الوزارة في هذا المجال باعتبار أن الشأن الديني هو الأساس في بناء الإنسان وحماية الأوطان، والوزارة مطالبة بالانخراط في التحولات التي يعرفها العالم في هذا المجال، لتُحدث فيه تغييرات من حيث إعادة الهيكلة وإحداث أوراش كبرى للرقي بالخطاب الديني بصفة عامة.

فيما يخص الموارد البشرية، يجب على الوزارة أن تنخرط فعليا في تنفيذ مشاريع التحديث في كافة المجالات، بما فيها مجال تدبير الموارد البشرية بشكل

يضمن نجاعتها وفعاليتها في إطار القواعد والقوانين.

- **قطاع إدارة الدفاع الوطني.**

بمناسبة مناقشة هذا القطاع، لن تفوتني الفرصة لتقديم تحية احترام وإجلال لأفراد القوات المسلحة الملكية وعلى رأسها القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، منشدين بالدور الريادي الذي تلعبه في استتباب الأمن والأمان وحماية حدود التراب الوطني، بالإضافة إلى الأعمال الإنسانية التي تقوم بها داخل أو خارج الوطن.

وبالرجوع إلى الموارد المالية المرصودة للقطاع، نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أنها لا تستجيب للتحديات التي رفعها المغرب من أجل استقرار بلاده من جهة وأمنه من جهة أخرى، ومن أجل لعب دوره الإنساني في استتباب الأمن وتقديم المساعدات الإنسانية سواء من خلال القوات المسلحة وبعثاتها، أو المستشفيات العسكرية التي تقوم بخدمة المواطنين بالدول العربية والإفريقية المتضررة من الحروب والآفات.

ونثمن كذلك دور القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة وكافة القوى الأمنية ببلادنا في محاربة ظاهرة الهجرة السرية والتصدي للجريمة الدولية العابرة للقارات، ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها.

كما لا تفوتني الفرصة للتطرق للجانب الاجتماعي الذي بُذلت فيه مجهودات كبيرة لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية، وتتمثل في توفير الخدمات الصحية بكل أنواعها، وتوفير مساكن لفائدة العسكريين ذوي الدخل المحدود من خلال تفويتها لهم بأثمنة تفضيلية، وإعانة البعض الآخر من اقتناء مساكن اجتماعية.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بأفراد القوات المسلحة الملكية سواء المنخرطين في الخدمة أو المتقاعدين أو الأرامل أو الأيتام، مؤكدين على ضرورة رفع تعويضات الجنود المرابطين على الحدود، وأخص هنا بالذكر الجنود والضباط الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل الدفاع عن التراب الوطني وتم اعتقالهم آنذاك من طرف البوليساريو بتندوف، حيث قضوا سنين طويلة تجاوزت 24 سنة، ولولا العناية المولوية السامية التي شملت هؤلاء الجنود والضباط، لظلوا مرابطين أمام مقر البرلمان، وخير دليل على ما أقول تلك المجموعة التي سبق لها أن عمرت بالقرب من مؤسستنا الموقرة لأشهر طوال، تنتظر من الحكومة أن ترفع عنها الضرر المادي والمعنوي الذي شملها.

كما ولا تفوتنا الفرصة بأن نشيد بالثروة البشرية العاملة بالقوات المسلحة الملكية، خصوصا وأنها تزخر بأطر وكفاءات وخبرات وطاقات فكرية وإبداعية من خلال التكوين الأساسي من جهة، والتكوين المستمر من جهة أخرى.

وهنا لابد من الإشادة بالمجهودات التي يقوم بها أفراد الدرك الملكي والقوات المساعدة اللذين يساهمون في استتباب الأمن الداخلي ومحاربة الجريمة وتنظيم السير بالطرق وغيرها من المهام الإنسانية خلال الكوارث والحوادث الخطيرة.

- **قطاع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.**

لقد كانت مناسبة كبيرة حين قامت اللجنة بمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ونستحضر بالمناسبة كل المحطات التاريخية والبطولات التي أحرز عليها المقاومون من أجل عزة الوطن وكرامته.

ولكي يكون لهذا الاعتراف معنا خاصا لمن زالوا على قيد الحياة ويعيشون ويتواجدون بيننا، فإنه من واجبنا الاهتمام بشؤونهم الصحية والاجتماعية، دون أن ننسى أسر من توفتهم المنية، ونوفر لهم الحد الأدنى من العيش الكريم، وهذا لن يتأتى سوى بتوفير السكن اللائق لهم والرفع من التعويضات الشهرية الممنوحة لهم.

وبالمقابل لابد من أن نوفر لأبناء هؤلاء المقاومين فرص للتشغيل الذاتي وتمكينهم من تكوين ملائم يمكنهم من الحصول على عيش كريم.

أما فيما يتعلق بالذاكرة الوطنية، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بالمتاحف الوطنية وموسوعة الحركة الوطنية التي تعتبر معلمة تاريخية، وتوفير الاعتمادات الضرورية للإشعاع والتعريف بتاريخ المقاومة خارج التراب الوطني، ووضع فقرات بالمقررات الدراسية تهتم بأهم رجالات المقاومة الوطنية والتعريف بمسارهم التاريخي والبطولي.

ولابد هنا من التأكيد على أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع غير كافية ولا ترقى إلى مستوى التطلعات في المجالات الاجتماعية والصحية لأفراد المقاومة وأعضاء جيش التحرير، وأشكر بالمناسبة المجهودات التي تقوم بها المندوبية السامية من أجل تأطير ومساعدة هذه الفئة التي تستحق كل شكر وتنويه وتقدير لما أسندته من خدمات جليلة لهذا الوطن العزيز.

- **قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.**

أما فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، في ظل المستجدات والحركية التي يعرفها العالم سواء من خلال التحركات الدبلوماسية التي تفرضها الأحداث التي يعرفها العالم، والتي طغى عليها عدم الاستقرار والأفعال الإرهابية التي أودت بحياة العديد من الأبرياء في مختلف دول العالم، ونطالب جميع الدول بتكثيف جهودها من أجل محاربة هذه الظاهرة ومحاربة المتطرفين بكل أشكالهم أينما وجدوا، حتى نقطع دابرهم ونستأصل شوكتهم، ليعم الأمن والسلام بكل دول العالم.

وبتناول موضوع الدبلوماسية المغربية والشؤون الخارجية لبلادنا، لابد من التطرق إلى عدة جوانب تهم القطاع، من أجل الإشعاع الحضاري لبلادنا من جهة، والانخراط في المنظومة الدولية على جميع المستويات.

وهنا لابد من التمييز بين العمل الدبلوماسي الذي تبذل فيه الوزارة مجهودات كبيرة، والعمل القنصلي الذي يعاني معه مغاربة العالم الكثير، ولعل تعليمات صاحب الجلالة في هذا المجال واضحة، دفعت بالوزارة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات استعجالية لتمكين المواطنين المغاربة العاملين بدول المهجر من قضاء أغراضهم الإدارية في أحسن الظروف.

كما ولا تفوتنا الفرصة أن نتناول المشاكل التي يلاقيها مغاربة العالم أمام الإدارة المغربية والمحاكم، جراء بُطء المساطر ونظرا للحيز الزمني الذي يتواجدون فيه في بلدهم الأصلي، والذي غالبا ما لا يتعدى 30 يوما مدة العطلة السنوية، مما يجعل مصالحهم تبقى معطلة، ولا يستكملون الإجراءات اللازمة لحل مشاكلهم، خصوصا مع المحاكم، وغالبا ما يفوضون أمرهم لبعض المحامين أو أفراد عائلاتهم، ولكن كثيرا ما يقعون ضحية النصب والسرقة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نطالب:

- بتحسين الاستقبال بالمصالح القنصلية.
- تطوير الخدمات المقدمة من خلال تبسيط المساطر وتسريع المصادقة على الوثائق الإدارية.
- توفير ظروف العمل للعاملين بهذه القنصليات والوسائل اللوجستيكية.

ولابد من التأكيد على ضرورة مساهمة المغرب في تأطير الحقل الديني في العديد من الدول المسلمة ومبادرة استقبال تكوين أئمة هذه البلدان بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين، في ظروف تعتبر هذه المبادرة دفعة قوية لتصحيح وتسوية صورة الإسلام الحقيقية لدى الغرب خصوصا وباقي بلدان العالم، فهو دين السلام والمحبة والإخاء.

ونعتقد أن التحول الذي يعرفه العالم وإيمانه القوي بأن تطوير المجال الاقتصادي هو الدعامة الأساسية للمجال الاجتماعي وخدمة الإنسان.

وبذلك قد تحولت الدبلوماسية العالمية التي تسعى لخدمة شعوبها إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية على اعتبار أنها السبيل القريب لتطوير العلاقات السياسية، ونهيب في هذه المناسبة بوزارة الخارجية أن تستمر مكانة المغرب واستقراره ورصيده من الاتفاقيات الدولية ليظل قطبا حركيا دائما وقويا، وصلة وصل بين القارات.

تبعا لكل ما سبق ذكره في مداخلتنا بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل غير مقتنعين بما جاء فيها، ونؤكد في مجلسنا الموقر ومن هذا المنبر أن الحكومة قد عجزت عن رفع التحدي في المجال الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والمالي، ومشروع هذه الميزانيات القطاعية لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما وطموحاتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لذلك فإننا نصوت بالامتناع عن هذه الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6- **لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجان الدائمة للمجلس، وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار والروح العالية التي طبعت أشغال لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتتبع أشغال اللجان الدائمة.

وسأركز في مداخلتي على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وفق التصميم التالي:

- **وزارة الداخلية؛**

في سياق مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2019 والذي يرمي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في قطاع الداخلية بانسجام مع البرنامج الحكومي، هذه الأهداف الاستراتيجية التي تستحضر الاختصاصات، وتعدد المسؤوليات المنوطة بوزارتكم من الحفاظ على الأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال والحريات، ومنع الجرائم وضبطها، وتكفل بطمأنينة وأمن المواطنات والمواطنين، والحراسة بمختلف أشكالها والوقاية من المخدرات وإدارة حركة المرور وإدارات المنشآت، وتأهيل الإدارات وتحديثها ومكافحة الحرائق والإنقاذ والإسعاف، واللائحة طويلة.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نسجل بفخر واعتزاز الوضعية الأمنية ببلادنا من خلال الحكامة الأمنية ومحاربة الإرهاب التي أعطت للمغرب صورة جد مشرفة، ولكن لا زلنا نطمح إلى توفير الأمن ببلادنا لمحاربة الجريمة في بعض المدن، وخلق شروط استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وجلب الاستثمار لإيجاد حلول لمشاكلنا الاجتماعية وتجاوز فكرة الهاجس الأمني والتعامل بشكل مسؤول وفي إطار قانوني يضمن للمغاربة حقهم في الاحتجاج المنظم والسلمي، حينما يتعلق الأمر بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعيدا عن كل ما يعكر صفو البلد وأمنه واستقراره.

وفيما يخص الجهوية المتقدمة فغنها تبقى إحدى أهم ركائز تحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ونعتبرها في الاتحاد المغربي للشغل الوسيلة الأنجح لتطوير الديمقراطية المحلية والتشاركية، وهو ما يقتضي نقل الاختصاصات والإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها وزارتكم إلى الجهات، خصوصا الجهات الفقيرة لتمكينها من صلاحيات الأزمة لتجسيد تطلعات سكان كل جهة وتحقيق العدالة المجالية، وتبادل الخبرات والمؤهلات وتفعيل مبدأ التضامن لما فيه خدمة المغرب بكامله.

وفي إطار دولة الحق والقانون وضمان للحريات النقابية، نرى في الاتحاد المغربي للشغل على أن ممارسة الحق النقابي يبقى الوسيلة الأنجع للحفاظ على العلاقات الشغلية ونزع فتيل النزاعات والحد من تسريح وتشريد العمال والعاملات، وقطع أرزاقهم في الوقت الذي يفترض فيه خلق آليات حوار تكون فيها النقابة الشريك الاجتماعي الذي يدافع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال والعاملات برعاية من الحكومة ووزاراتها المعنية.

- إعداد التراب الوطني والتعمير وزارة السكنى وسياسة المدينة:

إن ما جاء في عرضكم حول إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، يعبر عن مدى الاهتمام والتفكير في خلق برامج هادفة، وإيجاد حلول للمشاكل والمعيقات التي تعتري الإعداد للتراب الوطني وتطوير التعمير والإسكان ببلادنا، وإعطاء الأهمية للمدن ببلادنا، وكل هذا السيد الوزير في إطار تأهيل الإمكان البشري وإدماجه في المشروع التنموي الشامل الذي يعتبر إطاره المرجعي الخطب الملكية السامية والدستور المغربي، وكذا المواثيق الدولية.

إن ما يعيشه المواطنات والمواطنون الراغبين في اقتناء سكن مشاكل كثيرة، فإلى جانب ارتفاع الأسعار والإجراءات والمساطر وفوائد البنوك، فهم يتسارعون مع بعض المنعشين العقاريين ولوبيات العقار، حيث النصب والتحايل، مما يكرس واقعا تعتريه فوضى، سؤال ألم يحن الوقت لوضع حد لهذه الخروقات التي يكون ضحيتها المواطنات والمواطنون، في وقت تبحث فيه لوبيات العقار على هامش ربح كبير يتجاوز أحيانا بكثير قيمة المنتوج المقدم، ناهيك عن (noir) وخري بنا السيد الوزير أن نوفر لمواطنات ومواطني هذا البلد سكن لائق حسب إمكانيتهم ومدخولهم، وتبسيط المساطر، وضبط العملية التي تتم بين المنعشين العقاريين والمستفيدين وبين المستفيدين والبنوك.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نرى وجود لوبيات عقارية تتحكم في السوق التي أصبح هاجسها انجاز شقق أكثر بكلفة أقل لبيعها بسعر أكبر، حيث إن " قيمة الأرباح قد تصل إلى أزيد من 40% من قيمة المنتوج، هذا بالإضافة إلى استفادتها من شراءها للأراضي بأثمنة رمزية، واسترجاع الضريبة على القيمة المضافة".

ولهذا، فإن الأمر يتطلب إرادة سياسية ووضع برنامج حكومي منسجم وهادف ترصد له ميزانية هامة كفيلة بتأهيل الإمكان البشري للإقلاع الحقيقي التنموي، وتحقيق رغبة انتمائنا لركب الدول الصاعدة.

ومن أجل السكن اللائق فإننا نرى ضرورة قيام" الدولة بمراجعة وتقنين هامش الربح للمنعشين العقاريين، معتبرا أن السكن الاجتماعي يجب أن يتحلى بصفة المقاولة المواطنة. ولأن السكن اللائق هو فضاء متنوع به مجموعة من المرافق كالمستشفيات ومؤسسات ثقافية وجمعوية ورياضية ولابد أن تتوفر التجمعات السكنية على كل هذه المرافق.

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، برسم القانون المالي لسنة 2019، ورغبة منا في التطوير والاهتمام بأسطول النقل بمختلف أشكاله، وفي تسطير برامج إنشاء الطرق بمواصفات مدروسة وبعيدة المدى والتفكير في الطرق السيارة لربط مناطق المغرب العميق، والاهتمام بالعنصر البشري العامل في القطاع وكامل المتدخلين فيه.

بات من المفروض، وفي إطار المشروع التنموي الشامل، إصلاح الترسانة القانونية المنظمة لقطاع النقل، وتأهيل العنصر البشري، مهنيا واجتماعيا، وتحسين مختلف خدمات النقل في الالتزامات وتقوية مجال النقل عبر الطرق.

والملاحظ؛ أن النقل يلعب دورا أساسيا في تنشيط الدورة الاقتصادية، ويخدم حاجات المواطنين والمواطنات في التنقل، ويساهم في تجويد الخدمات السياحية، بالإضافة أنه مؤشر حقيقي لديناميكية مجموعة من القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الوطني.

تبعا لكل ما سبق ذكره في مداخلتنا بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل غير مقتنعين بما جاء فيها، ونؤكد في مجلسنا الموقر ومن هذا المنبر أن الحكومة قد عجزت عن رفع التحدي في المجال الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والمالي، ومشروع هذه الميزانيات القطاعية لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما وطموحاتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لذلك فإننا نصوت بالامتناع عن هذه الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تاسعا: مداخلات الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

1- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني ان اتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم القانون المالي 2019.

ان الموقع الاستراتيجي للمغرب وكذا تنوع تضاريسه وجودة مناخه وتربته كلها عوامل ساهمت في التعاطي مع الفلاحة كقطاع ملازم للحياة اليومية كمورد رزق لفئات عريضة، و الكل اليوم مؤمن بأن الفلاحة ، قاطرة النمو الاقتصادي لبلادنا، الفلاحة تنتج الأمن الغذائي، الفلاحة أساس الاستقرار والأمن لبلادنا، والفلاح هو الركيزة الأساسية في هذا الاستقرار لأنه ينتج القوت اليومي للمغاربة ، وفاعل أساسي في تقليص عجز الميزان التجاري والرفع من الصادرات الوطنية وجلب العملة الصعبة، وقد ساهمت بشكل كبير في إنتاج الثروة، وإحداث مناصب شغل عبر مخططاتها الإستراتيجية ومواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية و اللوجستيكية والإستراتيجيات القطاعية، ودعم الاستثمار والمقاولة خصوصا الصغرى والمتوسطة منه.

ولا يخفى على الجميع المكتسبات الكبيرة والتي ما فتئ مخطط المغرب الأخضر منذ انطلاقته منذ أكثر من عقد، يحققها بفعل التدابير المتخذة والمقاربة الشمولية والمندمجة والتي أدمجت جميع الفلاحين: صغار، ومتوسطين، وكبار، وهذا ما خلق تحول هيكلي كبير للقطاع الفلاحي وأضفى قيمة مضافة للفلاحة المغربية بتدعيم سلاسل الإنتاج وتحسن إنتاجية الحبوب، وتعزيز الصادرات الغذائية الفلاحية، وأيضا تعزيز الإنتاج الفلاحي في التنمية القروية.

ونثمن كذلك، الإجراءات والنتائج التي تم تحقيقها من خلال الدعامات التي ارتكز عليها المخطط الأخضر، لاسيما على مستوى سياسة التجميع الفلاحي، الذي يعتبر نموذجا مباشرا لتنظيم الفلاحين، من أجل تجاوز عوائق صغر الضيعات الفلاحية، وكذا تمكين صغار الفلاحين من تسويق منتوجهم في ظروف مناسبة، وهذا كله عبر تقديم التحفيزات والدعم الجزافي لمساعدة الفلاح الصغير والمتوسط.

ينضاف كذلك الى ما حققه مخطط المغرب الأخضر على مستوى الفلاحة التضامنية عبر مصاحبة الفلاح، وإشراكه في جميع المراحل، وذلك على مستوى التعاونيات، والتي عرفت تطورا كبيرا منذ سنة 2008، وكذا ما حققته على مستوى دعم المشاريع الفلاحية، والتي همت جميع تراب المملكة وجميع سلاسل الإنتاج، خلال الفترة ما بين 2010 و2018، وهذا ما يدل على الثروة الحقيقية والكبرى على مستوى فلاحتنا، وتحقيق استثمار إجمالي الذي يقدر بـ 18 مليار درهم لفائدة 813 ألف فلاح.

ولا يسعنا كذلك إلا أن نؤكد على ضرورة الاستمرار في دعم الفلاح الصغير في دعم أغراسه المتعلقة بشجر النخيل، وتسويق الثمور، وكذا أغراس الزيتون، إضافة إلى مواصلة الدعم في مجال التجهيز الهيدروفلاحي، وتسهيل عملية الولوج للمنتوج الفلاحي.

وتجدر الاشارة الى ان إشكالية التسويق. إشكالية كبيرة، حيث أصبحنا نرى على أرض الواقع التوسع الهام الذي عرفته مختلف الأشجار المثمرة وخصوصا الحوامض وذلك بفضل البرامج والمساعدات التي تقدمها الدولة في إطار مخطط المغرب الأخضر.

وهكذا أصبح من الضروري اضافة جهود اخرى لمواكبة المستثمرين في تسويق منتوجهم لولوج أسواق جديدة، واتخاذ تدابير تحفيزية لتمكن الفلاحين من تغيير نوعية الأشجار في حالة تبين عدم جدواها في الأسواق الداخلية والخارجية، أو اتخاذ تدابير تحفيزية لتحويل وتثمين المنتوجات.

فاتخاذ هذه التدابير سيمكن الفلاحين الصغار من دخل قار واستقرارهم في العالم القروي والفلاحين الكبار والمتوسطين من تفادي الإفلاس فالقطاع الفلاحي يشغل 80% من الساكنة القروية ويبقى على عاتق الحكومة ايجاد الحل المناسب في الوقت المناسب حتى يكون هناك دائما توازن بين العرض والطلب وفي هذا حماية الفلاح والمستهلك على حد سواء.

كما تعرفون جميعا أن من بين عوامل النجاح هو دراسة تقلبات الأسواق الخارجية والداخلية يجب أن تكون محسوبة ومدروسة مسبقا لدى الوزارة:

-هذا إضافة إلى ما يواجهه المهنيين من تعدد المؤسسات العمومية المتدخلة في القطاع الفلاحي وما ينشأ عن ذلك من صعوبات في التنسيق وإنجاز المشاريع وهو ما يقتضي تقوية إشراك الغرف خاصة في هيكلة جديدة على المستوى الجهوي لتحديد الاختصاصات وتوحيد المخاطب اقتصادا للوقت والتكاليف وتحقيق النجاعة.

لابد كذلك من الاشارة إلى أن مجموعة من التحديات والرهانات مطروحة على القطاع الفلاحي، وعلى رأسها تحدي تنزيل وتفعيل لمضامين خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية الحالية للبرلمان، لجعل القطاع الفلاحي دعامة حقة، بل وقاطرة حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال المهمة الموكولة للوزارة الوصية على قطاع الفلاحي في إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في هذا المجال.

رغم كل ما حقق لابد ان نسجل كذلك المعاناة والمشاكل المطروحة لعدد من الفلاحين الصغار والمتوسطين على مستوى التعاونيات الفلاحية وتعاونيات الحليب، وخاصة بعد مقاطعة هذا المنتوج مؤخرا، من طرف أوساط واسعة من المواطنات والمواطنين

اما قطاع اللحوم الحمراء وظاهرة الذبيحة السرية وأثارها السلبية على صحة المواطن و التدابير التي تقوم بها الوزارة الوصية، لمراقبة هذا القطاع الحيوي، وخاصة على مستوى الأمراض الفتاكة في ظل ضعف المراقبة الطبية والبيطرية، و كذا غلاء أثمان اللحوم البيضاء، واحتجاجات الجمعيات التي تشتغل في هذا القطاع.

فماهي التدابير المتخذة على المستوى القانوني؟ وخصوصا ان هناك ضرورة لمراجعة مجموعة من النصوص القانونية المؤطرة لهذا القطاع ومن جهة

أخرى التدقيق في مصدر وجودة الأعلاف.

وعلى مستوى الصيد البحري،فما هي الأسباب الكامنة وراء الارتفاع الذي تعرفه أثمان السمك رغم توفر المغرب على واجهتين بحريتين، فارتفاع أثمان السردين الذي يعتبر منتوجا سمكيا شعبيا بامتياز، وهي الأثمان التي تصل في كثير من الأحيان إلى 20 درهم و30 درهما ، كما ينعدم تسويق هذا المنتوج السمكي أحيانا أخرى، ضرورة إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل البيئية الناتجة عن الإلقاء بالنفايات الصلبة والسائلة، في المياه البحرية من قبل الشركات والمعامل في عدد من المدن المغربية مما يتسبب في الأضرار على مستوى صحة وسلامة المنتوج السمكي، لابد من التنويه بالمجهودات الحكومية في هذا القطاع الوزاري الإستراتيجي و الحيوي و حصيلته، باعتباره رافدا أساسيا في التنمية الاقتصادية للمغرب، وندعو الى الانسجام الحكومي والعمل المشترك خدمة للمصالح العليا للوطن والمواطن.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد سجل قطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية تطورا ملحوظا، حيث تعزز هذا القطاع في ظل هذه الحكومة بالنقل الجوي وبالصناعة التقليدية، كما أنه عرف انطلاقة نوعية وانفتاح و دينامية تتجلى في البحث عن فضاءات جديدة غير تقليدية، وأسواق جديدة، كما تم ربط المغرب جويا بعدد من الدول، وتوسيع شبكة الخطوط الجوية المغربية ببلدان وعواصم جديدة كما تم عقد مجموعة من الاتفاقيات والشراكات في هذا المجال مما أدى إلى الرفع من عدد السياح وليالي المبيت، ومساهمة هذا القطاع في الرفع من نسبة مداخيل السياحة، بالرغم من الوضعية الإقتصادية والجيوسياسية الصعبة، حيث لاحظنا، السياسة التنموية للرفع من مردودية السياحة عبر وضع عرض سياحي قوي ومتنوع، حيث نشيد هنا في فريقنا بالإجراءات المتخذة مؤخرا في مجال إصلاح الإطار القانوني للمهن السياحية، والتدابير المتخذة لمراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية، وتنويع وتطوير المنتوج السياحي بجميع أصنافه.

هذا، مع تثميننا للتطور الكبير الذي عرفه قطاع الصناعة التقليدية خلال السنوات الأخيرة، خصوصا على مستوى صادراته حيث عرفت نموا مضطردا بفعل سياسة الإنتاج والتسويق الكبير لمنتجات الصناعة التقليدية وكذا سياسة المعارض الوطنية والدولية، وكذا تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

الجميع يعنى بالأهمية الكبيرة لقطاع الطاقة والمعادن ببلادنا وتأثيراته على الإقتصاد الوطني، حيث لمسنا مدى جدية السياسة المتبعة في هذا القطاع، والتي تهدف أساسا إلى استعمال وتثمين وتطوير برامج التنقيب عن المعادن والنفط والغاز الطبيعي والسياسة الطاقية والنجاعة الطاقية.

هنا يجب التنسيق أكثر ووضع سياسة عمومية التقائية البرامج من أجل الوصول إلى الأهداف المطلوبة، وملاءمة هاته السياسات (عمومية وقطاعية)، مع توجهات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

دعم سياسة تطوير البحث والإبتكار في هذا الميدان (الطاقة والمعادن).

نشيد عاليا في فريقنا، بما حققته الاستراتيجية الطاقية منذ إطلاقها سنة 2009، خصوصا على مستوى القدرة الإنتاجية والتي بلغت إلى حدود اليوم، ما يقارب 34% من المزيج الكهربائي، وكذا النتائج الكبيرة على مستوى مخطط الغاز الطبيعي، وكذا النجاعة الطاقية.

كما نشيد أيضا ببرنامج الطاقات المتجددة، والذي عرف تطورا كبيرا خصوصا على مستوى الطاقات الشمسية، والطاقات الريحية، هذا دون أن ننسى التدابير المتخذة التي تهم النجاعة الطاقية في عدة مجالات (قطاع البناء، القطاع الصناعي، المحافظة على البيئة...).

ضرورة المضي قدما في تقوية العرض الكهربائي، وتنظيم قطاع الكهرباء في إطار سياسة فتح سوق إنتاج الكهرباء.

نرى أنه يجب التركيز على تحقيق نمو وتطوير متوازن للمشاريع الكبرى كقطاع الفوسفاط وبين المناجم الصغرى لدورها الإجتماعي والتي تساهم أيضا في الإستقرار الإجتماعي.

تحقيق إندماج والتقائية في المشاريع بالمناطق الغنية للثروات المعدنية من أجل تثمين منتوجاتها وتدعيم بنياتها التحتية، وكذا تفعيل شراكة دائمة ما بين القطاع العام والخاص.

كما نؤكد أيضا على ضرورة إنجاز الخرائط الجيولوجية، وإعدادها وطبعها لما تقدمه من خدمات أساسية في التنقيب على مستوى كل الثروات الطبيعية.

2- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديموقراطي الاجتماعي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم القانون المالي لسنة 2019.

سأبدأ بوزارة التربية الوطنية التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي حيث انه لابد من الإشارة الى ضرورة الاهتمام بالمؤسسة التعليمية شكلا ومضمونا من خلال تطوير المنظومة البيداغوجية وتوفير الموارد البشرية والاهتمام بالمحيط المدرسي واشراك كافة الفاعلين في القطاع مع ضرورة استحضار الإرادة السياسية الحقيقية لإصلاح التعليم وإعادة

الاعتبار لرجال ونساء التعليم وحمايتهم من كل الاعتداءات.

ولابد كذلك من وضع آليات تشريعية تحمي أطر التربية والتكوين من الاعتداءات وصون كرامتهم وتوفير الظروف الملائمة لمزاولة عملهم توفير اطر الدعم التربوي والنفسي تفعيلا للقوانين ذات الصلة مع حماية محيط المؤسسات التعليمية من مختلف ظواهر الانحراف والجريمة.

إضافة الى تأهيل الموارد البشرية لمواكبة كل التطورات والإنجازات الانية والمستقبلية.

اننا نعتبر قطاع التعليم من القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية الوطنية، ومؤشرا من مؤشرات التنمية البشرية، كما أنه حظي بعناية ملكية خاصة مثله مثل باقي القطاعات الاجتماعية الأخرى، كالصحة والتشغيل... حيث كان موضوع العديد من خطبه في العديد من المناسبات.

كما أننا نثمن المجهودات التي تقوم بها الوزارة للنهوض بهذا القطاع الذي عرف تحسنا ملحوظا في بعض مؤشراته كارتفاع نسبة التمدرس، وتراجع طفيف في نسبة الهدر المدرسي، كما نثمن تعزيز هيئة التدريس من خلال تخصيص مناصب جديدة بموجب عقود، وتعزيز العرض المدرسي، إلا أن هذا القطاع تواجهه مجموعة من التحديات والإكراهات، رغم الاعتمادات المالية التي يتم رصدها له سنويا، لذلك ندعو الحكومة إلى مضاعفة مجهوداتها.

كما ندعو إلى إعادة النظر في النموذج البيداغوجي الحالي مع التركيز على اللغة العربية واللغة الأمازيغية باعتبارهما لغتان رسميتان، مع ضرورة الانفتاح على اللغات الأجنبية الأخرى، ومنح الأستاذ كفاعل تربوي هامشا للحرية البيداغوجية، والإبداع، ومواكبته، وتأهيله بالتكوين، وتحسين أوضاعه، لأن الهدف من أي سياسة اجتماعية، واقتصادية، هي الاستجابة للأوضاع المجتمعية، وتطوير مؤشرات التنمية البشرية، والنهوض بالرأسمال اللامادي ثقافيا وعلميا وصحيا وترفيهيا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

إن قطاع التكوين المهني، أصبح أداة مهمة لتحقيق القفزة النوعية المطلوبة مع حاجياتنا، واستجابة لمتطلبات سوق الشغل، خاصة المهن الجديدة التي ظهرت بفضل الأوراش الكبرى التي انخرط فيها المغرب كالمهن العالمية الجديدة، والخدمات السياحية والتكنولوجيا الرقمية، التي بدأ المغرب ينخرط فيها بخطى حثيثة، والتي أصبحت محركا جديدا للتكوين المهني التخصصي وإنتاج كفاءات وطنية وجديدة، ومطلوبة للاندماج في هذه الأوراش الصناعية الواعدة.

وإننا، في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نثمن المجهودات المبذولة عاليا، كما نثمن ما عرفه هذا القطاع، من تطور ملحوظ، سواء على مستوى أعداد المتدربين والخريجين، أو على مستوى إحداث المسالك، أو على مستوى الاتفاقيات والمشاريع التي تم القيام بها، وذلك إيمانا منا بدور التكوين المهني في تلبية حاجيات المقاولات من موارد بشرية، وفي إنعاش الشغل والترقي الاجتماعي.

إلا أن واقع هذا القطاع يجعلنا أمام مجموعة من التحديات والإشكالات التي يعاني منها قطاع التكوين المهني، خاصة فيما يتعلق بحكامة القطاع، وذلك في ظل الميزانية الضعيفة المخصصة له بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، و كذا تحقيق العدالة المجالية في توزيع البرامج ومراكز للتكوين حتى تتمكن جميع المناطق من الاستفادة من التكوينات الجديدة، وكذا توفير الموارد البشرية اللازمة، إذ أن عدد المكونين غير كاف بالمقارنة مع ارتفاع عدد الطلبة، وتوفير وسائل العمل اللازمة، كما أن مواكبة هؤلاء المكونين بالتكوين المستمر، أمر ضروري من شأنه أن يرفع مردوديتهم وإعدادهم للانخراط في التسيير والتدبير ومساهمتهم في تطوير منظومة التكوين بصفة عامة، كما نشير إلى ضرورة الاهتمام بأوضاعهم المادية والاجتماعية لأن أي إقلاع اقتصادي يقوم على الرأسمال البشري.

على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فإنه يضعنا أمام مجوعة من التحديات، تتطلب منا بدل المزيد من الجهود، خاصة في مجال تطور البحث العلمي والابتكار، وذلك بالنظر للميزانية المخصصة له، إذ أن ما يتم تخصيصه من اعتمادات مالية للبحث العلمي لا يصل إلى النسبة المتعارف عليها عالميا، والتي تشكل أحد المعايير التي يُحْتكم إليها في تقييم البحث العلمي إيجابا أو سلبا، وبلدنا بعيد عن تحقيق هذه النسبة التي لا تتجاوز لدينا 1% من الناتج الإجمالي الداخلي.

لذلك، لا بد من إيلاء العناية اللازمة للبحث العلمي والابتكار، من خلال العمل على تطويره والرفع من موارده، وتقوية بنياته التحتية، والاهتمام بالأساتذة الباحثين وتشجيعهم، وتحفيزهم، وذلك بهدف الرفع من مستوى البحث، ومن نجاعته، وتأثيره على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وحتى تكون جامعتنا في صلب النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة.

كما نود أن نشير إلى ضرورة التعاون بين الجامعات الوطنية والنسيج الصناعي والاقتصادي، والإداري الوطني، تعاون من شأنه أن يساهم في تطوير أدائنا الاقتصادي والمالي، وفي تطوير البحث العلمي ببلادنا، إضافة إلى تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعات الوطنية والدولية، وتوسيع شبكة التبادل والتعاون في مجالات الخبرة والبحث والمناهج التعليمية والبيداغوجية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

قطاع الثقافة، قطاع مهم، وله أهمية استراتيجية نظرا لما تلعبه الثقافة في بناء مقومات الشخصية الوطنية، والمحافظة عليها وتحصينها، وذلك رغم الاعتمادات الهزيلة التي تخصص لهذا القطاع، علما بأن المنظومة تشكل رافعة

أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وعنصرا أساسيا في بلورة النموذج التنموي المنتظر اعتماده في القريب العاجل.

إن الساحة الوطنية تعاني من الفراغ والجفاف الثقافي الذي تطغى فيه "ثقافة الرداءة" وتبييع الذوق، وتدني مستوى الإنتاج المعرفي، وتراجع الإقبال على المنتوج الوطني والبحث عن آفاق خارج الحدود، لذلك فإن أوضاعنا في حاجة إلى اعتماد مخطط ثقافي وطني يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المجتمع، ويساير التحولات الاجتماعية، ويرسخ الثقة في مؤسساتنا، وقيمنا وشخصيتنا، ويواكب أيضا المغاربة المنتشرين خارج الحدود تعزيزا لروابط الانتماء والمواطنة لدى مغاربة العالم، كما أننا بحاجة ماسة إلى وجود إلتقائية و تكامل بين القطاعات الحكومية والهيئات والمؤسسات التي تهتم بالجوانب الثقافية والفنية، والتربية والتكوين، ما دام موضوعها المشترك هو الإنسان، ككائن اجتماعي يحتاج إلى الإعداد والتأهيل لممارسة مهامه وأدواره، وتملك مستقبله، وهنا نخص بالذكر قطاع التربية الوطنية والتكوين، والشباب والرياضة والأسرة والتضامن والسياحة...

كما أننا، ندعو إلى بناء شراكات بين قطاع الثقافة والمقاولة، والاستثمار في مجالات الثقافة والفنون، وتثمين المنشآت ذات القيمة الثقافية والفنية والتاريخية، كرأسمال لا مادي يدعم الرأسمال المادي، وإنتاج الثروة، علما بأن الرأسمال الوطني اللامادي ينطوي على مؤهلات وإمكانيات مهمة لم تستثمر بعد بما يكفي لتحسين الثروة الإجمالية لبلانا.

إننا في الفريق الدستوري الديموقراطي الاجتماعي، نطمح إلى تحقيق صعود مجتمعي متماسك بين جميع مكونات النسيج المجتمعي الوطني من أجل بناء مغرب مزدهر، يجد فيه كل مواطن ومواطنة فرصا لاستثمار مؤهلاتهم لتحسين مستوى عيشهم بكل كرامة وثقة مستمدة من تاريخه وقيمه ومؤسساته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

يشهد قطاع الاتصال تطورا وحركية لا يمكن إنكارها سواء على مستوى الانتاج والجودة والإبداع، غير أنه يحتاج إلى المزيد من الدينامية لمواكبة ما وصل إليه الاتصال في الدول المتقدمة من مستويات متقدمة تقنيا، ومهنيا، وأخلاقيا.

وعندما نتحدث عن الاتصال والإعلام، فلا بد من الحديث عن القنوات التلفزيونية والإذاعية، والتي رغم تزايدها العددي، إلا أنها لا زالت تحتاج إلى الإنتاج الإبداعي الجيد، كما تحتاج إلى بصمة وطنية حقيقية تعبر عن عمق هويتنا التاريخية والوطنية عوض الاعتماد على الإنتاجات المستوردة.

كما أن صحافتنا المكتوبة والإلكترونية تنمو على نحو جيد، ومساهمتها في مواكبة وتغطية الأنشطة والمبادرات السياسية والثقافية، حاضرة بشكل جيد، رغم وجود تجاوزات من بعضها فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة لذلك لابد من تنظيم هذا القطاع دون المساس بحرية الحق في الولوج إلى المعلومة، كما أن هناك أجناسا صحافية في حاجة إلى تنظيم وتأطير بهدف الالتزام بضوابط المهنة الصحافية، والمحافظة على التوازن بين حرية الإعلام والمسؤولية المهنية والأخلاقية، والممارسات الفضلى المتعارف عليها عالميا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

إن قطاع الصحة، يعرف خصاصا كبيرا في بنياته الأساسية وموارده البشرية وجودته الخدماتية، ورغم أن مشروع قانون مالية 2019 جاء بزيادة بلغت 10.42% بالمقارنة مع 2018 لتصل الى 6% من مجموع الميزانية العامة، إلا أننا نرى أن هذه النسبة مازالت ضعيفة ولا تصل إلى نسبة 10 % وهي النسبة التي تعتبر الحد الأدنى التي نصت عليها منظمة الصحة العالمية.

لكننا في المقابل نثمن ما بذلته الوزارة من مجهودات على مستوى الأهداف المسطرة في مشروع النجاعة والأداء والتي تتطابق مع أهداف التنمية المستدامة.

ونناشد الوزير الوصي على القطاع، الاهتمام أكثر بالعنصر البشري ونحن نعرف ما تعرفه اليوم الساحة من احتجاجات واستقالات بالجملة في أطرنا الطبية في مقابل الاغراءات المقدمة من دول غربية، الشيء الذي شجع هجرة الادمغة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

من القطاعات الاجتماعية: نجد الشغل، الذي يعتبر نتيجة لكل السياسات العامة، الاقتصادية منها والاجتماعية فهو الحافظ لكرامة الانسان والدافع الأكبر للاستقرار والمحور الحقيقي للمساهمة في دوران عجلة الاقتصاد.

ورغم كل المجهودات التي تقوم بها الوزارة الوصية لتنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل والذي بالمناسبة نثمن ما جاء به من إجراءات عملية ستساهم من دون شك في تخفيض من نسبة البطالة وتحسين وضعية العمل، وتسريع الشغل ومأسسة الحوار الاجتماعي والنهوض بالمفاوضة الجماعية، ندعو الحكومة الى المزيد من الاهتمام بهذا القطاع.

أما عن توسيع وتطوير الحماية الاجتماعية، فلابد من استحضار الخطب الملكية السامية التي تناولت وضعية الشغل والتشغيل ببلادنا، وإنزال مضامين التوجيهات السامية في البرنامج الحكومي برفع شعار مشروع قانون المالية لسنة 2019 عنوانه خلق 40.000 منصب شغل.

ودائما بخصوص الحماية الاجتماعية نذكركم بضرورة إصلاح الصندوق

الوطني للضمان الاجتماعي من جهة، وننوه من جهة أخرى بمبادرة الحكومة في تحويل صندوق منظمة الاحتياط الاجتماعي إلى مؤسسة عمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

إن مناقشة ميزانية وزارة الشباب والرياضة، تحظى باهتمام خاص، خاصة وأننا نتكلم عن فئة عريضة من المجتمع تشكل قاعدة هرمية مهمة لسكان المغرب نتيجة نموه الديموغرافي.

والطبيعي ان فئة الشباب هي المورد البشري الأهم في الابداع والانتاج وتطوير الاقتصاد، لذا وجب علينا حكومة وبرلمانا أن نجعلها من أولويات اهتماماتنا.

إن الخطب الملكية السامية، بوأت الشباب مكانة مرموقة وجعلت قضاياه ذات أولوية، وهو ما أشارت اليه الحكومة في برامجها، ترجمتها الوزارة الوصية الى أفكار وتوجيهات وبرامج واقعية وديناميةفي عدة مجالات: كالتخييم وتطوير دور الشباب وتدشين ملاعب جديدة للقرب وغيرها لتطوير واقع الشباب، وتنمية قدراته المختلفة وطاقاته الإبداعية الملحوظة.

ولا يفوتنا، في الفريق الدستوري الديموقراطي الاجتماعي، أن نشير إلى ضرورة الإلتفاف والاهتمام أكبر بشباب العالم القروي نظرا لأهمية النتائج الممكن ان يجنيها المجتمع من الحفاظ على الفئة في بيئتها وجعلها محركا لنشأة طبقة متوسطة بالعالم القروي من جهة، ومن جهة أخرى لتوقيف تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

كما نسجل الاهتمام الذي توليه وزارة الشباب والرياضة للطفولة والمرأة في برامجها، من توفير ظروف التكوين والترفيه والمرأة عبر نواديها النسوية.

3- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة المالية، حسب منطوق النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، مؤكدا في البداية أن ضيق الحيز الزمني يجعل من المستعصي مناقشة كل ميزانية فرعية، تتعلق بالقطاعات المعنية وهي:

- المندوبية السامية للتخطيط،
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،
- المحاكم المالية،
- مجلس النواب،
- مجلس المستشارين،
- البلاط الملكي،
- وزارة الاقتصاد والمالية،
- رئاسة الحكومة.

بالنسبة لنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نعتبر هذه الميزانيات القطاعية، كلها سيادية، لأنها ترتبط بأهم المؤسسات الوطنية السيادية البلاط الملكي الذي يعني بالنسبة لجميع المغاربة رمز السيادة الوطنية، وتضامن وحدة المغرب ثم البرلمان بمجلسيه الذي يمثل الشعب المغربي ويمثل السلطة التشريعية، ورئاسة الحكومة التي تمثل الحكومة بما هي سلطة تنفيذية ثم مجموعة من مؤسسات الحكامة والمراقبة، المحاكم المالية، المندوبية السامية للتخطيط وغيرها.

ولعل أهم ما يثير الانتباه، وما يمكن المطالبة به، بخصوص هذه القطاعات، فإنه من الواجب التفكير في الرفع من مستحقاتها الموازناتية ليس فقط لأهميتها الرمزية، ولكن لطبيعة مهام هذه القطاعات التي تحتاج إلى إمكانيات مادية عالية وبشرية كفؤة ومؤهلة.

فلا يخفى على أحد الدور الكبير الذي تقوم به المؤسسة الملكية من أدوار طلائعية في ملفات شائكة وكبيرة غايتها إنعاش الاقتصاد الوطني وتمثيل الدولة والشعب المغربي خارجيا، وبالمناسبة ننوه في فريقنا بالعمل الذؤوب لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي يتواجد بالقرب من كل مناطق المملكة وبالقرب من شعبه، تلكم الزيارات التي تفتح آفاقا جديدة أمام المغاربة وتلقى ترحيبا شعبيا وجماهيريا منقطع النظير. ولا يمكن القفز على الدور الكبير للمؤسسة الملكية في صورة المغرب بالخارج على المستوى العالمي والدولي وعلى المستوى الإفريقي القاري.

كل هذه المجهودات في حاجة ماسة إلى دعم موازناتي ومؤهلات بشرية.

أما بخصوص ميزانيتي مجلسي النواب والمستشارين، فإنه بالنظر إلى ما تخطط له به المؤسسة التشريعية من مهام تشريعية ورقابية ودبلوماسية برلمانية، وبالنظر إلى حجم الاختصاصات الموكولة لها دستوريا، فغنه من اللازم دعمها بالإمكانيات المالية والبشرية التي تؤهلها للنهوض بهذه المهام، المؤسسة التشريعية في الحاجة إلى الدراسات القطاعية سواء من داخل هذه المؤسسة أو باللجوء إلى مكاتب دراسات متخصصة، وهي في حاجة أيضا إلى تأهيل مواردها البشرية وتكوينها لمواكبة التطورات والمستجدات، كما يجب توفير خبراء مختصين رهن إشارة الفرق والمجموعات البرلمانية، مؤهلون لمساندة البرلمانيين على تجميع المعطيات وتحليلها ومتابعتها لا سيما في مجالي التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

أما فيما يتعلق بالمحاكم المالية فإن أهم مطلب يمثل في تعزيز قدرات هذه المحاكم بالموارد البشرية حتى تتمكن من تعميم المراقبة بطريقة منتظمة ودون انتقائية، لأن مراقبة متميزة بالدوام تضمن الشفافية والنجاعة في التدبير، أما

المراقبة المتقطعة والانتقائية تفتح المجال أمام مقاربة العقاب.

وختاما فإن فريقنا تعامل مع كل هذه الميزانيات بإيجابية مع التدبير أن المندوبية السامية للتخطيط، ووزارة المالية ثم الشؤون العامة والحكامة، هي قطاعات استراتيجية لوضع المخططات الوطنية ورصد تطورات المجتمع المغربي ومؤشراته الاقتصادية والاجتماعية، كما لوزارة المالية دور كبير في تدبير النظام الجبائي والاستخلاص وتحسين المداخيل، وللشؤون العامة والحكامة دورها في مراقبة مسارات المقاصة وما تشكله من ثقل اقتصادي موازناتي واجتماعي، وعليه فمن اللازم الاهتمام بهذه القطاعات ومنحها الإمكانيات الضرورية للاضطلاع بمهامها.

4- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم أختي وإخواني أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من إدارة الدفاع الوطني والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

هذه القطاعات التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عناية خاصة نظرا لأهميتها سواء في الدفاع عن السيادة المغربية والمحافظة على أمن وسلامة حدودها وأمن وأمان مواطنيها جغرافيا وروحيا وصونا للذاكرة الوطنية والعناية بكل من يقدم تضحيات جسام من أجل وطننا العزيز، إضافة إلى تنزيل الإستراتيجية الوطنية في إدارة الدبلوماسية المغربية وعلاقة المغرب بباقي دول العالم وتحديد المواقف من القضايا والأحداث الدولية والاهتمام بشؤون مغاربة العالم والمحافظة على هويتهم المغربية ومساعدتهم على حل مشاكلهم سواء بدول الإقامة أو داخل تراب المملكة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يجمع المغاربة بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم وشرائحهم على الدور الريادي الذي تلعبه القوات المسلحة الملكية بقيادة قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في:

- حماية السيادة الوطنية ومراقبة الحدود،
- المساهمة في قوات حفظ السلام والأعمال الإنسانية،
- محاربة الإرهاب والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود،

وبهذه المناسبة نترحم على أرواح الجنود الشهداء الذين قضوا وهم يؤدون واجبهم الوطني في الدفاع عن وحدة وحدود المملكة أو في وحدات حفظ السلام بالعديد من مناطق التوتر بالعالم.

بالرجوع على مشروع الميزانية الفرعية المخصصة لإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2019، لا نعتقد أن الارتفاع الطفيف الذي عرفته بالمقارنة مع ميزانية 2018 والذي لم يتجاوز 2، 6% سيمكن القوات المسلحة الملكية من القيام بمهامها الشريفة في أحسن الظروف وعلى أكمل وجه. لذلك ما فتئنا نطالب بالرفع من هذه الميزانية خصوصا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع تلك التي تخصصها دول الجوار بخصوص سياستها في هذا القطاع. لكن ورغم هذا النقص الذي نسجله، فإننا ننوه بالحصيلة المشرفة جدا لقواتنا المسلحة برسم سنة 2018 وخطة التدبير العقلاني للميزانية المرتقبة للسنة المقبلة سواء تعلق الأمر بالنسبة لميزانية التسيير أو ميزانية التجهيز. خصوصا أننا سنعود إلى العمل بالخدمة العسكرية، هذا الواجب الوطني الذي يذكي قيم المواطنة وسيفتح فرص الاندماج للشباب في الحياة المهنية والاجتماعية حيث سيمكنهم من تكوين عسكري مهني وما يتطلبه ذلك من انضباط وشجاعة ومسؤولة والتزام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي ننوه بالمجهودات التي تقوم بها الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة خصوصا في مجال تنزيل الإستراتيجية الوطنية لمغاربة العالم والتي تروم إلى:

- تعزيز الهوية المغربية لدى هذه الفئة،
- مواكبة الاندماج ببلدان الإقامة،
- تحسين الولوج إلى المرافق العمومية ومواكبة من هم في وضعية صعبة،
- تعبئة الكفاءات ودعم الاستثمار ولعب دور في الدبلوماسية الاقتصادية والمساهمة في التنمية الاجتماعية والدفاع عن مصالح المغرب بدول الإقامة.

أو في مجال سياسة المملكة بالنسبة للهجرة واللجوء بتبني إستراتيجية مندمجة وإنسانية ضمانا لإدماج أسهل للمهاجرين وتدبير أفضل لتدفقهم بمقاربة إنسانية ومسؤولة تضمن حقوقهم وتسهل اندماجهم من خلال تسوية وضعياتهم.

إن عدد مغاربة العالم في تزايد مستمر حيث أصبح يقارب الخمسة ملايين نسمة. وما يتطلب ذلك من أجل:

- تحسين عملية عبور من أجل زيارة بلدهم والإقامة في ظروف جيدة

والعودة إلى بلد الإقامة مما يشجعهم على التردد على المملكة ويكرس لدى أولادهم وأفراد أسرهم العناية الخاصة التي يوليها المغاربة ملكا وحكومة ومواطنين لإخواننا المقيمين بالمهجر،

- تكثيف البرامج الثقافية المواجهة لفائدتهم،
- المحافظة على أمنهم الروحي،
- إنشاء المزيد من المراكز الثقافية بالخارج،
- تعبئة ذوو الكفاءات العالية منهم دون إهمال للآخرين،
- حماية ممتلكاتهم،
- دعم جمعياتهم،
- اهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي،
- تحسين الخدمات القنصلية،
- تمكينهم من مشاركة سياسية حقيقية.

لا شك أن بلوغ هذه الأهداف ليس بالعمل الهين في ظل ميزانية محدودة جدا وبموارد بشرية قليلة العدد وتعمل في ظروف يلزمها الكثير من الإنتباه والزيادة في المجهودات المبذولة من أجل معالجة مشاكلها وتحسين ظروف عيشها وعملها.

أيتها السيدات والسادة،

بالرجوع إلى العناية التي أولاها صاحب الجلالة لمشكل الهجرة والمهاجرين سواء على مستوى السياسة الوطنية في هذا المجال أو على مستوى القارة الإفريقية بل على مستوى المنتظم الدولي. وما الأنشطة المكثفة التي تعرفها المملكة خلال هذه الأيام من خلال احتضان العديد من التظاهرات المرتبطة بالموضوع من منتدى عالمي وتوقيع لميثاق أممي، لخير اعتراف بنجاعة هذه الرؤيا الملكية السديدة في التعامل مع أكبر التحديات التي أصبح تواجهها كل القارات ألا وهي التعامل مع مشكل الهجرة والذي هو في الأصل حق لكل مواطن وضمان حقوق المهاجرين الذين اضطروا إلى ذلك لأسباب اجتماعية أو ظروف سياسية أو حروب أهلية أو منازعات وحروب داخلية أو بين دول.

إن بلدنا أصبح نموذجا للتعامل مع المهاجرين الوافدين عليه سواء من أجل الإقامة أو العبور. فبالنسبة للمقيمين تم إعداد سياسة متكاملة لهم تهم بالأساس الجانب التربوي والتثقيفي والترفيهي. والاهتمام بمجال صحتهم وسكنهم وتكوينهم وتشغيلهم ومساعدتهم اجتماعيا وإنسانيا وذلك بتأطير قانوني وبرمجة محكمة. لذلك وجب التدبير المعقلن لاعتمادات الميزانية الفرعية لهذا القطاع خصوصا أن سنة 2019 يجب أن ترفع من درجة المنجزات التي تحققت سنة 2018 وأن يكون مستوى الأداء والخدمات في تحسن مستمر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة والوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إذا كان بلدنا استطاع أن يصبح نموذجا في الاستقرار الأمني والسياسي وأن يتجنب ما تعيشه العديد من الدول العربية والإسلامية من حروب وتطاحنات فذلك راجع إلى وحدة مذهبه والإجماع الوطني على إمارة المؤمنين وعدم العبث بالمقدس والاستغلال له من أجل التفرقة وتجنب الطائفية. غير أن المتغيرات التي يشهدها العالم وظهور العديد من الجماعات المتطرفة واستهداف الشباب من طرف شيوخ ومرشدي مذاهب أخرى، أصبح يهدد مجتمعنا وخصوصا شبابنا سواء داخل أرض الوطن أو من خلال استهداف أبناء جاليتنا بالمهجر هذا الواقع اليوم يجعل من الشأن الديني مهمة الجميع دولة ومجتمعا مدنيا ومواطنين. ومع ذلك تبقى وزارة الشؤون الإسلامية مسؤولة على التأطير في هذا الإتجاه وإعداد البنية التحتية الضرورة له وتكوين الموارد البشرية للازمة لذلك.

كما يبقى من دورها تمكين المغاربة أين ما وجدوا من الظروف الملائمة للقيام بشعائرهم الدينية والحفاظ على أمنهم الروحي حفاظا على أمن نفوسهم وضمانا لأمن أسرهم ووطنهم أو العيش بسلام في دول إقامتهم.

لتحقيق كل هذا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود في تدبير هذا المرفق المهم والهام والذي يدرك الجميع حساسيته وأهميته ليس فقط على مستوى الحاضر بل كذلك رهانات المستقبل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن الإطلاع على مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يجعلنا عاجزين عن تقييم عمل هذه المندوبية نظرا لهزالة الاعتمادات المرصودة علما أن الشعب المغربي يقدر التضحيات الجسام التي قدمها هذا الرعيل من الوطنيين من أجل أن ينال المغرب استقلاله وسيادته على أرضه سواء المسترجعة منها أو تلك التي لم تسترجع بعد. وإذا كان المغرب يفقد عددا من قدماء مقاوميه بعامل السن فإن الاهتمام بأسرهم وأبناءهم ضروري وواجب عرفانا لما قدموه من أجل الوطن، وحتى نبين للجيل الجديد والأجيال القادمة أن ذاكرت المغرب تحفظ أمجاد وبطولات أبناءه وأن المجتمع لا يمكن أن يترك أسرة المقاوم عرضة للضياع بل يميز أفراد هذه الأسر بامتيازات خاصة لذلك ندعوا بهذه المناسبة أن ينخرط الجميع في إستراتيجية وطنية لحفظ وحماية الذاكرة الوطنية. وتحقيق المزيد من الإشعاع للأحداث التاريخية البطولية التي عرفتها العديد من المناطق إبان المرحلة الاستعمارية. مع تسليط الضوء على الشخصيات التي صنعت هذه الأحداث. لذلك وجب تقديم المزيد من الدعم والمساندة لهذه المندوبية سواء من طرف القطاعات الوزارية أو المجالس

المنتخبة والرفع من البرامج ذات الصلة بالإعلام العمومي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي ننوه بالأهداف المرجعية للعمل الدبلوماسي للمملكة والمتمثل في:

أولا، الرقي بالمجهود الدبلوماسي للدفاع عن القضية الوطنية وهنا لابد من الإشادة بالدينامية التي تشهدها المقاربة في التعامل مع هيئة الأمم المتحدة حيث أصبح المغرب يحقق انتصارات متوالية على خصوم وحدتنا الترابية كما واجه المناورات سواء داخل الإتحاد الإفريقي أو الإتحاد الأوروبي. كل هذا بفضل حكمة جلالة الملك نصره الله والمشاريع التنموية التي يرعاها جلالته شخصيا بالأقاليم الجنوبية المسترجعة.

ثانيا، تعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب.

ثالثا، مواصلة الاضطلاع بدور مسؤول في المنطقة باعتبار المغرب عنصر أمن واستقرار وتوازن. وهنا لابد من التنويه بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة إحياء ذكرى المسيرة الخضراء والذي عبر من خلاله جلالته على استعداد المغرب للحوار المباشر والصريح مع الجزائر مقترحا إحداث آلية مشتركة للحوار والتشاور يتم الإتفاق على تحديد مستوى التمثيل بها وشكلها وطبيعتها.

رابعا، تعزيز العلاقة مع الشركاء التقليديين للمغرب وتقوية الشراكات وتنويعها على أساس احترام الثوابت الوطنية للمملكة.

خامسا، تكريس ريادة المغرب في التعاطي مع مختلف القضايا العابرة للحدود.

كما أننا في الفريق ننوه بعمل الوزارة على تجويد العمل القنصلي والعناية بالجالية المغربية سواء على مستوى الاستقبال أو تقديم الخدمات وتعزيز سياسة القرب في هذا المجال.

لذلك فإن ميزانية الوزارة والتي لا تمثل سوى 1، 03% من الميزانية العامة للدولة تبقى دون مستوى الطموحات وجد محدودة لتواصل الوزارة النهوض بمسؤولياتها وبلوغ الأهداف التي حددها جلالة الملك للدبلوماسية المغربية. لذلك ندعو إلى الرفع من هذه الميزانية مستقبلا خصوصا أمام التحديات التي ستواجهها بلادنا.

عاشرا: مداخلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

يشرفني ان اتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية لقانون المالية برسم سنة 2019.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

رغم الإقرار بفشل النموذج التنموي، فإن الحكومة ماضية في تطبيق نفس السياسات التي أنتجت الفشل وجعلت العديد من شرائح الشعب المغربي، لم تستثن حتى التلاميذ، يخرج للاحتجاج في شوارع المملكة. فمشروع قانون المالية لسنة 2019 الذي نعتته الحكومة بالاجتماعي يعد استمرارا لسابقيه، حيث لم يخصص للقطاعات الاجتماعية سوى 26% من الميزانية العامة و5143 منصب شغل من أصل 25.572 ألف منصب (20%)، إضافة إلى 15 ألف منصب في إطار التعاقد مع أطر التربية والتكوين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد المناصب المحذوفة برسم سنة 2019 في هذه القطاعات فسيصير عدد المناصب أقل بكثير.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن حصيلة القطاعات المختلفة والبرامج التي قدمت لنا خلال مناقشة الميزانيات الفرعية تؤكد لنا أن هاته الحكومة اختارت الانخراط في استمرارية السياسات التي نهجتها سابقتها والتي كرست وعمقت الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فعلى مستوى التربية والتكوين والتعليم العالي والتكوين المهني، تعمل المدرسة المغربية على تكريس عدم المساواة وتعميق الفوارق بدل أن تقوم بفك الارتباط بين الفوارق الاجتماعية الأصلية الموجودة بين التلاميذ ومستقبلهم المدرسي والاجتماعي وتمكينهم من الارتقاء الاجتماعي حيث تكرس لمسارات دراسية مختلفة:

- تعليم عمومي للفقراء والعالم القروي والشبه حضري وشرائح المجتمع المتوسطة الدنيا غير القادرة على الأداء؛
- التعليم الخاص، حيث انتشرت القيم الاستهلاكية أي قانون العرض والطلب وفق منطق الربح والخسارة فصارت الجودة مرتبطة بالثمن؛
- التعليم في إطار البعثات الأجنبية الذي لا يلجه إلا من يستطيع دفع الرسوم المرتفعة.

وتجدر الإشارة الى أن فرض رسوم التسجيل على تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي وطلبة التعليم العالي سيكرس هذه الفوارق ويعمقها. وهكذا تدفع الحكومة المواطنين للتوجه للقطاع الخاص على حساب المدرسة العمومية حيث انتقلت نسبة التمدرس بالقطاع الخاص من 4% سنة 1999 إلى 16% سنة 2016. كما ان اللجوء إلى التعاقد لحل مشكل الخصاص في الأطر التربوية يعد ضربة إضافية للإجهاز على المدرسة العمومية، حيث يكرس الهشاشة لدى الأسرة التربوية وهو ما سيؤثر سلبا على مردوديتها وعلى الجودة لأن هؤلاء الأطر كلفت بالتدريس دون تمتيعها بالتكوين اللازم للقيام بمهامها.

ومن جهة أخرى تكرس الدولة الفوارق الاجتماعية بفرض الرسوم على المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود وتشجع التوجه إلى التكوين المهني بالنسبة للفئات الفقيرة غير القادرة على الأداء تحت ذريعة أن التكوين

المهني هو الملائم لسوق الشغل رغم أن الاقتصاد المغربي لا يستطيع توفير إلا 52 ألف منصب شغل سنويا، في حين أن عدد خريجي التكوين المهني يبلغ 186 ألف وهو ما يفند ادعاء أن إشكالية التشغيل ترتبط بعدم ملاءمة التكوين مع سوق الشغل.

ونتمنى أن تكون مناسبة مناقشة قانون الإطار في مجلسي البرلمان فرصة لفتح نقاش مجتمعي حول منظومتنا التربوية حتى لا نعيد أخطاء الماضي لأن المدرسة هي في قلب النموذج التنموي ولا تقدم دون النهوض بالتربية والتكوين.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

رغم أن الصحة حق من حقوق الإنسان ومؤشر من مؤشرات التنمية، فان هذا القطاع يعمق الفوارق الاجتماعية في الولوج الى الخدمات الصحية ويكرس الفوارق المجالية في توزيع المراكز والمؤسسات الصحية والموارد البشرية، وهو ما جعل الصحة في قلب جل الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها الكثير من المناطق المغربية. ورغم الزيادة في ميزانية قطاع الصحة فلا تمثل سوى 6% من الميزانية العامة وهي نسبة بعيدة عن نسبة 10% على الأقل التي توصي بها منظمة الصحة العالمية. ويعرف هذا القطاع خصاصا مهولا في التجهيزات والمعدات والاطر الطبية والتمريضية التي تشتغل في ظروف جد صعبة وصلت حد تهديد السلامة البدنية في الكثير من المؤسسات الصحية. ولن يكفي 4000 منصب مالي المخصص للقطاع برسم ميزانية سنة 2019 لسد الخصاص حتى في فئة الأطباء حيث ينبغي تخصيص 4000 منصب لسنوات لتجاوز الخصاص حسب منظمة الصحة العالمية. ونرى في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ان الحل يكمن في تشجيع الطلبة لولوج كليات الطب والصيدلة والمعاهد العليا للمهن التمريضية والتقنيات الصحية وذلك بفتح مؤسسات جديدة وتبسيط شروط الولوج (وخفض معدل) لهذه المؤسسات وللتخصصات التي توفرها. كما يجب النهوض بأوضاع الموارد البشرية العاملة بالقطاع وانصاف كل الفئات (ممرضون ذوو سنتين من التكوين، أطباء، مساعدون طبيون، متصرفون، مهندسون، تقنيون ...الخ).

ورغم المجهودات المبذولة لتعميم التغطية الصحية، تبقى فئات واسعة من المواطنين غير مؤمنة حوالي 40%، حيث لم تصدر بعد المراسيم التطبيقية للقانون رقم 15-98 بمثابة التغطية الصحية للمستقلين الذي صدر في 2017. إضافة تعتبر الخدمات الصحية مكلفة بالنسبة لأغلب المواطنين حيث يضطر المغربي تأدية حوالي 60% من المصاريف المباشرة (Out of Pocket)رغم توفره على تغطية صحية، وهو ما يجعل نسبة الاستشارات الطبية بالنسبة لعدد السكان لا تتعدى 0.69%، ونسجل في هذا المجال تجاوب السيدان وزير الصحة ووزير المالية الإيجابي مع مقترح حذف الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأدوية الباهظة الثمن ونتمنى ان يشمل هذا الاجراء باقي الادوية في مشروع قانون المالية للسنة الموالية وهو المطلب الذي ما فتئنا نطالب به منذ سنوات وتقدمنا بتعديل لترجمته منذ سنة 2016. ومن اجل تعزيز ميزانية قطاع الصحة، تقدمنا بتعديل للرفع من الضريبة على بعض المنتوجات الغذائية التي تحتوي على مواد مضرة للصحة وهو ما تأتى هذه السنة من خلال رفع الضريبة الداخلية للاستهلاك بشكل تصاعدي مرتبط بنسبة السكر في المشروبات الغازية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

وفيما يخص قطاع الشغل والإدماج المهني، نسجل عجز السياسات المتبعة على خلق مناصب شغل قارة تمكن من الإدماج المهني للمواطنين وتحفظ كرامتهم. فالمقاولات بكل أصنافها، ورغم كل التحفيزات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها لها الحكومة في كل سنة، لا تستطيع أن تخلق سوى 52 ألف منصب شغل وإذا أضفنا 25.572 ألف منصب التي خصصتها الحكومة في إطار قانون المالية لسنة 2019 و15 ألف منصب في اطار التعاقد مع أطر التربية والتكوين، فمجموع مناصب الشغل تصل إلى حوالي 92 الف منصب في حين ان عدد خريجي التكوين المهني يصل إلى 186 ألف إضافة إلى خريجي الجامعات المغربية الذي يصل إلى 131726 سنويا، ناهيك عن ملايين المغاربة الذين لم يتمكنوا من ولوج أي تكوين مما يدفع بالكثير من المواطنين إلى الهجرة علنية كانت أم سرية والتي لم تستثن حتى الأطر والأطفال، وهنا لا يفوتنا أن ندين كل ما تتعرض له النساء العاملات في حقول الفراولة بإسبانيا وعدم اكتراث الوزارة الوصية بمصيرهن.

ومن جهة أخرى، يتجلى فشل هذا القطاع أيضا في رهان الحكومة على القطاع الجمعوي لتوفير مناصب شغل مما يطرح إشكالية الاستقرار الوظيفي، ذلك لأن الجمعيات تشتغل في معظم الأحيان في إطار برامج ممولة وليست لديها مداخيل قارة تمكنها من توفير مناصب شغل قارة. إضافة، نسجل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، سعي الحكومة إلى ضرب الحماية التي توفرها مدونة الشغل للأجراء وذلك بتمرير الكتاب الخامس لمدونة التجارة في دورة برلمانية استثنائية ومحاولة مراجعة مدونة الشغل في اتجاه تكريس ما تطلق عليه المرونة، وهي في الحقيقة الهشاشة وضرب حقوق الاجراء وذلك من اجل جلب الاستثمارات الأجنبية خاصة في المناطق الحرة والباحثة عن فضاءات أقل صرامة فيما يتعلق بقوانين الشغل مما هو معمول به في الدول الصناعية. وفي هذا الإطار، نطالب الحكومة بمراجعة مرسوم التعويض عن فقدان الشغل عبر تبسيط شروط الاستفادة كما نطالبها بالإسراع بإخراج المراسيم التطبيقية للقانونين المتعلقين بالتغطية الصحية وتقاعد المستقلين.

ومن جهة أخرى، نسجل تعطيل الحكومة للحوار الاجتماعي وكذا الحوار القطاعي، فرغم مراسلة رئيس الحكومة لوزرائه في جميع القطاعات من أجل فتح الحوار الاجتماعي القطاعي، إلا أنه للأسف لا يمكن للقطاعات الوزارية تفعيل الحوار القطاعي والسيد رئيس الحكومة لم يفلح

ولم يبد أي رغبة في الحوار الجاد والمفضي إلى اتفاق مع المركزيات النقابية كما كان الشأن في الحكومة السابقة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

وفيما يتعلق بقطاع الشباب والرياضة الذي يعتبر قطاعا اجتماعيا بامتياز، فإننا نسجل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ضعف الميزانية المرصودة لهذا القطاع رغم الخصاص الذي يعرفه خاصة فيما يتعلق بالمنشآت (95 منشاة لكل مليون شاب وشابة) والأطر (166 إطار لكل مليون شاب وشابة). ورغم الإنذارات التي ما فتئت هذه الفئة التي تمثل 62 % من سكان المغرب توجهها للمسؤولين، حيث تزعموا جل الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفها المغرب منذ سنوات وغامر بعضهم بحياته بحثا عن كرامة مفقودة في وطنه. كما ان الشعارات التي يرفعها مشجعو كرة القدم في الملاعب تعتبر صرخة قوية ترمي الى اثارة انتباه المسؤولين للمشاكل التي يتخبط فيها الشباب المغربي.

وبالنسبة لقطاع الأسرة والتضامن، فإننا نطالب باعتماد المقاربة الحقوقية بدل المقاربة الإحسانية. فاعتماد السجل الاجتماعي الموحد وتحديد فئة من المواطنين سوف تستهدف ببرامج مساعدة خاصة يعتبر وصما لهؤلاء المواطنين ويعمق لديهم الإحساس "بالحكرة" والتهميش ويكرس الفوارق والشروخ داخل المجتمع. فبدل تقديم الحسنات للمواطنين الفقراء يجب على الحكومة ان تفرض ضرائب تضامنية على الأغنياء والمقاولات الكبرى لتقديم نفس الخدمات لكل المواطنين مهما كان مستواهم الاجتماعي. ومن جهة أخرى ندين عدم احترام الحكومات المتعاقبة للقانون الذي ينص على تخصيص نسبة 7% من المناصب المالية للأشخاص ذوي الإعاقة مما حرم أكثر من ألف منهم من العمل ودفع بهم الى الاحتجاج والاعتصام أمام الوزارة الوصية. ولم تكترث الحكومة لآلامهم الا بعدما لقي أحدهم حتفه بعد سقوطه من سطح مبنى الوزارة حيث قررت تنظيم مباراة لتوظيف 50 إطارا. ولا يفوتنا أن نسجل رفض الوزارة الوصية تخصيص 7% من المناصب المالية برسم سنة 2018 لهاته الفئة حتى يتمكن جميعهم من العمل وكسب قوتهم بأنفسهم حفظا لكرامتهم. فالاهتمام بقضايا الأسرة والمرأة والطفولة والأشخاص المسنين والأشخاص ذوو الإعاقة. ومن جهة أخرى طالبنا الوزارة بدعم الأسر التي تحتضن أشخاصا مسنين أو أشخاصا ذوي إعاقة عبر تقليص الضرائب المفروضة عليهم لتشجيعهم على العناية بهؤلاء الأشخاص بدل اللجوء الى مؤسسات خاصة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أما فيما يخص قطاع الاتصال والإعلام، فإننا نسجل تدني مستوى البرامج المقدمة من طرف قناتي التلفزة الأولى والثانية ونتساءل عن جدوى الدعم التي تقدمه الوزارة لهاتين القناتين وكذلك للأفلام والمسرحيات وكل الاعمال الفنية والثقافية، حيث يجب العمل على تقييم هذا الدعم حفاظا على المال العام وتشجيعا للجودة والإبداع، وفي المقابل، نطالب بمزيد من الدعم للكتاب لتشجيع القراءة خاصة عند الناشئة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

وفيما يتعلق بقطاع الوظيفة العمومية، نسجل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل غياب الإرادة السياسة الحقيقة للإصلاح والاكتفاء بتطبيق تعليمات المؤسسات المالية الدولية القاضية باختزال الإصلاح في تقليص كتلة الأجور علما أن عدد الموظفين نسبة لعدد المواطنين (16 موظف مدني لكل 1000 مواطن) يظل ضعيفا مقارنة بما هو معمول به في الكثير من الدول حيث تتوفر أوربا مثلا على معدل 80 موظف مدني لكل 1000 مواطن، وتتوفر الدول الاسكندنافية على معدل 100 موظف مدني لكل 1000 مواطن. كما أن اللجوء إلى التعاقد يفاقم المشاكل التي تتخبط فيها الوظيفة العمومية. إضافة، نسجل مجموعة من المشاكل والاختلالات خاصة غياب العدالة الأجرية وتفشي منطق توزيع الغنائم ما بين الأحزاب المشكلة للحكومة بدل الكفاءة والمردودية فيما يخص التعيينات في مناصب المسؤولية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

وفيما يخص الفلاحة والصيد البحري، فإننا نسجل فشل المخطط الأخضر خاصة فيما يتعلق بالنهوض بأوضاع الفلاحين الصغار، كما لم يفلح هذا المخطط في توفير مليون منصب شغل الذي وعدت بها الحكومة، إضافة فانه يكرس التركيز على الفلاحة الموجهة للتصدير على حساب الفلاحة المعيشية مما يهدد الامن الغذائي ويهدد ثرواتنا المائية خاصة منها الجوفية وغير المتجددة. كما ان اللجوء إلى السدود الكبرى من اجل الري وتوليد الكهرباء يشكل إشكالية بيئية وجب الالتفات اليها نظرا لما تخلفه هذه السدود من آثار سلبية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر انبعاثات غاز الميثان وتركيز مادة الزئبق في التربة والمياه وتركيز المواد العضوية في السد مما يهدد التنوع البيولوجي. ومن جهة أخرى يستمر استغلال الثروات البحرية من طرف بعض المحظوظين ومن طرف دول اجنبية في إطار الاتفاقيات المبرمة معها، في الوقت الذي لا يستهلك المواطن المغربي إلا كميات ضعيفة أي حوالي 12 كلغ للفرد في السنة في حين يصل المعدل العالمي إلى 20 كلغ للفرد في السنة إضافة إلى غياب أصناف من الأسماك في الأسواق المغربية حيث تصدر الى تلك الدول ولا يستفيد منها المواطن المغربي.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن المتابعات المحركة ضد المناضلين النقابيين والسياسيين وضد الصحافيين والشباب الذي يطالب بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية تعد انتهاكا لحرية التعبير وتراجعا خطيرا في مجال حقوق الانسان التي صادق عليها المغرب ونص عليها دستور 2011. كما أن متابعة برلماني بتهمة إفشاء معطيات لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بالصندوق المغربي للتقاعد، يعد التفافا على الحصانة التي يتمتع بها وفقا لمقتضيات الدستور والقانون لمعاقبته على مواقفه النضالية من أجل مصالح الشعب المغربي وضد التطبيع مع رموز

الكيان الصهيوني.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

اننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نسجل التعامل السلبي للحكومة مع مجلسنا، حيث غياب الوزراء المتكرر والغير مبرر وعدم تجاوب أغلبهم مع طلبات عقد لقاءات داخل اللجن من اجل الاستماع ايهم في القضايا تهم الراي العام وتدخل ضمن اختصاصات البرلمان كما نسجل تماطلهم في الإجابة عن الأسئلة الكتابية والشفوية ورفضهم لإجابة عن معظم الأسئلة الآنية. اما فيما يخص التشريع فإننا نسجل مصادرة حق البرلمان في التشريع حيث لا تبرمج مقترحات القوانين التي يتقدم بها البرلمانيون وتكتفي ببرمجة مشاريع القوانين التي تحضرها الحكومة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

تلكم كانت بعض ملاحظاتنا حول الميزانيات الفرعية لمشروع قانون المالية لسنة 2019. ولكل ما سبق سنصوت، في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ضد مشاريع هذه الميزانيات.

إحدي عشر: مداخلات مستشارا حزب التقدم والاشتراكية:

1- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

أ- تدخل المستشار السيد عبد اللطيف أعمو في مناقشة مشروع ميزانية قطاع العدل.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أدلي ببعض الملاحظات العامة بخصوص بعض الجوانب التي أثارتها مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل.

فلقد تطرق السيد وزير العدل في كلمته للخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بالقطاع في ست محاور أساسية.

ولا بد هنا من التنويه بالجهد المبذول، من خلال تجويد مجموعة من مشاريع القوانين، وعلى رأسها التنظيم القضائي، والذي تغيرت معالمه عن سابقته.

ومن منطلق أن كل إصلاح تسعى بلادنا لتحقيقه من أجل مؤسسات قوية إلا ويوجد إصلاح منظومة العدالة في قلبه. ولكون صحة منظومة العدالة ترهن بشدة صحة النظام السياسي والمجتمعي ككل، وتعتبر إحدى دعائم استقرار الدولة ونمائها، فإن مناقشة ميزانية وزارة العدل ذات أهمية قصوى في البناء المؤسساتي للدولة.

وما انفكت الخطب والرسائل الملكية مذكرة بما يهدف إلى الاستمرار في دعم استقلال السلطة القضائية، وترسيخ استقلال القضاء وتخليقه وعصرنته، وتحقيق فعاليته ونجاعته وتحديث الإدارة القضائية.

أكيد اليوم أن تولي اختصاص وضع معالم السياسة الجنائية من مسؤولية وزارة العدل، والبرلمان يتولى ترسيخها بنصوص قانونية، فيما تسند مهمة تنفيذها لرئاسة النيابة العامة، حيث أن تدبير هذا القطاع أصبح ثلاثي التسيير بين السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، والبرلمان ورئاسة النيابة العامة.

مما سيضع منظومة العدالة أمام رهانات تنظيمية وتشريعية عديدة، عليها أن تكون في مستوى رفعها. كما أن للبرلمان كذلك دور في وضع السياسة الجنائية بناء على اجتهاد المجلس الدستوري، والذي اعتبرها ضمن مجال التشريع.

- مراجعة وتحيين السياسة الجنائية الوطنية

إن ضمان القواعد المعيارية للمحاكمة العادلة والحرص على تحقيق التوازن بين سلطة الاتهام والمتابعة وحقوق الدفاع من أسس تحيين ومراجعة السياسة الجنائية الوطنية.

ولا بد من الحرص الجماعي على الإسراع بالمصادقة على مجموعة من القوانين، كمدخل لإيجاد الحلول العملية لكثير من الإشكالات المؤثرة على السير السليم للعدالة الجنائية.

وفي هذا الاتجاه، يتعين إعادة النظر في مجموعة من القوانين والإسراع بإخراج أخرى إلى الوجود، ومن ضمنها:

- مشروع القانون الجنائي ومشروع المسطرة الجنائية، وهي مشاريع تنتظر الإسراع بإحالتها على البرلمان منذ مدة. وهنا لا بد من وضع تصور حول آجال مناقشة هذه المشاريع، في ظل غياب مخطط تشريعي للحكومة لتفادي هدر الزمن التشريعي دون طائل.

- مدونة الأسرة: التي تستدعي من حجمها مراجعة شاملة من خلال ضمان تأطير قانوني جيد لها، ينطلق من وضع المرأة ويراعي المصلحة الفضلى للطفل ويجعل مكونات الأسرة في صلب أي إصلاح مع ضرورة اهتمام الوزارة بإشكاليات الحضانة والتطليق والكفالة والنفقة، وغيرها... كمداخل للمراجعة.

- المرسوم المنظم لاختصاصات وزارة العدل، وهو ما يتفرع عن نقل جزء من اختصاصات وزارة العدل لرئاسة النيابة العامة، مع ما يقتضيه من تكييف للمرسوم المنظم لاختصاصات الوزارة.

- قانون التفتيش القضائي: في ظل غياب الوضعية القانونية للمفتشين القضائيين، بعد تعيين المفتش العام منذ سنتين بدون سند قانوني أو اختصاصات محددة.

- القانون المنظم لمهنة المحاماة: لضمان قيام المحامي بدوره في المحاكمة

العادلة وضمان التوازن في حقوق الدفاع.

- القانون المنظم للموثقين: بالدعوة إلى إعادة النظر في القانون المنظم للمهنة والحرص أكثر على اتخاذ إجراءات حمائية لودائع الزبناء.

- كما يتعين الإسراع بوضع ومراجعة عدد هام من القوانين باستحضار المرجعية الدستورية، ومضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة، والمعايير الدولية، ويتعلق الآمر ب:

- القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون؛

- قانون المسطرة المدنية؛

- القانون المتعلق بالطب الشرعي؛

- وضع قانون متكامل حول قانون مكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

- **ترسيخ الفعالية في الإدارة القضائية.**

لا يمكن اختزال السياسة الجنائية في وضع القوانين فحسب، بل إن جوهر الإشكاليات تكمن في الواقع في تنزيل تلك السياسة.

والوزارة في تأهيلها وتحديثها للإدارة القضائية، أعلنت عن الشروع في مشروع كبير يهدف إلى إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي، وإرساء مقومات المحكمة الرقمية وتحديث الخدمات القضائية والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، مع الانفتاح على المحيط الخارجي وتعزيز التواصل مع المواطن وكل الفعاليات المهتمة بشؤون العدالة.

وبحكم أن هذه السنة ستشكل بداية العمل بمشروع قانون التنظيم القضائي الذي يضبط العلاقة بين السلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والوزارة المكلفة بالعدل داخل المحاكم، ويحدد اختصاصات الوزارة في مجال تدبير الإدارة القضائية، فأمام قطاع العدالة رهان حكاماتي ومنعطف تدبيري يتعين كسبه وحسن تدبيره.

فيحق اليوم التساؤل عن مدى نجاح تجربة استقلال السلطة القضائية، وما مدى قدرة هذه التجربة الجديدة في ضمان حقوق وحريات وأمن المتقاضين.

وقد يجد هذا الاستفسار من الإرهاصات المثيرة للجدل، ما يوحي إلى بعض الإشكاليات المطروحة بعد استقلال السلطة القضائية، وضمنها: التكييف القانوني للنيابة العامة في قضية معينة لقانون الاتجار في البشر الذي تمت المصادقة عليه بالبرلمان، والذي لم يكن تكييفا ينسجم مع إرادة المشرع الحقيقية.

وهو ما يقتضي التعامل مستقبلا بحذر شديد عند صياغة القوانين، حتى لا يترك المجال مفتوحا للتفسير والتأويل في اتجاه يضر بحقوق وحريات المواطنين.

كما تجدر الإشارة إلى إصدار أحكام مجحفة، نددت بها العديد من المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، وصلت إلى 20 سنة في حق شباب احتجوا من أجل مطالب اجتماعية مشروعة.

ولا بد هنا من التشديد على ضرورة الحفاظ على صورة المغرب الإيجابية في مجال استقلال السلطة القضائية، وعدم التضحية بتراكمات إيجابية، على مدى عقود من الزمن، وعدم السماح بالانزلاقات التي قد تسيء إلى صورة منظومة العدالة وللبلد ككل.

وبخصوص نجاعة الأداء لقانون المالية لسنة 2019، لا بد من الإشادة بالمشروع الذي جاء أكثر تفصيلا ودقة مقارنة مع سابقيه.

فالبرنامج المرتبط بتعزيز الحقوق والحريات، والذي يتضمن حماية حقوق المعتقلين والاعتقال الاحتياطي، حاول الانسجام والانضباط مع القانون التنظيمي للمالية، فيما يتعلق ببرامج الميزانية على أساس ثلاث سنوات، مع الدعوة إلى تخصيص مبالغ لترشيد الاعتقال الاحتياطي ومراقبة أماكن الاعتقال من خلال توفير الوسائل المادية واللوجيستيكية اللازمة وإشراك الجمعيات الحقوقية الغير الحكومية في تجويد منظومة المراقبة.

وبخصوص نسبة الاستجابة لطلبات الخبرة الطبية لا بد من التساؤل حول نسبة استجابة النيابة العامة للطلبات القضائية التي تم توجيهها للخبرة الطبية في ادعاءات ومزاعم التعذيب. كما يتعين تدقيق المؤشرات التي تهم أماكن الاعتقال وحماية المعتقلين وإدراج تفاصيلها في مشاريع ميزانية السنوات المقبلة.

- **دعم المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص**

بخصوص دعم المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، فلا بد من الإقرار بأن الطريق ما زال طويلا، وأن مؤشرات التكوين والتأهيل وتولي مناصب المسؤولية ونسبة النساء في القطاع تكاد تكون ضعيفة.

ويجب إقرار مؤشر تبوإ النساء لمناصب المسؤولية بهدف مراقبة مدى التطور والتميز الإيجابي، وفقا لما ينص عليه الفصل 19 من الدستور، فيما يخص تولي النساء لمراكز المسؤولية، خصوصا وأن البنية البشرية لوزارة العدل تتسم بضعف تولي النساء للمسؤوليات، خصوصا على مستوى المحاكم.

- **تعزيز النجاعة القضائية**

لا بد هنا من الإشادة بالتحول الرقمي الذي مكن من التوفر على معطيات ومؤشرات كمية وتتبع الولوج إلى الموقع الالكتروني "عدالة" مع ضرورة اعتماد مؤشر نوعي لتقييم البرامج الالكترونية التي تخصصها وزارة العدل مثل السجل العدلي وغيره من البرامج المرتبطة بهذا المجال.

كما أن تحقيق هدف المحكمة الرقمية يبقى من بين أحد أهم الأوراش في إطار مسار الإصلاح التنظيمي للقطاع، وأن الاتجاه نحو مزيد من الرقمنة سيساهم في توحيد العمل بين مختلف المحاكم وإضفاء فعالية وسرعة في الأداء على القطاع. كما سيساهم في دعم شفافية عمل الإدارة وتطوير مبدإ الحكامة الجيدة. لكن هذا رهين بالقضاء على الأمية الرقمية في القطاع.

ونتمنى أن يكون مشروع المخطط المديري للمعلوميات الذي هو في طور التنفيذ مدخلا لتحسين وتجويد الأداء، خصوصا في مجال تواصل المحاكم مع محيطها.

- الرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم

رغم بعض التعثر على مستوى بناء المحاكم، فلا بد الإشادة عموما بالمجهودات التي تبذلها الوزارة على مستوى البنية التحتية للمحاكم، مع المطالبة بضرورة بذل المزيد من الجهد على هذا المستوى، خصوصا وأن الوزارة التزمت برسم سنة 2018 ببناء 83 محكمة جديدة بكلفة إجمالية تفوق 3 ملايير درهم.

- تطوير أداء المهن القضائية والقانونية

إن تطوير وتخليق المهن القانونية والقضائية يعتبر مطلبا ملحا في هذه المحطة الإصلاحية، وهو ما يقتضي مراجعة أنظمتها القانونية لتساير المرجعية الدستورية.

وفي أفق جعل المهن القانونية والقضائية مواكبة للفلسفة الإصلاحية للقضاء والعدالة، يتعين العمل خاصة على الرفع من المستوى المهني والفكري لمهنة المحاماة عن طريق إحداث المعهد العالي للمحاماة، باعتباره فضاء سيتولى التكوين التأهيلي للمحامين المتمرنين، والاعتناء بالنساخ القضائيين من خلال الإنصات إلى مطالبهم وإيجاد حلول لوضعيتهم المهنية والاجتماعية.

ونستحسن فكرة إنشاء جامعة قضائية تتألف من المعهد العالي للقضاء، والمدرسة الوطنية لكتابة الضبط، والمدرسة المهنية لمهنة المحاماة، بجانب اقتراح الوزارة بشأن النساخ تسهيل عملية ولوجهم إلى كتابة الضبط وخطة العدالة لمن توافرت لديهم الشروط، والعمل على مرافقة الباقي بما يضمن الكرامة.

- تحسين التواصل مع المهن القضائية والقانونية

وتحسينا للتواصل مع المهن القضائية والقانونية، يتعين التسريع في إنجاز وتطوير منصة التبادل الالكتروني مع المحامين والموثقين والمفوضين القضائيين والخبراء... لتحسين التواصل خدمة للعدالة وتحسين الأداء، مع الدعوة إلى ضرورة تحديث المهن القضائية وإصلاح منظومتها القانونية، سواء في إطار شراكات أو إشراف من لدن الوزارة.

وفي إطار تطوير المنظومة القانونية تأتي مبادرة توسيع دائرة المستفيدين وتبسيط مسطرة الاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي، لتقديم حلول بديلة وعملية للإشكاليات المرتبطة بتأخر وتعذر تنفيذ هذه النفقات لفائدة الأسر المعوزة.

كما تجدر الإشارة إلى مراجعة الكتاب الخامس من القانون رقم22.02 المتعلق بمدونة التجارة، تماشيا مع الجهود المبذولة لتطوير المقاولة المغربية، وتعزيز قدرتها على التنافسية والمساهمة في تشجيع الاستثمار والانخراط في التحولات الاقتصادية الهامة التي تشهدها بلادنا.

من جهة أخرى، يجب التنويه بمبادرة تعديل مقتضيات المادتين 66 و460 من قانون المسطرة الجنائية بضمان تغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم على نفقة الدولة.

وبخصوص تصفية القضايا بالمحاكم وإشكاليات التبليغ يتعين الإسراع من وتيرتها، مراعاة لهدف المواطن الأساسي في اللجوء إلى القضاء، وهو الحصول على حكم في أجل معقول وتنفيذه كذلك في آجال معقولة.

ويحق التذكير هنا بأن على الدولة والجماعات الترابية أساسا تقديم النموذج في هذا المجال، من خلال عدم التأخر في تنفيذ الأحكام الصادرة في حقها.

- تعزيز دينامية التعاون الدولي

وفي مجال التعاون الدولي، لا بد من الإشادة بالدينامية المكثفة التي عرفها انفتاح القطاع على تجارب مماثلة في السنوات الأخيرة، والهادفة أساسا إلى تقوية الشراكة جنوب - جنوب، وتعزيز حضور المغرب على الساحة الإفريقية والعربية، مع تطوير العلاقات مع الشركاء التقليديين للمملكة سواء في أوروبا أو أمريكا وغيرها، حيث ارتكزت الإستراتيجية على التعريف بالتجربة المغربية المتفردة في مجال الإصلاح الدستوري، وإصلاح منظومة العدالة والمنظومة القانونية المؤطرة لمجال الحقوق والحريات، مع خلق جسور التعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء الدوليين لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المقارنة.

ولا بد أن يحظى موضوع مكافحة الفساد بأهمية خاصة، لأنه يرهن الأمن القانوني والقضائي، ويحد من فعالية الاستثمار، ويتعين اعتماد مقاربة أخلاقية مرتكزة على مجموعة من القيم والواجبات الضابطة لقواعد السلوك المهني، والهادفة إلى تملك مبادئ الأخلاقيات والسلوكات القويمة، ترسيخا للمسؤولية الأدبية والأخلاقية لكل الفاعلين في منظومة العدالة.

وفي ذلك، فليتنافس المتنافسون.

ب- تدخل المستشار السيد عبد اللطيف أعمو في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارون،

لا أحد يجادل في أهمية الأدوار التي تقوم بها وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، في تنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، وفي اقتراح التدابير الضامنة لدخول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي يعتبر المغرب طرفا فيها، حيز التنفيذ.

ولقد أصبح من نافلة القول إن دستور 2011 شكل انعطافة تاريخية ليس فيما يتعلق فقط بفتح آفاق جديدة في مسلسل التغيير الديمقراطي، بل أيضا في تسليط الضوء أكثر على الملفات الاجتماعية الساخنة، ومن بينها ملف النهوض بحقوق الإنسان عموما وقضايا النساء خصوصا، فكان دستور 2011 في مستوى اللحظة ورفع سقف التحديات عبر إقرار مقتضيات وآليات جديدة فيما يتعلق بتمكين النساء من نصيبهن في السياسات العمومية.

كما نص الفصل السادس من الدستور، في إطار الأحكام العامة التي تحدد معالم السياسات العمومية، على أن " تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية ".

وتمتيع المواطنين بحقوقهم يهم جميع مكونات المجتمع نساء، ورجالا، وأطفالا، ومسنين، ويهم ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا ساكنة المناطق الحضرية والقروية والجبلية، ومغربيات ومغاربة العالم، وكل الفئات المجتمعية، دون إقصاء أو تهميش.

كما لا يجادل أحد فيما حققته بلادنا من تراكمات على المستوى التشريعي والمؤسساتي أو في مجال الممارسة الاتفاقية الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، وما تحقق من ارتفاع وتيرة المصادقة ورفع العديد من التحفظات أو في مجال ملائمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات والاتفاقيات المصادق عليها.

ولا شك أن ما عرفته بلادنا من تراكمات نوعية منذ بداية الألفية الحالية في مجال الحقوق والحريات بدءا بتجربة الإنصاف والمصالحة، وما حققته العدالة الانتقالية من جبر للضرر وصولا إلى الإصلاحات الدستورية لسنة 2011 التي أدرجت الحقوق الإنسانية والكونية كما هو متعارف عليها دوليا ضمن مواد الدستور.

لكن هذا المنحى التصاعدي، لا يمكن أن يغطي على ما يشوب المنظومة الحقوقية بين الفينة والأخرى من تعثرات وارتباكات تهدد بالعودة إلى الوراء، وعلينا جميعا التحلي بمزيد من التعبئة والجدية والمسؤولية والإرادة السياسية من أجل إرساء الحقوق وتدعيمها، من منطلق أن الجهد الحقوقي جهد مستمر لا يرضى بالضعف والهوان سبيلا.

ويتعين في هذا الجانب الدفع بدور الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان نحو التدخل الميداني المباشر لدى القطاعات الوزارية التي لها علاقة مباشرة بممارسة الحقوق الأساسية والتدخل لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين التي تعيش تراجعات، خصوصا في بعض القطاعات، كالتعليم والصحة والسكن والعدالة،... وعدم الاقتصار على الجانب التنظيري والإعداد والإشراف على التقارير.

وفي هذا الإطار، التشديد على ضرورة اعتماد المقاربة الحقوقية الشاملة في السياسات العمومية، على مستوى الإعداد والتنفيذ والتقييم، واعتبار تمتيع المواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية واللغوية، منظومة شاملة غير قابلة للتجزيء..

وأمام ارتفاع الوعي الحقوقي والمجتمعي، وأمام تطور تكنولوجيا الإعلام والتواصل، أصبح الرأي العام يمارس رقابته بشتى القنوات التواصلية السريعة على السياسات والمؤسسات العمومية وعلى تدبير الشأن العام، فأصبح لزاما بذل مجهودات إضافية ومحاولة التفاعل الإيجابي معها لنجعل المواطن يحس بأنه مسموع وتصان كرامته وتضمن حرياته.

كما يتعين الاستجابة أكثر لانتظارات المواطنين فيما يهم حقوقهم الثقافية والاقتصادية والبيئية، انسجاما مع ما ورد في الفصل 31 من الدستور (الحق في التربية – التشغيل – الصحة...) حيث يقتضي الأمر على المستوى المجالي احترام مبدإ المساواة وتكافؤ الفرص.

وأكيد أن العمل على تجويد المنظومة الحقوقية وحسن أداءها يؤثر بشكل كبير في منسوب الثقة في المؤسسات ويعزز الانتماء وحب الأوطان. وهو ما يقتضي قرارا عموميا مستقلا ومسؤولا بشكل يضع المواطن في صلب الفعل ويعزز مكانته ويحفظ كرامته.

كما يتعين الحرص على معالجة الاختلالات في ترسيخ الثقافة الحقوقية لدى السلطات المعهود إليها بأجرأة وتفعيل القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وخصوصا في مجال التعامل مع الحركات الاحتجاجية السلمية وتقوية مكانة الوساطة السياسية والمدنية لتساعد على ذلك.

وبلدنا بصدد صياغة نموذج تنموي جديد، لا بد من التركيز على دور الأحزاب السياسية، وتعزيز وظائفها، بجانب تعزيز استقلال القضاء، رغم أن المصادقة على القوانين التنظيمية المتعلقة بالسلطة القضائية تسير في الاتجاه الصحيح، مع احترام المؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون بشكل عام.

كما نسجل البطء الحاصل في تفعيل العديد من مقتضيات الدستور، وخصوصا على مستوى مبادئ ومؤسسات وممارسات الحكامة الجيدة، وفي مجال إقرار الحقوق اللغوية والاعترافبالأمازيغية كلغة رسمية من خلال إخراج القانون التنظيمي المتعلق بها وكذا إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

نفس البطء نسجله على مستوى تفعيل مبادئ المناصفة والمساواة بين الجنسين. وهو ما يتطلب في الأساس تبني المدخل الحقوقي المفضي إلى مزيد من العدالة الاجتماعية والتنمية المنشودة.

وهنا يلعب التنزيل الجيد والأجرأة المثلى لمضامين الخطة الوطنية في

مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان دورا محوريا باعتباره وثيقة مرجعية وآلية ذات بعد استراتيجي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولا بد هنا من الإشادة بالخطة التواصلية بهدف التعريف بمضامين الخطة، والانفتاح على الجامعة وعلى المجتمع المدني في هذا المجال.

لكننا نتساءل كذلك عن الإمكانيات المادية المرصودة لأجرأة الخطة وعن مداها الزمني المحدد في أربع سنوات لتفعيل 435 تدبيرا واردا في الخطة؟

كما أن إشكالية الاعتقال الاحتياطي ما زالت تثير الكثير من الجدل، ويستدعي الأمر اعتماد العقوبات البديلة بهدف التقليص من الظاهرة، مع أهمية تأهيل كل الفاعلين في المجال (الشرطة، المحامون،...)

وجدير بالذكر أن إعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتبر مؤشرا إيجابيا يتعين تثمينه.

وفي الأخير، نعتقد أن لا مناص من فتح حوار مجتمعي هادئ ومسؤول بشأن عقوبة الإعدام في اتجاه توسيع الإقناع بضرورة انضمام المغرب للبروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام.

2- لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نناقش معكم مشروع ميزانية قطاع الفلاحة في سياق ثلاث مستجدات تهم القطاع هذه السنة:

- مرور 10 سنوات على انطلاق مخطط المغرب الأخضر، وهي مدة كافية لتقييمه والوقوف على نقط.

- الإعلان الرسمي عن فشل، أو على الأقل استنفاذ، النموذج التنموي القائم، وبلورة نموذج تنموي جديد مما يعني، ضمنيا، فشل النموذج التنموي في المجال الفلاحي، وبالنتيجة فشل مخطط المغرب الأخضر في تحقيق الأهداف التنموية، أو على الأقل عدم تمكنه من تحقيق كل الأهداف.

– دعوة جلالة الملك مؤخرا في خلق طبقة وسطى في العالم القروي والأرياف، مما يعني أيضا أن المخطط لم يتمكن من خلق هذه الطبقة، وبالنتيجة ضرورة مراجعة دعائمه وأسبقياته.

هذه العناصر الثلاث مترابطة فيما بينها، وتطرح بوضوح ضرورة مراجعة السياسة الفلاحية بشكل كامل:

أولا: حتى تساهم الفلاحة، وهي قطاع استراتيجي ويسمى بالقطاع الأول، في إرساء نموذج تنموي جديد، لا نتصوره بدون نموذج تنموي جديد لقطاع الفلاحة وتنمية العالم القروي والأرياف، الهدف الأساس المفترض لمخطط المغرب الأخضر...

علينا، إذن السيد الوزير، أن نعترف جميعا، الحكومة بالأساس، بفشل النموذج التنموي في القطاع الفلاحي، ومن ثمة مخطط المغرب الأخضر، بدون هذا الاعتراف الواضح والصريح (كما فعل جلالة الملك) بالفشل لا يمكن أن نتقدم وتساهم الفلاحة بشكل قوي في النموذج التنموي الجديد... فالأمر يتعلق بحوالي 13 مليون مغربي في القرى والأرياف يعيشون أساسا من الأرض والأنشطة الفلاحية.

الأمر يتعلق بقطاع استراتيجي وازن ومؤثر بقوة على الاقتصاد الوطني.انظروا كيف ترتفع نسبة النمو العامة في المواسم الفلاحية الجيدة وتنخفض بشكل حاد في سنوات الجفاف. انظروا إلى الأعداد الهائلة من ساكنة القرى والأرياف التي تلتحق بأحزمة الفقر في المدن الكبرى وتعمق من أزمتها وأزمة النمو الحضري في هذه السنوات.

القطاع الفلاحي ليس مجرد قطاع حكومي، إنه قطاع إستراتيجي وازن ترتبط به مهمة خطيرة وهي توفير الأمن الغذائي للشعب، وهو أهم وأخطر من كل أمن آخر بل أساس ضمان أمن الوطن بالمعنى العام.

ويجدر بنا التساؤل إذن بعد عقد من انطلاق مخطط المغرب الأخضر عما تحقق؟ هل استجاب لإنتظارات 13 مليون ساكن قروي وريفي؟ هل استطاع أن يطور بشكل ملموس وواضح حياة هذه الساكنة؟

نفترض أنه لو حقق النجاح المنتظر منه لما اضطرت الدولة إلى إعلان فشل النموذج التنموي لأن الفلاحة ركيزة أساسية لأي تنمية، ولما اضطر جلالة الملك إلى الدعوة إلى خلق طبقة وسطى في القرى والأرياف.

لا ننكر أنه حقق منجزات وساهم في تطوير جانب من الفلاحة الوطنية، والتي يسميها الفلاحة ذات القيمة المضافة، لكن في هذا النجاح يكمن الفشل أيضا!

فإعطاء كل الاهتمام والدعم لما يسمى بالفلاحة العصرية هو الذي أدى إلى ربطها بالتصدير والعملة الصعبة عوض ربط القطاع الفلاحي برمته بمهمة مركزية وخطيرة هي الأمن الغذائي لشعبنا، وهذا لن يتحقق إلا عبر ما يسمى بالقطاع التقليدي (الذي لم يعد تقليديا بالفعل لاستعماله تقنيات حديثة ولو بشكل محدود)، وهذا القطاع الواسع والغالب لم يحظى سوى بعشر ما حظيت به الفلاحة الكبرى من دعم مباشر وغير مباشر.

لنقولها بكل وضوح فكري وسياسي: إن المخطط يدعم بشكل قوي الفلاحة الكبرى الرأسمالية، إنه يدعم الملاكين الكبار الذين ليسوا بحاجة إلى دعم، ولايوزع سوى الفتات على الفلاحة المسماة تضامنية، أين يكمن

التضامن وأين يتجلى؟ هل في عملية " التجميع"؟ هل إستفاذ الفلاحون الصغار فعلا من هذه العملية؟ المعطيات التي لدينا تشير إلى أن عملية التجميع نفسها هي دعم غير مباشر لكبار الملاك الذين أوكلت لهم مهمة التجميع، وهم المستفيدون منها بالأساس، وأصبح ما يسمى ب " الفلاحة التضامنية " مجرد ملحقة بالفلاحة الكبرى.

لقد اطلعنا، السيد الوزير، على وثيقة مصدرها وزارة الفلاحة تشير إلى أن هناك 60 مشروع اندماجي فقط في إطار التجميع، 47 منها تهم الإنتاج النباتي و13 تهم الإنتاج الحيواني، وتهم 49.000 فلاح فقط من أصل حوالي مليون فلاح متوسط أو فقير معنيين بعملية التجميع، بينما تشير أرقام مشروع ميزانية وزارة الفلاحة إلى وجود 813 مشروع.

هناك الأرقام التي يمكن المبالغة فيها، لكن هناك واقع لا يمكن إلغاؤه واقع لايرتفع بالأرقام الجافة.

والحل ليس الترقيع، وليس في رفع مخصصات ما يسمى بالفلاحة التضامنية، الحل هو قلب المخطط وجعله يقوم على رجليه وليس على رأسه!

الحل هو قلب المعادلة: بجعل الحصة الكبرى من الدعم تذهب للفلاحين الصغار والفقراء، المحتاجين إلى دعم الدولة، وليس لكبار الملاك الذين يجنون أرباحا من نشاطهم الزراعي ومداخيل كبرى لا يؤدون عنها في الغالب، ضرائب لخزينة الدولة.

الحل هو في الإصلاح الزراعي الذي دعت إليه القوى الوطنية والتقدمية في بلادنا منذ عقود والإصلاح الزراعي الذي دعونا إليه ينصب أساسا على الفئات الواسعة من الفلاحين المتوسطين والفقراء وليس على أقلية من المزارعين والملاك الكبار.

الإصلاح الزراعي يعني أيضا توسيع الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات المسقية، فالحال اليوم أن 12% فقط من الأراضي صالحة للزراعة (وفي بعض البلدان يتجاوز 50%مثل فرنسا).

ويعني أيضا تثمين الموارد البشرية للفلاحة المغربية حيث 80% من ساكنة القرى والأرياف تعيش بالفلاحة.

- مراجعة إكراهات ندرة المياه والعجز المائي، وعلاج مشكلة تبخر كميات هائلة من المياه لا يتم استثمارها بالتالي:

- معالجة مشكلة صغر الاستغلاليات الزراعية حيث أن 85% تقل عن 5 هكتارات.

- تجاوز ثنائية قطاع عصري/ قطاع تقليدي بتحديث شامل للفلاحة الوطنية.

السيد الوزير،

لا يمكن خلق طبقة وسطى بالقرى والأرياف باستمرار هذه الإزدواجية، والاستمرار في دعم ما لايقل عن 10% وتهميش أزيد من 80% من ساكنة القرى.

مطروح عليكم، السيد الوزير، الإستجابة للدعوة الملكية الهامة بخلق طبقة وسطى في القرى والأرياف؟ كيف ستفعلون لتحقيق هذا الهدف؟

لا نظن أن ذلك ممكننا في إطار مخطط المغرب الأخضر بدعائمه وتوجهه الحالي.

مطروح عليكم اليوم توزيع الأراضي على المنتجين المقدرة ب مليون هكتار فمن أين ستأتون بها؟

هل بتمليك أراضي الجموع؟ كيف سيتم انتزاعها من مستغليه الحاليين الذين يعتبرونها حقا مكتسبا؟ كيف ستواجهون النزاعات المحتملة ليس فقط بين المستغلين والدولة بل كذلك داخل الأسرة الواحدة؟

لذلك فلا مفر من توسيع المساحات الصالحة للزراعة وقيام برنامج وطني طموح لاستصلاح الأراضي ومد قنوات الري لمساحات شاسعة وغير مستغلة حاليا...

إنه رهان إستراتيجي، وكسبه يتطلب مخططا جديدا للفلاحة المغربية، بدونه يصعب تصور نجاح نموذج تنموي جديد مطروح اليوم بإلحاح على بلادنا من أجل نموها وتقدمها.

3- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

أ- قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

مناقشة مشروع ميزانية قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ضمن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019، مناسبة لإثارة القضايا الكبرى لمنظومتنا التربوية وبسط ملخص لتصوراتنا ومواقفنا من هذه القضايا.

سوف لن نكرر تشخيص وضعية التعليم، فالجميع يدرك أنها وضعية غير سليمة، منها السيد وزير نفسه الذي عبر، سواء في تقديمه لمشروع ميزانية القطاع داخل البرلمان أو في فضاءات أخرى. الجميع يدرك أن منظومتنا التعليمية في أزمة وأنه لا يمكن أن نستمر على هذه الحال، وأنها غير قادرة على مواكبة النموذج التنموي الجديد الذي نسعى إليه جميعا. فهذا الأخير لا يمكن أن يستقيم بدون منظومة تربوية متقدمة، مساهمة بقوة في تنمية الإنسان، ومن ثمة الاقتصاد والمجتمع.

الإجماع على وجود أزمة المنظومة هو الذي دفع إلى بلورة مشروع إصلاحي جديد عبر القانون / الإطار لإصلاح التعليم، وهو مشروع ندعمه وسنعمل على المساهمة في إنجاحه، بالمواكبة والاقتراح والنقد والتقييم، إنه أكبر مشروع إصلاحي للمنظومة، سيستفيد، دون شك من المكاسب لكن أساسا من الإخفاقات السابقة.

ونعتبر أن المدخل لإصلاح منظومة التربية والتكوين هو تعميم التعليم

الأولي. إنه علاوة على كونه الأساس الذي تنبني عليه المراحل المقبلة في المسار التعليمي للفرد، فإن نخبويته الحالية تخلق وضعية لا تكافؤ بين أبناء الشعب. فنظرا لكونه، في الوضع الراهن مرتبط بالأداء المادي، عموما، فإن فئات واسعة من شعبنا عاجزة عن ضمان مقعد لأبنائها في هذا التعليم، وينتج عن ذلك تفاوت بين التلاميذ في مستوى الإدراك والقابلية لاستيعاب مقررات باقي المستويات الأعلى، لذلك فهدف تعميم التعليم الأولي على كل أبناء الشعب شعار مركزي ومنطلق أساس لأي إصلاح.

ونسجل، بارتياح، ورود هذا الهدف ضمن الخطة الإصلاحية الجديدة.

المحور الثاني والأساسي للمشروع الإصلاحي هو تأهيل المدرسة العمومية لتسترجع المكانة التي كانت لها في عقود ماضية، تأهيل من حيث البرامج والطرق البيداغوجية بمواكبة مكاسب العصر لضمان جودة التكوين، وتجاوز التلقين والتلقي السلبي بترسيخ روح النقد والتفاعل، وتشكيل ذهنية عقلانية للمتعلمين، وترسيخ قيم الحرية والوطنية والمسؤولية وروح المبادرة والإبداع.

إن تركيزنا على المدرسة العمومية كحق دستوري لكل مواطن ومكسب لا يمكن السماح بالتفريط فيه، لا يعني رفضنا للتعليم الخصوصي باعتباره مكونا ثانويا لمنظومة التربية والتكوين، هذا التعليم الخصوصي بدوره بحاجة إلى إعادة تأهيل ليشتغل ضمن المشروع الإصلاحي العام للمنظومة وليس من خارجها، وضمن منظومة القيم التي يهدف المشروع إلى تحقيقها من حيث الأهداف المعرفية والتكوينية والقيمية، بمعنى ترسيخ نفس القيم الوطنية والإنسانية، وروح النقد والتفاعل والإبداع التي يفترض أن تكون الأهداف الكبرى للمشروع الإصلاحي.

إن التعليم الخصوصي يجب أن يبقى اختياريا وليس ضرورة كما هو الحال اليوم أمام فئات واسعة من شعبنا بسبب ضعف جودة التعليم العمومي.

ولكي ينجح المشروع الإصلاحي لمنظومة التربية والتكوين لا بد أن يكون مشروعا وطنيا، مشروع أمة وليس فقط مشروع قطاع حكومي، مشروع لا بد أن يحمله، عن قناعة وحماس، بالخصوص كل الفاعلين في القطاع بشكل مباشر أو غير مباشر في الوزارة، الإدارة التربوية، الهيأة التربوية، التلاميذ، الأولياء، الجماعات الترابية.

ولا بد من التأكيد أن أي مشروع إصلاحي لا يمكن تنفيذه بنجاح بدون الفاعلين الأساسيين المنفذين وهم الموارد البشرية للقطاع بمختلف مستوياتهم ومواقعهم، من حيث التكوين الجيد، والتحفيز المادي والمعنوي، وأساسا رد الاعتبار لأسرة التربية والتكوين.

السيد الرئيس،

تتفرع عن هذه القضايا الكبرى قضايا فرعية لا بد من الإشارة إليها:

قضية التمويل: نحن نعتبر تمويل التعليم في كل مراحله، من الأساسي إلى الجامعي، هي مسؤولية الدولة أولا. دون أن يعني ذلك رفض اللجوء إلى شراكات مع جماعات ترابية ومؤسسات مختلفة، وإنشاء صندوق خاص لدعم وتمويل التعليم في بعض مراحله أو بعض تفرعاته، ما نرفضه هو المس بجيب المواطن كيف ما كان مستواه الاجتماعي، فالتعليم حق لكل أبناء الشعب المغربي.

ولا نخفي تخوفنا من إشارة المشروع الإصلاحي إلى ضمان المجانية في مرحلة التعليم الإلزامي الذي ندعو بالمناسبة إلى الرفع من عدد سنواته وليس تقليصها، إن ذلك يعني بشكل غير مباشر، أن المراحل اللاحقة للتعليم الإلزامي يمكن أن تتطلب مساهمة الأسر في تمويلها، وهذا ما نرفضه لأن التلميذ أو الطالب وهو في المدرسة العمومية أو الجامعة العمومية تحت مسؤولية الدولة، ويمكن للأسر الغنية أن تساهم في تمويل الجهد الوطني في التعليم وفي غيره عبر وسائل أخرى، كالضريبة التضامنية، أو الضريبة على الثروة التي ندعو إليها منذ سنوات.

قضية الهدر المدرسي قضية أخرى من القضايا المطروح معالجتها بمبادرات وتصورات جديدة أو مجددة. فالهدر المدرسي ناتج أحيانا عن الوضعية الاجتماعية للأسر المعنية، خاصة في المراحل الإعدادية والتأهيلية والجامعية، اعتبارا لبعد مقر الدراسة عن مقر سكن العائلة، وهذا يتطلب الاستمرار في تقريب المؤسسات التعليمية، ودعم النقل المدرسي الذي تقدم بشكل ملموس في السنوات الأخيرة.

غير أن عوامل أخرى تكون، أحيانا، سببا في الهدر، ومنها ضعف أو حتى عدم مواكبة الحالات المعنية نفسيا واجتماعيا وتربويا، وبالمناسبة نحن نرى ضرورة توفر أخصائي اجتماعي ونفسي في المؤسسات التعليمية للقيام بهذه المهمة، إضافة إلى مواكبة التلاميذ الضعيفي المستوى بدروس الدعم والتقوية إضافة إلى المواكبة التربوية والنفسية.

وبخصوص التعليم العالي فإننا نثمن وندعم مشروع استقلالية الجامعات وفكرة حمل كل جامعة لمشروع يتناسب مع موقعها ومحيطها، وتخصص كل جامعة في مشروع كبير، خاصة ما يتعلق بالبحث العلمي، والإجازات المهنية، وارتباط وثيق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الجهوي.

غير أن نظامنا الجامعي بحاجة إلى مراجعة وتطبيق شعار " ربط التكوين بسوق الشغل " الذي يردده الجميع منذ سنوات، وهو ربط يلزم أن يبدأ خلال سنوات التعليم الإعدادي والتأهيلي من خلال عملية التوجيه لتكون مرحلة التكوين الجامعي هي استمرار لما سبقها من تكوين وليس قطيعة وتحول صادم أحيانا، ينتج عنه في بعض الأحيان هدرا بعد عجز الطالب عن الاستيعاب والاستمرار في التكوين لأسباب بيداغوجية، وهو أحد أسباب الهدر على المستوى الجامعي الذي ينبغي معالجته من الأساس، إضافة إلى الأسباب المادية وعجز الأسر عن تمويل إقامة أبنائها في مدن بعيدة عن مقر السكن، وهو ما يجب معالجته بتوفير ما يكفي من الأحياء الجامعية للمحتاجين، وإغناء المكتبات الجامعية بكل المراجع الضرورية، وتقديم خدمات أخرى تخص التحصيل والبحث.

ولا بد من التأكيد على أهمية، بل وبل وضرورة الارتقاء بالبحث العلمي بالجامعة، الذي ينبغي أن تكون فضاء أكاديميا للبحث والإبداع وبل والاختراع وليس فقط مجرد فضاء للتكوين. يجب استثمار الإمكانيات البشرية الهامة التي تتوفر عليها جامعاتنا واستثمار المختبرات العلمية وتطويرها مما يفرض الرفع من التمويل المخصص للبحث والذي ما زال لا يحظى سوى بنسبة ضئيلة جدا لا تسمح له بالتطور الإنتاج والاختراع.

ب- تدخل المستشار عبد اللطيف أعمو في مناقشة مشروع ميزانية وزارة الثقافة والاتصال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية في إطار مناقشة مشروع قانون المالية مناسبة لإثارة القضايا الكبرى المطروحة في كل قطاع، ومناسبة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة به.

في قطاع الثقافة، لابد من تسجيل الحصيلة الإيجابية، عموما، والجهد الكبير المبذول في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، سواء ما يتعلق بتوسيع البنية التحتية للثقافة، من دور الثقافة والمكتبات والمسارح، أو من حيث دعم الكتاب ومختلف الأشكال الفنية والإبداعية (دعم الكتاب، دعم السينما، دعم العروض المسرحية، دعم الإنتاج الموسيقي...)، ونسجل كذلك أهمية فتح ورش البحث الأركيولوجي للكشف عن الكنوز الثقافية التي مازالت مخزونة في باطن الأرض.

تسجيل الإنجازات والإيجابيات لا يمنع من طرح القضايا الكبرى للثقافة المغربية، قضايا مطروحة ليس فقط على القطاع الحكومي المعني مباشرة بل على الحكومة برمتها، والدولة المغربية على وجه أعم.

نحن نقصد بالثقافة، المعنى العام وليس فقط ما يرتبط بالإبداع والإنتاج الأدبي والفني، نقصد كذلك منظومة القيم التي تحملها أي ثقافة وتميز هوية كل شعب. ومن المؤسف أن نسجل أننا نعيش أزمة على هذا المستوى، فنحن أمام الضحالة بل وحتى التفاهة فيما يروج على مستوى الحياة العامة، وأمام تلقي سلبي لما يرد علينا من ثقافات أخرى، سواء من الغرب أو من الشرق، واستهلاك للمنتوج الثقافي الأجنبي في جوانبه السلبية سواء من حيث القيم أو أنماط الحياة والسلوك والاستهلاك. ونسير بالتدريج نحو فقدان مناعتنا الثقافية والقدرة على التثاقف الإيجابي وإدماج الجوانب الإيجابية فيما يرد علينا (بكثافة بارتباط مع تطور وسائل الاتصال الحديثة)، ضمن منظومتنا الثقافية والقيمية.

وطرح مسألة الهوية الثقافية الوطنية لا يعني الانغلاق الذي أصبح مستحيلا في هذا العصر، والانفتاح على الثقافات الكونية لا مفر منه لتطوير ثقافتنا الوطنية.

إن ما نحتاجه اليوم، أيها السيدات والسادة، هو مشروع ثقافي وطني كبير وشامل لكل تجليات الثقافة وتعابيرها اللغوية والمادية والسلوكية، كرأسمال رمزي. ما نحتاجه اليوم، ونحن نتحاور بخصوص بلورة نموذجنا التنموي الجديد والمتميز، هو إدماج الثقافة الوطنية ضمن هذا النموذج والانتباه إلى الأهمية الكبرى للثقافة في التنمية، فلا نموذج تنموي جديد وناجح وناجع بدون ركيزة، نعتبرها أساسية، وهي الثقافة، لذلك نعتبر أن بلورة نموذج تنموي جديد لابد أن يرافقه مشروع ثقافي وطني، وهذه ليست مهمة قطاع الثقافة فقط بل مهمة الدولة بكل مكوناتها.

ونعتبر أن دور القطاع الحكومي المكلف بالثقافة مهم وأساسي وعليه مسؤولية المبادرة.

كما أن دور وزارة الثقافة، في تصورنا، ليس فقط التنظيم وإشاعة " الإستهلاك" الثقافي بالمعنى الضيق، بل أيضا المساهمة في الإنتاج الثقافي بمختلف أشكاله وتجلياته المادية والمعنوية، لمواجهة انحصار الإنتاج الثقافي وتراجع القراءة بشكل مخيف، وهيمنة الرداءة وتراجع الإبداع الراقي، وتسويق وسائل الإعلام والتواصل، حتى المملوكة للدولة، للتفاهة ولمضامين فارغة.

وهنا يرتبط قطاع الثقافة بقطاع الاتصال، فوسائل الإعلام والاتصال أصبحت أداة أساسية، بل وطاغية، لنشر الثقافة سواء في جانبها الإبداعي أو جانبها القيمي والسلوكي، بل هي فضاء لبلورة الأفكار والقيم وترسيخها في ذهن المشاهد أو المستمع أو القارئ.

نحن ندرك محدودية مسؤولية القطاع الحكومي في ضبط وتوجيه وسائل الإعلام والاتصال ولا نريد ذلك مطلقا، فهي فضاء للحرية والإبداع، غير أن القطاع له دور فيما يتعلق بوسائل الإعلام العمومية، باعتباره سلطة وصية، دوره في الحرص على احترام دفتر التحملات ومراجعته، وحتى التنبيه والتحسيس ليكون إعلامنا الوطني حاملا ومسوقا للمشروع الثقافي الوطني في كل تجلياته وتعبيراته ولغاته.

ولابد من إثارة وضعية الإعلام الإلكتروني الذي أصبح له دور أساس في الحياة العامة في جوانبها الثقافية وغيرها... إنه قطاع يعيش فوضى وانحرافات وسلوكات تتنافى، أحيانا، ليس فقط مع قيمنا الثقافية الوطنية بل حتى مع المصلحة العمومية. إن مبدأ الحرية لا يستقيم بدون مبدأ المسؤولية، والمصلحة العمومية تعني، هنا، حماية الوطن والمجتمع، ودور الوزارة هو تقنين هذا القطاع الهام اليوم ومحاربة الانحرافات التي يعرفها، ليكون الإعلام الإلكتروني عنصرا أساسيا في مشروعنا الوطني الثقافي والتنموي.

ولابد أن نسجل أهمية تنصيب المجلس الوطني للصحافة، ونأمل أن يكون الأداة التي يتم عبرها ضبط هذا المجال ذاتيا، وتخليق مهنة الصحافة النبيلة، وإطارا لبلورة أشكال الضبط والتقنين والتوجيه والتحسيس بمخاطر الإنزلاقات التي يعرفها القطاع. وأملنا كذلك أن نتمكن قريبا من تنصيب المجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية، الذي يوجد قانونه التنظيمي في طور المصادقة، ليكون فضاء لبلورة المشروع الثقافي الوطني وحماية التعددية

الثقافية واللغوية ببلادنا، ودعم وتطوير لغاتنا الوطنية من عربية وأمازيغية وحسانية، وترسيخ ودعم وتطوير ما تحمله من قيم وطنية إيجابية، حتى تساهم الثقافة بمعناها العام، في بلورة وتطبيق النموذج التنموي الجديد الذي نسعى إليه.

ج- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

في إطار مساهمتنا في مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2019، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع ميزانية قطاع الصحة.

هذه المناقشة التي تتيح لنا فرصة سنوية لتسليط الضوء على ما تحقق، والوقوف على الاختلالات التي تشوب تدبير القطاع بشكل عام، في أفق تجويد الأداء العمومي في هذا المجال.

ولعل الاهتمام الملكي بهذا الملف بالذات، واستقباله الأخير لوزير الصحة في بداية شهر نونبر الماضي، بحضور السيد رئيس الحكومة، والوقوف على أعطاب القطاع، والدعوة إلى ضرورة إصلاح أوجه القصور التي يعرفها تنفيذا لبرنامج التغطية الصحية "راميد" والمراجعة العميقة للمنظومة الوطنية للصحة، لخير دليل على الدعوة الملحة والغير القابلة للتأجيل لمعالجة اختلالات قطاع الصحة العمومية.

ولا داعي للتذكير بخلاصات التقارير الوطنية والدولية التي رصدت مجمل الاختلالات، ومن ضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي اختصرها في ضعف بنيات الاستقبال وطول مواعيد الفحص والاستشفاء وتدني جودة الخدمات العمومية، وقلة الموارد البشرية الطبية والشبه طبية، بالرغم من توسيع الاستفادة من نظام التأمين الصحي الإجباري ونظام المساعدة الصحية، إضافة إلى الفوارق المجالية...

لقد تابعنا مداخلة السيد الوزير أمام أعضاء اللجنة البرلمانية بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم سنة 2019، والتي تطرق فيها لأبرز منجزات وزارة الصحة ما بين 2017 و2018 ليعرج على برنامج العمل برسم سنة 2019، الذي لخصه في شعار: "منظومة صحية منسجمة من أجل عرض صحي منظم ذي جودة وفي متناول الجميع"، مقدما مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019، مع بيان مؤشرات تنفيذ الميزانية، التي بلغت نسبة 98% بالنسبة للمعدات والنفقات المختلفة، و53% بالنسبة للاستثمار إلى غاية شهر أكتوبر 2018.

ورغم إشادتنا بإيجابية حصيلة قطاع الصحة، بحكم الرفع من الموارد المالية المخصصة له، فالتراكم السلبي الذي عاشه القطاع على مدى عقود من القطيعة مع مسار التنمية، حيث ظل القطاع محاصرا وحبيس حسابات ضيقة، جعلته يعاني من قصور شديد على مستوى الحكامة وتدبير الموارد.

كما تجب الإشادة بالجهد المبذول في أفق توسيع التغطية الصحية للمهنيين والعمال المستقلين، انسجاما مع ما ورد في الفصل 31 من الدستور، وإصدار مراسيم (27 مرسوما) نحو منظومة صحية متكاملة، ومراجعة دور الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، وتوفير عرض صحي مقنع في مخططات الصحة في أفق سنة 2025.

والأكيد اليوم، أن القطاع في حاجة إلى مجهودات مضاعفة على مستوى الميزانية والحكامة التدبيرية، والحد من التراجعات، ولا بد - في المنظور الكمي - من أن تصل ميزانية القطاع على أقل تقدير إلى 10% من الميزانية العامة للدولة إذا أردنا فعلا احتواء الخصاص.

ولا بد هنا من الإشارة إلى الاختلالات التدبيرية لنظام المساعدة الطبية "راميد"، والذي نعتبره مشروعا مجتمعيا تتحمل فيه الحكومة المسؤولية كاملة، وتتدخل في بلورته العديد من القطاعات الوزارية. فالنظام يستفيد منه اليوم 12 مليون شخص، ورغم أهميته العددية، لا زال يعاني من إكراهات على مستوى التمويل والحكامة

والتزام الدولة بتمويل نظام الخدمة الصحية العمومية "راميد" في مستوى 3 ملايير درهم سنويا، لم يتحقق بعد. وهو ما يتطلب التنسيق الدقيق بين كل من وزارات الصحة والداخلية والمالية للوفاء بالالتزامات الحكومية.

وهو ما يطرح كذلك، وعلى مستوى أوسع، إشكالية ديمومة الموارد وتوفير تمويل قار ومضبوط لمنظومتنا الصحية، وتمكين المستشفى العمومي من استقلالية القرار المالي والإداري، على المستوى الجهوي وعدم مركزة القرار الصحي والخدمات الصحية، ووقف الحجر على القطاع.

إن نجاعة السياسة الصحية في تقديرنا رهين بالاستثمار في الطفل والأم، والعناية بالصحة المدرسية، وبناء السياسة الصحية على هذا الأساس يقتضي مقاربة تعتمد النجاعة، والتضامن الوطني لتوفير الخدمة الصحية العمومية المتكافئة للجميع، وضمان التوازن المجالي في أفق عدالة مجالية حقيقية.

ولا بد كذلك من الإشارة إلى ارتباط السياسة الدوائية الوطنية بضمان الأمن الدوائي وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويتعين في هذا الباب إخراج الوكالة الوطنية للأدوية لمواصلة ومواكبة الدينامية المرتبطة بالدواء.

وندعو وزارة الصحة أيضا إلى الاهتمام أكثر بالبحث العلمي وتحويل المستشفيات الجامعية ليس فقط للتدريب والتكوين بل أيضا إلى مجال للبحوث الطبية، وتوفير إمكانيات وتحفيزات للباحثين، والطموح إلى إبراز علماء مغاربة يساهمون في الجهد العالمي في فهم الأمراض الطبية واختراع الأدوية باستثمار ما تزخر به بلادنا من نباتات طبية، وإنجاز بحوث جادة بالمعايير الدولية. إنه ورش جديد على بلادنا الإقدام عليه.

كما ندعو إلى دعم وتطوير الوقاية من بعض أمراض العصر مثل السمنة وما يرتبط بها من أمراض أخرى وذلك عبر برامج تحسيسية خاصة ما يتعلق بالأنظمة الغذائية. وفي هذا الإطار نرى ضرورة الاهتمام بالنظام

الغذائي ليس فقط للمرضى بل كذلك لمجموع المواطنين، وتوفير أخصائيي التغذية في كل المستشفيات والمراكز الصحية، ليس فقط لمواكبة النزلاء بالنظام الغذائي والتوجيه، بل كذلك لتوجيه المرتادين على المنشآت الصحية، فيما يتعلق بالنظام الغذائي، وكذلك متابعة ومراقبة المكونات الغذائية للمواد الاستهلاكية وبلورة تشريعات تحد من استهلاك المواد الضارة بصحة الإنسان، ونعتقد أن فرض ضريبة تصاعدية على المنتوجات المتضمنة للسكر خطوة في هذا الاتجاه، يجب أن تليها خطوات أخرى في مجالات أخرى من مكونات المواد الغذائية خاصة منها المعلبة، ولا يخفى الأضرار الصحية الناتجة عن تركيز بعض المواد الضارة في هذه المنتوجات.

كما يجب إعطاء العناية اللازمة لإشكالية التلوث وما يترتب عنها من أمراض، خاصة بالجهاز التنفسي، وبلورة تشريعات صارمة تهدف للحد من تلوث البيئة ومن ثمة التخفيف من الأمراض الناتجة عنه.

إنه استثمار مهم يوازي ما تم إنجازه في الصحة الإنجابية وتلقيح الرضع للوقاية من عدة أمراض، فكلما كانت هناك وقاية كلما انخفضت نسبة المرض ومن ثمة انخفاض جهد العلاج.

السيد الرئيس،

إن الحاجة ملحة اليوم، لتوسيع عدد المقاعد المخصصة للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، وعلى رأسها كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وتزويد مراكز الجهات بمراكز استشفائية جامعية، توفر المزيد من فرص استقطاب الأطر العليا، وضمان تثبيت الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية، من خلال الرفع من مستوى الجاذبية المجالية والخدماتية Attractivité بمراكز الجهات والأقطاب الحضرية النشيطة في فلكها.

إن إشراك مختلف الفاعلين والمتدخلين، من فرقاء اجتماعيين ومجتمع مدني وإعلام، ومجالس منتخبة، في إصلاح ورش الصحة، ونبذ عقلية الاستحواذ والتفرد بالقرار، ومقاربة الممارسة الطبية من منظور الشراكة المنتجة والمبدعة، وتركيز دور الوزارة في التوجيه والتأطير، يعتبر في منظورنا، مدخلا لاستكشاف آفاق تطوير السياسات العمومية في المجال الصحي.

ومقابل التحولات الديمغرافية الهائلة التي تعرفها بلادنا، وما لها من انعكاسات، وما تمارسه من ضغوطات كبيرة على مختلف القطاعات الاجتماعية، بجانب الطلب المتزايد على الخدمات الصحية الرفيعة المستوى، فلا بد هنا من التنويه بالجهد الذي تبذله الأطر العاملة بوزارة الصحة، من أطر إدارية وطبية وشبه طبية وتقنية، وخصوصا العاملين منهم في المناطق النائية، وبعيدا عن المراكز الحضرية الرئيسية، والذين يشتغل أغلبهم في أجواء غير مريحة وبوسائل عمل غير مرضية وفي ظروف عمل استثنائية وصعبة احيانا.

إن أهمية قطاع الصحة، مثله مثل قطاع التربية والتكوين، تكمن في كونه يرهن كل مؤشرات التنمية المستدامة، ويؤثر عليها سلبا أو إيجابا، لذلك، فمكانة المغرب ضمن محفل الأمم، رهين بتجويد الخدمات الصحية والرفع منها. وأكيد أن تنصيص منظمة الصحة العالمية على تخصيص نسبة 10% من الناتج الداخلي الخام لقطاع الصحة، رهين بتحسين المؤشرات المعتمدة في تصنيف الدول على مستوى التنمية المستدامة.

وارتفاع ميزانية وزارة الصحة إلى مستوى 6% من الميزانية العامة مؤشر إيجابي، لكنه غير كافي، ولا يرقى إلى مستوى ترجمة تطلعات البرنامج الحكومي.

لقد كان قطاع الصحة يتسم قبل 2011 بصبغة مشروع فك ورفع الحصار عن القطاع، الذي قام به الدكتور الحسين الوردي، ويتعين اليوم العمل على تكثيف العرض الصحي.

هناك منجزات وتحديات. ويتعين تعزيز التواصل المستمر مع المواطنين ومع المجالس المنتخبة، حتى تتمكن الحكومة من بلورة الحلول بصيغ تشاركية تخدم مصلحة المواطن وترفع من قيمة الأداء القطاعي.

4- لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

– تدخل المستشار السيد عبد اللطيف اعمو في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

السيد الرئيس،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية بمجلس المستشارين، في إطار مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2019، بلجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، مركزا على بعض المحاور المرتبطة بالشؤون الخارجية والتعاون.

لقد استمعنا بإمعان إلى الكلمة التقديمية للسيدة كاتبة الدولة أمام أعضاء اللجنة البرلمانية بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي برسم سنة 2019، والتي بسطت خلالها أهم مرتكزات ومرجعيات وأولويات العمل الدبلوماسي وسياق اشتغال الدبلوماسية الرسمية المغربية.

وبداية، لا بد من الإشادة بالدور المحوري للدبلوماسية الرسمية في تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وتقوية مكانته ضمن أمم العالم، إضافة إلى خدمة مصالح الوطن العليا ورعاية وصون مصالح مغاربة العالم، خصوصا الدينامية التي تعرفها الدبلوماسية الوطنية على المستوى القاري.

ولا بد كذلك من التأكيد على الطابع المركب لأجواء اشتغال الدبلوماسية المغربية، حيث يتسم السياق الدولي بالتعقد والتقلب، وبتسارع الأحداث، مع بروز فاعلين دوليين جدد، إضافة إلى تراجع النسق المتعدد الأطراف.

وفي ظل هذه الأجواء الدولية المتقلبة والسريعة التطور، كان لزاما على الدبلوماسية الوطنية أن تبرهن عن قدرتها على التأقلم السريع والقراءة الصحيحة والمتأنية لموقعها داخل الخريطة الدبلوماسية الدولية، بتقوية وتنويع شراكاتها قاريا وعربيا ومتوسطيا وإسلاميا... على أساس احترام الثوابت الوطنية وخدمة المصالح العليا للوطن ورعاية شؤون مغاربة العالم.

ويعتبر ورش تحديث المنظومة الدبلوماسية ومدها بالموارد البشرية والمالية الضرورية لأداء مهامها، وتطوير أدائها في أفق التفاعل الإيجابي والسريع مع مختلف التغيرات، على رأس المهام التنظيمية للوزارة.

إن ما راكمته وتراكمه بلادنا من مواقف إيجابية تجاه وحدتنا الترابية على المستويين القاري والدولي، والتي تبقى على رأس الأولويات الدبلوماسية، لخير دليل على وجاهة الموقف المغربي الذي يرتكز على مقترح الحكم الذاتي في ظل السيادة المغربية. وقد جاء الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء ليعزز هذا المسار ويؤكد استعداد المغرب لفتح حوار مباشر مع الجزائر من خلال إحداث آلية سياسية مشتركة.

ومكنت الزيارات الملكية المكثفة للعديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، من التركيز دبلوماسيا على العمق الاستراتيجي الجديد للمغرب في افريقيا، ومهدت لوضع لبنات جديدة لتنمية متبادلة تنهل من التعاون جنوب/جنوب، وتكون ممحورة حول المشاريع الاقتصادية المدرة للثروة، لكن بنكهة إنسانية واجتماعية وثقافية وبيئية متميزة. مما دفع الدبلوماسية الرسمية إلى بناء توجهات اقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية باستحضار واقع هذا الفضاء الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري الواسع والواعد وبالارتكاز على معطياته.

كما أن مستقبل المغرب دبلوماسيا رهين بمستوى تطوير وتعزيز التعاون جنوب – جنوب، إضافة إلى تقوية العلاقات مع شركائنا التقليديين، وأن الخريطة السياسية ببعض الدول الإفريقية في طور إعادة التشكيل بعد عدة انتخابات في سنة 2019، وهي فرصة للمغرب ليحرص، في أفق خلق موازين قوى جديدة، على تقوية روابطه أساسا مع دول محورية في القارة السمراء كجنوب إفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا، ولكي لا تنحصر العلاقات التقليدية والمبادلات على دول فرنكفونية محدودة.

كما يجب، في إطار تكثيف النشاط الدبلوماسي على المستوى القاري وتقوية قدراته على التكيف وتوسيع مجال التنسيق، تفعيل العامل الاقتصادي والثقافي، بجانب العامل البيئي، من منطلق أن المغرب رائد في هذا المجال، ويتعين ورغم المقاومات التي يعرفها مشروع التخفيف من التقلبات المناخية ومن التحكم في الانعكاسات البيئية.ويجب على المغرب أن يقوي موقعه في هذا المجال، بجانب الدول الأخرى التي تساند هذا التوجه، خصوصا وأن تدهور النظم البيئية يكلف 68 مليار دولار سنويا في إفريقيا، إلى جانب خسائر قد تصل إلى 6.6 مليون طن من المحاصيل الزراعية، التي تهدر، وكان بإمكانها تلبية احتياجات 31 مليون شخص من السعرات الحرارية، حسب معطيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وبخصوص مسألة الهجرة واللجوء، لا بد من الإشادة باختيار صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال القمة الـ 28 للاتحاد الإفريقي رائدا لقيادة مسألة الهجرة. كما تم تبني السياسة الوطنية ومشروع الخطة الإفريقية حول الهجرة، نموذجا قاريا في مجال الهجرة. وهو تشريف وتكليف للمغرب في هذا المجال.

كما أن المغرب ما فتئ يبتكر الوسائل القمينة بمواجهة جيوب عدم الاستقرار، الناجمة عن الإرهاب والجريمة المنظمة وإيجاد أفضل الحلول لظاهرة الهجرة السرية التي تهم العديد من البلدان الإفريقية.

وقد اعتمد المغرب منذ سنين على المقاربة الإنسانية بجانب المقاربة الاندماجية في مجال الهجرة واللجوء، في انسجام مع التزاماته الدولية ذات الصلة، والتي أتاحت خلال عملية أولى في سنة 2014 من تسوية أوضاع أزيد من 25 ألف مهاجر فوق التراب الوطني، تلتها عملية ثانية ما تزال جارية، من منطلق كون المغرب انتقل من دولة عبور إلى دولة استقبال، مما يتعين معه اتخاذ تدابير لتحسين وضع المهاجرين في الداخل، بحكم أن المغرب أصبح فاعلا رئيسيا في موضوع اللجوء، ومحط تقدير وتنويه قاري ودولي.

كما سيتم تبني مشروع قانون حول اللجوء يرتكز على عدة مبادئ من ضمنها "عدم ترحيل اللاجئين وطالبي اللجوء أو أي شخص إلى بلد حيث تكون حياته أو سلامته الجسدية في خطر" و"الاعتراف للاجئين بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية" ومن ضمنها "حق الإقامة والتجمع العائلي وممارسة الأنشطة المهنية" علاوة على "إحداث بنية وطنية تعنى بمسطرة طلب اللجوء". كما ينص هذا القانون على الضمانات القانونية والإدارية والقضائية المرتبطة باللاجئين وطالبي اللجوء في المغرب.

وهنا لا بد من التدقيق في المفهوم المتطور للهجرة في العلاقات جنوب - جنوب، حيث لم تعد الهجرة كما يزعم البعض هجرة الجنوب نحو الشمال، بل أصبحت أساسا هجرة مرتكزة على محور جنوب - جنوب.

كما يتعين بالمناسبة تصحيح أربع مغالطات بشأن الهجرة، وهي:

- أن الهجرة الإفريقية لا تتم في غالب الأحيان بين القارات، (فمن أصل 5 أفارقة مهاجرين 4 منهم يبقون في إفريقيا).
- أن الهجرة غير الشرعية لا تشكل النسبة الكبرى، فهي تمثل 20% فقط من الحجم الإجمالي للهجرة الدولية.
- أن الهجرة لا تسبب الفقر لدول الاستقبال (85% من عائدات المهاجرين تصرف داخل هذه الدول).
- أن التمييز بين بلدان الهجرة وبلدان العبور وبلدان الاستقبال لم يعد قائما.

وبخصوص الجهد لمواجهة الإرهاب داخل التراب الوطني، يتعين تكثيف التعاون في هذا المجال، وقد تسلم المغرب وهولندا في أبريل 2016 الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وهو دليل على التقدير الذي

تتمتع به المقاربة المغربية، في مكافحة الإرهاب، باعتبارها تحمل أفكارا وقائية واستباقية هادفة إلى الحد من التطرف. وهذه المكاسب يجب تعزيزها.

وبخصوص الاكراهات في علاقة الشراكة مع أوروبا، يتعين تسجيل أن هذا الجانب يتطلب دفعة قوية للخروج من الوضع الراهن الذي فرضته التحولات الحاصلة بسبب ارتفاع التيار المتطرف الذي يسعى إلى كسر مكاسب الوحدة الأوروبية. ويتعين في هذا الجانب إعطاء نفس قوي وجرعة تحديثية من التفعيل للعلاقات الثنائية مع أوروبا التي اكتسبها المغرب كدولة في وضع متقدم وكشريك ديمقراطي بجانب ما يمكن أن يساهم به في إطار لجنة البندقية.

وبخصوص العالم العربي، فكلنا تتأسف لحالة التشتت والتشرذم وللخلافات والصراعات التي تزداد تأزما.

وأخذا بعين الاعتبار هذا الوضع المتأزم، نسجل المواقف المعتدلة والذكية والحازمة للمغرب حتى لا ينحاز لطرف ضد آخر، مستحضرا علاقة التضامن والأخوة بين الشعوب العربية بقوة، وغير متردد في الدفاع عن القضية الفلسطينية بشكل لا يتزعزع من أجل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من خلال الدعوة إلى احترام قرارات الأمم المتحدة، التي تدعو اسرائيل إلى احترام حقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم في الأجزاء المحتلة سنة 1967 كمنطلق لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

كما نسجل بارتياح الموقف الرزين للمغرب في الخلافات المندلعة بين دول الخليج، وأدى إلى تجميد مجلس التعاون، الذي يجب أن يكون الفضاء الواسع لاحتضان مصالح المغرب. وفي نفس الوقت، يستحسن مقاربة الدعوة إلى الحسم السياسي في النزاع القائم باليمن واعتماد القرارات الشرعية والمواثيق الدولية إلى جانب المقاربة الإنسانية بالموازاة مع الحل الدبلوماسي.

وعلى مستوى الجوار المتوسطي والأطلسي، فإن السياسة الدبلوماسية الجديدة للمغرب، أصبحت تفتح آفاقا كبيرة في العلاقات الدولية وفي الحوارات القائمة. مما جعله يحتل الوضع المتقدم في وضعه مع الاتحاد الأوروبي والحفاظ على تحسين علاقته مع روسيا وتوسيع وتقوية الدبلوماسية المتعددة الأشكال، من خلال كسب مواقع للإحترام والتقدير في علاقته مع دول آسيا وجنوب أمريكا.

ومن خلال ما راكمته السياسة الدبلوماسية الجديدة، يمكن أن تمكن المغرب من توسيع المجال متعدد الأطراف في ربط موقعه المتوسطي والأطلسي بجانب ما تقوم به الدبلوماسية الشمولية في إفريقيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وبيئيا.

ونؤكد على ضرورة التنسيق البناء بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية (البرلمان - الأحزاب – الإعلام – المجتمع المدني...) بهدف تحقيق التكامل والالتقائية.

السيد الرئيس،

لقد وقع المغرب أزيد من 1000 اتفاقية منذ سنة 2002، ويتعين القيام بجرد وتقييم لهذه الاتفاقيات، وتدارك نواقصها حرصا على تحسين الأداء.

وبخصوص التواصل مع مجلس المستشارين، يتعين الحرص على تكثيف الحوار وفتح قنوات التواصل مع المجلس لتسهيل مهام الدبلوماسية البرلمانية، ومد البرلمانيين بالمعطيات الدقيقة والمحينة أثناء أداء مهامهم التمثيلية بمختلف المنابر والملتقيات الدولية.

وأملنا معقود على توثيق الجهد الدبلوماسي وتمكين الوفود البرلمانية منه، في إطار الدبلوماسية البرلمانية، انطلاقا من القناعة بأن الدبلوماسية الموازية عامل مساعد ومكمل للدبلوماسية الرسمية، قد يساعد على تحقيق التراكم في عملنا الدبلوماسي، الذي ما زال يعتريه النقص وتحكمه القطائع، وهو ما يقتضي التنسيق وفتح قنوات التواصل بين وزارة الشؤون الخارجية ومؤسسة البرلمان قصد حوسبة التقارير عن المهام الدبلوماسية وتوثيقها، وبناء نظام معلوماتي داخلي خاص بها، يتم تطعيمه من طرف قطاع الشؤون الخارجية والتعاون، ويتاح الولوج إليه لأعضاء المجلس، فضلا عن نشرها وتوزيعها.

كما نتمنى، في إطار تحسين أداء الموارد البشرية، العمل على تنظيم دورات تكوينية للبرلمانيين في الشؤون الدبلوماسية وفي العلاقات الدولية، حتى يتسم الجهد الدبلوماسي البرلماني بمزيد من الجدية والفعالية مع موافاة الوفود البرلمانية بنسخ من التقارير عن المهام ذات الصلة، تحقيقا للتراكم الكمي والنوعي المطلوب.

كما يتعين تقوية الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية، خصوصا على المستوى القاري، بعد الدينامية الجديدة التي أطلقتها الزيارات الملكية لدول القارة الافريقية.

ويتعين كذلك العناية بالجالية المغربية في الخارج، وذلك بتحسين الخدمات القنصلية لفائدة مغاربة العالم، وتأهيل المراكز القنصلية وعصرنة خدماتها وتحسين ظروف استقبال المرتفقين وتحسين النصوص القانونية المرتبطة بالعمل القنصلي وتعزيز سياسة القرب، بشكل عام، من خلال تبني فكرة القنصليات المتنقلة وتنظيم أبواب مفتوحة... وغيرها.

ولا شك أن جهد ترشيد الموارد ضروري، بتركيز الجهد على الوظائف الأساسية، خصوصا وأن الميزانية المرصودة لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي جد محدودة، ولا تمثل إلا 1.03% من الميزانية العامة للدولة، والأكيد أن الخصاص في الموارد البشرية، والذي يفوق 360 منصب برسم سنة 2019، لا يمكن تجاوزه بإقرار 100 منصب مالي برسم مشروع قانون المالية الحالي.

ولا بد كذلك من التركيز على تأهيل الموارد البشرية وضمان التكوين والتكوين المستمر للدبلوماسيين المغاربة، حتى يكونوا في مستوى رهانات تحديث المنظومة الدبلوماسية وملاءمتها وتطوير أدائها، لتكون قادرة على رفع تحديات المرحلة، المتميزة بالتعقيد وتسارع الأحداث وتناسل بؤر التوتر وتشكل الأقطاب وصراع المصالح.